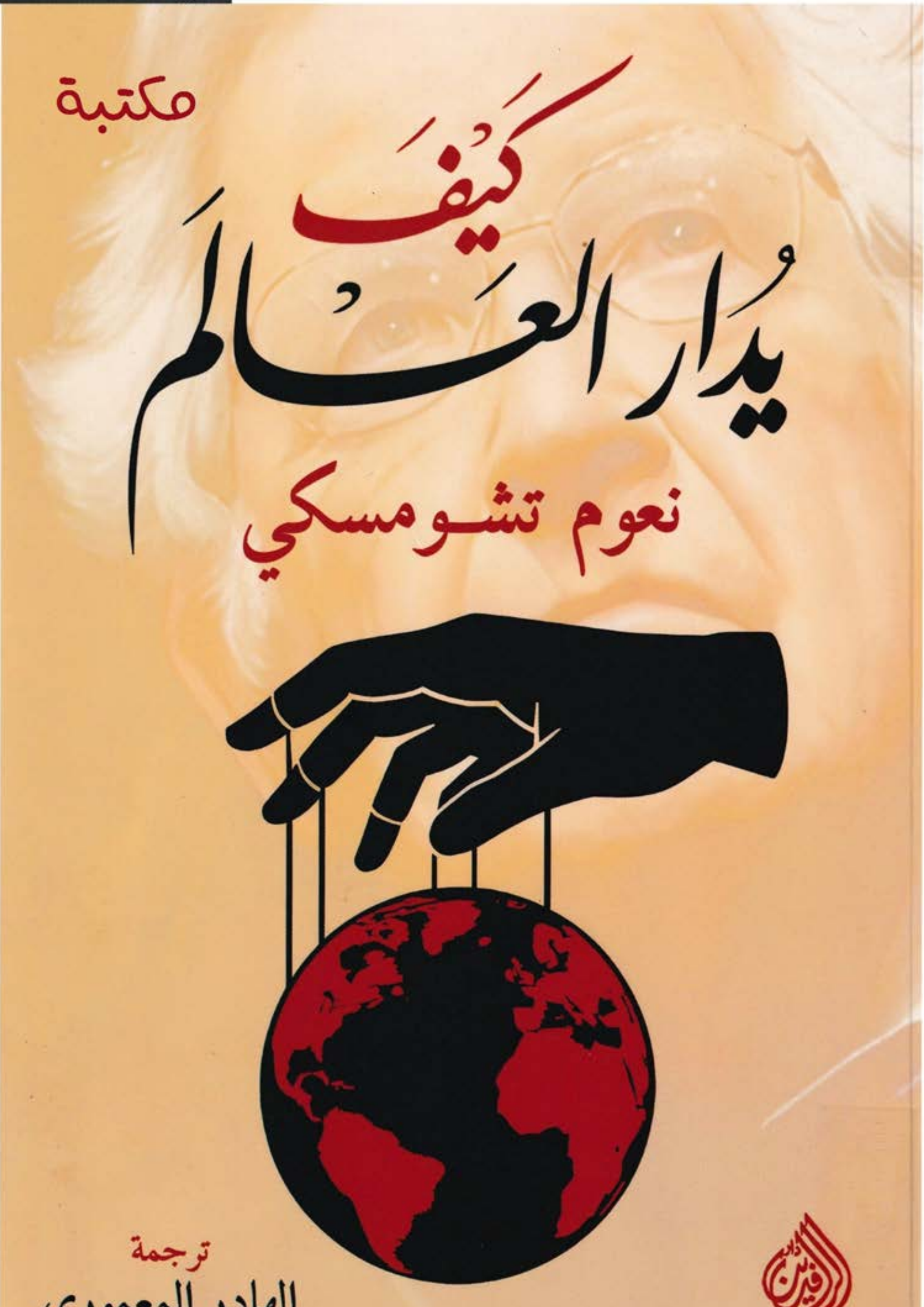
سياسة

مكتبة

كيفَ يُدارُ العالَم

نعوم تشومسكي



ترجمة

الهادر المعموري

سجل في مكتبة

اضغط! الصفحة

SCAN QR

كيف يُدار العالم

كيف يُدار العالم

نعوم تشومسكي

حاوره ديفيد بارساميان

تحرير: آرثر نايمان

ترجمة: الهادر المعموري

How The World Works

By Noam Chomsky

Interviewed by David Barsamian

Translated by Alhador Almaamory

الطبعة الأولى: فبراير ـ شباط، 2023 (1000 نسخة)

بغداد ـ العراق / شارع المتنبي عمارة الكاهجي

تلفون: +9647714440520 / +9647811005860

www.daralrafidain.com
info@daralrafidain.com
daralrafidain@yahoo.com
Dar ALRafidain دار الرافدين
daralrafidain
dar.alrafidain
dar_alrafidain
daralrafidain دار الرافدين

ISBN: 978 - 9922 - 749 - 29 - 7

نعوم تشومسكي
حاوره ديفيد بارساميان

كَيْفَ يُدَارُ العَالَمُ

تحرير:
آرثر نايمان

ترجمة:
الهادر المعموري

www.daralrafidain.com

الفهرس

عن المؤلف

لوقتٍ طويلٍ جداً، كان نعوم تشومسكي ـ ولا يزال ـ واحداً من أكثر الكتاب الأحياء اقتباساً، فهو الثامن من بين الأكثر اقتباساً على مر التاريخ (من بعد ماركس، لينين، شكسبير، أرسطو، الإنجيل، أفلاطون وفرويد). وفي الوقت الذي يُحتفى به في الخارج باعتباره أحد أهم الناقدين الاجتماعيين في العالم، تواجه أفكاره السياسية تهميشاً واضحاً في الولايات المتحدة. إنه المعادل المعاصر لنبي من العهد القديم بحق، نبي بلا كرامة في أرضه.

لربما ترددت جريدة نيويورك تايمز في الإقرار بأن تشومسكي يعد «المفكر الأكثر أهمية على قيد الحياة»، وإن قامت بذلك في محضر شجب سياساته. وعلى الرغم من سطوع نجمه الإعلامي في دول أخرى مع اجتذابه لجمهور عريض أينما حل متحدثاً، فإن ظهوره على شاشات التلفزة الأميركية شحيح نسبياً ويكاد يكون نادراً للغاية. لا شك أن نطاق القبول بالآراء يتوقف عند حدود بعيدة لا تصل إليه.

لكن دقة رؤى وتحليلات تشومسكي مذهلة ولا يدانيها شيء. فضمن أحد ملفاته الكلاسيكية التي جمعت هنا، والذي نشر عام 1994، قال محذراً: «عام 1970، استُخدِم 90% من رأس المال العالمي في الأنشطة التجارية والاستثمارات طويلة الأمد ـ ضمن أمور إنتاجية إلى حد ما ـ مع الـ10% المتبقية للمضاربات. لكن تلك الأرقام انعكست بحلول العام 1990». ونحن نعلم أين اتجهت الأمور من تلك النقطة، فربما ارتفعت النسبة إلى 99.9% نحو المضاربات على الأرجح قبل انهيار كل شيء، وها نحن ندفع الآن ثمن عدم الإصغاء له في ذلك الوقت (رغم أني وأنتم نفتقد التأثير في هذا الأمر).

وهذا ما قاله في تسعينيات القرن الماضي حول المال الذي يُقرض إلى «بلطجية»

العالم الثالث، وقبل وقت طويل من شروع الدول الغربية والدائنين الدوليين، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بإطفاء تلك القروض، حيث قال تشومسكي:

«كما حدث في كل مكان من العالم الثالث تقريباً، اقترض جنرالات البرازيل، حلفاؤهم وفاحشو الثراء معهم، مبالغ طائلة وأرسلوا قدراً كبيراً منها إلى الخارج. ولا بد من الإشارة إلى أن هذه القروض تمثل قيداً خانقاً يعيق البرازيل عن فعل أي شيء في سبيل حل مشكلاتها، عدا عن تقييده الإنفاق الاجتماعي والتنمية المستدامة والعادلة. لكن إذا ما اقترضت المال وأرسلته إلى مصرف في سويسرا، ومن ثم عجزت عن سداد الدائنين، فهل ستكون هذه مشكلتك أم مشكلتي يا ترى؟ في واقع الحال، لم يقترض الفقراء الساكنون في مدن الصفيح تلك الأموال، الأمر ذاته الذي ينطبق على العمال الذين لا يملكون شيئاً من الأراضي. في رأيي، إنه دَين لا يعود إلى 90% من البرازيليين كما لا يعود إلى سكان المريخ كذلك. يتعين على الناس الذين اقترضوا الأموال سدادها».

لحسن الحظ، تقدمت البرازيل على نحو كبير منذ ذلك الوقت انطلاقاً من حالتها البائسة تلك، وحيث يعود الفضل في ذلك جزئياً إلى مساعي تشومسكي في هذا السياق نيابة عنها.

وُلد أفرام نعوم تشومسكي في الـ7 من كانون الأول العام 1928 في فيلادلفيا. كان والده وليام باحثاً مشهوراً باللغة العبرية، فيما قضى نعوم ردحاً من الوقت في أحد الكيبوتزات[1] بداية عشرينيات عمره. بعد زواج دام ما يقرب من 60 عاماً وأُبوّة لـ3 أبناء، فقد تشومسكي زوجته كارول التي فارقت الحياة عام 2008.

منذ العام 1955، مارس تشومسكي تدريس الفلسفة إلى جانب اللسانيات ـ التي أحدثت نظرياتُه ثورةً كبيرةً في عالمها ـ في معهد ماستشوستس للتكنولوجيا، وحيث أصبح أستاذاً بعضوية كاملة في عمر الـ32. وإلى جانب نظرياته التي غيرتِ المفاهيمَ

(1) الكيبوتز هو مفهوم اجتماعي واقتصادي ظهر في إسرائيل، وهو مجتمع تعاوني قائم على مبدأ الاشتراكية والمساواة. أسست الكيبوتزات في بدايات القرن العشرين من قبل المستوطنين اليهود الذين سعوا لإنشاء مجتمعات زراعية مشتركة تخلوا من الملكية الفردية وتعتمد على العمل الجماعي: المترجم.

اللغوية، كتب تشومسكي الكثيرَ من الكتب في القضايا السياسية وتلقّى عدداً لا يحصى من الإشادات والتقديرات والجوائز (بما في ذلك 37 شهادة فخرية). كناشط لا يهدأ ولديه جداول محاضرات مزدحمة، يقوم تشومسكي بما لا يقوم به 3 أشخاص في آنٍ معاً، وإن كان يشعر دوماً بأنه لا يفعل ما يكفي أبداً. كما تُعرَف عنه قدرته المذهلة على التحدث والكلام، الأمر الذي يعود إلى طبيعة مضمون كلامه وليس الطريقة البسيطة والمباشرة التي يعتمدها في قول ما يريد (سيما وأنه يتجنب الزخرفاتِ البلاغيةَ والأساليبَ المعقدةَ في الوصف). وبحدة ذكائه القاطعة في المناظرات من جهة، ودفئه اللافت أثناء الحوارات، يسعني القول إنه الرجل الأكثر أخلاقية والأوسع معرفة من بين جميع الناس الذين قابلتهم طيلة حياتي.

إنني آمل بأن يعمّر تشومسكي حتى سن الـ100، فالعالم سيكون أكثر خواءً ووحدة وأقل عدالةً من دونه ولا شك.

آرثر نايمان

تعليق المحرر

عبر حوارات ومقابلات حُرّرت على نحو مكثف، يقدم هذا الكتاب شيئاً لا يسهل إيجاد مثيله، شيئاً يتمثل في صفوة فكر تشومسكي، بكل فكرة مبهرة ورأي ثاقب وعميق مقدم إلى القارئ بلغة واضحة ونثر بسيط يقتحمان العقول بسهولة ويسر.

بدأت فكرة ما يمكن إيجاده هنا في هذا الكتاب ـ وكذلك لسلسلة ريل ستوري بوجه عام ـ حينما سمعت حديثاً إذاعياً أدلى به تشومسكي لمحطة كي بي أف أي في بيركلي. إبان ذلك الحوار، فاجأتني سهولة وانسيابية أفكار الرجل حينما تكلم أكثر مما أقرأ له، الأمر الذي دفعني لأبعث له برسالة أقترح بها تحرير بعض حواراته لتخرج في صورة كتاب قصير وغير رسمي.

وافق تشومسكي ووضعني على تواصل مع ديفيد بارساماين الذي كان مسؤولاً عن مهمة تسجيل حواراته ومقابلاته المسجلة منذ العام 1986، ولا يزال(*).

عملاً باقتباسات من خلال 7 حوارات ومقابلات قدمها لي ديفيد، قضيت عدة شهور أجمع التفاصيل المختلفة التي قالها تشومسكي في مناسبات عدة وضمن طيف متنوع من الموضوعات مع بعضها بعضاً. بعد ذلك عمدت إلى التقاط بعض من أفضل العبارات كما رأيتها، أزلت التكرار الحتمي عند مناقشة الموضوعات ذاتها عبر تواريخ

(*) تُسمع سلسلة بارسامين الترناتيف راديو ضمن أكثر من 150 محطة إذاعية عبر أرجاء العالم. كما يوفر الترناتيف راديو تحميلات لمقاطع صوتية وأقراص مسجلة مع مقاطع واقتباسات للمئات من مقابلات تشومسكي وحواراته، وإلى جانب الكثير من نتاجات تشومسكي التي يعرض لها متحدثون تقدميون آخرون، وحسب رابط وسائل الاتصال التالية:

web: http://www.alternativeradio.org

• email: info@alternativeradio.org

• phone: 800 444 1977 • fax: 303 245 8292

• mail: P.O. Box 551، Boulder CO 80306 USA

مختلفة ومتباعدة، لأضع كل شيء معاً من جديد فيبدو متسقاً. بعد ذلك، أرسلت النتيجة إلى تشومسكي بهدف التصحيح النهائي، فيما عمد الرجل إلى إضافة بعض أقواله التي وصفها بالجديدة، إلى جانب مواد مكتوبة وسّعت تلك المادة وزادت من وضوحها.

بحسب هذا الأسلوب، أمكن لنا إنتاج أربعة كتب تمثلت في: ما الذي يريده العم سام! الأقلية المزدهرة والأكثرية المضطربة، أسرار وأكاذيب وديمقراطية، والصالح العام. وقد بدا واضحاً مقدار الطلب الكبير على هذه الكتب بما وضعه تشومسكي فيها من المادة الحوارية، حيث بيع من تلك الكتب ما مجموعه 593000 نسخة.

مع بداية تعاوننا الثلاثي، لم أكن واثقاً من طبيعة الصورة الأفضل لتقديم هذه المادة، الأمر الذي حدا بي لحذف أسئلة ديفيد كلياً من الكتاب الأول. لكن تلك الأسئلة دخلت في الكتب الثلاثة اللاحقة التي تظهر بهذا النمط (كما هو الحال مع أسلوب الأسئلة التي يثيرها المستمعون المتصلون بالمحطة الإذاعية).

تُعرض الكتب الأصلية هنا على وفق ترتيب نشرها، حيث تضمنت صفحة عنوان وفهرس محتويات. لكن الفهرس أعيد ترتيبه على نحو جديد لصالح هذا المجلد ويغطي كل شيء فيه (وحينما أقول «إعادة ترتيب كل شيء في الفهرس» فأنا لا أقصد بذلك الاعتذار عن الفهرس السابق الذي يمكن للقارئ إيجاده في الكتب الأخرى).

كما حاولت تعريف المصطلحات والناس الذين قد يكونون مجهولين أو غير مألوفين بمجرد المرور عليهم أول الأمر، فيما وضعت الملاحظات التفسيرية ضمن هذا العمل داخل أقواس (الأمر الذي غالباً ما يكون ضمن أول صفحة يرد بها ذكر المصطلح أو الاسم).

احتوت بعض الكتب الأصلية على مواد تكميلية تضمنت: ملاحظات، عناوين لكتب أخرى من مؤلفات تشومسكي، قوائم بأسماء المنظمات التي تستحق الدعم، وغيرها. من جانب آخر، وفي الوقت الذي لم تتقادم فيه أفكار تشومسكي أو تفقد صلاحيتها حتى اللحظة، لم تُضمّن تلك الأقسام القديمة من تلك الكتب في هذا الكتاب.

على الرغم من أن الأحاديثَ والمقابلاتِ، التي جُمعت في هذا الكتاب، أُجريت في

تسعينيات القرن الماضي (بعضها كان في الثمانينيات كذلك)، فإنني أتصور أن القارئ سيجد تشومسكي يأخذ الأشياء ببصيرة ثاقبة، وعلى نحو يفوق كل ما يرد عبر موجات الأثير وصفحات الجرائد اليوم. كما أن تحليلات تشومسكي بالغة العمق وبعيدة النظر لدرجة أنها تبدو أكثر ملائمة ـ وسطوعاً ـ بمرور الأيام. ولك عزيزي القارئ أن تقرأ بضع صفحات قليلة من هذا الكتاب لترى ما إذا كنت ستتفق وهذا الرأي أم لا.

آرثر نايمان

الكتاب الأول

الأهداف الرئيسة للسياسة الخارجية الأميركية

حماية مجال نفوذنا

بطبيعة الحال، تعود علاقات واشنطن مع الدول الأخرى إلى بدايات التاريخ الأميركي، لكن الحرب العالمية الثانية مثلت نقطة تحول حقيقية، ولذا سنبدأ من هناك.

في الوقت الذي أصيب فيه معظم منافسينا الصناعيين بالضعف أو الدمار الشديد جراء الحرب، أفادت الولايات المتحدة من تلك الحرب على نحو كبير. فلم تتعرض أرضنا إلى الهجوم قط، فيما تضاعف إنتاجنا ثلاث مرات.

وحتى قبل الحرب، كانت الولايات المتحدة الدولة الرائدة التي تجر عجلة الصناعة في العالم، كما كانت دوماً منذ بدء القرن الماضي. وها نحن الآن نملك ـ حرفياً ـ 50 % من ثروة العالم ونحكم السيطرة على جانبي المحيطين من حولنا. في واقع الحال، لم تمر على العالم في التاريخ حقبة تمركزت فيها قوة السيطرة المهيمنة بيد دولة واحدة بهذا الشكل مطلقاً، أو بهذا القدر من الأمن الشامل.

على نحو كبير، أدرك الناس المعنيون بصياغة السياسة الأميركية أن الولايات المتحدة ستخرج من الحرب العالمية الثانية باعتبارها القوة العالمية الأولى في التاريخ، وقد خطط أولئك المعنيون بسياستها ـ أثناء وبعد الحرب ـ لذلك الوضع بعناية بالغة بغية تشكيل صورة وواقع عالم ما بعد الحرب. وبما أننا نعيش في مجتمع مفتوح، إذن يمكننا قراءة خططهم الصريحة والواضحة جداً.

اتفق المخططون الأميركيون ـ من بين أولئك العاملين في وزارة الخارجية، وصولاً إلى مجلس العلاقات الخارجية (وهي قناة كبرى من قنوات التأثير التي يعتمدها قادة

الأعمال والشركات لممارسة النفوذ في الشأن السياسي الخارجي) ـ اتفقوا على ضرورة ووجوب استمرار وبقاء الهيمنة الأميركية. لكن كيفية القيام بهذا امتدت عبر طيف متنوع من الآراء المختلفة.

على الخط المتشدد، لدينا وثائق مثل مذكرة مجلس الأمن القومي رقم 68 للعام 1950. طورت المذكرة 68 رؤى وتصورات وزير الخارجية دين أتشيسون التي كتبها بول نيتز (الذي لا يزال حاضراً بتأثيره حتى الآن، سيما وأنه كان أحد مفاوضي ريغان في قضية السيطرة على الأسلحة). دعت تلك المذكرة إلى «استراتيجية للهزيمة» تستهدف «زرع بذور الدمار في المنظومة السوفييتية» كي يكون التفاوض «مع الاتحاد السوفييتي (أو من سيخلفه إن كان دولة أو دولاً عدة) على وفق شروطنا».

وتتطلب السياسات التي أوصت بها المذكرة 68 «التضحية والانضباط» في الولايات المتحدة، أو بعبارة أخرى إنفاقاً عسكرياً كبيراً مع تقليص الخدمات الاجتماعية بالمقابل. كما تتطلب كذلك تجاوزاً ضرورياً لـ«مستوى التسامح» الذي يسمح بالكثير من المعارضة الداخلية.

في واقع الحال، كانت تلك السياسات قيد التطبيق أساساً. عام 1949، تحولت الأنشطة الجاسوسية الأميركية في شرق أوروبا إلى شبكة يديرها راينهارد غيهلن الذي سبق له إدارة النشاط الاستخباري العسكري الناري على جبهة أوروبا الشرقية فيما مضى. وقد كانت تلك الشبكة جزءاً من التحالف الأميركي ـ النازي الذي تمكن بسرعة من استيعاب بعض أسوأ المجرمين، وتوسع ليشمل عملياتٍ في أميركا اللاتينية وأماكن أخرى.

تضمنت تلك العمليات «جيشاً سرياً» برعاية أميركية ـ نازية سعت لتوفير العملاء والتجهيزات العسكرية للجيوش التي أسسها هتلر وعملت داخل الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية بداية خمسينيات القرن الماضي (من اللافت أن هذا يعد كلاماً معروفاً في الولايات المتحدة، لكنه غير مهم في الوقت ذاته، وعلى الرغم من أن الأمر سيثير بعض الدهشة لو اكتشفنا العكس، حيث كان الاتحاد السوفييتي يزرع العملاء ويلقي التجهيزاتِ للجيوش التي أسسها هتلر وتعمل في جبال روكي على سبيل المثال).

عبّرت مذكرة الأمن القومي رقم 68 عن خط الصقور المتشدد، ولنتذكر أن تلك السياسات ما كانت نظرية وحسب، وإنما طُبّق الكثير منها فعلياً على الأرض. والآن، فلنتحول إلى الجانب الآخر وهو جانب الحمائم. كان جورج كينان أحد أبرز الحمائم بلا شك، والذي أدار مكتب التخطيط التابع لوزارة الخارجية الأميركية حتى العام 1950، وحتى حل محله نيتز. ومن اللافت أن مكتب كينان كان مسؤولاً عن شبكة غيهلن.

عُرف عن كينان كونه أحد أكثر المخططين الأميركيين ذكاءً ووضوحاً، وشخصية بارزة في تشكيل صورة عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. قدمت كتابات كينان تصوراً مثيراً لمواقف الحمائم. في هذا السياق، يمكن الرجوع إلى إحدى وثائق التخطيط السياسي لبلدنا، وتحمل الرقم 23، وقد رفعها كينان لمكتب التخطيط في وزارة الخارجية عام 1948. تقول الوثيقة:

«إننا نملك نحو 50% من ثروة العالم، لكننا لا نشكل إلا 6.3% من سكانه. وفي هذه الحالة، لا يسعنا لكن نكون في موضع حسد واستياء من جانب الآخرين. تتمحور مهمتنا الحقيقية في الفترة القادمة على ابتكار ووضع نمط علاقات جديد يسمح لنا بإدامة واستمرار هذا التفاوت الكبير. بغية تحقيق ذلك، يتعين علينا الاستغناء عن كل العواطف وأحلام اليقظة، مع وجوب تحويل كل تركيزنا في كل مكان نحو أهدافنا القومية المباشرة. يتعين علينا ترك الحديث عن الأهداف الغامضة وغير الواقعية كما في حقوق الإنسان، رفع مستويات المعيشة وإرساء الديمقراطية. ولن يتطلب الأمر وقتاً طويلاً حتى نضطر للتعامل على نحو مباشر مع مفاهيم القوة الصريحة. وبالتالي، فكلما قلّت الشعارات المثالية التي تعيقنا، كان الأمر أفضل».

بالتأكيد، كانت وثيقة التخطيط السياسي رقم 23 سرية جداً. وبهدف تهدئة الرأي العام، تعين التهليل بـ«الشعارات المثالية» (كما هو الحال حتى الآن)، لكن حديث المخططين هناك كان بين بعضهم بعضاً.

على المنوال ذاته، وضمن إيجاز للسفراء الأميركيين الموفدين إلى دول أميركا

اللاتينية في العام 1950، لاحظ كينان أن الشغل الشاغل للسياسة الأميركية الخارجية لا بد أن يتركز على حماية «موادنا» الخام «والمقصود هنا أميركا اللاتينية». لذلك، يتعين علينا محاربة هرطقة خطيرة تنتشر ـ حسب تقارير الاستخبارات الأميركية ـ عبر أرجاء أميركا اللاتينية، وتتمثل في «فكرة أن الحكومة تتحمل مسؤولية مباشرة في أمر رخاء الشعب».

أطلق المخططون الأميركيون على تلك الفكرة تسمية «الشيوعية»، وبصرف النظر عن التوجهات السياسية الفعلية للناس الذين يدافعون عنها، وحتى لو كانوا جماعات مساعدة ذاتية قائمة على العمل الكنسي، فإن دعمهم هذه الهرطقة يجعل منهم شيوعيين.

كما وُضّحت هذه النقطة ضمن الوثائق العامة. فعلى سبيل المثال، أوردت مجموعة دراسة رفيعة في العام 1955 أن التهديد الجوهري الذي تمثله القوى الشيوعية (المعنى الحقيقي لمصطلح الشيوعية ضمن الممارسة الفعلية) يتمثل في رفضها إنجاز دورها الخدمي المتعلق بالتكامل مع الاقتصادات الصناعية للغرب».

ومضى كينان في وصفه للوسائل الواجب اتباعها ضد أعدائنا الذين يقعون لقمة سائغة لهذه الهرطقة قائلاً:

«ربما كانت الإجابة النهائية على هذا السؤال غير مستساغة في واقع الحال، لكن علينا أن لا نتردد في دعم القمع الأمني الذي تمارسه الحكومة المحلية. إن هذا ليس بالعار ولا الأمر المعيب بما أن الشيوعيين خونة، وأن من الأفضل أن يكون لدينا نظام قوي على رأس السلطة عوضاً عن حكومة ليبرالية إذا ما كانت الأخيرة متساهلة ومسترخية ومخترقة من جانب الشيوعيين».

أن سياسات كهذه لم تبدأ مع ليبراليي ما بعد الحرب العالمية الثانية من أمثال كينان. فكما أشار وزير خارجية الرئيس الأميركي وودرو ويلسون قبل ثلاثين سنة من ذلك الكلام، يتمثل المعنى العملي لمبدأ مونرو في «أن الولايات المتحدة تراعي مصالحها الخاصة، لكن سلامة الدول الأميركية الأخرى مجرد أمر عرضي وليست غاية وحسب». لقد وافق ويلسون، وهو حوّاري تقرير المصير الأعظم، على أن هذه حجة «لا يمكن الرد عليها»، رغم أنه «من غير الحكمة» عرضها على الملأ.

كما تصرف ويلسون بناءً على هذا الأساس، من بين أشياء أخرى، حينما غزا هاييتي وجمهورية الدومينيكان، حيث عمد مقاتلوه إلى القتل والتدمير والقضاء على النظام السياسي، وترك الشركات الأميركية تحكم سيطرتها الكاملة، وهيأ المشهد لقيام أنظمة دكتاتورية وحشية وفاسدة.

المنطقة الكبرى

إبان الحرب العالمية الثانية، طورت مجموعات الدراسات التابعة لوزارة الخارجية ومجلس العلاقات الخارجية خططاً لما بعد الحرب حول ما أطلقوا عليها تسمية «المنطقة الكبرى»، والتي كان من المزمع إخضاعها لاحتياجات الاقتصاد الأميركي.

تضمنت تلك المنطقة الكبرى نصف الكرة الأرضية الغربي بما فيه أوروبا الغربية، الشرق الأقصى، الإمبراطورية البريطانية السابقة (التي تفككت بحلول ذلك الوقت)، موارد الطاقة الفريدة بحجمها في الشرق الأوسط (التي أخذت تنتقل إلى أيادي الأميركيين بعد تراجع سطوة ونفوذ المنافسين البريطانيين والفرنسيين بالمقابل)، إلى جانب باقي مناطق العالم الثالث والعالم بأسره لو أمكن ذلك. وقد نُفذت تلك الخطط بحسب ما سنح من الفرص.

أُسندت لكل جزءاً من النظام العالمي الجديد وظيفة محددة. كان من المزمع قيادة الدول الصناعية على يد «ورش العمل الكبرى» المتمثلة في ألمانيا واليابان التي برهنت عن كفاءتها خلال الحرب، والتي ستعمل تحت الإشراف الأميركي الآن.

أما العالم الثالث، فسيقوم بتطبيق وظيفته الرئيسة كـ«مصدر للمواد الخام وسوق للاستهلاك»، لصالح المجتمعات الصناعية الرأسمالية، وبحسب ما رسمته مذكرة وزارة الخارجية الأميركية عام 1949. كما أشارت مفردات كينان، سـ«يستغل» ذلك العالم في عملية إعادة بناء وإعمار أوروبا واليابان (والإشارات هنا إلى جنوب شرق آسيا وإفريقيا، وإن كان المبدأ عمومياً في جميع الاتجاهات)، حتى أن كينان اقترح انتفاع أوروبا نفسياً من مشروع «استغلال» إفريقيا. وبطبيعة الحال، لم يشرْ أحدٌ إلى وجوب استغلال إفريقيا لأوروبا بغية إعادة إعمارها وبنائها، وربما لتحسين حالتها

العقلية. في واقع الحال، لا يقرأ هذه النوعية من الوثائق سوى العلماء والباحثين الذين لا يجدون فيها ضيراً أو غرابة أو أي مصدر للصدمة على الإطلاق.

نشأت حرب فييتنام من الحاجة لتأكيد هذا الدور الخدمي كذلك. لقد أحجم الوطنيون الفييتناميون عن القبول بهذا الكلام، لذلك تعين سحقهم. لم يكن التهديد مبنياً على احتمال اجتياحهم لأيٍ كان وإنما لكونهم يقدمون مثالاً خطيراً على الاستقلال الوطني الذي قد يلهم الأممَ الأخرى في المنطقة.

أما الولايات المتحدة، فلها دوران رئيسان تلعبهما. يتمثل الدور الأول في تأمين الأماكن البعيدة لل«منطقة الكبرى»، الأمر الذي يتطلب مظهراً مرعباً للغاية بغية ضمان عدم تدخل أي كان بهذه المهمة. ولا شك في أن هذا الكلام يمثل سبباً من الأسباب التي تدفع نحو حيازة السلاح النووي. أما الدور الآخر للحكومة فيتعلق بتنظيم دعم عام لصالح صناعة التكنولوجيا العالية. ولأسباب متعددة، تقرر اعتماد الإنفاق العسكري وسيلةً لتحقيق هذا الكلام إلى حد كبير.

أما التجارة الحرة فتمثل أمراً جيداً لوزارات الاقتصاد وافتتاحيات الصحف، غير أن أحداً في عالم الشركات لا يأخذ هذه المعتقدات على محمل الجد وحسب. ولا بد من الإشارة إلى أن محاور الاقتصاد الأميركي القادرة على التنافس دولياً تدور بشكل أساسي على تلك الأنشطة المدعومة من جانب الدولة، كما في الأعمال الزراعية التي تتطلب كثافة عالية برأس المال، صناعات التكنولوجيا العالية، الأدوية، التكنولوجيا الحيوية، ونحوها.

ينطبق الكلام ذاته على المجتمعات الصناعية الأخرى، حيث تدفع الحكومة الأميركية الناس ـ عبر الضرائب ـ لتمويل أنشطة البحث والتطوير، فيما توفر الحكومة ـ لا سيما من خلال الجيش ـ سوقاً مضمونةً لاستهلاك بعض مخلفات الإنتاج. وإذا أصبحت تلك الأسواق مربحة، عندها يتدخل القطاع الخاص لجني الأرباح. لذلك، يمكن القول إن الفكرة عبارة عن نظام دعم عام يؤدي إلى تحقيق أرباح لنظام القطاع الخاص، والذي يطلق عليه ـ ويا له من تناقض ـ مؤسسة العمل الحر.

استعادة النظام التقليدي

أدرك مخططو ما بعد الحرب العالمية الثانية من أمثال كينان منذ البداية ضرورة وأهمية إعادة إعمار وبناء المجتمعات الصناعية الغربية الأخرى من دمار الحرب، ضرورتها لصحة الشركات الأميركية الكبرى، وذلك كي تستورد تلك الدول السلع والمنتجات الأميركية إلى جانب تدفق الاستثمارات الأميركية عليها (وأنا هنا أعد اليابانيين جزءاً من الغرب استناداً للعرف الجنوب إفريقي الذي يرى فيهم «بيضاً فخريين»). لكن في الوقت ذاته، كان من الضروري بمكان إعادة بناء تلك المجتمعات التي دمرتها الحرب على نحو بالغ الخصوصية.

تعيّن استعادة النظام اليميني التقليدي مع هيمنة رجال الأعمال، تقسم النقابات العمالية وإضعافها، إلى جانب إلقاء عبء إعادة الإعمار والبناء كلياً على كاهل الطبقات العاملة والفقيرة.

لكن العقبة الوحيدة بوجه ذلك تمثلت في المقاومة المناهضة للفاشية التي استوجب سحقها عبر جميع أرجاء العالم، مع تنصيب فاشيين ونازيين متعاونين في الغالب محلها. وقد تطلب تحقيق ذلك إجراءاتٍ في غاية العنف والشدة أحياناً، في مقابل تطبيق إجراءات أكثر ليونة في أحيان أخرى، كما في التلاعب بالانتخابات وحرمان الناس من الغذاء (لو كان هنالك من تاريخ صادق عن الحرب العالمية الثانية، فلا بد أن يذكر هذا الكلام في فصله الأول، لكنه نادراً ما يخضع للنقاش وحسب).

أسِّس هذا النمطُ عام 1942 حينما عمد الرئيس روزفلت إلى تنصيب الأدميرال الفرنسي، جين دارلان، بصفة الحاكم العام لكل المناطق الفرنسية في شمال إفريقيا. كان دارلان أحد المتعاونين الكبار مع النازية وواضعاً لقوانين معادية للسامية أصدرتها حكومة فيشي (تلك الحكومة الألعوبة التي نصبها النظام النازي في فرنسا).

لكن الأهم كانت أول منطقة أوروبية تحررت، وكانت في جنوب إيطاليا، حيث عمد الأميركيون ـ بحسب نصيحة تشرتشل ـ لفرض دكتاتورية يمينية برئاسة بطل الحرب الفاشي، المارشال بادوليو والملك فيكتور إيمانويل الثالث الذي كان متعاوناً مع الفاشية كذلك.

أقر المخططون الأميركيون بأن الـ«تهديد» في أوروبا لا يكمن في العدوان السوفييتي (الأمر الذي كان خارج توقعات محللين جادين من أمثال دوايت آيزنهاور)، وإنما المقاومة الفاشية بأفكارها الديمقراطية الراديكالية، مع القوة السياسية والقبول الذي تحظى به الأحزاب الشيوعية المحلية. لذلك، وبغية منع وقوع انهيار اقتصادي قد يعزز نفوذهم، مع إعادة بناء أوروبا الغربية القائمة على الرأسمالية الحكومية، وضعت الولايات المتحدة ما أطلق عليه خطة مارشال (التي حصلت بموجبها أوروبا على 12 مليار دولار على شكل قروض ومنح خلال الفترة الممتدة ما بين 1948 ـ 1951، والتي أنفقت بهدف استيراد ثلث الصادرات الأميركية الموجهة إلى أوروبا في خضم ذروتها عام 1949).

كان هنالك في إيطاليا حركة عمالية وفلاحية بقيادة الحزب الشيوعي، والتي تمكنت من إيقاف تقدم 6 فرق ألمانية أثناء الحرب، وحررت شمال إيطاليا كذلك. ومع تقدم قواتهم عبر إيطاليا، عمد الأميركيون إلى تفكيك تلك المقاومة المناوئة للفاشية واستعادة البنية السابقة للنظام الفاشي ما قبل الحرب.

في واقع الحال، كانت إيطاليا واحدة من مناطق النشاط الرئيس لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية منذ تأسيسها. تمحور اهتمام الوكالة بمكاسب القوة التي حققها الشيوعيون في الانتخابات الإيطالية الحاسمة عام 1948. جرى اتباع الكثير من الأساليب، بما في ذلك استعادة الشرطة الفاشية، تفكيك النقابات والاتحادات وحجب إمدادات الغذاء. وبرغم ذلك، لم يكن من الواضح ما إذا كان يمكن هزيمة الحزب الشيوعي.

حددت مذكرة مجلس الأمن القومي رقم 1 للعام 1948 عدداً من الإجراءات التي ستتخذها الولايات المتحدة في حال فوز الشيوعيين بتلك الانتخابات. من بين تلك الإجراءات كان احتمالُ التدخل المسلح قائماً، وذلك عبر وسائل المساعدة والدعم العسكري للعمليات السرية إيطاليا.

في هذا السياق، دافع بعض الناس الذين رفضوا مجرد تقبل احتمال فوز الشيوعيين، لا سيما جورج كينان، دافعوا عن خيار التدخل العسكري قبل الانتخابات. لكن آخرين

تمكنوا من إقناع كينان بإمكانية تحقيق الهدف عبر التخريب، الأمر الذي ثبتت صحته لاحقاً.

أما في اليونان، فقد دخلت القوات البريطانية بعد انسحاب النازيين، وفرضوا نظاماً فاسداً استحضر استعادة وقيام المقاومة من جديد، فيما عجزت لندن، بعد تراجع قوتها ونفوذها بعد الحرب، عن إحكام وإدامة سيطرتها. لذلك، تدخلت الولايات المتحدة عام 1974، ودعمت حرباً إجرامية حصدت أرواح ما يقدر بـ160000.

ولا حاجة لذكر أن تلك الحرب شهدت الكثير من أعمال التعذيب، النفي السياسي لعشرات الآلاف من اليونانيين إلى ما أطلقنا عليها «معسكرات إعادة التثقيف»، إلى جانب تدمير الاتحادات مع القضاء على إمكانية وجود الكثير من الكيانات السياسية المستقلة المحتملة.

وقد قاد هذا الوضع إلى حشر اليونان بيد المستثمرين الأميركيين ورجال الأعمال المحليين، فيما اضطر الكثير من السكان للهجرة في سبيل البقاء على قيد الحياة. في هذه الأثناء، تضمنت قائمة المستفيدين بعض المتعاونين مع النازية، فيما شملت قائمة الضحايا الأساسيين عمالاً وفلاحين من أفراد المقاومة الشيوعية التي وقفت بوجه النازيين.

جاء نموذج دفاعنا الناجح ضد شعب اليونان على غرار نموذج حرب فييتنام اللاحق، كما شرح آدالاي ستيفنسون للأمم المتحدة عام 1964. وقد استخدم مستشارو ريغان النموذج ذاته بالضبط مع أميركا الوسطى، واعتُمِد كذلك في العديد من المناطق الأخرى عبر أرجاء العالم.

في سياق متصل، بادرت واشنطن إلى تأسيس ما أطلق عليه «المسار العكسي» في اليابان عام 1947، الأمر الذي قضى على الخطوات الأولية نحو إرساء الديمقراطية التي اتخذها الحاكم العسكري الأميركي، الجنرال مكآرثر. قمع المسار العكسي الاتحادات وباقي القوى الديمقراطية ووُضعت البلاد في أيدي عناصر الشركات التي دعمت فاشية اليابان، ذلك النظام الموزع ما بين الدولة والقطاع الخاص الذي لا يزال مستمراً حتى اليوم.

حينما دخلت إلى كوريا عام 1945، عمدت القوات الأميركية لحل الحكومة الشعبية المحلية المكونة أساساً من شخصيات مناهضة للفاشية قاومت اليابان، ودشنت نظام قمع وحشي باستخدام الشرطة الفاشية اليابانية والكوريين الذين تعاونوا معهم إبان فترة الاحتلال الياباني. لاحقاً، لقي نحو 100000 مصرعهم قبل اندلاع ما تعرف بـ«الحرب الكورية»، بمن فيهم 30000 ـ 40000 قتلوا أثناء قمع انتفاضة الفلاحين في إقليم جزيرة تشيغو الصغير.

كما وقع انقلاب فاشي في كولومبيا بتدبير من الجنرال فرانكو الإسباني، الأمر الذي لم يستحضر احتجاجا أميركياً، وعلى نحو ما حصل من انقلاب عسكري في فنزويلا، أو استعادة المؤيدين للفاشية في بنما. في مقابل ذلك، قوبلت أول حكومة منتخبة ديمقراطياً في غواتيمالا، والتي استلهمت نموذجها من صفقة روزفلت الجديدة، قوبلت بعداء أميركي شديد.

في هذا السياق، دبرت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية انقلاباً حوّل غواتيمالا إلى جحيم على الأرض. ولا يزال ذلك البلد على هذه الحال من يومها، مع تدخل ودعم أميركي منتظم، لا سيما في عهدي كندي وجونسون.

كان تجنيد مجرمي الحرب من أمثال ضابط جهاز أس أس النازي كلاوس باربي الذي شغل منصب مدير الغستابو في ليون الفرنسية، كان من أوجه قمع المقاومة المناهضة للفاشية. وقد اكتسب باربي هناك لقبه الشهير: جزار ليون. وعلى الرغم من مسؤوليته عن العديد من الجرائم المروعة، قرر الجيش الأميركي تكليفه مهمة التجسس على الفرنسيين.

وحينما أعيد باربي في آخر الأمر إلى فرنسا لمحاكمته كمجرم حرب عام 1982، فسر العقيد المتعاقد يوجين كولب استخدام استخبارات الجيش الأميركي لباربي قائلاً: «كانت الحاجة ماسة لمهاراته، وقد استخدمت أنشطته لقمع الحزب الشيوعي الفرنسي والمقاومة»، ذلك القمع الذي أراده المحررون الأميركيون.

وبما أن الولايات المتحدة بدأت من حيث انتهى النازيون، بدا منطقياً حد التميز توظيف المتخصصين في الأنشطة المضادة للمقاومة. لاحقاً، وحينما بات من

المستحيل حماية أولئك المتخصصين النافعين في أوروبا، هُرِّبَ العديد منهم (بمن فيهم باربي) إلى الولايات المتحدة أو أميركا اللاتينية بمساعدة الفاتيكان والقساوسة الفاشيين في الغالب.

لاحقاً، تحول أولئك الخبراء إلى مستشارين عسكريين لأجهزة أمن الدول البوليسية التي دعمتها الولايات المتحدة، وعلى نحو علني جداً، ليشكلوا جزءاً من نظام الرايخ الثالث الجديد. كما مارسوا أنشطة تجارة المخدرات، بيع الأسلحة، الإرهاب وعملوا كمدربين لتعليم فلاحي أميركا اللاتينية صنوف التعذيب التي ابتكرها الغستابو. انتهى الحال ببعض تلامذة النازيين في أميركا الوسطى، الأمر الذي خلق صلة وصل ما بين معسكرات الموت وفرقه والشكر موصول لتحالف ما بعد الحرب بين الولايات المتحدة وقوات الأمن النازية الخاصة.

التزامنا بالديمقراطية

ضمن الوثائق المهمة واحدة تلو الأخرى، وضع المخططون الأميركيون تصورهم عن أن التهديد الأكبر، الذي يواجه النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة، يتمثل في الوطنية الصاعدة في العالم الثالث، والتي تسمى أحياناً بالوطنية المتعصبة المتمثلة في «الأنظمة الوطنية» التي تستجيب للـ«مطالب الشعبية بتحسين معايير الحياة للجماهير» وإنتاج المتطلبات والاحتياجات المحلية.

مراراً وتكراراً، كرر المخططون هدفهم الرئيس المتمثل في منع «الأنظمة المغالية في وطنيتها» من استلام سدة الحكم مطلقاً ـ أو في حال تمكنت من الوصول إليها بالصدفة أو الحظ ـ بغية إزالتها وتنصيب حكومات تفضل الاستثمارات الخاصة من جانب رأس المال المحلي والأجنبي، إنتاج السلع من أجل التصدير إلى جانب حق تحويل الأرباح خارج البلاد (من اللافت أن أي تساؤلات لا تثار حول هذه الأهداف ضمن الوثائق السرية. ولو كنت أحد مخططي السياسة الأميركية، ستكون هذه الأمور بمثابة الهواء الذي تتنفسه).

بالعادة لا تحظى الإصلاحات الديمقراطية والاجتماعية بشعبية في الدول الضحية. ولا يمكنك إثارة حماس الكثير من الناس الذين يعيشون هناك إزاء هذه الإصلاحات

فيما خلا المجموعة الصغيرة المرتبطة بالشركات الأميركية التي ستنتفع وتحقق الأرباح منها.

تتوقع الولايات المتحدة اعتمادها على القوة وعقد الأحلاف مع العسكر، كما وصفهم مخططو كندي قائلين: «الجماعات السياسية الأقل عداءً لواشنطن في أميركا اللاتينية»، وذلك كي يكون ممكناً الاعتماد عليهم في سحق أي جماعات شعبية قد تخرج عن السيطرة.

أعربت الولايات المتحدة عن استعداد لتقبل الإصلاحات ـ كما في كوستاريكا على سبيل المثال ـ شريطة قمع هذه الإصلاحات حقوق العمال إلى جانب إدامة جو الاستثمار الأجنبي. وبما أن الحكومة الكوستاريكية احترمت هذين المبدأين على الدوام، فقد سُمِح لها بتطبيق بعض الإصلاحات.

كما برزت مشكلة أخرى، مراراً وتكراراً، في تلك الوثائق السرية متمثلة في الليبرالية المفرطة في دول العالم الثالث (مثّل هذا الكلام مشكلة في دول أميركا اللاتينية على وجه الخصوص، وذلك حيث لم تكن الحكومات ملتزمة على نحو كاف بالسيطرة الفكرية والقيود على السفر والتنقل، وحيث كانت الأنظمة القضائية تعاني مشكلاتٍ وعيوباً كبيرة لدرجة أنها تطلبت أدلة للإدانة على الجرائم).

كان ذلك الكلام موضوعاً لشكاوى وانتقادات مستمرة في حقبة كيندي (أما بعد ذلك، فلم يرفع حجاب السرية عن تلك الوثائق قط). في واقع الحال، صمم الليبراليون ـ في عهد كيندي ـ على تجاوز «الإفراط الديمقراطي» على نحو يسمح بـ«التخريب» الذي يقصدون به الأشخاص الذين يعتنقون أفكاراً خاطئة بطبيعة الحال.

برغم ذلك، ما افتقرت الولايات المتحدة لحس التعاطف مع الفقراء. فعلى سبيل المثال، وفي منتصف خمسينيات القرن الماضي، أوصى سفيرنا إلى كوستاريكا شركة يونايتيد فروت ـ تلك الشركة التي تدير كوستاريكا فعلياً ـ «تقديم بعض الرتوش البسيطة نسبياً والسطحية عموماً، حيث ربما يكون لها تأثير نفسي كبير على العمال».

وافق وزير الخارجية الأميركية جون فوستر دالاس على المقترح، وقال للرئيس

آيزنهاور إنه للحفاظ على انقياد أميركا اللاتينية، «يتعين عليك ملاطفتهم بعض الشيء وجعلهم يظنون أنك مولع بهم».

لذلك، وبالنظر إلى كل هذا، تتضح سهولة فهم السياسات الأميركية في العالم الثالث. لطالما عارضنا الديمقراطية ما دامت نتائجها تتعارض مع سيطرتنا. تتمثل مشكلة الديمقراطيات الحقيقية في أنها تسقط في فخ «الهرطقة» القائلة بوجوب استجابة الحكومات لمتطلبات واحتياجات شعوبها عوضاً عن متطلبات واحتياجات المستثمرين الأميركيين.

خلصت دراسة عن النظام الأميركي الداخلي، قام بها المعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية في لندن، خلصت إلى أن الولايات المتحدة في الوقت الذي تدعي فيه التزامها بالديمقراطية، فإن التزامها الحقيقي لا يتعلق إلا بـ«المؤسسة الرأسمالية الخاصة». وإذا ما تعرضت حقوق المستثمرين للتهديد، عندها فلتذهب الديمقراطية للجحيم. أما إذا بقيت تلك الحقوقُ مصانةً، فسيكون الأمر مع القتلة والجلادين حسناً وحسب.

لقد تعرضت الحكومات البرلمانية للحظر أو الإطاحة في بعض الأحيان، سواء بدعم أو تدخل أميركي مباشر، كما وقع في إيران العام 1953، غواتيمالا 1954 (وعام 1963 حينما دعم كينيدي انقلاباً عسكرياً بهدف منع التهديد المتمثل بعودة الديمقراطية لهذا البلد)، جمهورية الدومينيكان عامي 1963 و1965، البرازيل 1964، تشيلي 1973، وفي أماكن أخرى كثيرة. كما أن سياساتنا لم تختلف كذلك في السلفادور والعديد من الأماكن الأخرى عبر أرجاء المعمورة.

أما فيما يخص الوسائل، فلم تكن جميلة جداً. فالذي فعلته قوات الكونترا المدعومة أميركياً في نيكاراغوا، أو ما قام به وكلاؤنا الإرهابيون في السلفادور وغواتيمالا ليس سوى مجرد قتل وحسب. ومن بين العناصر الأساسية والمهمة، اتبعت تلك القوات أساليب التعذيب الوحشي والسادي الذي تضمن رمي الأطفال الرضع بقوة على الصخور، تعليق النساء من أقدامهن بعد قطع أثدائهن وسلخ جلد وجوههن لينزفن حتى الموت، قطع رؤوس الناس قبل تعليقها على أوتاد خشبية. ولا شك أن الهدف

لم يكن سوى سحق الوطنية المستقلة والقوى الشعبية التي تجلب ديمقراطيات ذات معنى لأممها وحسب.

المثال الجيد مصدراً للتهديد

ليس هنالك من بلد مستثنى من هذا الكلام مهما قلت أهميته. وفي واقع الحال، لا تثير هذا النوع من الهستيريا أكثر من غيرها إلا تلك الدول الأضعف والأكثر فقراً.

لنأخذ لاوس في ستينيات القرن الماضي، ذلك البلد الذي ربما كان الأفقر في العالم على الأرجح، حتى أن أغلب الناس الذين عاشوا هنالك لا يعرفون شيئاً اسمه لاوس وإنما مجرد وجودهم ضمن قرى صغيرة تجاور بعضها بعضاً.

لكن بمجرد قيام وتطور ثورة اجتماعية على نطاق بسيط جداً، وجهت واشنطن حملة «قصف» سري ومميت لهذا البلد سحقت فيه مساحاتٍ واسعةً من المناطق المأهولة بالسكان في عملية جرى الاعتراف بأن لا علاقة لها بالحرب التي تشنها الولايات المتحدة في فيتنام الجنوبية.

أما غرينادا التي تضم 100000 من السكان الذين يعتاشون على إنتاج القليل مما يُعرَف ببهار «جوزة الطيب»، والتي يصعب تحديد موقعها على الخارطة، فقد تحركت واشنطن بسرعة لتدميرها بعدما انطلقت البلاد بثورة اجتماعية بسيطة لتنهض بها.

منذ قيام الثورة البلشفية عام 1917 وحتى انهيار الأنظمة الشيوعية في شرق أوروبا نهاية ثمانينيات القرن الماضي، ربما كان ممكناً تبرير كل الهجمات الأميركية بحجة الدفاع ضد التهديد السوفييتي. لذلك، حينما غزت الولايات المتحدة غرينادا عام 1983، فسّر رئيس هيئة الأركان المشتركة قائلاً إن غرينادا عدوة قادرة ـ في ضوء أي هجوم سوفييتي على غرب أوروبا ـ على قطع إمدادات النفط من البحر الكاريبي إلى غرب أوروبا، وبالتالي لن يكن بوسعنا الدفاع عن حلفائنا المحاصرين. أما الآن، فيبدو الأمر كوميدياً، لكن هذا النوع من القصص يساعد على تعبئة الدعم الشعبي للعدوان، الإرهاب والتخريب.

أما الهجوم ضد نيكاراغوا، فقد بُرِّرَ بالمزاعم أننا إن لم نوقفهم هناك، فسيبدؤون

بالتدفق عبر الحدود إلى هارلينغين في تكساس التي لا تبعد أكثر من قيادة يومين بالسيارة (ومن اللافت توفر الأشخاص المثقفين على بدائل محتملة أخرى أكثر تعقيداً وإن كانت معقولة بالقدر ذاته).

وعلى قدر تعلق الأمر بالشركات الأميركية، فإن اختفاء نيكاراغوا من الوجود قد لا يلفت انتباه أحد وحسب. كما أن الأمر ذاته يصح حول السلفادور. لكن كلا البلدين تعرض إلى حملات هجوم مدمرة نفذها الأميركيون، وبكلفة باهظة تجاوزت أرواح مئات الآلاف من الناس إلى جانب المليارات من الدولارات.

لكن هنالك سبباً لذلك. إن البلد الأكثر فقراً وضعفاً يمثل المثال الأكثر خطورة. فلو نجح بلد صغير مثل غرينادا بتحسين حياة شعبه، سيدفع هذا الوضع مناطق أخرى ذات موارد أكثر لتتساءل «وماذا عنا نحن؟».

يصح هذا الكلام كذلك في الهند الصينية، وهي بلد كبير جداً وتضم بعض الموارد المهمة. فعلى الرغم من كثرة حديث آيزنهاور ومستشاريه عن الرز، القصدير والمطاط، تمثل مصدر الخوف الحقيقي في تحقيق شعب الهند الصينية للاستقلال والعدالة الذي قد يحفز شعب تايلند للسير على الدرب ذاته، وأن نجاح تايلند سيقود إلى التكرار في الملايو، ومن ثم إندونيسيا التي ستلحق بدرب الاستقلال، ولن يمر وقت طويل حتى نفقد جزءاً معتبراً من المنطقة الكبرى.

لذلك، إذا ما أردت نظاماً دولياً خاضعاً لمتطلبات واحتياجات المستثمرين الأميركيين، فلن تسمح لأي جزءاً منه بالخروج عن السيطرة. ومن اللافت بمكان مدى وضوح هذا الكلام في السجلات الوثائقية، وحتى في السجلات العامة أحياناً، ولنا في تشيلي تحت حكم إليندي مثال واضح.

تمتد تشيلي على مساحة واسعة، وتتمتع بالكثير من الموارد الطبيعية، لكن الولايات المتحدة ما كانت لتنهار لو استقلت تشيلي وحسب. لكن لِمَ كنا مهتمين بأمر تشيلي إلى هذا الحد، يا ترى؟ بحسب كيسنجر، كانت تشيلي عبارة عن «فايروس» قادر على «إصابة» المنطقة بأسرها بأعراضه وصولاً حتى إيطاليا.

على الرغم من 40 عاماً من التخريب الذي مارسته وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، لا تزال الحركة العمالية موجودة في إيطاليا. لكن مشهد نجاح حكومة ديمقراطية اجتماعية في تشيلي قد يبعث برسالة خاطئة للناخبين الإيطاليين. فلنتخيل بعض الأفكار الطريفة عن استعادتهم السيطرة على زمام الأمور في بلادهم من جديد وانبعاث الحركات العمالية التي قوضتها وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية في الأربعينيات؟

لقد حذر المخططون الأميركيون، منذ حقبة وزير الخارجية الأميركي دين أتشيسون نهاية أربعينيات القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر، حذروا من أن «تفاحة عفنة واحدة قد تفسد السلة كلها». يكمن الخطر في إمكانية انتشار «عفن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كل مكان».

في سياق متصل، يطلق على «نظرية التفاحة العفنة» كذلك تسمية نظرية أحجار الدومينو عند مخاطبة جمهور المستهلكين. وتستخدم هذه النسخة من التسمية لإثارة هلع العامة كما لو أن هو شي منة سيأتي بقارب نهري ليحط الرحال في كاليفورنيا، وهكذا دواليك. ربما يعتقد بعض الزعماء الأميركيين أن هذا الكلام محض هراء وحسب، ولربما يكون هذا ممكناً، لكن الأمر ليس كذلك للمخططين الأميركيين. إنهم يستوعبون تماماً أن التهديد الحقيقي يكمن في «المثال الجيد».

في بعض الأحيان، نجد الفكرة مشروحة على نحو بالغ الوضوح. فحينما خططت الولايات المتحدة للإطاحة بديمقراطية غواتيمالا عام 1954، أشار أحد مسؤولي وزارة الخارجية إلى «أن غواتيمالا باتت تشكل تهديداً متزايداً لاستقرار الهندوراس والسلفادور. إن إصلاحاتها الزراعية تمثل سلاحاً دعائياً قوياً، كما أن برنامجها الاجتماعي لمساعدة العمال والفلاحين يقدم نموذجاً ناجحاً وصراعاً مظفراً ضد الطبقات الاجتماعية العليا والمؤسسات الأجنبية الكبيرة، الأمر الذي يحظى بقبول شعبي قوي لدى جيران أميركا الوسطى الذين يعانون ظروفا مشابهة».

بعبارة أخرى، فإن ما تعنيه الولايات المتحدة بـ«الاستقرار» يمثل الاستقرار الأمني لـ«طبقات العليا والمؤسسات الأجنبية الكبيرة». وإذا ما أمكن تحقيق هذا الكلام عبر

الوسائل الديمقراطية الرسمية، سيكون الأمر مناسباً. أما إذا لم يتحقق بهذا الشكل، فإن «تهديد الاستقرار» الذي تشكله يمثل نموذجاً جيداً يستوجب التدمير والإزالة قبل انتشار عدوى الفايروس إلى آخرين.

لذلك، فحتى أصغر نقطة تبدو كما لو كانت تهديداً يستوجب سحقه حتماً.

العالم ثلاثي الجوانب

منذ بداية سبعينيات القرن الماضي، انجرف العالم نحو ما توصف بمصطلح «القطبية الثلاثية» التي شهدت تنافسا بين ثلاث كتل اقتصادية رئيسة فيما بينها. تمثلت الأولى بكتلة الين الياباني ومركزها المستعمرات اليابانية السابقة ومحيطها.

بالعودة إلى ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي، أطلقت اليابان على تلك المنطقة تسمية «نطاق الازدهار لشرق آسيا العظيم». نشأ الخلاف مع الولايات المتحدة على أثر محاولة اليابان ممارسة النوع ذاته من السيطرة التي تمارسه القوى الغربية ضمن نطاقات سيطرتها ونفوذها. لكننا اعدنا بناء المنطقة لهم بعد الحرب، ولم يعد لدينا مشكلة في استغلال اليابان لتلك المنطقة، وعلى النحو ذاته شريطة قيامهم به تحت مظلتنا.

لكن هنالك الكثير من الهراء المكتوب حول حقيقة تحول اليابان إلى منافس كبير لنا، منافس يبرهن عن مدى شرفنا والتزامنا تجاه بناء أعدائنا. في واقع الحال، كانت الخيارات السياسية الفعلية أضيق بكثير. تمثلت إحدى تلك الخيارات في استعادة إمبراطورية اليابان، غير أن كل شيء بات تحت سيطرتنا الآن (وهي السياسة التي جرى اتباعها). تمثل الخيار الآخر في البقاء خارج المنطقة والسماح لليابان وباقي دول آسيا بالمضي على طريق الاستقلال، مع استثناء المنطقة الكبرى التابعة للسيطرة الأميركية، الأمر الذي ما كان وارداً.

فضلاً عن ذلك، وبعد الحرب العالمية الثانية، لم يُنظر لليابان كمنافس محتمل، ولا حتى في المستقبل القريب. كانت الفرضية السائدة أن اليابان لن تتمكن على المدى المنظور إلا من إنتاج أشياء بسيطة وغير معقدة، ولا شيء غير ذلك (لا بد من الإشارة

إلى أن هنالك عنصراً عرقياً سلبياً قوياً في هذا الكلام). لكن اليابان استعادت عافيتها إلى حد كبير جراء الحرب الكورية ومن ثم حرب فييتنام، الأمر الذي حفز الإنتاج الياباني وعاد على طوكيو بأرباح هائلة.

في سياق متصل، كان بعض مخططي ما بعد الحرب أكثر حصافة وبعد نظر، ومنهم جورج كينان. اقترح كينان تشجيع الولايات المتحدة اليابانيين على التحول الصناعي، لكنه تحول مشروط بقيد واحد مبني على سيطرة الولايات المتحدة على واردات النفط اليابانية. وقد قال كينان إن هذا النهج سيوفر «قوة فيتو» على اليابان في حال قررت الأخيرة الخروج عن خط أميركا. عملت واشنطن بنصيحة كينان وأبقت سيطرتها على واردات النفط اليابانية ومصافيها. بحلول بداية وحتى نهاية سبعينيات القرن الماضي، لم يكن لليابان سيطرة إلا على 10 من وارداتها النفطية.

يمثل هذا الكلام أحد الأسباب الرئيسة التي حرّكت اهتمام الولايات المتحدة تجاه نفط الشرق الأوسط. في واقع الحال، لم نكن نحن بحاجة النفط لأنفسنا، فحتى العام 1968، كانت أميركا الشمالية أكبر منتج للنفط في العالم. لكننا بحاجة لإحكام سيطرتنا على مصدر القوة هذا، مع ضمان تدفق العائدات إلى الولايات المتحدة وبريطانيا بالدرجة الأساس. ويمثل هذا الكلام أحد الأسباب التي دعتنا لإدامة وبقاء قواعد عسكرية في الفلبين كجزء من منظومة تدخلنا الدولية التي تستهدف الشرق الأوسط، وذلك لضمان عدم انجراف القوى المحلية في تيار «الوطنية المتطرفة».

أما الكتلة الكبرى المنافسة الأخرى، فتتمركز في أوروبا بهيمنة من جانب الألمان. لقد خطت هذه الكتلة خطواتٍ كبيرةً في سبيل ترسيخ السوق الأوروبية المشتركة. في واقع الحال، تتوفر أوروبا على اقتصاد أكبر من نظيره الأميركي، كتلة بشرية أكبر وأفضل تعليماً. وإذا تحركت هذه الكتلة معاً وتكاملت قواها، فإن من شأن ذلك تحويل الولايات المتحدة إلى قوة من الدرجة الثانية. وقد يتعزز هذا الأمر على الأرجح بقيادة ألمانيا لـ«موجة» أوروبا استعادة منطقة شرق أوروبا لدورها التقليدي كمستعمرة اقتصادية، وكجزء من العالم الثالث بالدرجة الأساس.

أما الكتلة الثالثة، فهي تلك الكتلة التي يهيمن عليها الدولار الأميركي. وقد توسعت

هذه الكتلة مؤخراً لتشمل كندا التي تعد شريكاً تجارياً رئيساً لنا، ومن ثم المكسيك التي ستكون عما قريب جزءاً من النطاق عبر «اتفاقيات التجارة الحرة» المصممة أساساً لتتماهى مع مصالح المستثمرين الأميركيين وشركائهم.

لطالما افترضنا حقنا في أميركا اللاتينية، حيث قال هنري ستيمسون (وكان وزير حرب فرانكلين روزفلت ووزير خارجية هيربرت هوفر) ذات مرة: «إنها منطقتنا الصغيرة هنا التي لم تزعج أحد من قبل». لكن تأمين الكتلة التي يهيمن عليها الدولار يعني بدوره استمرار السعي لإحباط وإفشال التنمية في أميركا الوسطى ودول الكاريبي.

لذلك، ما لم يُفهم صراعنا ضد منافسينا الصناعيين والعالم الثالث، لن تبدو السياسية الخارجية الأميركية إلا عبارة عن سلسلة من الأخطاء العشوائية، التناقضات والارتباكات. في واقع الحال، يتعين الاعتراف بنجاح قادتنا في المهام الموكلة إليهم، وضمن حدود الممكن والمجدي.

تدمير الخارج

سياسة جارنا الطيب

ما مدى الالتزام الذي حققته مبادئ جورج كينان يا ترى؟ وإلى أي حد تخلينا عن تلك المبادئ غير الواقعية والاهتمامات الغامضة من عينة «حقوق الإنسان على سبيل المثال، رفع المستوى المعاشي للناس، وإرساء الديمقراطية؟« لقد سبق لي وناقشت أمر «التزامنا بالديمقراطية»، لكن ماذا عن القضيتين الأخريين؟

دعونا نسلط الضوء على أميركا اللاتينية، ولنبدأ مع البحث عن حقوق الإنسان. أظهرت دراسة قام بها لارس سكولتز، وهو باحث أكاديمي مرموق في مجال حقوق الإنسان، أظهرت أن «المساعدات والمعونات الأميركية لم تُوجّه على نحو متناسب لحكومات أميركا اللاتينية التي تعذب مواطنيها». ولا علاقة لتلك المساعدات والمعونات بمقدار حاجة البلد وإنما بالرغبة ـ حصراً ـ في خدمة مصالح وثروة المنتفعين. كما كشفت دراسات أوسع قام بها الاقتصادي إدوارد هيرمان عن ارتباط عالمي وثيق ما بين التعذيب والمساعدات والمعونات

الأميركية، وقدم تفسيرا لذلك مفاده: أن كليهما يرتبط على نحو مستقل بتحسين الجو العام لصالح عمليات الشركات. وبالمقارنة مع هذا المبدأ الأخلاقي الـ«مُوَجِّه»، تذوب أهمية قضايا من عينة التعذيب والمجازر حد التلاشي.

وماذا عن رفع مستويات المعيشة؟ لقد تطرق «تحالف من أجل التقدم» التابع للرئيس كيندي ظاهريا لهذا الأمر، لكن التنمية المفروضة كانت من عينة ما يخدم احتياجات المستثمرين الأميركيين. وقد قادت تلك التنمية إلى اتساع وتضخم المنظومة التي جعلت مواطني أميركا اللاتينية ينتجون المحاصيل الزراعية لغرض التصدير في مقابل تقليص إنتاج المحاصيل المعيشية الأخرى المفيدة للاستهلاك المحلي مثل الذرة والفاصوليا. وعلى وفق برنامج «تحالف من أجل التقدم»، زاد إنتاج اللحوم في مقابل تراجع مقدار استهلاكها على سبيل المثال.

عادة ما يصنع نموذج التنمية المبنية على الصادرات الزراعية «معجزة اقتصادية» حيث يرتفع الناتج القومي الإجمالي في مقابل جوع معظم أبناء الشعب. وحينما تُتّبع سياسات كهذه، تتولد وتكبر المعارضة الشعبية لا محالة، الأمر الذي يستدعي سحقها وقمعها بالإرهاب والتعذيب (يتجذَّر استخدامُ الإرهاب بعمق في طبيعة شخصيتنا. فبالعودة إلى العام 1818، هلل جون كوينسي آدامز لما أسماها «الكفاءة الصحية» للإرهاب في التعامل مع الجماعات المختلطة ما بين الهنود الحمر والسود. وقد كتب ذلك الكلام لتبرير الهجمات التي شنها أندرو جاكسون في فلوريدا، والتي أبادت السكان الأصليين وتركت المقاطعة الإسبانية تحت السيطرة الأميركية، الأمر الذي أثار إعجاب توماس جيفرسون وآخرين للحكمة من وراء هذا).

تتمثل الخطوة الأولى في استخدام الشرطة التي تتصف بالأهمية كونها قادرة على اكتشاف الاستياء والسخط مبكرا، والقضاء عليه قبل أن تتطلب القضية «جراحة كبرى» (كما تصفها وثائق التخطيط. وإذا ما بات حسم الأمر مرهوناً بالجراحة الكبرى، عندها نعتمد على الجيش، وحينما نعجز عن إحكام السيطرة على الجيش في دولة من دول أميركا اللاتينية ـ لا سيما دول منطقة الكاريبي وأميركا الوسطى ـ يصبح لزاماً العمل على الإطاحة بالحكومات.

ولا بد من الإشارة إلى أن الدول التي حاولت عكس هذا المسار، كما في غواتيمالا تحت حكم آريبالو وآربينز، وجمهورية الدومينيكان تحت حكم النظام الديموقراطي الرأسمالي لخوان بووش، باتت هدفاً لعداء وعنف الولايات المتحدة.

تتمثل الخطوة الثانية في اللجوء إلى الجيش. لطالما سعت الولايات المتحدة لإقامة علاقات مع الجيوش في الدول الأجنبية، لأن هذه العلاقات تعتبر واحدة من الوسائل للإطاحة بالحكومات التي خرجت عن السيطرة. وعلى هذا النحو، وضع الأساس للانقلابين العسكريين في إندونيسيا عام 1965 وتشيلي عام 1973. قبل وقوع الانقلابين، ناصبنا حكومتي تشيلي وإندونيسيا عداءً شديداً، لكننا بقينا نرسل لهما السلاح. على وفق هذا الكلام، لا يتطلب الأمر سوى إدامة علاقات جيدة مع الضباط المناسبين، وسوف يقوم هؤلاء بالإطاحة بالحكومة من أجلك. كما أن المنطق ذاته أجاز تدفق الأسلحة الأميركية إلى إيران عبر إسرائيل منذ بداية الثمانينيات، الأمر الذي كان معروفاً تماماً منذ العام 1982 وقبل احتجاز أي رهائن حسب ما يؤكد بعض كبار المسؤولين الإسرائيليين المتورطين في الأمر.

إبان ولاية الرئيس كيندي، تحولت مهمة السيطرة العسكرية الأميركية على أميركا اللاتينية من الدفاع عن «نصف الكرة الأرضية الغربي» إلى «الأمن الداخلي» (ما يعني رسمياً شن الحرب ضد أبناء شعبك). وقد قاد ذلك القرار المشؤوم إلى «تورط أميركي مباشر» باستخدام «أساليب فرق موت هينريخ هيملر»، وذلك على وفق تقييم تشارلز ميشلينغ الذي تولى مسؤولية التخطيط لمكافحة التمرد ما بين الأعوام 1961 ـ 1966.

من جانبها، مهدت إدارة كيندي الأرضية للانقلاب العسكري في البرازيل عام 1964، وساعدت في تدمير الديمقراطية البرازيلية التي باتت مستقلة أكثر من اللازم. كما دعمت الولايات المتحدة الانقلاب بحماس واضح، فيما أسس قادته العسكريون دولة بوليسية على طراز نازي جديد يتعامل بالتعذيب، القمع...الخ. وقد ألهم هذا الكلام تطوراتٍ مشابهةً في الأرجنتين، تشيلي وكل أرجاء نصف الكرة الأرضية الغربي منذ منتصف ستينيات القرن الماضي وحتى ثمانينياته، تلك الحقبة التي اتصفت بدموية شديدة (من الناحية القانونية، أتصور أن هنالك أساساً قوياً لعزل جميع الرؤساء

الأميركيين منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن. لقد كان جميعهم إما مجرمي حرب أو متورطين بها).

عادة ما يتسبب حكم العسكر بكوارث اقتصادية، الأمر الذي يأتي بالعادة بعد الأخذ بمشورات ونصائح المستشارين الأميركيين، ومن ثم يقررون إحالة المشكلات إلى المدنيين لإدارتها. ومن الجدير بالذكر أن السيطرة العسكرية ما عادت ضرورية مع بروز وتوفر وسائل جديدة، ومنها على سبيل المثال السيطرة التي يمارسها صندوق النقد الدولي (تلك المؤسسة التي تعمل على غرار البنك الدولي، وتقرض الأموال العائدة للقوى الصناعية الكبرى لدول العالم الثالث).

في مقابل الموافقة على منح القروض، يفرض صندوق النقد الدولي شروطاً مثل «تحرير الاقتصاد، ويقصد به فتح أبواب اقتصادات الدول أمام الاختراق والسيطرة الأجنبية، التقليص الحاد في تخصيصات الخدمات والإنفاق العام على الشعب... الخ». ولا شك أن من شأن إجراءات كهذه وضع قوة أكبر في يد الطبقات الثرية والمستثمرين الأجانب (أو ما يسمى بالاستقرار) مع تعزيز التقسيم الطبقي الكلاسيكي الثنائي لمجتمع العالم الثالث، والموزع إلى طبقة فاحشة الثراء (مع طبقة مهنية ميسورة تخدمهم)، إلى جانب طبقة من الجماهير العريضة من الفقراء المعدمين.

تضمن الديون وحالة الفوضى الاقتصادية التي تسبب بها العسكري استمرار سطوة صندوق النقد الدولي لاحقاً، وذلك ما لم تقتحم القوى الشعبية معترك العمل السياسي، الأمر الذي قد يدفع العسكر لإعادة فرض «الاستقرار» من جديد.

وفي هذا السياق، يمكن الاستدلال بحالة البرازيل. تتمتع البرازيل بقدر كبير من الموارد الطبيعية التي تجعلها واحدة من أغنى الدول في العالم، إلى جانب تطورها الصناعي الكبير. لكن بفضل الإجراءات «الجيدة» التي تسبب بها انقلاب العام 1964 و«المعجزة الاقتصادية» التي هُلِّلَ لها لاحقاً (ودون الحاجة لذكر جرائم التعذيب والقتل وباقي الوسائل الأخرى المتبعة في السيطرة على الشعب)، بات الوضع في البرازيل الآن مشابهاً لنظيره في أثيوبيا، وأسوأ من أوضاع دول أوروبا الشرقية على سبيل المثال.

تشير تقارير وزارة التربية إلى أن ما يزيد عن ثلث ميزانيتها يذهب لتمويل وجبات التغذية المدرسية، وذلك لأن معظم التلاميذ في المدارس العامة إما أنهم يأكلون فيها أو لا يأكلون على الإطلاق.

بحسب ما أوردت مجلة ساوث (وهي مجلة متخصصة في مجال تقارير الأعمال عن دول العالم الثالث)، «تعاني البرازيل معدل وفيات في المواليد الجدد أعلى مما تعانيه سريلانكا. كما يعيش أكثر من ثلث السكان تحت خط الفقر، فيما يتسول 7 ملايين طفل بلا عائلة في الشوارع، ويستنشقون الغراء ويسرقون. وبالنسبة لعشرات الملايين، لا يمثل المنزل إلا كوخاً متهالكاً في حي من أحياء مدن الصفيح، أو ـ على نحو متزايد ـ مجرد مساحة صغيرة للعيش تحت جسر من الجسور». تلك هي البرازيل التي تعد واحدة من أغنى دول العالم بالموارد الطبيعية.

في السياق ذاته، لا يختلف الأمر كثيراً عبر أرجاء أميركا اللاتينية. ففي أميركا الوسطى وحدها، تسببت القوى المدعومة من الولايات المتحدة بمصرع ما لا يقل عن 20000 إنسان منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي، وحيث سحقت الحركات الشعبية التي سعت من أجل الإصلاحات الديمقراطية والاجتماعية. ولا شك أن إنجازاتٍ كهذه تصنع من الولايات المتحدة مناراً هادياً لانتصار الديمقراطية في زمننا الحديث، كما وصفتها كلمات مجلة نيو ريبوبلك الليبرالية باعتزاز بالغ. ومن اللافت وصف توم ولف لحقبة الثمانينيات من القرن الماضي حينما قال: «إنها واحدة من أكثر العصور الذهبية التي مرت على الإنسانية»، أو كما اعتاد ستالين القول: «لقد أسكرنا خمر النجاحات».

صَلبُ السلفادور

لسنوات عدة، مارس الحكام الدكتاتوريون، الذي نصبتهم ودعمتهم حكومتنا، التعذيبَ، القمعَ والقتلَ في السلفادور، الأمر الذي لا يثير اهتمام أحد هنا. كما لم تحظ القصة بأي تغطية قط. لكن بحلول نهاية سبعينيات القرن المضي، باتت الحكومة الأميركية قلقة إزاء جملة من الأشياء.

من بين مصادر القلق تلك، كان سوموزا، دكتاتور نيكاراغوا الذي أخذ يفقد السيطرة على مقاليد البلاد. في ضوء هذا الكلام، أخذت الولايات المتحدة تفقد واحدة من قواعد قوتها الكبرى في المنطقة. أما الخطر الثاني، فتمثل في تهديد أكبر من سابقه حيث شهدت السلفادور في سبعينيات القرن الماضي بروز عدد مما يعرف بـ«المنظمات الشعبية، الجمعيات الفلاحية، التعاونيات، الاتحادات»، إلى جانب جماعات دراسة وتدريس الإنجيل في الكنائس التي تطورت كجماعات مساعدة ذاتية ونحوها. لذلك، تصاعد خطر التهديد المتمثل بالديمقراطية.

في شهر شباط من العام 1980، بعث رئيس أساقفة السلفادور، أوسكار روميرو، رسالة إلى الرئيس كارتر ناشده فيها عدم إرسال دعم عسكري للمجلس العسكري الحاكم في البلاد. وقال روميرو إن من شأن دعم كهذا «زيادة الظلم والقمع الذي يُمارس ضد المنظمات الشعبية» التي كافحت من أجل «احترام بعض أهم حقوق الإنسان الأساسية» (ولا حاجة بنا هنا لذكر أن أخباراً كهذه ما كانت تلقى أيَّ آذان صاغية في واشنطن).

لم تمض سوى أسابيع قليلة على تلك الرسالة حتى اغتيل رئيس الأساقفة روميرو أثناء إلقاء عضة في قداس. بوجه عام، توجهت أصابع الشك عن الاغتيال إلى النازي الجديد، روبيرتو دوبوسين (من بين شكوك بارتكاب فظائع أخرى لا تحصى). كان دوبوسين زعيماً مدى الحياة لتحالف الجمهوريين الوطني الذي حكم السلفادور آنذاك، فيما كان من أحد أعضاء ذلك الحزب رئيس السلفادور، ألفريدو كريستياني الذي قطع عهداً بالدم للولاء له. بعد عقد من ذلك الكلام، شارك الآلاف من فقراء الفلاحين والمدن في قداس تذكاري بحضور العديد من الأساقفة الأجانب الآخرين، لكن غياب الولايات المتحدة بدا لافتاً. كما اقترحت الكنيسة السلفادورية ترشيح اسم روميرو للقداسة.

وقد مرت كل هذه الأحداث دون أي ذكر لها في البلد الذي مول ودرب منفذي جريمة اغتيال روميرو. من جانبها، أحجمت صحيفة نيويورك تايمز المعروفة بالتوثيق عن نشر أي مقال افتتاحي حول جريمة الاغتيال إبان حصولها أو خلال السنوات اللاحقة، فيما انطبق الأمر ذاته على القداس الذي حصل.

بحلول الـ7 من آذار العام 1980، وقبل أسبوعين من اغتياله، فُرضت حالة من الحصار في السلفادور، وشُنّت حرب بالقوة ضد الشعب (مع استمرار الدعم الأميركي وتورط واشنطن). تمثل الهجوم الكبير الأول في مذبحة كبرى نفذت في عملية حملت اسم «ريو سومبول»، والتي كانت عملية عسكرية مشتركة للقوات السلفادورية والهندوراسية، حيث ذبح على إثرها ما لا يقل عن 600 شخص. ولم يسلم الأطفال من تلك المذبحة حيث قطعت أجسادهم أوصالاً، فيما عُذبت النساء قبل إغراقهن بالماء. ووجدت بقايا جثث الضحايا في النهر بعد أيام من ذلك المذبحة. كما شهد بعض المراقبين من الكنيسة ما حدث، الأمر الذي سرب خبر المذبحة فوراً، لكن وسائل الإعلام الأميركية تعمدت إغفال الأمر معتقدةً بأنه لا يستحق التغطية الصحفية.

شكل الفلاحون النسبة الأكبر من ضحايا الحرب، إلى جانب منظمي الحركات العمالية، الطلبة، القساوسة وكل من اشتُبِه بعمله لمصلحة الشعب. إبان سنة كارتر الأخيرة في البيت البيضاوي، بلغت حصيلة الضحايا هناك 10000، لترتفع في حقبة حكم ريغان وفريقه إلى 13000 عام 1981. شهر تشرين الأول من العام 1980، استنكر رئيس أساقفة جديد ما وصفها بـ«حرب الإبادة الجماعية ضد المدنيين العزل» التي شنتها القوات الأمنية. وبعد شهرين من ذلك، أُشيد بتلك القوات الأمنية لـ«خدماتها الشجاعة لصالح الشعب ضد التخريب» بحسب وصف المرشح المدني المعتدل والمفضل أميركياً، خوسيه نابوليون دوارتيه، الذي عُيِّن رئيساً للحكومة العسكرية. تمثل دور «المعتدل» دوارتيه بتوفير ورقة توت لستر عورة الحكام العسكريين وضمان استمرار تدفق التمويل الأميركي بعد جريمة اغتصاب وقتل 4 راهبات أميركيات على يد عسكريين من القوات المسلحة. أثار هذا الأمر بعضَ الاحتجاجات هنا، فذبحُ السلفادوريين شيء واغتصاب وقتل راهبات أميركيات شيء آخر وخطأ إعلامي واضح تماماً. تعمدت وسائل الإعلام تجنبَ الأمر والتقليل من أهمية قصته، متبعة نهج إدارة كارتر ولجنتها التحقيقية.

أما فريق ريغان اللاحق، لا سيما وزير الخارجية ألكساندر هيغ وسفيرة واشنطن لدى الأمم المتحدة جاين كيركباتريك، فقد مضوا إلى ما هو أكثر من ذلك وعمدوا إلى تبرير الجريمة. لكن الأمر لا يزال يستحق بعض الاستعراض «القضائي» بعد مضي سنوات، بينما يُبرأ الجناة، ومعهم الممول بالتأكيد.

تعرضتِ الصحافةُ السلفادورية المستقلة، التي قد تكون غطت تلك الفظائع، للدمار. فعلى الرغم من كونها صحافة عامة ومؤيدة للشركات، لكنها كانت غير منضبطة بحسب مقاييس العسكر. تلقت القضية اهتماماً في الفترة الممتدة ما بين 1980 ـ 1981، وذلك حينما لقي أحدُ الصحفيين مصرعه على يد القوات الأمنية، فيما فر صحفي آخر نحو المنفى. وكما هو معتاد، بدت القضية برمتها ثانوية وغير ذات أهمية لتستحق أقل من بضع كلمات في الصحف الأميركية وحسب.

في شهر تشرين الثاني من العام 1989، لقي 6 من القساوسة اليسوعيين، طاهيتهم وابنتها، مصرعهم على يد الجيش. وفي الأسبوع ذاته، واجه ما لا يقل عن 28 من المدنيين السلفادوريين مصرعهم، بمن فيهم زعيم أحد الاتحادات الكبيرة، وزعيمة إحدى التنظيمات النسائية الجامعية، 9 أعضاء هنود من تعاونية زراعية إلى جانب 10 من طلاب الجامعات.

نشرت شبكات الأخبار القصة التي كتبها مراسل وكالة أنباء أسوشييتيد برس، دوغلاس غرانت ماين، والذي أورد التفاصيل عن كيفية دخول الجنود إلى أحد أحياء الطبقة العاملة في العاصمة سان سلفادور، ليعتقلوا 6 نساء مع صبي بعمر 14 لإكمال العدد، ومن ثم صفّهم جميعاً على أحد الحيطان قبل فتح النار عليهم. وقد كتب ماين: «لم يكن الضحايا من الرهبان أو دعاة حقوق الإنسان»، وأضاف: «لقد انتهى أمر مصرعهم دون اهتمام من أحد».

لقي الرهبان اليسوعيون مصرعهم بنيران قوة مكافحة الإرهاب المعروفة باسم «كتيبة أتلاكاتل»، وهي وحدة نخبة أسستها، دربتها وجهزتها، الولايات المتحدة. شُكِّلت تلك الوحدةُ عام 1981 حينما أرسل 15 من خبراء مكافحة التمرد إلى السلفادور من مدرسة قوات العمليات الخاصة التابعة للجيش الأميركي. منذ بداية تأسيسها، تورطت الكتيبة في أعمال قتل جماعي. وقد وصف أحد المدربين الأميركيين جنود الكتيبة قائلاً: «كانوا يتميزون بالشراسة والوحشية، ولطالما واجهنا صعوبة في توجيههم لإعادة المعتقلين كأسرى، وليس بقايا آذانهم وحسب».

في شهر كانون الأول من العام 1981، شاركت الكتيبة في عملية لقي فيها آلاف المدنيين حتفهم ضمن حفلة قتل، اغتصاب وحرق جماعي. لاحقاً، تورطت الكتيبة في

قصف قرى وقتل المئات من المدنيين بالأسلحة النارية وباقي وسائل الإغراق بالمياه. ومن اللافت، أن أغلب ضحايا الكتيبة كانوا من النساء، الأطفال وكبار السن. تلقت كتيبة أتلاكاتل تدريباً قصيراً على يد قوات العمليات الخاصة الأميركية قبل تنفيذهم جريمة قتل الرهبان اليسوعيين. وقد استمر هذا النهج مع استمرار وجود الكتيبة التي ارتكبت بعض مجازرها بُعيد التدريب الأميركي.

في تلك «الديمقراطية الوليدة» التي تحمل اسم السلفادور، كان من المعتاد جمع المراهقين بإعمار صغيرة تصل إلى 13 سنة من الأحياء الفقيرة ومخيمات اللاجئين وإجبارهم على التطوع كجنود، الأمر الذي كان يتم على غرار أسلوب وطقوس أجهزة الأمن النازية، بما في ذلك أساليب الوحشية والاغتصاب، بهدف إعدادهم كآلات شيطانية للقتل والاغتصاب.

في هذا السياق، ورد وصف طبيعة الجيش السلفادوري على لسان أحد جنوده المنشقين الذي حصل على اللجوء السياسي في تكساس عام 1990 بالرغم من مساعي وزارة الخارجية الأميركية لإعادته إلى السفادور (قررت المحكمة إخفاء اسم الجندي بقرار قضائي حفاظاً على حياته من فرق الموت السلفادورية).

بحسب شهادة الجندي المنشق، يجبر المجندون على قتل الكلاب والجوارح عبر قضم أعناقها ولف رؤوسها حتى تنفصل عن أجسادها، مع إجبارهم على مشاهدة الجنود وهم يعذبون ويقتلون المشتبه بهم من المعارضين، قلع أظفارهم، قطع رؤوسهم، تقطيع أجسادهم إلى أشلاء واللعب بالأذرع المبتورة للتسلية.

وفي قضية أخرى، أقر فرد آخر من فرقة الموت السلفادورية المرتبطة بكتيبة أتلاكاتل، سيزار بيلمان جويا مارتينيز، بتلك التفاصيل وشرح طبيعة تورط المستشارين الأميركيين وأنشطة فرق الموت التابعة للحكومة السلفادورية. من جانبها، حاولت إدارة بوش الأب كل ما بوسعها لإسكات مارتينيز وترحيله نحو حتف محتمل في السلفادور، على الرغم من كل مناشدات منظمات حقوق الإنسان وطلبات مجلس الشيوخ بسماع شهادته (عومل الشاهد الرئيس في قضية اغتيال القساوسة اليسوعيين على النحو ذاته).

من جانب آخر، أورد الأب الكاثوليكي، دانييل سانتياغو، الذي يعمل في السلفادور، نتائج التدريب العسكري الذي خضع له السلفادوريون في مجلة أميركا اليسوعية. وقد وصف سانتياغو عودة إحدى المزارعات يوماً إلى منزلها لتجد «أطفالها الثلاثة، والدتها وشقيقتها، جالسين على الطاولة وقد وضعت رؤوسهم المقطوعة بعناية أمام أجسادهم وأياديهم فوق الرؤوس كمن يربت عليها».

وبحسب سانتياغو، فإن تلك المشاهد المرعبة ما كانت غريبة أو غير شائعة، وقال:

لا يقتل الناس على يد فرق الموت في السلفادور وحسب، وإنما تقطع رؤوسهم وتوضع على أسنة الرماح المتناثرة كمشاهد لافتة وسط الطبيعة. ولا يقتصر الأمر على شق بطون الرجال بيد «شرطة الخزانة» السلفادورية وحسب، وإنما تقطع الأعضاء التناسلية للمعتقلين وتحشى في أفواههم. كما لا تتعرض النساء السلفادوريات للاغتصاب على يد الحرس الوطني السلفادوري وحسب، وإنما تستأصل أرحامهن لتغطى بها أوجههن. ولا يكفي نحر الأطفال وإنما يُدحرجون على الأسلاك الشائكة حتى يتمزق لحمهم ويسقط عن عظامهم أمام أعين الآباء المجبرين على مشاهدة ذلك.

يستمر المحترم سانتياغو بشرح فكرته عن هذا العنف الذي تزايد مع بدء الكنيسة أنشطتها لمساعدة الفلاحين في تشكيل جمعياتهم ومجموعات المساعدة الهادفة لتنظيم شؤون الفقراء.

بوجه عام، نجحت استراتيجيتنا في السلفادور. لقد تحقق القضاء على المنظمات الشعبية، كما تنبأ رئيس الأساقفة روميرو. كما لقي عشرات الآلاف مصرعهم وتحول أكثر من مليون من الناس إلى لاجئين. كان ذلك واحداً من أشد الفصول خزياً في تاريخ الولايات المتحدة، ولسوف يكون هنالك منافسون كثر لنا في هذا المجال.

تلقين نيكاراغوا درساً

لم يقتصر إهمال وسائل الإعلام الأميركية في سبعينيات القرن الماضي على السلفادور وحسب. فخلال السنوات العشر التي سبقت الإطاحة بدكتاتور نيكاراغوا،

أناستاسيو سوموزا عام 1979، كرست شبكات التلفزة الأميركية ـ وجميع شبكات الأخبار ـ ساعة واحدة بالضبط يومياً لنيكاراغوا، حتى أن تلك الشبكات استمرت في بث إخباري متواصل عن نيكاراغوا إبان الزلزال المدمر الذي ضرب العاصمة ماناغوا عام 1972.

خلال الفترة الممتدة من العام 1960 وحتى 1978، نشرت صحيفة نيويورك تايمز 3 افتتاحياتٍ عن نيكاراغوا. ولا يعني ذلك أن شيئاً لا يحصل هناك آنذاك، ولكن الأمر لا يعدو حصول أشياء لا تحفظ مكاناً لنفسها في الذاكرة. في واقع الحال، ما كانت نيكاراغوا تثير اهتمام أحد ما دام حكم الطاغية سوموزا مستمراً لا يعيقه شيء.

لكن حينما أخذ حكم الدكتاتور يواجه المصاعب جراء تحدي حركة الساندنيستا[1] نهاية السبعينيات، حاولتِ الولاياتُ المتحدة ترسيخَ حكم على غرار سوموزا لكن من دونه، ما يعني استمرار وتماسك النظام الفاسد برمته، لكن مع شخص آخر على رأس الهرم. فشل الأمر على نحو دفع الرئيس كارتر للسعي من أجل إدامة بقاء حرس سوموزا الوطني كقاعدة لقوة الولايات المتحدة في نيكاراغوا.

لطالما اشتهر الحرس الوطني بالوحشية والسادية. بحلول حزيران من العام 1979، استمر الحرس الوطني في نيكاراغوا باقتراف فظائع هائلة في الحرب ضد الساندنيستا، وفجر الأحياء السكنية في ماناغوا، فضلاً عن قتل عشرات الآلاف من الناس. في تلك المرحلة، بعث السفير الأميركي ببرقية إلى البيت الأبيض قائلاً: «سيكون من الخطأ دفع الحرس الوطني لوقف هجماته وتفجيراته»، حيث إن من شأن هذا أن يؤثر في سياسة بقائهم على رأس السلطة وإبعاد الساندنيستا بالمقابل.

كما تحدث سفيرنا لمنظمة الدول الأميركية في صالح دعم وترسيخ استمرار النظام على غرار ما كان عليه تحت حكم سوموزا ـ لكن من دونه ـ لكن المنظمة رفضت هذا المقترح جملة وتفصيلاً. في غضون أيام قليلة، أقلع سوموزا بالطائرة نحو ميامي مع ما تبقى في حوزته من أموال الخزانة الوطنية لنيكاراغوا وانهارت قوات الحرس الوطني.

(1) أو ما تعرف بجبهة التحرير الوطني: المترجم.

عمد كارتر إلى تهريب قادة الحرس الوطني من البلاد بطائرات تحمل شعار الصليب الأحمر (الأمر الذي يعد جريمة حرب) وبدأ بتشكيل وحدات هذا الحرس على حدود نيكاراغوا. كما استخدم قادة الحرس الأرجنتيني بالوكالة لتحقيق هذا الغرض (في ذلك الوقت، كانت الأرجنتين تحت حكم جنرالات من النازيين الجدد الذين لم يضيعوا وقتاً في سبيل تعذيب وقتل أبناء شعبهم والمساعدة في إعادة تأسيس الحرس الوطني الذي أعيد تسميته إلى «الكونترا» أو «مقاتلو الحرية»).

من جانبه، استخدم ريغان هذه الحركة لتنفيذ حرب إرهابية واسعة النطاق ضد نيكاراغوا، والتي ترافقت مع حرب اقتصادية أشد ضراوة. كما عمدنا إلى ترويع الدول الأخرى بغية منعها من إرسال أي عون كذلك.

لكن برغم مستويات الدعم العسكري الفلكية، عجزت الولايات المتحدة عن خلق قوة عسكرية مجدية في نيكاراغوا، ولا شك أن الأمر يبدو لافتاً إذا ما أمعنا النظر فيه. في واقع الحال، لم يسبق لأي قوة حرب عصابات في العالم أن تلقت مواردَ ودعماً عن بعد كما حصل مع ما قدمته الولايات المتحدة للكونترا، موارد يمكن بحجمها خلق تمرد ـ لو أنفقت ـ في المناطق الجبلية بالولايات المتحدة على الأرجح.

لكن ما الذي دفع الولايات المتحدة للمضي إلى هذا الحد في نيكاراغوا يا ترى؟ تتحدث منظمة التنمية الدولية المعروفة باسم أوكسفام عن الأسباب الحقيقية قائلة إنه عبر تجربة عملها ضمن 76 من الدول النامية، «كانت نيكاراغوا حالة استثنائية في شدة التزام حكومتها بتحسين ظروف حياة الشعب وتشجيع الناس على المشاركة الفاعلة في عملية التنمية». ومن بين الدول الأربع في أميركا الوسطى، التي عملت وتواجدت فيها أوكسفام بقوة (السلفادور، غواتيمالا، هندوراس ونيكاراغوا)، لم يكن هنالك من مسعى حقيقي لمعالجة التفاوت في ملكية الأراضي وتحسين ظروف الرعاية الصحية والخدمات التعليمية والزراعية للعائلات الفلاحية الفقيرة كما كان عليه الحال في نيكاراغوا.

في سياق متصل، كان للمنظمات الأخرى رأي مشابه كذلك. ففي بداية ثمانينيات القرن الماضي، وصف البنك الدولي مشاريعه بكونها «ناجحة جداً ضمن بعض

القطاعات في نيكاراغوا، وأفضل من نظيراتها في أي مكان آخر في العالم». وعام 1983، خلص بنك التنمية للبلدان الأميركية إلى أن «نيكاراغوا حققت نجاحاً بارزاً في الميدان الاجتماعي، الأمر الذي يفتح الطريق أمام تنمية اجتماعية ـ اقتصادية طويلة الأمد».

لكن نجاح إصلاحات الساندنيستا أرعب المخططين الأميركيين. لقد أدركوا ـ كما وصفها خوسيه فيغويريس الذي يعد الأب المؤسس للديمقراطية في كوستاريكا ـ بأن نيكاراغوا «للمرة الأولى، بات لها حكومة تهتم لأمر شعبها» (على الرغم من أن كون فيغويريس شخصية ديمقراطية بارزة في أميركا الوسطى لـ40 عاماً، لكن آرائه غير المقبولة حول العالم الواقعي حُجبت تماماً من جانب الإعلام الأميركي).

تسببت النجاحات التي سعت إليها ـ وحققتها ـ جماعة الساندنيستا بخلق حالة كره مذهلة، كره اشترك فيه جميع صناع القرار السياسي الأميركيين، ووصل إلى حد الجنون.

بالعودة إلى العام 1981، تفاخر أحد المطلعين من داخل وزارة الخارجية الأميركية قائلاً: «سنحول نيكاراغوا إلى ألبانيا اللاتينية»، ويقصد تحويلها إلى بلد فقير، معزول بنظام سياسي متشدد، الأمر الذي سيحطم حلم الساندنيستا بخلق نموذج سياسي جديد يحتذى به بين دول أميركا اللاتينية.

من جانبه، وصف جورج شولتز الساندنيستا بـ«السرطان المتنامي على أعتابنا»، ويتعين تدمير هذا السرطان والقضاء عليه. وعلى الجانب الآخر من الطيف السياسي، قال عضو مجلس الشيوخ الليبرالي البارز، آلان كرانستون، إنه إذا لم يكن ممكناً تدمير الساندنيستا، فسيتعين علينا تركهم «يتعفنون في مستنقعهم الخاص بهم».

لذلك، شنت الولايات المتحدة هجوماً من ثلاث محاور ضد نيكاراغوا. بدايةً، عمدنا إلى تسليط أقصى الضغوط لإلزام البنك الدولي وبنك التنمية للبلدان الأميركية بإنهاء جميع مشاريعهم ودعمهم في هذا البلد. ثانياً، فتحنا باب حرب الكونترا مع حرب اقتصادية غير قانونية بغية القضاء المبرم على ما وصفته منظمة أوكسفام بعبارة «التهديد الذي يعنيه المثال الجيد». وقد ساعدت هجمات الكونترا الإرهابية الشرسة

ضد «الأهداف الرخوة» بتوجيه أميركي، إلى جانب المقاطعة، ساعدت في قطع الأمل بأي تنمية اقتصادية وإصلاح اجتماعي. كما ضمن الإرهاب الأميركي عجز نيكاراغوا عن تعبئة جيشها وتحويل مواردها الشحيحة والفقيرة لإعادة إعمار الخرائب التي تركها الزعماء الدكتاتوريون السابقون المدعومون أميركياً ورعاتهم من إدارة ريغان. في هذا السياق، أوردت إحدى أشهر المراسلين الصحفيين المختصين بشؤون أميركا الوسطى، جوليا بريستون (التي كانت تعمل لصالح جريدة بوسطن غلوب)، أوردت أن «مسؤولي الإدارة أعربوا عن رضاهم لرؤية الكونترا تستنزف الساندنيستا عبر إجبارهم على تحويل مواردهم الشحيخة لصالح الحرب وبعيداً عن البرامج الاجتماعية». ولا شك في أهمية وخطورة هذا الكلام بالنظر إلى حقيقة أن تلك البرامج الاجتماعية كانت في صميم «المثال الجيد» الذي يمكن انتقاله بالعدوى لباقي الدول في المنطقة، والذي هدد بتآكل وضعف نظام الاستغلال والسرقة الأميركي.

كما لا بد من الإشارة إلى أننا رفضنا إرسال مساعدات الإغاثة كذلك. فبعد زلزال العام 1972، أرسلت الولايات المتحدة قدراً كبيراً من المساعدات إلى نيكاراغوا، تلك المساعدات التي سُرق معظمها على يد رجلنا سوموزا. وفي العام 1988، ضربت نيكاراغوا كارثةٌ طبيعيةٌ أسوأ تمثلت في الإعصار جوان. لكننا لم نرسل حتى بنساً واحداً بسبب أن إرسال أي مساعدات يعني وصولها إلى الشعب على الأرجح، وليس إلى جيوب الأغنياء الجشعين. كما أننا ضغطنا على حلفائنا ليحذو حذونا ويحجموا عن إرسال أي شيء.

شجّع الإعصارُ المدمر وما تسبب به من مجاعة شعبية ودمار بيئي طويل الأمد، شجّع وعزّز جهودنا. لقد أردنا المجاعة لنيكاراغوا كي نتمكن من اتهام الساندنيستا بسوء الأداء الاقتصادي. تعيّن على نيكاراغوا المعاناة والموت ما دامت خارج سيطرتنا.

ثالثاً، استخدمنا الخداع والتزييف الدبلوماسي بغية سحق نيكاراغوا. لقد كتب توني آفيرغان في مجلة ميزوأميركا الكوستاريكية: «وقع الساندنيستا ضحية مكيدة صنعها رئيس كوستاريكا أوسكار آرياس وآخرين من رؤساء أميركا الوسطى، الأمر الذي كلفهم خسارة الانتخابات شهر شباط العام 1990». وحسب آفيرغان، فإن خطة السلام

للعام 1987 كانت جيدة لنيكاراغوا حيث نصت على «تقديم موعد الانتخابات الوطنية لبضعة أشهر والسماح بمراقبين دوليين، كما حصل في العام 1984، وذلك في مقابل نزع سلاح قوات الكونترا وإنهاء الحرب». وقد أوفت حكومة نيكاراغوا بنصيبها من الاتفاق، لكن أحداً لم يعر أدنى اهتمام لذلك.

في واقع الخال، أحجم آرياس، البيت الأبيض ومجلس الشيوخ، عن إظهار أي رغبة في تطبيق أي وجه من أوجه الخطة. وعلى سبيل المثال، عمدت الولايات المتحدة إلى مضاعفة رحلات وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية لإمداد مقاتلي الكونترا 3 مرات، ولم تمض سوى بضعة أشهر حتى ماتت خطة السلام نهائياً.

مع بدء الحملة الانتخابية، أوضحت الولايات المتحدة صراحة أن الحظر الاقتصادي الذي يخنق البلاد سيستمر مع استمرار إرهاب الكونترا إذا ما فاز الساندنيستا بالانتخابات. فإما أن تكون من النازيين أو الستالينيين المتصلبين لترى في نتائج هذه الانتخابات بمثل هذه الظروف شيئاً حراً وعادلاً، وقلَّ من استسلم لهذه الأوهام على الحدود الجنوبية.

ولسوف أترك ردة فعل الإعلام لخيالاتكم لو أن شيئاً كهذا قام به أعداؤنا. لكن الأمر المذهل أن الساندنيستا، وبرغم كل شيء، حصدوا أصوات 40 % من الناخبين، فيما أشارت صحيفة النيويورك تايمز بعناوينها الرئيسة إلى أن الأميركيين «موحدون بالتعبير عن فرحهم» لهذا «الانتصار الذي حققته الولايات المتحدة بلعب عادل».

لم تكن المنجزات الأميركية، في أميركا الوسطى خلال السنوات الـ15 الماضية، إلا سلسلة من المآسي الكبرى، حيث لا يعود ذلك إلى التكلفة البشرية الهائلة وحسب، وإنما لما شهدته العقود الماضية من آفاق حقيقية لتقدم فعلي نحو ديمقراطية ذات معنى وتلبية صادقة لمتطلبات حقوق الإنسان، مع نجاحات مبكرة تحققت في السلفادور، غواتيمالا ونيكاراغوا. ولربما أمكن نجاح تلك المساعي، الأمر الذي يقدم دروساً مفيدة لآخرين مبتلين بمشكلات مشابهة، تلك المشكلات التي خشيها المخططون الأميركيون على وجه التحديد. لكن التهديد وُئِدَ في مهده بنجاح، وربما إلى الأبد.

تحويل غواتيمالا لمنطقة قتل

من بين دول أميركا الوسطى، كان هنالك مكان واحد تلقى بعض الاهتمام الإعلامي الأميركي قبل ثورة الساندنيستا، ألا وهو غواتيمالا. عام 1944، اندلعت ثورة في البلاد أطاحت بدكتاتور شرير، الأمر الذي فتح الباب أمام إقامة حكومة ديمقراطية أخذت شكلها من نموذج صفقة روزفلت الجديدة. وضمن فاصل ديمقراطي استمر لـ10 سنوات، أخذت مظاهر الاستقلال الناجح والتنمية الاقتصادية تبرز واضحة للعيان.

تسبب هذا التطور بهستيريا حقيقية في واشنطن، الأمر الذي حدى بآيزنهاور ودالاس للتحذير من أن حق الولايات المتحدة في «الدفاع عن النفس والبقاء» بات على المحك ما لم يستأصل الفايروس من مكمنه. بدت تقارير الاستخبارات الأميركية صريحة جداً إزاء مخاطر الديمقراطية الرأسمالية الناشئة في غواتيمالا. فبحسب مذكرة صادرة عن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية عام 1952، وصف كاتبها الموقف في غواتيمالا بعبارة «معادٍ للمصالح الأميركية» جراء «النفوذ الشيوعي المرتكز إلى دفاع الثوريين عن الإصلاحات الاجتماعية والسياسات الوطنية». كما حذرت المذكرة من أن غواتيمالا «صعّدت مؤخراً من دعمها للأنشطة الشيوعية المناهضة للأميركيين في باقي دول أميركا الوسطى الأخرى». ومن بين الأمثلة الكبرى، أشارت المذكرة إلى منحة مزعومة قدمتها غواتيمالا إلى خوسيه فيغويريس.

كما أوردنا عموماً، كان خوسيه فيغويريس مؤسس ديمقراطية كوستا ريكا وشخصية ديمقراطية رائدة في أميركا الوسطى. وعلى الرغم من تعاونه الحثيث مع وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، ووصفه الولايات المتحدة بكونها «حاملة لواء قضيتنا»، والذي رأي فيه السفير الأميركي في كوستاريكا «أفضل وسيلة ومصدر إعلاني للترويج يمكن لشركة يونايتيد للفاكهة إيجاده»، تميّز فيغويريس بتوجه استقلالي يضعه في موضع مغاير مقارنة بسوموزا ولا يمكن الاعتماد عليه كباقي رجال العصابات الذين يعملون لحسابنا.

ضمن الخطاب السياسي للولايات المتحدة، صبغ هذا الوضع صورة فيغويريس باللون الشيوعي على الأرجح. لذلك إذا ما حصل الرجل على المال من غواتيمالا

للمساعدة في الفوز بالانتخابات، فإن من شأن هذا الوضع إظهار غواتيمالا كبلد داعم للشيوعيين. وبحسب المذكرة ذاتها، فإن الأسوأ يتمثل بـ«السياسات الثورية والوطنية» للحكومة الديمقراطية الرأسمالية، بما في ذلك محاربة المصالح الاقتصادية الأجنبية، لا سيما شركة يونايتيد للفاكهة التي استقطبت «دعم أو قبول معظم الغواتيماليين». وقد مضت الحكومة في مساعيها الرامية لـ«تعبئة الفلاحين سياسياً» في مقابل تقويض سلطة وقوة مُلّاك الأراضي. فضلاً عن ذلك، تسببت ثورة العام 1944 بـ«خلق حس وطني لتحرير غواتيمالا من الدكتاتورية العسكرية، التخلف الاجتماعي والاستعمار الاقتصادي، تلك الصور التي مثلت نمطاً مستمراً في الماضي»، و«ألهمت الغواتيماليين الشعور بالولاء وأكدت على التوافق مع المصالح الذاتية لمعظم أبناء الشعب الواعي سياسياً». لكن الأمور بقيت أسوأ بعد إصلاح الأراضي الناجح الذي أخذ يهدد «استقرار» الدول المجاورة، حيث تعاني الشعوب التي لم تغفل عن متابعة ما يحدث.

باختصار، كان الوضع مروعاً للغاية. لذلك، تمكنت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية من تنفيذ انقلاب ناجح. وعلى إثر هذا الكلام، تحولت غواتيمالا إلى مذبح ـ ولا تزال حتى اليوم ـ مع تدخل أميركي منتظم متى برز خطر وتهديد بخروج الأمور عن السيطرة الأميركية.

بحلول نهاية سبعينيات القرن الماضي، ازدادت المذابح شدة وعلى نحو يتجاوز المعايير الرهيبة المعتادة، الأمر الذي أثار احتجاجاتٍ لفظيةً. لكن على النقيض مما يظنه الكثير من الناس، استمر الدعم العسكري لغواتيمالا بالمستوى ذاته في ظل إدارة كارتر المدافعة عن حقوق الإنسان. كما انخرط حلفاؤنا في هذه القضية كذلك، لا سيما إسرائيل التي تمثل «رصيداً استراتيجياً» لنجاحها اللافت في قيادة دولة إرهابية.

تحت حكم إدارة ريغان، بات الدعم المقدم لما يشبه الإبادة الجماعية المستمرة في غواتيمالا صريحاً حد الاحتفاء. وقد وصل الأمر إلى حد إشادة ريغان بأحد أكثر طغاة غواتيمالا تطرفاً وشبهاً بهتلر، رايوس مونت، والذي دعمته الإدارة الأميركية بصفته مؤيداً حقيقياً للديمقراطية. بداية ثمانينيات القرن الماضي، ذبح أصدقاء واشنطن عشرات الآلاف من الغواتيماليين، لا سيما من هنود البلاد الأصليين الذين يعيشون في

المرتفعات، إلى جانب تعذيب واغتصاب عدد لا يحصى من أبناء الشعب، فيما دمرت مناطق بأكملها.

عام 1988، تعرضت جريدة جديدة، فتحت للتو وتحمل اسم «لا إيبوكا»، للتفجير على يد إرهابيين من الحكومة. في الوقت ذاته، انشغلت وسائل الإعلام الأميركية باضطرار جريدة ممولة أميركياً في نيكاراغوا، وتحمل الاسم «لا برينسا» والتي عُرفت بدعواتها الصريحة للإطاحة بالحكومة ودعم جيش الإرهابيين المدعوم من الولايات المتحدة، لتفويت جملة من الإصدارات جراء شُح ورق الطباعة. وقد قاد هذا الكلام إلى وابل من الغضب والإساءة في جريدة الواشنطن بوست وغيرها جراء ما وصف بأنه «شمولية الساندنيستا».

من جانب آخر، لم يجد تفجير «لا إيبوكا» أي صدى ولم يحظ بأي تغطية هنا، على الرغم من معرفة الصحفيين الأميركيين الجيدة بها. ومن الطبيعي أن لا يُتوقَع انتباه أحد لما قامت به أجهزة أمنية ممولة أميركياً أسككت جريدة صغيرة حاولت رفع صوتها خلال الأسابيع القليلة الماضية في غواتيمالا.

بعد عام من ذلك، عاد صحفي من جريدة لا إيبوكا وفر جراء التفجير، ويدعى خوليو غودوي، إلى غواتيمالا في زيارة إجازة قصيرة. وحينما عاد غودوي إلى الولايات المتحدة، عمد لإجراء مقارنة في الموقف بين أميركا الوسطى وشرق أوروبا، وقد كانت دول شرق أوروبا أكثر حظاً من أميركا الوسطى حسب كلماته، حيث قال:

في الوقت الذي فرضت فيه موسكو حكومة على براغ أذلت المصلحين المطالبين بحقوق الإنسان، فإن الحكومة التي وضعتها واشنطن على رأس غواتيمالا قتلتهم وحسب. ولا تزال هذه الحكومة سادرة في غيها وإبادتها الجماعية التي حصدت أرواح أكثر من 150000 من الضحايا، وضمن ما أسمته منظمة العفو الدولية «برنامجاً حكومياً للقتل السياسي». وأضاف غودوي أن الصحافة إما أن تتكيف أو تختفي كما حصل مع لا إيبوكا. وقال كذلك: «يميل المرء للاعتقاد بأن بعض الناس في البيت الأبيض يعبدون آلهة الآزتيك مع تقديم دماء شعوب أميركا الوسطى قرابين لهذا الاعتقاد». واقتبس غودوي عن أحد الدبلوماسيين الأوروبيين الغربيين قوله: «ما لم يغير الأميركيون موقفهم إزاء المنطقة، لن يكون هنا مكان للحقيقة أو الأمل».

تقليدياً، خضعت بنما لسيطرة نخبة أوروبية صغيرة لا يزيد تعدادها عن 10% من حجم السكان. لكن الأمر تغير عام 1968 مع مجيء الجنرال الشعبوي، عمر توريخوس الذي قاد انقلاباً سمح للفقراء السود والمستيثو (وهم خليط عرقي متنوع) بالحصول على شيء من السلطة تحت إدارة دكتاتوريته العسكرية.

عام 1981، لقي توريخوس حتفه بحادث تحطم طائرة. وبحلول العام 1983، بات مانويل نوريغا الحاكم الفعلي للبلاد، والذي كان مجرماً ورفيقاً لتوريخوس عدا عن عمالته لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية. كانت الحكومة الأميركية على دراية بتورط نوريغا في أنشطة تهريب المخدرات منذ العام 1972 على أقل تقدير، وذلك حينما فكرت إدارة نيكسون باغتياله. لكن الرجل استمر بتلقي المرتبات من وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية. عام 1983، خلصت لجنة تابعة لمجلس الشيوخ الأميركي إلى أن بنما باتت مركزاً رئيساً لتبييض الأموال المستحصلة من بيع وتهريب المخدرات.

استمرت الحكومة الأميركية بتقدير خدمات نوريغا. في شهر أيار من العام 1986، أشاد مدير وكالة مكافحة المخدرات الأميركية بدور نوريغا الذي وصفه بـ«سياسة القوة ضد تهريب المخدرات». بعد ذلك بعام، رحب مدير الوكالة ذاتها بما أسماه «صلتنا العميقة» مع نوريغا، فيما قرر المدعي الأميركي العام، إدوين ميس، وقف تحقيقات وزارة العدل حول أنشطة نوريغا الإجرامية. في شهر آب من العام 1987، اعترض إليوت أبرامز، وهو مسؤول الخارجية الأميركية المعني بسياسات الولايات المتحدة إزاء دول أميركا الوسطى وبنما، اعترض على قرار صدر عن مجلس الشيوخ يشجب نوريغا.

لكن برغم ذلك، وحينما أدين نوريغا في ميامي عام 1988 بخاتمة المطاف، ارتبطت جميع التهم ـ فيما عدا واحدة ـ بأنشطة وقعت قبل العام 1984، وذلك حينما كان «ولدنا» وساعدنا في الحرب الأميركية ضد نيكاراغوا، وحيث سرق الانتخابات بموافقة أميركية وخدم مصالح واشنطن على نحو مرضي. ولم يكن الأمر متعلقاً

بالاكتشاف المفاجئ لدوره كرجل عصابات وتاجر مخدرات، الأمر الذي كان معروفاً للجميع.

بدا الأمر متوقعاً تماماً، كما أظهرته الدراسات واحدة تلو أخرى. فها هو طاغية متوحش يتجاوز الخط المسموح لينتقل من «صديق مثالي» إلى «شرير» و«حثالة» حينما يقترف جريمة الاستقلال وحسب. ومن الأخطاء الشائعة في هذا المضمار تجاوز سرقة الفقراء ـ وهو أمر مقبول لا يثير اهتمام أحد ـ والتحول نحو التدخل في شؤون طبقة المنتفعين بالامتيازات، الأمر الذي يستفز أصحاب وقادة الشركات.

بحلول منتصف ثمانينيات القرن الماضي، بات نوريغا مداناً بتلك الجرائم. ومن بين أمور أخرى، بدا نوريغا متردداً في مساعدة الولايات المتحدة بحرب الكونترا. كما أن استقلاله هدد مصالحنا في قناة بنما. مطلع كانون الثاني من العام 1990، كان مزمعاً تسليم معظم إدارة القناة إلى بنما، مع اكتمال هذا التسليم كلياً عام 2000. لذلك، تعين علينا ضمان بقاء بنما تحت سيطرة أناس هم بدورهم تحت سيطرتنا قبل ذلك الموعد.

وبما أننا ما عدنا واثقين من نوريغا الذي كان عائداً لنا، تعين علينا الرحيل وحسب. فرضت واشنطن عقوباتٍ اقتصاديةً دمرت اقتصاد البلاد عملياً، تلك العقوبات التي وقع عبئها الأكبر على أغلبية السكان الفقراء من غير البيض. ولقد زاد كره هؤلاء لنوريغا لا لمسؤوليته عن تلك الحرب الاقتصادية وحسب (والتي كانت حرباً غير قانونية لو كان الأمر يهم أحداً)، بل لأن تلك الحرب تسببت بتجويع أطفالهم.

بعد ذلك، جُرِّب خيار الانقلاب العسكري، لكنه فشل. لاحقاً، وفي كانون الأول العام 1989، احتفلت الولايات المتحدة بسقوط جدار برلين الذي أذِنَ بنهاية الحرب الباردة وانطلاق غزو بنما، ما تسبب بمصرع المئات وربما الآلاف من المدنيين (الأمر الذي لا يستوجب اهتمام الناس شمالي نهر ريو غراندي، ذلك النهر الذي يرمز للحدود الفاصلة بين الولايات المتحدة شمالاً والدول الأخرى إلى الجنوب).

أعاد هذا الغزو سلطة نخبة الأقلية البيضاء التي استبدلها توريخوس بانقلابه، الأمر الذي تحقق في الوقت المناسب لضمان وجود حكومة خاضعة لمتطلبات تسليم إدارة القناة بحلول الأول من كانون الثاني العام 1990 (كما أوردت صحف اليمين الأوروبي).

ضمن هذا السياق، مضت الصحف الأميركية على خطى واشنطن، واختارت تسليط الضوء على من تراهم السلطة «أشراراً» بحسب المتطلبات الراهنة. على وفق هذا الكلام، باتت الأفعال المقبولة عموماً جرائم حالياً. فعلى سبيل المثال، تمخضت الانتخابات البنمية الرئاسية عام 1984 عن فوز آرنولفو آرياس. لكن نوريغا سرق تلك الانتخاباتِ بقدر معتبر من العنف وتزوير واسع النطاق، وإن كان الرجل مطيعاً ولم يدخل مرحلة التمرد بعد. كان نوريغا رجلنا في بنما، فيما رأينا بحزب آرياس مصدراً للخطر جراء وجود عناصر «مغالية في الوطنية». من جانبها، أشادت إدارة ريغان بذلك العنف والتزوير، وبعثت بوزير الخارجية جورج شولتز لشرعنة تلك الانتخابات المسروقة ودعم نسخة نوريغا من «الديمقراطية» باعتبارها نموذجاً مناهضاً للساندنيستا المنحرفين.

من جانبه، أحجم تحالف إعلام واشنطن والصحف الكبرى عن انتقاد الانتخابات المزورة في بنما، في وقت قرر فيه هذا الإعلام اعتبار انتخابات الساندنيستا ـ الأكثر نزاهة وحرية التي أجريت ذلك العام ـ بلا قيمة لأنها ما كانت خاضعة للسيطرة الأميركية.

في شهر أيار من العام 1989، عاد نوريغا ليسرق الانتخابات من جديد، لكن من ممثل المعارضة التجارية غوليرمو إندارا هذه المرة. لجأ نوريغا إلى عنف أقل مما عمد إليه عام 1984، لكن إدارة ريغان بعثت بإشارات تفيد بانقلابها ضد نوريغا. وبحسب النص المتوقع، أعربت الصحافة عن غضب كبير إزاء فشله في تلبية «معايير ديمقراطيتنا الرفيعة».

كما استنكرت الصحافة ـ بشغف بالغ ـ خروقات حقوق الإنسان التي لم تصل عتبة انتباهنا في سالف الأيام. بحلول وقت غزو بنما شهر كانون الأول من العام 1989، شيطنت الصحافة صورة نوريغا لتحوله إلى أسوء وحش بشري منذ عهد آتيلا الهوني[1] ومن اللافت أن حملة الشيطنة تلك لم تكن إلا إعادة لحملة مشابهة استهدفت القذافي

(1) زعيم إمبراطورية الهون الأوراسية التي عرفت بشراستها، قوتها وتدميرها الأمم الأخرى التي غزتها: المترجم.

في ليبيا. في هذا السياق، تحدث تيد كوبل قائلاً: «ينتمي نوريغا إلى الأخوية الخاصة بالأشرار الدوليين، أخوية تضم رجالاً مثل القذافي، عيدي أمين وآية الله الخميني الذين يحب الأميركيون مبادلتهم الكره». أما دان راذر، فقد وضعه «على رأس قائمة لصوص المخدرات وحثالة المجرمين في العالم». في واقع الحال، بقي نوريغا مجرد مجرم صغير وحسب، كما كان إبان تقاضيه مرتباً من جانب وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية.

في عام 1988 على سبيل المثال، أصدرت منظمة أميركا ووتش (وهي منظمة أميركية معنية بمراقبة حقوق الإنسان) تقريراً حول حقوق الإنسان في بنما، والذي رسم صورة سيئة هناك. لكن كما خلصت إليه التقارير ـ وباقي التحقيقات الاستقصائية الأخرى ـ فقد بدا واضحاً أن سجل نوريغا في مجال حقوق الإنسان ما كان شيئاً يذكر إلى جانب سجلات وكلاء أميركا الآخرين في المنطقة، وما كان أسوأ بالمقارنة مع تلك الأيام التي كان فيها نوريغا مفضلاً ومقرباً أميركياً، وملتزماً بالتعليمات والأوامر القادمة من واشنطن.

لنأخذ هندوراس على سبيل المثال. فعلى الرغم من أنها ليست دولة إرهابية مجرمة كما هو الحال مع السلفادور وغواتيمالا، لكن الإساءاتِ لحقوق الإنسان في ذلك البلد ربما كانت أسوأ من نظيرتها في بنما على الأرجح. في واقع الحال، فإن كتيبة واحدة من الكتائب التي دربتها وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية في الهندوراس ربما اقترفت وحدها فظائع أكثر من تلك التي اقترفها نوريغا نفسه.

ولنأخذ حكاماً دكتاتوريين مدعومين أميركياً كما في تروجيلو بجمهورية الدومينيكان، سوموزا في نيكاراغوا، ماركوس في الفلبين، دوفاليي في هايتي إلى جانب نخبة متميزة من رجال العصابات في أميركا الوسطى إبان ثمانينيات القرن الماضي. لقد كانوا جميعاً أشد وحشية من نوريغا، لكن الولايات المتحدة دعمتهم جميعاً بحماس وعلى مدار عقود من الفظائع المروعة ما دامت الأرباح تتدفق من تلك البلدان باتجاه إدارة جورج بوش الأب الأميركية، ولسوف تستمر الأخيرة بتبجيل موبوتو، تشاوتسكو وصدام حسين، من بين آخرين، وجميعهم أكثر إجراماً

ووحشية من نوريغا. ومن نافلة القول أن سوهارتو حاكم إندونيسيا الذي يعد أحد أبشع القتلة من بين الجميع على الإطلاق لا يزال في نظر إعلام واشنطن «معتدلاً».

في واقع الحال، أنه في الوقت ذاته الذي شرعت فيه بغزو بنما جراء غضبها من إساءات حقوق الإنسان المزعومة التي اقترفها نوريغا، أعلنت إدارة بوش عن مبيعات تكنولوجيا متقدمة للصين بقيمة 300 مليون دولار للشركات الأميركية التي كانت أعمالها التجارية على المحك، وأن الاتصالات بهذا الخصوص استؤنفت سراً بعد أسابيع من مذبحة ميدان تيانمين الشهيرة.

وفي اليوم ذاته الذي انطلق فيه غزو بنما، أعلن البيت الأبيض كذلك عن خطط (ونفذها بعد وقت قصير كذلك) لرفع القيود عن منح قروض للعراق. وقد فسرت وزارة الخارجية الأميركية الأمر بكل جدية قائلة إن من شأن هذه القروض تحقيق «هدف زيادة الصادرات الأميركية للعراق ووضعنا في موقع أفضل للتعامل مع سجل حقوق الإنسان لهذا البلد..». واستمرت وزارة الخارجية الأميركية بالتظاهر على هذا النحو فيما أحبط بوش الأب مساعي المعارضة الديمقراطية العراقية (مصرفيين، مثقفين وغيرهم) وعرقلت جهودها لإدانة الجرائم والفظائع التي ارتكبها صديق بوش الأب القديم، صدام حسين. لذلك، وبالمقارنة مع أصدقاء بوش الأب في بغداد وبكين، يمكن تشبيه نوريغا بالأم تيريزا.

بعد الغزو، أعلن بوش الأب عن مساعدات بقيمة مليار دولار لبنما. ومن بين تلك الأموال، خُصص 400 مليون دولار لتحفيز الشركات الأميركية على توسيع نطاق صادراتها لبنما، 150 مليون دولار لسداد قروض المصارف، إلى جانب 65 مليون دولار ذهبت على شكل قروض وضمانات للقطاع الخاص والمستثمرين الأميركيين. وبعبارة أخرى، خُصص أكثر من نصف المساعدات الأميركية الممولة من قبل دافعي الضرائب الأميركيين لصالح دعم الشركات الأميركية.

في سياق متصل، أعادت الولايات المتحدة المصرفيين لسدة الحكم بعد الغزو. لكن تورط نوريغا في تهريب المخدرات لم يكن إلا سخيفاً حد التفاهة بالمقارنة مع تورطهم. فلطالما كان تهريب المخدرات من أنشطة المصارف الرئيسة هناك بالنظر إلى

حقيقة أن النظام المصرفي غير منظم هناك، الأمر الذي يجعل منه منفذاً طبيعياً للأموال التي يتحصل عليها المجرمون. وقد كان هذا الأساس الذي يتحرك عليه اقتصاد بنما المصطنع للغاية ـ وربما بمستوى أعلى ـ بعد الغزو. ومن اللافت أن قوات الدفاع البنمية أعيد تشكيلها بقيادة نفس الضباط تقريباً.

بوجه عام، بقي كل شيء على حاله تقريباً، لكن مع وجود خدم موثوقين أكثر على رأس هرم السلطة في بنما (يصح الكلام ذاته عن غرينادا التي باتت مركزاً رئيساً لتبييض أموال المخدرات منذ الغزو الأميركي، ونيكاراغوا كذلك التي تحولت إلى معبر رئيس لمرور المخدرات نحو الأسواق الأميركية بعد انتصار المرشح المدعوم من واشنطن في انتخابات العام 1990. ولا شك أننا نتحدث عن نمط متكرر هنا، كما هو الحال مع الفشل في ملاحظته على حد سواء).

تحصين جنوب شرق آسيا

اتبعت الحروب الأميركية في الهند الصينية النمط العام ذاته. في عام 1948، أدركت وزارة الخارجية الأميركية بما لا يقبل اللبس أن الفيت منة، وهي المقاومة المناوئة للفرنسيين بقيادة هو شي منة، كانت حركة وطنية فعلية في فيتنام. لكن الفيت منة أحجموا عن الخضوع للطبقة الأوليغارشية المحلية وفضلوا تنمية الاستقلال وأهملوا مصالح المستثمرين الأجانب.

كانت هنالك مخاوف حقيقية من إمكانية نجاح الفيت منة، الأمر الذي يعني ـ بحسب عبارات المخططين التي استخدموها عاماً بعد عام ـ «انتشار العفن» وانتقال «الفايروس» ليصيب المنطقة بأكملها (باستثناء قلة من المجانين والسفهاء، لم يكن هنالك من يخشى احتمال الغزو العسكري وإنما بروز مثال تنموي ناجح).

إذن، ما الذي ستفعله حينما يكون لديك فايروس ما؟ بدايةً، يتعين عليك تدميره، ومن ثم تحصين الضحايا المحتملين كي لا تظل فرصة للانتشار والعدوى. ولا حاجة لذكر أن هذه هي استراتيجية الولايات المتحدة في العالم الثالث.

يفضل اعتماد الحل العسكري المحلي للقضاء على الفايروس نيابة عنك ما أمكن

إلى ذلك سبيلاً. وإذا ما فشل هذا الحل، فلا بد لك، إذن، من تحريك قواتك، الأمر الذي يتطلب تكاليفَ أكبر وإجراءاتٍ أقبح، لكن لا بد مما ليس منه بد. وقد كانت فييتنام واحدة من تلك الأماكن التي تطلبت القيام بذلك.

بحلول نهاية ستينيات القرن الماضي، عرقلتِ الولاياتُ المتحدة كلَّ مساعي التسوية السياسية للصراع، بما فيها مساع ومحاولات تقدم بها جنرالات سايغون. فلو كانت هنالك تسوية سياسية، فلربما يتبعها إحراز تقدم نحو تنمية ناجحة خارج منطقة نفوذنا، الأمر الذي يعني نتيجة غير مقبولة لنا وحسب.

عوضاً عن ذلك، عمدنا لتنصيب دولة إرهابية في فييتنام الجنوبية على غرار دول أميركا اللاتينية، وأفسدنا الانتخابات الحرة الوحيدة التي أجريت في تاريخ لاوس، لا لشيء إلا لفوز الطرف الخطأ من وجهة نظرنا، عدا عن عرقلتنا لانتخابات فييتنام لأن فوز الجانب الخطأ بدا واضحاً.

في هذا السياق، صعّدت إدارةُ كندي هجومَها ضد فييتنام الجنوبية من الإرهاب المنظم على مستوى الدولة إلى العدوان المباشر. كما أرسل جونسون قواتٍ عسكريةً ضخمة لمهاجمة فييتنام الجنوبية ووسّع الحرب لتشمل كل الهند الصينية. وقد تسبب هذا بتدمير الفايروس والقضاء عليه فعلاً، فيما ستكون الهند الصينية محظوظة لو تعافت بعد 100 عام.

في الوقت الذي تمكنت فيه من استئصال «وباء» التنمية المستقلة من جذوره في فييتنام، واظبت الولايات المتحدة على منع انتشار هذا الوباء عبر مساعدة سوهارتو ليستولي على إندونيسيا عام 1965، إلى جانب دعم الإطاحة بديمقراطية الفلبين على يد فيرديناند ماركوس عام 1972، وأيدت فرض الأحكام العرفية في كوريا الجنوبية وتايلاند، وهلم جرا.

أعرب الغرب عن ترحيب بالانقلاب الذي نفذه سوهارتو عام 1965، الأمر الذي يعود جزئياً لشروعه بتدمير الحزب السياسي الوحيد المعتمد على القواعد الشعبية في هذا البلد. في غضون بضعة أشهر، قُتل ما يربوا على 700000 شخص من الفلاحين المعدمين، الأمر الذي وصفه أحد كبار المفكرين في صحيفة نيويورك تايمز، جيمس

ريتسون، بالقول: «إنه أشبه ببارقة أمل في آسيا»، مطمئناً قراء الصحيفة بأن الولايات المتحدة أسهمت في صنع هذا الانتصار.

في هذه الأثناء، بدا الغربُ سعيداً للتعامل والعمل مع زعيم إندونيسيا «المعتدل» بحسب وصف جريدة كرستيانساينس مونيتور للجنرال سوهارتو، وذلك بعدما غسل بعض الدم الذي تلطخت به يداه هناك، وذلك في وقت ساهم فيه بإضافة بضع مئات من الآلاف من جثث الضحايا إلى الأعداد السابقة في تيمور الشرقية وأماكن أخرى. كما طمأنتنا مجلة الإيكونوميست البريطانية الأسبوعية الشهيرة عن هذا القاتل الجماعي المذهل لكونه «إنساناً وديع القلب» في إشارة لمواقفه إزاء الشركات الغربية ولا شك.

بعد نهاية حرب فيتنام عام 1975، تمحورت أهداف السياسة الأميركية على تصعيد القمع وتعظيم معاناة الدول التي دُمّرت جراء عنفنا. لكن مستوى تلك القسوة كان مذهلاً بحق. فحينما أرادت طائفة المينوناتيين[1] إرسال أقلام الرصاص إلى كمبوديا، سعت وزارة الخارجية الأميركية لمنع ذلك. وحينما حاولت منظمة أوكسفام إرسال مضخاتٍ تعمل بالطاقة الشمسية، أبدت الخارجية الأميركية الموقف ذاته، الأمر الذي لم يختلف مع محاولات جماعات دينية أخرى إرسال مجارف إلى لاوس لغرض حفر واستخراج القذائف غير المنفلقة التي خلفها القصف الأميركي.

وحينما حاولت الهند إرسال 100 من جواميس الماء لتعويض القطعان الكبيرة التي دمرت جراء الهجمات الأميركية ـ ولنتذكر أن جواميس الماء في بلد بدائي تعني سماداً، جرافاتٍ واستمراراً للحياة ـ هددت واشنطن بإلغاء مساعدات الغذاء مقابل السلام التي وعدت بها (ولا شك أن من شأن موقف كهذا إثارة قريحة الكاتب الكبير جورج أورويل). في واقع الحال، ليس هنالك من درجة تصف وحشية الساديين في واشنطن. لكن الطبقات المثقفة تعرف الكثير كي تحيد ببصرها نحو الجانب الآخر.

بغية استنزاف فيتنام، عمدنا إلى دعم جبهة الخمير الحمر على نحو غير مباشر من خلال حليفينا، الصين والهند. وتعين على الكمبوديين المعاناة وأن يدفعوا من دمائهم

---

(1) وهي طائفة مسيحية محافظة تعتزل التكنولوجيا والوسائل الحديثة وتميل لاستخدام الوسائل البدائية في تسيير شؤون حياتها: المترجم.

كي نضمن منع حصول أي تعافٍ في فييتنام. لا بد من معاقبة الفييتناميين لرفضهم ومقاومتهم عنف الأميركيين.

على النقيض مما يقوله الجميع تقريباً ـ سواء من اليمين أو اليسار ـ حققت الولايات المتحدة أهدافها الكبرى في الهند الصينية. تعرضت فييتنام للدمار، ولن يكون هنالك من خطر أو احتمال تقديم هذا البلد نموذجَ تنميةٍ ناجح للأمم الأخرى في المنطقة.

من المؤكد أن الأمر لم يشكل نصراً كاملاً للولايات المتحدة. لكن هدفنا الرئيس تمثل في إعادة دمج الهند الصينية بالنظام الدولي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة، الأمر الذي لم يتحقق حتى الآن.

برغم ذلك، بقي الهدف الأساس، وهو الهدف الحاسم والأهم المرتكز على تدمير الفايروس والقضاء عليه، الأمر الذي تحقق بالفعل. لقد باتت فييتنام في حال يرثى لها، فيما تقوم الولايات المتحدة بكل ما بوسعها لبقاء الأمور على هذا النحو. في شهر تشرين الأول من العام 1991، تجاوزت الولايات المتحدة ـ من جديد ـ اعتراضات حلفائها في أوروبا واليابان، وجددت الحظر والعقوبات ضد فييتنام. في العالم الثالث فهم الدرس بأن لا يتجرأ أحد على رفع رأسه، فالماسك بزمام القوة سيلاحقهم بلا هوادة إذا ما اقترفوا هذه الجريمةَ التي لا تغتفر.

حرب الخليج

تقدم حرب الخليج مثالاً آخر على المبادئ التوجيهية ذاتها، الأمر الذي يتضح تماماً بمجرد رفعنا الحجاب الدعائي الذي يغطي الصورة.

حينما نفذ العراق غزوه الكويت في آب العام 1990، شجب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بغداد وفرض عليها عقوباتٍ قاسيةً. لكن ما الذي دفع الأمم المتحدة للإسراع برد فعل حازم وغير مسبوق إلى هذا الحد يا ترى؟ في واقع الحال، توفر تحالف الإعلام ـ الحكومة الأميركية على جواب قياسي جاهز.

بداية، حدثنا تحالف الإعلام ـ الحكومة الأميركية عن جريمة سافرة وفريدة من نوعها نفذها العراق، الأمر الذي استوجب رد فعل قاس على نحو غير معهود. لقد

خرج علينا الرئيس بوش الأب قائلاً: «تقف أميركا حيث وقفت دوماً، ضد العدوان وأولئك الذين يستخدمون القوة بغية إحلالها محل سيادة القانون». لقد قالها بوش الأب الذي غزا بنما وكان الرئيس الوحيد الذي أدانته المحكمة الدولية لـ«استخدامه غير القانوني للقوة» (وذلك ضمن حكم المحكمة في قضية اعتداء الولايات المتحدة على نيكاراغوا). وقد كرر الإعلان والطبقات المتعلمة والمثقفة، بإخلاص، تلك الكلمات التي تبجح بها زعيمهم، منبهرين بمبادئه العظيمة.

ثانياً، أعلنت تلك السلطات نفسها ـ على نحو متواصل ـ أن الولايات المتحدة باتت أخيراً تقوم بما صممت لتقوم به. كما زعموا باستحالة حصول ذلك قبل نهاية الحرب الباردة حينما كانت المنظمة الدولية غير فعالة جراء تعطيل السوفييت لها مع الخطاب المناهض للغرب من جانب دول العالم الثالث.

لكن أياً من هذه المزاعم لن يصمد طويلاً أمام دقيقة تدقيق وحسب. في واقع الحال، لم تدافع الولايات المتحدة عن أي مبدأ سامٍ في الخليج، ولا في أي بلد آخر. يكمن السبب في هذا الرد غير المسبوق على صدام حسين في أمر آخر غير عدوانه الوحشي، أمر يتعلق في إغضابه من يتعين استرضائهم.

كان صدام حسين مجرماً قاتلاً، كما كان قبل حرب الكويت بالضبط حينما كان صديقنا وشريكنا التجاري المفضل. من المؤكد أن غزو صدام للكويت كان جرماً فظيعاً، لكنه يندرج في خانة جرائم كثيرة مشابهة نفذتها الولايات المتحدة وحلفائها، جريمة لا ترقى إلى فظاعة ما قمنا به. فعلى سبيل، كان غزو إندونيسيا وضمها تيمور الشرقية عملاً مروعاً من أعمال الإبادة الجماعية، عملاً يعود الفضل فيه لدعم الولايات المتحدة الحاسم وحلفائها. ولا حاجة لذكر أن ذلك الغزو حصد أرواح ما يربو على ربع سكان الأصليين البالغ تعدادهم 700000، الأمر الذي يفوق ما قام به بول بوت[1] نسبة إلى عدد السكان في السنوات نفسها.

عن هذا الموضوع، أوضح سفيرنا للأمم المتحدة آنذاك (والعضو الحالي في

(1) وهو زعيم حركة الخمير الحمر الكمبودية الشيوعية المعروفة بدمويتها وقسوتها، والذي حكم البلاد وقادها أثناء الحرب الكمبودية الفييتنامية منتصف سبعينيات القرن الماضي: المترجم.

مجلس الشيوخ عن نيويورك)، دانييل موينيهان، أوضح ما أنجزه بخصوص تيمور الشرقية أمام المنظمة الدولية، قائلاً: «رغبت الولايات المتحدة في سير الأمور كما حدث فعلياً، وعملت على تحقيق ذلك. وقد رغبت وزارة الخارجية الأميركية في إظهار الأمم المتحدة بمظهر العاجز عن كل شيء قامت به. وقد أوكلت لي هذه المهمة التي نفذتها بكل نجاح».

كما برر وزير الخارجية الأسترالي خضوع بلاده لغزو وضم تيمور الشرقية (إلى جانب مشاركة أستراليا مع إندونيسيا في نهب ثروة تيمور الشرقية النفطية الغزيرة) بالقول، وبكل بساطة: «إن العالم ظالم يفتقر للعدالة، مكان ملوث بالأمثلة على القوى التي تبتلع غيرها». في مقابل ذلك، وحينما غزا العراق الكويت، أصدرت الحكومة الاسترالية إعلاناً مزلزلاً قالت فيه: «لا يمكن القبول بغزو الدول الكبيرة لجيرانها الصغار والإفلات من ذلك». يبدو واضحاً أن أي مستوى من السخرية لا يتعارض وراحة الضمير الأخلاقي للغربيين.

أما فيما يتعلق بعمل الأمم المتحدة أخيراً كما جرى تصميمها، فقد بدت الحقائق واضحة، لكنها محظورة من جانب حراس الصواب السياسي الذين يحكمون سيطرتهم على وسائل التعبير بقبضة من حديد. لسنوات طويلة، بقيت الأمم المتحدة عاجزة ومعطلة بتأثير القوى الكبرى، لا سيما الولايات المتحدة وليس الاتحاد السوفييتي أو العالم الثالث. فمنذ العام 1970، استخدمت الولايات المتحدة حق النقض في مجلس الأمن ضد مشاريع القرارات أكثر من أي بلد آخر (تأتي بريطانيا بعدها، وفرنسا بالمركز الثالث والبعيد نسبياً، ومن ثم يأتي الاتحاد السوفييتي رابعاً). كما أن سجلنا في ميدان الجمعية العامة للأمم المتحدة لا يختلف كذلك. أما الخطاب «الصارخ في مناهضة الغرب» الذي ينتهجه العالم الثالث، فغالباً ما يتمثل في دعوات لاحترام القانون الدولي، ذلك الحاجز الضعيف جداً أمام انتهاكات الأقوياء.

لقد تمكنتِ الأممُ المتحدة من الاستجابة للعدوان العراقي بسبب موافقة الولايات المتحدة على ذلك، ولمرة واحدة فقط. لذلك، كانت شدة العقوبات الأممية غير المسبوقة نتيجة للضغوط والتهديدات الأميركية الشديدة. كما كان لتلك العقوبة فرصة

كبيرة للنجاح لا لقسوتها وحسب، ولكن لأن الأطراف التي عادة ما تمارس الخروقاتِ ـ الولايات المتحدة، بريطانيا وفرنسا ـ قررت الالتزام هذه المرة.

لكن حتى بعد الموافقة على العقوبات، قررت الولايات المتحدة فوراً إنهاء الخيار الدبلوماسي عبر إرسال قوة عسكرية كبيرة إلى الخليج، بمشاركة بريطانيا ودعم حكام العائلات الدكتاتورية لدول الخليج النفطية، مع مشاركة اسمية من جانب آخرين.

في واقع الحال، كان لقوة ردع صغيرة تبقى في المنطقة إبقاء تأثير العقوبات فعالًا وناجحاً، الأمر الذي لا يستطيعه جيش قوامه نصف مليون جندي بالمقابل. لكن الغرض من ذلك الحشد السريع والكبير للقوة لم يكن سوى درء خطر انسحاب العراق من الكويت بالوسائل السلمية.

لكن لماذا كان الحلُّ الدبلوماسي غيرَ مرغوبٍ فيه إلى هذا الحد يا ترى؟ في غضون أسابيع قليلة من احتلال الكويت في الـ2 من آب، أخذت ملامح حل دبلوماسي لتسوية سياسية محتملةٍ تتضح للعيان. كما أن قرار مجلس الأمن المرقم 660 الداعي لانسحاب العراق من الكويت دعا كذلك إلى سلك سبل تفاوض موازية لحل قضايا الحدود. بحلول منتصف آب، بحث مجلس الأمن القومي الأميركي مقترحاً عراقياً للانسحاب من الكويت في هذا السياق.

على ما يبدو، كانت هنالك قضيتان اثنتان تتمثلان في: أولاً، وصول العراق إلى الخليج، الأمر الذي يتطلب التأجير أو سيطرة على جزيرتين طينيتين غير مأهولتين منحتهما بريطانيا للكويت ضمن تسوية إمبريالية (الأمر الذي ترك العراق شبه محاصر برياً)، وثانياً، تسوية بقرار لحسم الخلاف حول حقل حدودي يمتد لمسافة أكثر من 3 كيلومترات في الكويت عبر الحدود غير المرسمة نهائياً.

رفضتِ الولاياتُ المتحدة المقترحَ أو أيَّ مفاوضاتٍ، جملةً وتفصيلاً. وبحلول الـ22 من آب، ودون كشف أيِّ حقائقَ بخصوص المبادرة العراقية (التي كانت تعلم بأمرها على ما يبدو)، أوردتْ صحيفةُ نيويورك تايمز أن إدارة بوش الأب مصممةٌ على غلق الأبواب أمام «المسار الدبلوماسي» مخافة أن يؤدي هذا إلى نزع فتيل الأزمة بهذه الطريقة بالذات (نشرت هذه الحقائق بعد أسبوع من جانب جريدة لونغ آيلاند نيوزداي، لكن وسائل الإعلام بقيت على صمتها إلى حد كبير).

جاء العرض الأخير المعروف قبل الحرب من جانب المسؤولين الأميركيين في الـ2 كانون الثاني، 1991، والذي دعي فيه العراق للانسحاب كلياً من الكويت. لم يكن هنالك من شروط محددة إزاء الحدود، لكن العرض جاء في سياق اتفاقات غير محدودة حول «قضايا أخرى مترابطة» تتعلق بأسلحة الدمار الشامل في المنطقة والصراع العربي الإسرائيلي. كما تتعلق تلك القضية باحتلال إسرائيل غير القانوني لجنوب لبنان، ذلك الاحتلال الذي خرق قرار مجلس الأمن المرقم 425 الصادر في آذار العام 1978، والذي دعا لانسحاب فوري وغير مشروط من تلك الأراضي التي غزتها. جاء رد الولايات المتحدة بأن لا مجال للدبلوماسية. وفيما خلا جريدة نيوزداي، تجاهلت وسائل الإعلام الأميركية الحقائق، وأشادت بمبادئ بوش العالية.

رفضت الولايات المتحدة النظر في القضايا «المترابطة» لأنها تعارض الدبلوماسية في جميع هذه القضايا. وقد اتضح ذلك جلياً في الأشهر القليلة التي سبقت غزو العراق للكويت، وذلك حينما رفضت الولايات المتحدة عرض العراق للتفاوض حول أسلحة الدمار الشامل. وبحسب ذلك الكلام، عرض العراق تدمير جميع مخزوناته من الأسلحة الكيمياوية والبايولوجية إذا قامت الدول الأخرى في المنطقة بتدمير مخزوناتها من أسلحة الدمار الشامل.

في ذلك الوقت، كان صدام حسين صديقاً لبوش وحليفاً كذلك، لذلك تلقى رداً توجيهياً. قالت واشنطن إنها ترحب بعرض العراق تدمير مخزوناته من الأسلحة غير التقليدية، لكنها لا تريد ربط الموضوع بـ«القضايا الأخرى أو أنظمة الأسلحة».

في واقع الحال، لم يرِدْ أيُّ ذكر لـ«أنظمة الأسلحة الأخرى»، وهنالك سبب وجيه لذلك. فإسرائيل، التي قد تتوفر على أسلحة كيمياوية وبايولوجية، تمثل الدولة الشرق أوسطية الوحيدة التي تتوفر على أسلحة نووية (200 سلاح نووي على الأرجح). غير أن عبارة «الأسلحة النووية الإسرائيلية» تعد توصيفاً لا يمكن كتابته أو لفظه من جانب أي مصدر حكومي أميركي. ولا شك أن هذا التوصيف سيثير بدوره السؤال عن سبب عدم مشروعية كل الدعم المقدم لإسرائيل، لا سيما وأن تشريع المساعدات الأجنبية للعام 1977 يحظر تمويلَ أي بلد يطور سراً أسلحة نووية.

وبمعزل عن الغزو العراقي، لطالما عرقلت الولايات المتحدة أي «عملية سلام» في الشرق الأوسط إذا ما تضمنت مؤتمراً واعترافاً دولياً بالحق الفلسطيني بتقرير المصير. في واقع الحال، ولـ20 عاماً، استمرت الولايات المتحدة على هذا النهج عملياً. كما تشير الأصوات في الأمم المتحدة إلى هذا النمط السنوي المعتاد، والذي تكرر في كانون الأول العام 1990، وفي خضم أزمة الخليج، حيث حصدت الدعوة لعقد مؤتمر دولي 144 صوتاً مقابل 2 (الولايات المتحدة وإسرائيل). ولم يكن لهذا الأمر أي علاقة بمشكلة العراق والكويت.

في سياق متصل، رفضت الولايات المتحدة، بإصرار، السماح بعكس العدوان العراقي عبر الوسائل السلمية التي يدعو لها القانون الدولي. وعوضاً عن ذلك، فضلت واشنطن تجنب الدبلوماسية بهدف تقييد وحصر الصراع في ميدان العنف، صراع لا تواجه فيه قوة عظمى أي رادع في قبالة خصم من العالم الثالث.

كما ناقشنا عموماً، تنفذ الولايات المتحدة أو تدعم الاعتداءات على نحو منتظم، وحتى في الحالات الأكثر إجراماً من غزو العراق للكويت. لكن أحداً لا يفشل في فهم هذه الحقائق سوى أولئك المغرقين في الدعاية، وبما في ذلك حقيقة أن الولايات المتحدة ستكون سعيدة بـ«الربط» إذا ما صادف لها وعارضت فعلاً غير قانوني صادر عن زبون أو حليف.

فلنأخذ مثال احتلال جنوب إفريقيا لناميبيا، ذلك الاحتلال الذي جرّمته محكمة العدل الدولية والأمم المتحدة في ستينيات القرن الماضي. لكن الولايات المتحدة اتخذت مساراً «دبلوماسياً جداً» وعمدت لـ«حوار بنّاء» دام لسنوات في سبيل رعاية تسوية منحت جنوب إفريقيا مكافئة سخية (بما فيها ميناء ناميبيا الرئيس) في مقابل عدوانها السافر وفظائعها المروعة مع «ربط» امتد لمنطقة الكاريبي ورحب بالمنافع والمصالح المتحققة للشركات الأجنبية.

من جانب آخر، انسحبت القوات الكوبية المدافعة عن جارة ناميبيا، إنغولا، التي تعرضت لهجوم من جنوب إفريقيا. وكما حصل في نيكاراغوا بعد «اتفاقات السلام» عام 1987، استمرت الولايات المتحدة وحلفاؤها (جنوب إفريقيا وزائير) بدعم

الجيش الإرهابي، وأعدت العدة لانتخابات «ديمقراطية» عام 1992 على نمط ما حصل في نيكاراغوا، انتخابات يضطر فيها الناس للذهاب إلى صناديق الاقتراع تحت تهديد الخنق الاقتصادي والهجمات الإرهابية إذا ما صوتوا للجانب الخطأ.

في هذه الأثناء، استمرت جنوب إفريقيا بنهب وتدمير ناميبيا واستخدامها قاعدة للعنف ضد جيرانها. ففي فترة إدارة ريغان ونائبه بوش الممتدة ما بين الأعوام 1980 ـ 1988 وحدها، أدى عنف جنوب إفريقيا للتسبب بخسائر ودمار بقيمة 60 مليار دولار مع مصرع أكثر من مليون ونصف المليون من مواطني الدول المجاورة (بما فيهم ناميبيا وجنوب إفريقيا). لكن طبقة المطبّلين الدعائية عجزت عن رؤية تلك الحقائق، وأشادت بالمواقف المبدئية التي عبر عنها جورج بوش الأب حينما رفض «الربط» بين القضايا عندما تجاوز طرف آخر حدوده المقبولة.

بوجه عام، يرقى رفض «الربط» ما بين القضايا إلى مستوى يكاد يكون دون رفض الدبلوماسية، الأمر الذي دائماً ما يشتمل على قضايا أوسع. ففي حالة الكويت، كان الموقف الأميركي واهياً بشكل خاص. لقد أصرت إدارة بوش على تحييد قدرة صدام حسين على الاعتداء بعد عبوره الخطِ الأحمر (وهو موقف صحيح يتعارض مع دعم اعتداءات وفظائع صدام السابقة) ودعت إلى تسوية تضمن الأمن الإقليمي. حسناً، أليس هذا «ربطاً»؟ تكمن الحقيقة البسيطة في خوف الولايات المتحدة من الدبلوماسية كي تدرأ خطر «نزع فتيل الأزمة»، وبالتالي قطع الطريق أمام «الربط» الدبلوماسي في كل مرحلة من مراحل التحشيد العسكري للحرب.

عبر رفض الدبلوماسية، حققت الولايات المتحدة أهدافها الكبرى في الخليج. لقد اطمأنت واشنطن إلى بقاء مصادر الطاقة الهائلة في الخليج تحت سيطرتها، وأن الأرباح الضخمة التي تدرها تساعد في دعم اقتصاد الولايات المتحدة وزبونها البريطاني.

كما أعادت واشنطن تأكيد موقعها المهيمن، وعلمت الجميع درساً حول كيفية حكم العالم بالقوة. ومع تحقيق هذه الأهداف، مضت واشنطن في إدامة «الاستقرار»، ومنعت فرصة أي تهديد بالتغيير الديموقراطي في دكتاتوريات الخليج، وقدمت دعماً ضمنياً لصدام حسين عبر غضها الطرف عن سحقه الانتفاضة الشيعية في الجنوب،

تلك الانتفاضة التي اندلعت على مبعدة كيلومترات قليلة من خطوط القوات الأميركية قبل اندلاعها على يد الكورد في الشمال.

لكن إدارة بوش عجزت عن تحقيق ما وصفه المتحدث الرسمي باسمها لصحيفة نيويورك تايمز، كبير المراسلين الدبلوماسيين، توماس فريدمان، قائلاً: «أفضل السيناريوهات المتمثلة في حكومة عسكرية عراقية دون قبضة الحديد والنار الصدامية». فبحسب فريدمان، سيمثل هذا عودة إلى أيام صدام الخوالي حينما «جمع العراق بقبضة من حديد، وعلى نحو يرضي حلفاء أميركا في تركيا والعربية السعودية»، ولا حاجة للحديث عن رأس الهرم في واشنطن. لكن الوضع الحالي في الخليج يعكس أولويات القوة العظمى التي تمسك الأوراق بيدها، وحقيقة أخرى يتعين بقاؤها مخفيةً عن أعين حرّاس الإيمان.

التستر على قضية إيران - كونترا

بدت العناصر الكبرى لقصة إيران ـ كونترا معروفة للجميع قبل وقت طويل من كشفها عام 1986، وفيما خلا حقيقة واحدة فقط تمثلت في: أن مبيعات السلاح لإيران عبر إسرائيل وحرب الكونترا غير القانونية، التي أدارها أوليفر نورث من مكتبه في البيت الأبيض، كانتا مترابطتين.

في واقع الحال، لم يبدأ شحن الأسلحة إلى إيران من إسرائيل في العام 1985 مع بدء الاستجواب في مجلس الشيوخ وتناول المدعي العام للقصة. بدأت القصة فور سقوط شاه إيران عام 1979. بحلول العام 1982، بات معروفاً على نطاق عام أن إسرائيل تجهز إيران بقدر كبير من سلاحها، ولك عزيزي القارئ أن تقرأ عن الموضوع أكثر على الصفحة الأولى للنيويورك تايمز.

في شهر شباط من العام 1982، وصفت الشخصيات الإسرائيلية الرئيسة ـ التي وردت أسماؤها لاحقاً في جلسات استجواب قضية إيران ـ كونترا على شاشة البي بي سي (هيئة البث البريطانية) ـ دورها بالمساعدة في تنظيم تدفق الأسلحة لنظام الخميني. في شهر تشرين الأول من العام ذاته، تحدث السفير الإسرائيلي إلى الولايات المتحدة

علناً بأن بلاده ترسل السلاح إلى نظام الخميني، «وبتعاون مع الولايات المتحدة على أعلى المستويات». كما فسّر كبار المسؤولين الإسرائيليين المتورطين الأسباب قائلين: «بغية تأسيس روابط مع عناصر في الجيش داخل إيران قد تساعد في الإطاحة بالنظام، استعادة الترتيبات السائدة تحت حكم الشاه، الأمر الذي يبدو إجراءً عملياً معيارياً».

وفيما يخص حرب الكونترا، فقد اتضحت الحقائق المتعلقة بعمليات نورث ووكالة الاستخبارات المركزية الأميركية عام 1985[1] من جانبها، قررت وسائل الإعلام غض النظر عن الموضوع ببساطة.

إذن، ما الذي صنع فضيحة إيران ـ كونترا في خاتمة المطاف؟ لقد جاءت لحظة ما عاد ممكناً التستر على الفضيحة وحسب. حينما أصيبت وأسقطت طائرة هازينفوس في نيكاراغوا أثناء نقله الأسلحة من وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية إلى مقاتلي الكونترا، وأوردت الصحافة اللبنانية أن مستشار الأمن القومي يقدم الأناجيل وكعك الشوكولا كهدايا في طهران، بات من المستحيل الإبقاء على الأمر سراً. بعد ذلك، برز الرابط الذي جمع القصتين المعروفتين تماماً.

انتقلنا بعد ذلك إلى مرحلة احتواء الأضرار، الأمر الذي دارت حولها المتابعات لاحقاً. وللاطلاع عن كل هذه المواضيع، يمكنك عزيزي القارئ الرجوع إلى كتبي: الثالوث المشؤوم (1983)، قلب الموجة (1985)، وثقافة الإرهاب (1987).

منظورات شرق أوروبا

إبان الأحداث في أوروبا الشرقية ثمانينيات القرن الماضي، بدا مذهلاً كيف تراجعت القوى الإمبريالية هكذا ببساطة وحسب. فلم يتوقف الأمر عند سماح الاتحاد السوفييتي للحركات الشعبية بالعمل والتحرك، وإنما تعداه إلى تشجيعها. وقد كانت هنالك سوابق تاريخية لهذا الكلام.

---

(1) وقبل عام من اكتشاف القصة حينما أُسقِطت طائرة شحن أميركية على متنها عميل أميركي يدعى يوجين هازينفوس وقبضت عليه حكومة نيكاراغوا التي سجنته بتهمة الإرهاب لـ30 عام قبل إطلاق سراحه بعفو خاص في العام نفسه: المترجم.

لكن ذلك الموقف ما جاء لطيبة السوفييت، وإنما لأنهم كانوا مدفوعين بضرورات داخلية. غير أن الأمر حصل وحسب، وبالتالي لم تواجه الحركات الشعبية في شرق أوروبا أي شيء كما لو كانت ستواجهه بعيداً على أراضينا. في هذا السياق، أشارت مجلة السلفادوريين اليسوعيين على نحو دقيق إلى أن مواطن هذا البلد، فاكلاف هافل (وهو سجين سياسي سابق وبات رئيساً لتشيكوسلوفاكيا)، ما كان ليسجن، وإنما كان ليُقطع إرَباً وترمى جثته على قارعة الطريق في مكان ما. كما اعتذر الاتحاد السوفييتي عن استخدامه العنف في الماضي، وكانت تلك سابقة أخرى كذلك. من جانبها، خلصت الصحف الأميركية إلى أن إقرار الروس بأن حرب أفغانستان تخرق القانون الدولي يعني أنهم أخذوا ينخرطون في العالم المتمدن أخيراً.

تبدو تلك ردة فعل مثيرة حقاً. والآن، فلنتخيل أحداً في وسائل الإعلام الأميركية وهو يقترح أن على الولايات المتحدة الارتقاء إلى مستوى الكرملين والإقرار بأن الهجمات ضد فييتنام، لاوس وكمبوديا خرقت القانون الدولي.

كانت رومانيا ـ التي شهدت العنف الأوسع بين دول أوروبا الشرقية على إثر سقوط الدكتاتورية ـ الدولة التي مارس فيها السوفييت الحد الأدنى من النفوذ مقارنة بنفوذنا الكبير بالمقابل. فمن نافلة القول أن نيكولاي تشاوشيسكو، دكتاتور رومانيا، تلقى رعاية صحية مَلكية حينما زار بريطانيا، فيما قدمت الولايات المتحدة لبلاده امتياز الدولة الأَولى بالرعاية التجارية ونحوها.

في ذلك الوقت، لم يكن تشاوشيسكو أقل وحشية أو جنوناً مما كان عليه لاحقاً، لكن ذلك يعود بالدرجة الأساس إلى انسحابه من حلف وارشو واتباعه نهجاً مستقلاً على نحو ما، ولأننا شعرنا أنه يأخذ جانبنا في الصراع الدولي إلى حد ما (لطالما كنا مؤيدين للاستقلال ما دام الساعون إليه شعوباً من أبناء الإمبراطوريات الأخرى وليس إمبراطوريتنا).

أما الانتفاضات الأخرى في باقي دول أوروبا الشرقية، فقد تميزت بالسلمية إلى حد كبير. كان هنالك بعض القمع بالتأكيد، لكن العام 1989 بدا تاريخياً على نحو استثنائي. ولا يسعني التفكير في حالة عام آخر يقترب بأحداثه من ذلك العام.

في تصوري، تبدو المنظورات قاتمة في أوروبا الشرقية. لكن الغرب يتوفر على خطته الخاصة لهذا المكان من العالم، خطة تقضي بتحويل جزءاً كبير منه إلى منطقة جديدة يسهل استغلالها من بين مناطق العالم الثالث.

فيما سبق، كان هنالك نوع من العلاقة الاستعمارية بين أوروبا الغربية والشرقية. كما أن وقوف الروس حائلاً أمام تلك العلاقة كان أحد الأسباب من وراء الحرب الباردة. وها هي ذا العلاقة تعود للظهور على السطح من جديد، فيما يوجد هنالك صراع جدي وخطير حول هوية الفائز في سباق النهب والاستغلال. فهل ستكون أوروبا الغربية بقيادة ألمانيا (وهي تمسك بزمام القيادة في الوقت الراهن) أو اليابان (التي تنتظر لرؤية الأرباح ما إذا كانت جيدة من عدمها) أو الولايات المتحدة (التي تسعى لاقتحام اللعبة)؟

هنالك الكثير من الموارد التي يمكن الاستيلاء عليها، إلى جانب الكثير من العمالة الرخيصة لمعامل التجميع. لكن الأمر يتطلب فرضنا النموذج الرأسمالي عليهم أولاً. إننا لا نقبله لأنفسنا، لكن الأمر مختلف عند تعاملنا مع العالم الثالث حيث نصر عليه، وذلك هو نظام صندوق النقد الدولي. ولو أمكننا دفعهم للقبول به، سيكون من السهل علينا بمكان استغلالهم، ولسوف يتحركون ناحية دورهم الجديد على شاكلة البرازيل والمكسيك.

لجملة من الأسباب، يصح القول بأن أوروبا الشرقية أكثر جاذبية للمستثمرين مقارنة بأميركا اللاتينية. ويعود هذا الكلام جزئياً إلى أن الشعب هناك من البيض ذوي العيون الزرق، الأمر الذي يسهل التعامل مع المستثمرين القادمين من مجتمعات عنصرية بعمق، مجتمعات كتلك التي في أوروبا الغربية والولايات المتحدة.

والأهم من ذلك أن دول أوروبا الشرقية تتوفر على مستوى صحي أفضل ومعايير تعليمية أعلى مقارنة بدول أميركا اللاتينية، تلك الدول التي إذا ما استثنينا قطاعات الثروة والامتياز فيها فلن تكون إلا مناطق كارثية وحسب. ومن بين الاستثناءات القليلة في هذا المضمار، نجد كوبا التي تحاكي المعايير الغربية في مجالات الصحة والتعليم، لكن آفاقها تبدو قاتمة جداً.

من بين الأسباب التي تفسر هذا التفاوت ما بين أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية ما يتمثل في ذلك المستوى الهائل من إرهاب الدولة الذي مارسته الأخيرة بعد سنوات ستالين. أما السبب الثاني فيكمن في السياسة الاقتصادية.

بحسب مصادر الاستخبارات الأميركية، ضخ الاتحاد السوفييتي ما يقدر بـ80 مليار دولار في أوروبا الشرقية إبان سبعينيات القرن الماضي. لكن الموقف كان مختلفاً كثيراً في أميركا اللاتينية. فما بين الأعوام 1982 ـ 1987، تحول أكثر من 150 مليار دولار من أميركا اللاتينية إلى الغرب. في هذا السياق، أشارت صحيفة نيويورك تايمز إلى إحصائيات تقول إن «تحويلات مالية مخفية» (تتضمن أموال المخدرات، أرباحاً غير مشروعة...الخ) ربما تصل الرقم إلى 700 مليار دولار. في واقع الحال، بدت التأثيرات في أميركا الوسطى مروعة إلى حد بعيد، وإن كان هذا الكلام ينطبق على جميع أنحاء أميركا اللاتينية مع فقر مدقع، سوء تغذية، وفيّات مواليد جدد مرتفعة، دمار بيئي، إرهاب دولة وانهيار مستويات المعيشة مقارنة بما كانت عليه قبل عقود مضت.

أما الموقف في إفريقيا، فيبدو أسوأ كذلك. كانت كارثة الرأسمالية شديدة في القارة السمراء أثناء ثمانينيات القرن الماضي على وجه الخصوص، وبمثابة «كابوس مروع» في نطاقات القوى الغربية حسب تعبير دقيق أدلى به رئيس الاتحاد الإفريقي. تشير الأرقام الواردة من منظمة الصحة العالمية إلى موت أكثر من 11 مليون طفل كل عام في «دول العالم النامية»، الأمر الذي يمثل «إبادة بشرية صامتة» يمكن وقفها بسرعة إذا ما وجهت الموارد اللازمة لاحتياجات الناس عوضاً عن توجيهها لصالح ثروات القلة.

لكن ضمن الاقتصاد العالمي المصمم لموائمة مصالح واحتياجات ورؤوس أموال الشركات العالمية، والقطاعات التي تخدمها، يصبح الناس مجرد أشياء فائضة عن الحاجة. ولسوف يستمر إقصاؤهم ما استمرت البُنى المؤسساتية للقوة والامتياز في إحكام سيطرتها دون تحدٍ من جانب الشعوب.

بلطجي عالمي للإيجار

لمعظم فترة القرن الماضي، كانت الولايات المتحدة القوة الاقتصادية المهيمنة في

العالم، الأمر الذي جعل أدوات الحرب الاقتصادية سلاحاً جذاباً، كما في الإجراءات المتنوعة التي تبدأ بالعقوبات الاقتصادية غير القانونية وصولاً إلى فرض إجراءات وشروط صندوق النقد الدولي (على الضعفاء). لكن خلال السنوات العشرين الماضية أو نحوها، تراجعت مكانة الولايات المتحدة الاقتصادية لصالح صعود اليابان وأوروبا بقيادة ألمانية (الأمر الذي يعود الفضل فيه جزئياً لسوء إدارة ريغان المتخبطة للاقتصاد، تلك الإدارة التي أقامت احتفالاً للأثرياء دفع ثمنه الأغلبية من أبناء الشعب والأجيال القادمة). لكن في الوقت ذاته، بات التفوق العسكري الأميركي أكثر وضوحاً من أي وقت مضى.

طالما كان الاتحاد السوفييتي موجوداً كمشارك في اللعبة، سيكون هنالك دوماً حد أقصى لمقدار القوة الذي يمكن للولايات المتحدة استخدامه، لا سيما في المناطق البعيدة التي لا تتوفر على مزية وجود قوة عسكرية تقليدية كبيرة. وبما أن الاتحاد السوفييتي اعتاد دعم الحكومات والحركات السياسية التي تحاول الولايات المتحدة تدميرها، كان هنالك دوماً خطر التدخل الأميركي في العالم الثالث الذي قد ينفجر إلى حرب نووية. لكن مع انتهاء الردع السوفييتي، بدت الولايات المتحدة أكثر حرية في استخدام العنف عبر أرجاء العالم، الأمر الذي أدركه محللو السياسة الأميركية بارتياح كبير خلال السنوات الأخيرة.

ضمن العديد من المواجهات، حاول كل طرف توجيه المعركة نحو ميدان معين، ميدان يبدو احتمال النجاح فيه أكبر على الأرجح. ولا يتطلب الأمر فهماً كبيراً لمعرفة أنك إذا ما أردت الزعامة بالقوة، فعليك، إذن، استخدام أوراقك القوية. ولا شك أن الورقة القوية بيد الولايات المتحدة تتمحور حول القوة، وإذا ما أمكننا تأسيس وترسيخ المفهوم القائل بأن القوة تحكم العالم، سيكون هذا انتصاراً لنا. من جانب آخر، فإن الصراع الذي تجري تسويته بالوسائل السلمية يعود علينا بنفع أقل لأن خصومنا يتمتعون بمزايا مساوية أو أفضل مما نملك في الميدان.

لكن الدبلوماسية حل غير مرحب به على وجه الخصوص، وما لم تُمارس تحت فوهات بنادقنا. تحظى الولايات المتحدة بدعم ضئيل جداً لأهدافها في العالم الثالث،

الأمر الذي لا يبدو مفاجئاً بالنظر إلى محاولاتها فرض أنساق الهيمنة والاستغلال. وبالتالي، فإن أي تسوية دبلوماسية لا بد أن تستجيب، ولو بدرجة ما، لمصالح الأطراف الأخرى عند التفاوض، وهو وضع إشكالي حينما لا تتمتع بالشعبية. نتيجة لذلك، يمكن القول إن المفاوضات تمثل شيئاً تحاول الولايات المتحدة تجنبه بوجه عام. وعلى النقيض من كل الوسائل والحملات الدعائية، يبدو هذا الكلام صحيحاً في مناطق جنوب شرق آسيا، الشرق الأوسط وأميركا الوسطى لسنوات كثيرة.

في سياق هذا الكلام، تبدو طبيعيةً نظرة إدارة بوش الأب للقوة العسكرية كأداة رئيسة من أدوات السياسة، والتي تفضلها على العقوبات والدبلوماسية (كما حصل في أزمة الخليج). لكن بما أن الولايات المتحدة الآن تفتقر للقاعدة الاقتصادية الكافية لفرض «النظام والاستقرار» في العالم الثالث، يتعين عليها إذن الاعتماد على آخرين لتحمل تكاليف المهمة، تلك المهمة التي تفترض أهميتها على نطاق واسع فلا بد ممن يتولى مهمة فرض احترام الأسياد على الآخرين. في هذا السياق، تبدو الأرباح المتحققة من مبيعات النفط الخليجي مفيدة وتساعد في ذلك، لكن على أوروبا بقيادة ألمانيا ومعها اليابان دفع حصتهم من تكلفة دور «المرتزق» الأميركي، وذلك استرشاداً بنصائح صحافة الشركات الدولية.

في هذا السياق، يؤكد المحرر المالي لجريدة شيكاغو تريبيون المحافظة على هذه النوعية من الأفكار، وبدرجة عالية من الوضوح. يتعين علينا أن نكون «مرتزقة مستعدين»، كي نتلقى أجراً سخياً مقابل خدماتنا الجليلة التي نقدمها لمنافسينا، ونستخدم «قوة الاحتكار» التي نتمتع بها في «سوق الأمن» بغية إدامة «سيطرتنا على النظام الاقتصادي العالمي». وينصح المحرر المالي قائلاً: إن علينا إدارة «شبكة حماية عالمية» لنبيع «الحماية» للقوى الغنية الأخرى التي ستدفع لنا بدورها «رسوماً إضافية عن الحرب». إن هذه هي شيكاغو حيث تُفهم هذه الكلمات على النحو التالي: إذا ما أزعجك شخص ما، فستتصل بالمافيا لكسر عظامه. وإذا ما فشلت في دفع الرسوم الإضافية المترتبة عليك، فقد تعاني صحياً كذلك.

توخياً للدقة، لا بد من الإشارة إلى أن اللجوء للقوة في العالم الثالث يمثل الملاذ

الأخير. في واقع الحال، يبدو صندوق النقد الدولي أداة أكثر كفاءة وأقل كلفة بالمقارنة مع مشاة البحرية ووكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، وما دام الصندوق قادراً على أداء المهمة. لكن هذا الكلام لا يعني التخلي عن «القبضة الحديدية» التي يتعين إظهارها بوضوح في الخلفية كي تكون جاهزة ومتوفرة متى برزت الحاجة لذلك.

كما أن دور البلطجي الجاهز للإيجار يتسبب بالمعاناة في الداخل كذلك. لقد اعتمدت جميع القوى الصناعية الناجحة على الولايات المتحدة في حمايتها وتحسين مصالحها الاقتصادية القوية، وتوجيه مواردها العامة لجهة منفعة المستثمرين، وهكذا دواليك، الأمر الذي يمثل أحد الأسباب في نجاحها. منذ العام 1950، لا تزال الولايات المتحدة مستمرة في سعيها نحو هذه الأهداف عبر منظومة البنتاغون إلى حد كبير (بما في ذلك دور وكالة ناسا ووزارة الطاقة، حيث ينتج الاثنان السلاح النووي). واليوم بتنا عالقين بهذه المنظومة بغية الحفاظ على أجهزتنا الإلكترونية، حواسيبنا وصناعاتنا المتقدمة تكنولوجياً بوجه عام.

كما أن الزياداتِ والمبالغاتِ بالإنفاق العسكري (بحسب النظرية الكنزية التي وضعها المنظّر الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز، 1883 ـ 1946، والذي قال فيها إن الإنفاق الحكومي يخرج المجتمعاتِ من مستنقع الركود الاقتصادي) التي اعتمدتها إدارة ريغان ورجالاتها فاقمت من حجم المشكلات كذلك. تسبب تحويل الموارد نحو الأقليات الثرية وباقي السياسات الحكومية بخلق موجة كبيرة من التلاعبات المالية وإفراط انفجاري بنمط الاستهلاك. لكن هذا الوضع تسبب بنقص كبير في الاستثمارات الإنتاجية ووجدت البلاد نفسها تحت وطأة دين عام كبير، دين حكومي ودين للشركات والعائلات، إلى جانب دين غير محسوب من الاحتياجات الاجتماعية غير المنفذة، مع انجراف البلاد نحو وضع أشبه بوضع العالم الثالث حيث جزر الامتيازات والثراء وسط بحر من البؤس والشقاء.

حينما تلتزم الدولة بهذا النوع من السياسات، يتعين عليها إيجاد وسيلة لحرف أنظار الشعب بطريقة ما، وإلهائهم عن رؤية ما يحصل من حولهم. ولا شك في وجود الكثير والكثير من الوسائل لفعل ذلك، لكن الوسيلة القياسية في مثل هذه الظروف تتمثل في

نشر فكرة الخوف من أعداء أشرار يحاولون فرض سيطرتهم علينا، مع دين كبير في رقابنا نحو قادتنا الذين يسعون جهدهم لإنقاذنا من الكارثة في اللحظة الأخيرة.

في واقع الحال، ساد ذلك النمط إبان ثمانينيات القرن الماضي، الأمر الذي لا يتطلب قدراً من الابتكار مع حقيقية تراجع التهديد السوفييتي الذي بات من الصعب أخذه على محمل الجد. لذلك، برزت أمامنا تهديداتٌ تنوعت ما بين القذافي والحشود من أتباعه الإرهابيين الدوليين، غرينادا وقاعدتها الجوية المريبة، مسير الساندنيستا نحو تكساس، مهربو المخدرات من ذي الأصول الإسبانية بقيادة المجنون الأكبر نوريغا إلى جانب المجانين العرب الآخرين. وقد أضيف إلى القائمة مؤخراً صدام حسين بعدما ارتكب جريمته الوحيدة ـ جريمة العصيان ـ في آب العام 1990. بات لزاماً علينا الآن الاعتراف بالحقيقة الصحيحة المتمثلة في أن عدونا الأكبر يتمثل في العالم الثالث، هذا العالم الذي يهدد بـ«الخروج عن سيطرتنا».

إن هذه ليست قوانين الطبيعة. كما أن العملياتِ والمؤسساتِ التي توجدها قابلة للتغيير. غير أن أمراً كهذا يتطلب تغييراً ثقافياً، اجتماعياً ومؤسسياً ذا أهمية كبيرة، بما في ذلك البُني الديمقراطية التي تتجاوز ـ إلى حد بعيد ـ مجرد الاختيار الدولي لممثلي عالم الشركات لإدارة الشؤون المحلية والدولية.

غسيل الأدمغة داخل الوطن

كيف نجحت الحرب الباردة

على الرغم من الادعاءات الكثيرة، لم تكن مسائل الأمن القومي موضع اهتمام كبير من جانب المخططين الأميركيين والمسؤولين المنتخبين. ولا شك أن التوثيق التاريخي يكشف هذا الكلام بوضوح. لم يعارض العديد من المحللين البارزين رأي جورج كينان القائل: «لا يكمن التهديد الماثل أمامنا في القوة العسكرية الروسية، وإنما في القوة السياسية الروسية» (تشرين الأول، 1947)، عدا عن عدم اختلافهم مع وجهة نظر الرئيس آيزنهاور الثابتة والقائلة بأن الروس ما كانوا يبحثون عن غزو عسكري لأوروبا الغربية وإن دور حلف الناتو الرئيس يتمثل في «إيصال شعور بالثقة

والاطمئنان للشعوب المعرضة للخطر، ثقة واطمئنان يجعلان تلك الشعوب أكثر صلابة سياسياً في مواجهة التغلغل السياسي الشيوعي».

على نحو مماثل، رفضت الولايات المتحدة فرص الحل السلمي لصراع الحرب الباردة، الأمر الذي ترك «التهديد السياسي» ماثلاً للعيان. ضمن كتابه عن تاريخه عن السلاح النووي، كتب مكجورج بوندي أنه «لا يعلم عن أي مقترحات جدية حول حظر الصواريخ البالستية قبل نشرها»، حتى وإن كانت تلك الصواريخ تمثل التهديد العسكري الوحيد المحتمل للولايات المتحدة. لطالما كان التهديد «السياسي» لما يوصف بـ«خطر الشيوعية» مصدر القلق الأساس (لنتذكر أن «الشيوعية» عبارة فضفاضة ومصطلح واسع، وتشمل كل أولئك الذين «يملكون قدرة السيطرة على الحركات الجماهيرية، الأمر الذي لا نملك القدرة على محاكاته»، بحسب ما شكى منه وزير الخارجية جون فوستر دالاس لشقيقه آلن الذي كان مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية. وأضاف دالاس «إنهم يجتذبون الفقراء الذين يريدون دوماً نهب الأغنياء». لذلك، يتعين القضاء على أولئك الفقراء وحماية مذهبنا القائم على وجوب نهب الأغنياء للفقراء).

من المؤكد تفضيل كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي اختفاء الآخر، هكذا ببساطة وحسب. لكن بما أن هذا الأمر يكتنف إبادةً شاملة متبادلة، أُنشأ نظام إدارة عالمي أطلق عليه تسمية الحرب الباردة.

بحسب وجهة النظر التقليدية، كانت الحرب الباردة عبارة عن صراع بين قوتين عظميين، صراع تسبب به عدوان الاتحاد السوفييتي الذي حاولنا نحن احتواءه وحماية العالم منه. ولو كانت هذه عقيدة لاهوتية، فلن يكون هنالك من حاجة لمناقشتها. ولكن إذا ما كان الهدف من التفسير تسليط الضوء على التاريخ، سيكون بوسعنا اختباره بكل سهولة، مع مراعات نقطة في غاية البساطة تتمثل في: إذا ما أردت فهم الحرب الباردة، يتعين عليك النظر إلى أحداثها. وإذا ما قمت بذلك، سترى الصورة على نحو مختلف تماماً.

على الجانب السوفييتي، تمثلت أحداث الحرب الباردة في تدخلات متكررة بشرق

أوروبا كما في الدبابات ببرلين الشرقية، بودابست وبراغ. وقد وقعت هذه التدخلات على الطريق ذاته الذي استخدم لتدمير روسيا ثلاث مرات فعلياً في هذا القرن وحده. كما يمثل غزو أفغانستان أحد الأمثلة على التدخل خارج ذلك الطريق وإن كان على الحدود السوفييتية. أما على الجانب الأميركي، فقد كانت التدخلات عالمية في اتجاهات عديدة، الأمر الذي يعكس المكانة التي أحرزتها الولايات المتحدة كأول قوة عالمية حقيقية في التاريخ.

على الجبهة الداخلية، ساعدت الحرب الباردة الاتحاد السوفييتي في ترسيخ سلطة الطبقة العسكرية ـ البيروقراطية الحاكمة، فيما منحت هذه الحرب الولايات المتحدة وسيلة لإلزام مواطنيها بدعم الصناعات التكنولوجية العالية. ولا شك أن من الصعوبة بمكانٍ تسويقُ كل هذا على الشعوب، لكن التقنية التي نجحت في تحقيق ذلك كانت عبارة عن أسلوب قديم يتمثل في التخويف من خطر وتهديد عدو عظيم.

في واقع الحال، قدمت الحرب الباردة هذا العدو كذلك. فبصرف النظر عن غرابة الفكرة القائلة بأن الاتحاد السوفييتي وأذرعه عملوا على خنق الغرب، كانت «إمبراطورية الشر» شراً في واقع الحال، وكانت إمبراطورية ووحشية كذلك. لقد سيطرت كل واحدة من القوتين العظميين على عدوها الأكبر ـ ممثلاً في شعبها ـ عبر ترويعه وتخويفه من (جرائم حقيقية إلى حد كبير) ارتكبتها القوة الأخرى.

إذن، وعلى نحو بالغ الأهمية، لم تكنِ الحربُ الباردة إلا نوعاً من الترتيب الضمني ما بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، ترتيب مكّن واشنطن من شن حروبها ضد العالم الثالث إلى جانب إحكام سيطرتها على حلفائها الأوروبيين، فيما استرسل الحكام السوفييت بفرض قبضتهم الحديدية على كامل إمبراطوريتهم من الداخل وفلكهم الخارجي في أوروبا الشرقية، وبأسلوب سمح لكلا القوتين بتبرير القمع والعنف في ميدانه الخاص.

لكن لماذا انتهت الحرب الباردة؟ وكيف كان لنهايتها أن تغير الأشياء يا ترى؟ بحلول سبعينيات القرن الماضي، أخذ الإنفاق العسكري السوفييتي يتراجع في مقابل تصاعد المشكلات الداخلية، إلى جانب ترنح اقتصادي وضغوط متصاعدة في سبيل

إنهاء الحكم الاستبدادي. في واقع الحال، شهدت قوة وسلطة السوفييت تراجعاً عالمياً منذ نحو 30 عاماً، بحسب ما خلصت إليه دراسة أعدها مركز معلومات الدفاع عام 1980. ولم تمضِ سوى سنوات قليلة بعد ذلك الكلام حتى انهار الاتحاد السوفييتي. انتهت الحرب الباردة بانتصار الخصم المنافس الذي لطالما كان الأكثر ثراءً وقوة. لكن انهيار السوفييت كان جزءاً من كارثة عمومية أكبر عمت ثمانينيات القرن الماضي، كارثة اشتدت وطأتها في ميادين العالم الثالث التي تعود للغرب أكثر مما هي الحال عليه مع الإمبراطورية السوفييتية.

كما رأينا عموماً، تضمنت الحرب الباردة عناصر مهمة من عينة صراع الشمال ـ الجنوب (وهو الاستخدام الاصطلاحي المعاصر لوصف الغزو الأوروبي للعالم). في ما مضى، كان معظم الإمبراطورية السوفييتية عبارة عن شبه مستعمرات تابعة للغرب. وقد تبنى الاتحاد السوفييتي نهجاً مستقلاً عبر تقديم الدعم للميادين التي استهدفها الغرب وردع أسوأ صور العنف الغربي. لكن مع انهيار الاستبداد السوفييتي، بدا متوقعاً عودة معظم المنطقة إلى مكانتها التقليدية السابقة حيث تلعب الطبقات العليا من البيروقراطية السابقة دور النخب الحاكمة في العالم الثالث، وذلك كي تضمن ثراء نفسها في مقابل خدمة مصالح المستثمرين الأجانب.

لكن في الوقت الذي انتهى فيه عصر هذه المرحلة على وجه الخصوص، استمر صراع الشمال ـ الجنوب كما في السابق. لربما عمد طرف إلى إنهاء اللعبة، لكن الولايات المتحدة استمرت كما كانت من قبل، وبحرية أكبر من ذي قبل، سيما وأن الردع السوفييتي بات ضرباً من ضروب الماضي وذكراً من آثار التاريخ. لكن أحداً لا ينبغي أن يتفاجأ من أن الرئيس جورج بوش الأب احتفل بالنهاية الرمزية للحرب الباردة المتمثلة في سقوط جدار برلين، وذلك عبر تنفيذ غزو فوري لبنما مع إعلان صريح وواضح بأن الولايات المتحدة ستخرب انتخابات نيكاراغوا عبر إدامة الخنق الاقتصادي والهجمات العسكرية ما لم يفز «طرفنا» هناك.

كما أن الأمر لا يتطلب حصافة كبيرة من جانب إيليوت أبرامز كي يدرك أن غزو الولايات المتحدة لبنما ما كان عادياً بسبب أن تنفيذه جرى دون خوف من ردة فعل

سوفييتية في أي مكان، كما هو الحال مع المعلقين والمحللين الآخرين الذي استوعبوا حرية الولايات المتحدة وبريطانيا في استخدام قدر غير محدود من القوة إبان أزمة الخليج ضد عدو من العالم الثالث، الأمر الذي يفسِّره غيابُ أيِّ ردعٍ أو قيدٍ ممكن من جانب السوفييت.

من المؤكد أن نهاية الحرب الباردة جلبت معها مشكلاتها كذلك. ومن أبرز تلك المشكلات أن تكنيك السيطرة على الشعب بات يستوجب التغيير، تلك المشكلة التي اتضحت معالمها إبان ثمانينيات القرن الماضي كما رأينا. لذلك، لا بد من اختراع وإيجاد أعداء جدد. لقد بات من الصعوبة بمكان تزييف وإخفاء حقيقة أن العدو الحقيقي لطالما كان «الفقراء الذين يريدون نهب الأثرياء»، لا سيما أولئك الأشقياء من العالم الثالث الذين يسعون للتحرر من دورهم الخدمي المفروض عليهم.

الحرب على مخدرات دون غيرها

مثّل خطر تهريب المخدرات عبر أميركا اللاتينية واحداً من جملة البدائل لإمبراطورية الشر الزائلة. في بداية شهر أيلول العام 1989، أطلق الرئيس حملة إعلامية ضخمة، حيث شرعت وكالة أنباء أسوشييتيد برس بنقل تقارير أكثر حول المخدرات مقارنة بما يحصل في أميركا اللاتينية، آسيا، الشرق الأوسط وإفريقيا مجتمعين. ولو أنك تابعت شاشات التلفاز في ذلك الوقت، كنت لتلاحظ تخصيص قسم كبير من كل برنامج تلفزيوني للحديث عن المخدرات وأثرها التدميري على مجتمعنا، وأنها باتت تمثل أعظم تهديد وجودي لنا...الخ.

بدأ التأثير على الرأي العام فورياً. حينما فاز بوش الأب بانتخابات العام 1988، قال الناس إن عجز الموازنة كان المشكلة الأكبر التي تواجه البلاد. وفي مقابل هذا الكلام، لم يشر سوى 3% من الناس إلى مشكلة المخدرات. بعد انطلاق الحملة الإعلامية، تراجع الاهتمام بقضية العجز مع صعود التركيز المجتمعي على المخدرات إلى مستوى 40% أو حتى 45%، الأمر الذي يعد نادر الحدوث باعتبارها أسئلة مفتوحة دون جواب.

أما الآن، وحينما تريد دولة عملية رفع شكاواها إلى الحكومة الأميركية من أن الأخيرة لا ترسل لها ما يكفي من الأموال، لم يعد العذر الجاهز حديثاً من عينة «نحن بحاجة للأموال بهدف وقف الروس»، وإنما «نحن بحاجة للأموال في سبيل منع تهريب المخدرات». وكما هو الحال مع التهديد السوفييتي، يوفر العدو عذراً جيداً للوجود العسكري الأميركي حيث يكون هنالك نشاط تمرد أو عدم استقرار من أي نوع.

لذلك، وعلى المستوى العالمي، توفر «الحرب على المخدرات» غطاءً للتدخل. أما على المستوى الداخلي، فليس للأمر علاقة بالمخدرات وإنما بإلهاء وتشتيت انتباه الناس، زيادة مستوى القمع في المدن الداخلية، عدا عن بناء الدعم المطلوب لمهاجمة الحريات المدنية.

ولا ينفي هذا الكلام خطورة مشكلة «تعاطي المخدرات». ففي الوقت الذي انطلقت فيه حرب المخدرات، بلغت الوفيات جراء تعاطي التبغ ما يناهز 300000 شخص سنوياً، إلى جانب مصرع أكثر من 100000 جراء الكحول بالوتيرة السنوية ذاتها ربما. لكن تلك ما كانت المخدرات التي تستهدفها إدارة بوش الأب. لقد تحركت تلك الإدارة ضد المخدرات غير القانونية التي تسببت بمصرع عدد أقل بكثير ـ عدد قد يزيد قليلاً عن 3500 سنوياً ـ بحسب الأرقام الرسمية. ومن جملة الأسباب التي دفعت الحكومة للتحرك ضد المخدرات أن استخدامها شهد انخفاضاً لعدة سنوات، لذلك توقعت إدارة بوش الأب أن حربها ضد المخدرات ستنجح في الحد من تعاطيها.

كما استهدفت الإدارة الماريغوانا التي لم يسجِّل استهلاكُها أيَّ حالات وفاة بين 60 مليون متعاطٍ. لكن تلك الحملة تسببت في مفاقمة مشكلة المخدرات، بالنظر إلى أن الكثير من متعاطي الماريغوانا ـ غير الضارة نسبياً ـ تحولوا إلى أنواع أكثر خطورة من المخدرات، كما في الكوكايين الذي يسهل إخفاؤه بطبيعة الحال.

بمجرد انطلاق الحرب ضد المخدرات باحتفاء كبير في أيلول العام 1989، عقدت لجنة التجارة الأميركية جلسة استماع في واشنطن للنظر في طلب مصنعي التبوغ الأميركية فرض الولايات المتحدة عقوباتٍ ضد تايلاند رداً على مساعي الأخيرة

بتقييد واردات التبوغ الأميركية إليها وإعلاناته. وكان لمثل هذه الإثباتات الحكومية الأميركية أن فرضت هذا المخدر القاتل والمسبب للإدمان على حناجر المستهلكين في اليابان، كوريا الجنوبية وتايوان، مع تكاليف بشرية من النوع الذي أشرنا إليه. وقد أدلى رئيس هيئة الصحة العامة الأسبق في الولايات المتحدة، إيفيريت كوب، بشهادة أمام لجنة التجارة الأميركية قائلاً: «في الوقت الذي نتوسل فيه الحكومات الأجنبية العمل على وقف تدفق الكوكايين، يتخذ تصدير الولايات المتحدة للتبوغ شكل النفاق في أبشع صوره». وأضاف كوب: «بعد سنوات من الآن، ستلتفت أمتنا إلى الوراء لترى في تطبيق هذه السياسة الاقتصادية أمراً فاضحاً».

كما احتج شهود عيان تايلانديون متوقعين تراجع نتائج الحملة التي نفذتها حكومتهم ضد استخدام التبوغ جراء العقوبات الأميركية. ورداً منه على مزاعم شركات التبوغ الأميركية القائلة بأن منتجاتها تعد من بين الأفضل في العالم، قال شاهد عيان تايلندي: «من المؤكد أن لدينا في المثلث الذهبي[1]، لكننا لم نطلب أبداً تطبيق مبدأ التجارة الحرة كي يحكم منتجاتنا. وفي واقع الحال، فقد سحقنا هذه المنتجات». من جانبهم، استذكر المنتقدون حرب الأفيون التي وقعت قبل أكثر من 150 عاماً مضت، وذلك حينما أجبرت الحكومة البريطانية الصين على فتح حدودها للأفيون القادم من الهند البريطانية، وذلك في وقت تذرعت فيه لندن بفضائل ومنافع التجارة الحرة فيما فرضت إدمان المخدرات في الصين على نطاق واسع.

لدينا هنا واحدة من أكبر قصص المخدرات اليوم. تخيلوا حجم الصراخ في عناوين الصحف والأخبار من عينة «أن حكومة الولايات المتحدة تعد من أكبر مروجي المخدرات في العالم». لا شك أن صحيفة تنشر عنواناً كهذا ستبيع الكثير من النسخ. لكن هذه القصة مرت مرور الكرام ودونما التفات، ودون أي إشارة إلى الاستنتاجات الواضحة فيها.

كما أن هنالك جانباً آخر من مشكلة المخدرات لم يحظَ ما يستحق من الاهتمام

(1) وهي منطقة من الأرض على مساحة 200000 كيلو متر مربع، تقع شمالي بورما وتمتد إلى شمال تايلاند وشمال غرب لاوس، وتشتهر بزراعة الأفيون بكثرة لإنتاج المخدرات وتصديرها للعالم: المترجم

والتركيز، جانباً يتعلق بالدور الرئيس الذي تلعبه الحكومة الأميركية في تحفيز تهريب المخدرات منذ الحرب العالمية الثانية. وقد حدث هذا حينما شرعت الولايات المتحدة بمساعيها لتقويض المقاومة المناهضة للفاشية واستهداف الحركة العمالية. في واقع الحال، تحسن وازداد نفوذ الحركة العمالية الذي يهدد السلطة السياسية في فرنسا، وذلك على إثر نجاح تلك الحركة في عرقلة تدفق السلاح للقوات الفرنسية الساعية لاستعادة السيطرة ـ بمساعدة الأميركيين ـ في مستعمراتها السابقة في فيتنام. لذلك، شرعت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية بمحاولاتها إضعاف وتقسيم الحركة العمالية الفرنسية، وبمساعدة من زعماء العمال الأميركيين الذين أعربوا عن فخرهم وسعادتهم للقيام بهذا الدور.

تطلب الأمر أناساً يعملون على كسر الإضرابات وعصاباتٍ كذلك. وكان هنالك مجهز واضح المعالم تمثل في: المافيا. ومن المؤكد أن هذه المافيا لم تأخذ الأمر على عاتقها بدافع المتعة، وإنما أرادت العودة إلى نشاطاتها السابقة ثمناً لذلك، وهو ما حصلت عليه عبر السماح لها بإعادة تأسيس تجارة الهيروين التي قمعتها الحكومة الفاشية، والتي عرفت بتسمية «الرابط الفرنسي» الشهير[1] الذي هيمن على تجارة المخدرات في تلك الفترة.

بحلول ذلك الوقت، تحول مركز تجارة المخدرات إلى الهند الصينية، لا سيما لاوس وتايلاند. وقد جاء ذلك التحول ـ مرة أخرى ـ على يد وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية و«حربها السرية» التي خاضتها في تلك الدول إبان فترة حرب فيتنام، ونفذتها عبر قوات من المرتزقة الذين أرادوا ثمناً مقابل إسهاماتهم. لاحقاً، ومع تحول نشاطات وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية إلى باكستان وأفغانستان، ازدهرت تجارة المخدرات هناك.

كما قدمت الحرب السرية ضد نيكاراغوا دفعة قوية لتجار ومهربي المخدرات

(1) وهو مخطط وطريق لتهريب المخدرات من مستعمرات الهند الصينية السابقة، عبر تركيا وفرنسا إلى الولايات المتحدة وكندا. وقد ظهر هذا المشروع منذ ثلاثينيات القرن الماضي ووصل ذروته في ستينياته قبل تفكيكه لاحقاً في السبعينيات: المترجم

في المنطقة، وذلك حينما سهلت شحنات الأسلحة غير القانونية، التي أرسلتها وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، على قوات المرتزقة الأميركيين نقل مخدراتهم إلى الولايات المتحدة، وعبر قواعدِ سلاح الجو الأميركي في بعض الأحيان كما أفادت تقارير المهربين.

لكن الصلة الوثيقة ما بين تجارة المخدرات والإرهاب الدولي (الأمر الذي يطلق عليه أحياناً تسميات ملطفة أخرى مثل «الصراع منخفض الحدة» أو «مكافحة التمرد» وغيرها من التسميات) لا تعد أمراً مفاجئاً. في واقع الحال، تتطلب العمليات السرية وفرة كبيرة في الأموال، أموال غير قابلة للكشف، إلى جانب عناصر إجرامية للقيام بها. وكل شيء يتبع ذلك.

الحرب هي السلام، الحرية هي العبودية، الجهل هو القوة

تنطوي مصطلحات الخطاب السياسي على معنيين بالعادة. يتمثل الأول في «المعنى القاموسي»، فيما يفيد الآخر في خدمة السلطة، أو فلنقل «المعنى العقائدي».

لنأخذ الديمقراطية مثالاً، فوفق المنطق الشائع، يعد المجتمع ديمقراطياً إذا ما شارك الشعب بمستوى معين في إدارة شؤونه. لكن المعنى العقائدي للديمقراطية يختلف عن هذا الكلام، ويشير إلى نظام تتخذ فيه القرارات من جانب قطاعات معينة من مجتمع الشركات وبعض النخب ذات الصلة. أما العامة، فلن يكون لهم من دور إلا كـ«مراقبين»، وليس «مشاركين»، كما فسرها كبار منظري الديمقراطية (في هذه الحالة يكون والتر ليبمان). ولا يتعدى دور العامة المصادقة على قرارات أولي الأمر وتقديم الدعم لأحد أولي الأمر على حساب الآخر، لكن من دون التدخل في القضايا ـ كما في السياسات العامة ـ التي لا تخصهم.

أما إذا خرجت قطاعات من الشعب عن حالة اللامبالاة وشرعت في تنظيم نفسها والدخول في المعترك العام، عندها لن تكون هذه ديمقراطية، وإنما أزمة ديمقراطية بحسب وصف المصطلح التقني الصحيح. ولا شك أن وضعاً كهذا يمثل تهديداً يتعين القضاء عليه بطريقة أو بأخرى. ولا حاجة لذكر الطرق المتبعة لمواجهة مثل هذه الأوضاع

كما في فرق الموت بالسلفادور، أو عبر وسائل غير مباشرة وأكثر دقة كما في داخل الولايات المتحدة.

ولنأخذ المؤسسات الحرة مثالاً، هذا المصطلح الذي يشير عملياً إلى منظومة تقوم على الدعم الحكومي والأرباح الخاصة، مع تدخل حكومي ضخم في الاقتصاد بغية إدامة رفاهية الطبقة الثرية. في واقع الحال، وعلى حسب الاستخدام المقبول، وكأي عبارة تتضمن مفردة «حر وحرة وحرية»، تعني هذه المؤسسة نقيضاً فعلياً لمعناها الحرفي على الأرجح.

ولنا أن نأخذ مصطلح الدفاع ضد الاعتداء، تلك العبارة التي يعتقد أنها تستخدم للإشارة إلى «العدوان». حينما هاجمت الولايات المتحدة فييتنام الجنوبية بداية ستينيات القرن الماضي، أشار بطل الليبرالية آدالاي ستيفنسون (من بين آخرين) إلى أننا كنا ندافع عن فييتنام الجنوبية من «عدوان خارجي»، وهو عدوان فلاحي فييتنام الجنوبية ضد سلاح الجو الأميركي وجيش المرتزقة الذي تقوده الولايات المتحدة، ذلك الجيش الذي كان يطردهم من ديارهم نحو معسكرات اعتقال حيث تكون ممكنة «حمايتهم» من هجمات عصابات الجنوبيين. في واقع الحال، ساند أولئك الفلاحون العصابات عن رغبة وطيب خاطر، فيما لم يكن النظام العميل لأميركا سوى صَدَفة فارغة، الأمر الذي كان متفقاً عليه من جانب الجميع.

لقد أبدعت منظومة المعاني العقائدية بأداء مهمتها على نحو مذهل إلى حد أنه برغم مرور عشرات السنين لغاية الآن، لكن أحداً لا يذكر فكرة اعتداء الولايات المتحدة على فييتنام الجنوبية، أو يفكر بها مجرد تفكير عبر وسائل الإعلام. وعلى النحو ذاته، تبدو قضايا الحرب الجوهرية خارج مساحة النقاش الآن. في واقع الحال، يحق لحراس الصواب السياسي (الحقيقيين منهم) الشعور بالفخر عن إنجازهم الذي تعجز حتى أكثر إدارات الدول الشمولية عن تكراره.

على غرار ما سبق، يسعنا تناول مصطلح عملية السلام. ربما يظن السُذَّج أن المصطلح يشير إلى المساعي الرامية لإحلال السلام. على وفق هذا المعنى، يسعنا القول إن عملية السلام في الشرق الأوسط تتضمن عرض الرئيس المصري السادات

معاهدة سلام شاملة مع إسرائيل عام 1971، معاهدة تحظى بدعم العالم أجمع بما فيها السياسة الرسمية الأميركية، وكذلك قرار مجلس الأمن الصادر في كانون الثاني العام 1976، والذي تقدمت به الدول العربية الكبرى بدعم من منظمة التحرير الفلسطينية ودعا إلى حل الصراع العربي الإسرائيلي بتسوية من خلال دولتين بمنظور التوافق الدولي القريب. كما تشمل عملية السلام عروض منظمة التحرير الفلسطينية إبان ثمانينيات القرن الماضي للتفاوض مع إسرائيل حول اعتراف متبادل بين الجانبين، وكذلك التصويت السنوي أثناء اجتماعات الأمم المتحدة، ومنها اجتماع كانون الأول العام 1990 (حيث مر التصويت بموافقة 144 بلداً مقابل معارضة 2)، ودعا لمؤتمر دولي يهدف لحل القضية العربية ـ الإسرائيلية...الخ.

لكن المتمعن عميقاً بالشأن السياسي يفهم أن تلك المساعي لا تشكل جزءاً من عملية السلام. يتمثل السبب في أنه بحسب معنى الصواب السياسي، يشير مصطلح عملية السلام إلى ما تقوم به حكومة الولايات المتحدة، والمقصود به عرقلة الأخيرة للجهود الدولية الرامية للسلام كما في الحالات المذكورة أعلاه.

على ما يبدو، لا ينطبق وصف «عملية السلام» على كل ما ورد أعلاه لأن الولايات المتحدة دعمت رفض إسرائيل مقترح السادات، استخدمت حق النقض ضد قرار مجلس الأمن، عارضت المفاوضات والاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وعادة ما شاركت إسرائيل معارضتها (التي ترجمت إلى استخدام حق النقض عملياً) لأي محاولة للتحرك نحو تسوية سلام دبلوماسية في الأمم المتحدة أو أي مكان آخر.

تبدو عملية السلام مقيدة حصراً بالمبادرات الأميركية، مبادرات تدعو إلى تسوية أحادية الجانب تحددها الولايات المتحدة من دون الاعتراف بالحقوق الوطنية للفلسطينيين، وهكذا تسير الأمور. كما يتعين على العاجز عن إتقان هذه المهارات إيجاد مهنة أخرى.

ولا شك أن هنالك الكثير من الأمثلة الأخرى التي يمكن سردها. لنأخذ مصطلح «مصالح خاصة» على سبيل المثال. اعتادت منظومات العلاقات العامة الجمهورية، الممولة جيداً بأموال النفط في ثمانينيات القرن الماضي، كيل الاتهامات للديمقراطيين

باعتبارهم حزباً لخدمة المصالح الخاصة من عينة: النساء، العمال، كبار السن، الشباب، الفلاحين، أو لنقل أفراد الشعب بوجه عام. لكن قطاعاً واحداً لم يرد قط ضمن قائمة المصالح الخاصة، قطاعاً يتمثل في الشركات بوجه عام، الأمر الذي يبدو منطقياً. ضمن خطابهم عن المصالح الخاصة، يشير حراس الصواب السياسي إلى «المصلحة الوطنية»، تلك المصلحة التي يتعين علينا جميعاً الانحناء أمامها.

من جانبهم، لطالما كان رد الديمقراطيين مؤسفاً، إذ يزعمون أنهم ليسوا حزباً للمصالح الخاصة، فهم يخدمون المصلحة الوطنية كذلك. كان ذلك الكلام صحيحاً، لكن مشكلتهم تتمثل في افتقارهم للوعي الطبقي الواضح الذي يتحلى به خصومهم الجمهوريون. في الواقع الحال لا يعاني الجمهوريون التباسا إزاء طبيعة دورهم كمالكين ومديرين للمجتمع، وكطبقة تحارب بشراسة ضد عموم الشعب، وحيث يتبنون ـ بالعادة ـ مفاهيمَ وخطاباتٍ ماركسية مبتذلة، إلى جانب اللجوء إلى الهستيريا العدوانية والمتعصبة لليمين، الخوف والإرهاب، الانبهار بالقادة العظام وغيرها من الوسائل التقليدية للسيطرة على الناس. أما الديمقراطيون بالمقابل، فهم أقل وضوحاً إزاء ولاءاتهم، وبالتالي أقل فعالية في حملاتهم الدعائية للحرب.

وفي خاتمة المطاف، يسعنا الحديث عن مصطلح «محافظ» الذي بات يشير بالعادة إلى المدافعين عن الدولة القوية التي تتدخل بكثافة واسعة في الاقتصاد والحياة الاجتماعية. إنهم يدافعون عن إنفاق حكومي ضخم مع ذروة عالية من الإجراءات «الحمائية» التجارية والتأمين ضد مخاطر السوق، الأمر الذي يحد من الحريات الفردية عبر التشريعات وتعيين القضاة، حماية الدولة المقدسة من الرقابة غير المبررة على يد مواطنين غير مهمين. وباختصار، يشير هذا الكلام إلى اللجوء لكل البرامج التي تمثل النقيض الصارخ لما يعنيه «الفكر المحافظ» تقليدياً. إن ولاء هؤلاء ليس إلا لـ«الناس الذين يملكون هذه البلاد» وبالتالي «من يتعين بهم حكمها»، بحسب كلمات الأب المؤسس جون جاي[1].

في واقع الحال، لا يصعب فهم الأمر إذا ما استوعب المرء قواعده.

---

(1) أحد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة وشخصية سياسية ودبلوماسية أميركية مهمة في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر: المترجم.

بغية فهم الخطاب السياسي، يبدو من الضروري بمكان تقديم ترجمة فورية إلى الإنكليزية تفك شفرة الخطاب المزدوج للإعلام، علماء المجتمع السياسيين والكهنوت العلماني عموماً. كما أن الهدف من هذا الخطاب ليس بالأمر الغامض، فتأثير غموضه يتمثل في استحالة إيجاد المفردات للحديث حول قضايا الإنسان المهمة بطريقة مترابطة. وما دام الخطاب السياسي على هذا النحو، سنضمن ضعف الفهم العام حول الكيفية التي يدار بها مجتمعنا وما الذي يحصل في هذا العالم من حولنا، ما يعني إسهاماً كبيراً لـ«ديمقراطية»، على وفق منطق ومفردات حراس الصواب السياسي.

الاشتراكية، حقاً وزيفاً

بوسع المرء المجادلة في أمر مصطلح «الاشتراكية». لكن إذا ما كان لها من معنى، فسيكون سيطرة العاملين على الإنتاج بأنفسهم، وليس من خلال المالكين أو المديرين الذين يحكمونهم ويمسكون بزمام القرارات، سواء في المؤسسات الرأسمالية أو الدول الاستبدادية.

يمثل الاتحاد السوفييتي «الاشتراكي» نموذجاً مثيراً للاهتمام فيما يخص التلاعب اللفظي العقائدي بالمفردات. قاد انقلاب العام 1917 البلشفي إلى تكريس سلطة الدولة في يد لينين وتروتسكي الذين عملا بسرعة على تفكيك المؤسسات الاشتراكية الناشئة التي ظهرت أثناء الثورة الشعبية إبان الأشهر السابقة ـ كما في معمل أقلام الرصاص والجمعيات التشريعية السوفييتية المنتخبة، عدا عن كل ما يمت بصلة للسيطرة الشعبية ـ وحولوا القوة العاملة إلى ما أطلقوا عليه تسمية «جيش العمال» تحت قيادة الزعيم. لذلك، وبالمعنى الحقيقي والجوهري للمصطلح، تحرك البلاشفة فور صعودهم إلى سدة الحكم لتدمير كل عناصر «الاشتراكية»، ولم يُسمح بحصول أي انحراف اشتراكي منذ ذلك الحين.

لكن تلك التطورات ما كانت مفاجئة للطبقة البارزة من المثقفين الماركسيين الذين انتقدوا عقائد لينين لسنوات طويلة (كما فعل تروتسكي) كونها تركز السلطة في أيدي الحزب الطليعي وقياداته. في واقع الحال، وقبل عقود مضت، توقع المفكر اللاسلطوي باكونين أن الطبقة الفكرية الناشئة ستتخذ أحد مسارين: إما أنهم سيحاولون استغلال الصراعات الشعبية بغية الاستحواذ على سلطة الدولة لأنفسهم، ويتحولون

إلى بيروقراطية شيوعية قمعية، أو أن يتحولوا إلى مديرين ومنظرين لمجتمعات الدولة الرأسمالية إذا ما فشلت الثورة الشعبية. ولا شك أنها كانت رؤية نافذة في كلتا الحالتين.

اختلفت المنظومتان الدعائيتان العالميتان الكبريان على هذا الأمر كثيراً، لكنهما اتفقتا على استخدام مصطلح «اشتراكية» بهدف الإشارة إلى تدمير البلاشفة السريع لكل عنصر من عناصر الاشتراكية. ولا يبدو هذا الكلام مفاجئاً. لقد أطلق البلاشفة على منظومتهم تسمية الاشتراكية بهدف استغلال الهيبة المعنوية للمفردة. أما الغرب، فقد تبنى الاستخدام ذاته لسبب معاكس، سبب تمثل في تشويه المبادئ التحررية المتعلقة بالاشتراكية عبر ربطها بوحشية النظام البلشفي من جهة، ولتقويض الاعتقاد الشعبي بإمكانية تحقيق تقدم نحو مجتمع أكثر عدالة يدير مؤسساته الأساسية على نحو ديمقراطي ويُلقي بالاً للاحتياجات والحقوق الإنسانية.

لذلك، وإذا ما كانت الاشتراكية عبارة عن طغيان لينين وستالين، عندها سيقول العقلاء: إنها ليست لنا. وإذا ما كان ذلك الخيار الوحيد المتاح لرأسمالية الدولة ـ الشركة، عندها سيخضع الكثيرون لبُناها السلطوية باعتبارها الخيار الوحيد المعقول.

مع انهيار النظام السوفييتي، برزت فرصة لإحياء الفكر الاشتراكي التحرري النشط على الرغم من أن شيئاً كهذا لن يصمد أمام الهجمات العقائدية والقمعية لأنظمة القوى الرئيسة الموجودة. كما أن أحداً لا يعرف إلى أي مدى ستكون هذه الفرصة واعدة، لكن إحدى العقبات زالت على أقل تقدير. وعلى وفق هذا المنظور، يمكن القول إن اختفاء الاتحاد السوفييتي يمثل انتصاراً صغيراً على طريق الاشتراكية، كما كان الحال مع هزيمة القوى الفاشية فيما سبق.

وسائل الإعلام

سواء وصفت بالليبرالية أو المحافظة، تمثل وسائل الإعلام الرئيسة شركات كبيرة مملوكة لشركات أكبر مترابطة فيما بينها ضمن تكتلات عملاقة. وكما هو الحال مع الشركات العملاقة الأخرى، تبيع هذه الشركات منتجاتها في السوق. أما السوق، فيتمثل في المعلنين، أي أنهم عبارة عن شركات أخرى. في مقابل هذا الكلام، يكون

المنتج هو الجمهور. وفيما يخص وسائل إعلام النخبة التي تصنع الأجندة الأساسية التي يتبناها الآخرون، يتمثل المنتج في جمهور ميسور ومتميز نسبياً.

لذلك، لدينا شركات كبرى تبيع الجمهور الثري والمتميز إلى شركات أخرى. في سياق هذا الكلام، لا يبدو الأمر مفاجئاً أن الصورة التي يمثلها العالم تعكس المصالح الضيقة والقيم المنحازة للبائعين، المشترين والمنتجين كذلك.

كما أن عوامل أخرى تدعم هذا التشويه كذلك. فمديرو العمل الثقافي (المحررون، كبار كتاب الأعمدة...الخ) يشاركون مصالح الطبقة والارتباطات مع الدولة ومديري الشركات وباقي قطاعات المتميزين والمنتفعين. في واقع الحال، هنالك حالة من التدفق المستمر للشخصيات الرفيعة ما بين الشركات، الحكومة ووسائل الإعلام. كما أن الوصول إلى سلطات الدولة ضروري لإدامة الوضع التنافسي. فـ«التسريبات» على سبيل المثال، عادة ما تكون تلفيقاتٍ أو خداعاً تمارسه وتنتجه السلطات بالتعاون مع شركات وسائل الإعلام التي تدعي ـ بدورها ـ جهلها بالإمر.

في مقابل ذلك، تطالب سلطات الدولة بالتعاون والخضوع. كما تتوفر مراكز القوة الأخرى على وسائلها للمعاقبة على أي انحرافات عن العقيدة السائدة، وسائل تتراوح بين التأثير في أسواق الأسهم وحتى أدوات إساءة التشهير الفعالة.

برغم هذا، لا تكون النتائج متجانسة دوماً. فبغية خدمة مصالح الأقوياء، يتعين على وسائل الإعلام تقديم صورة واقعية إلى حد مقبول عن العالم. كما تتعارض الأمانة والاستقامة المهنية مع هذه المهمة الحاكمة في بعض الأحيان. بالعادة، يدرك الصحفيون الجيدون تماماً تلك العوامل التي تشكل صورة المنتج الإعلامي، ويسعون لاستغلال الفرص المتاحة تبعاً لذلك. لذا، يمكن للمرء تعلم الكثير عبر القراءة النقدية والمتشككة للمحتوى الإعلامي.

يصح القول إن وسائل الإعلام تشكل جزءاً واحداً من أجزاء تشكل منظومة عقائدية أكبر، فيما تتضمن الأجزاء الأخرى مجلات الرأي، المدارس والجامعات، الزمالات الأكاديمية وغيرها. في واقع الحال، نحن أكثر وعياً وإدراكاً بوسائل الإعلام، لا سيما تلك المرموقة منها، وذلك لأن الذين يحللون الإيديولوجيا نقدياً مستمرون بالتركيز

عليها. لكن في مقابل ذلك، لم تخضع المنظومة الأكبر للدراسة على نحو وافٍ جراء صعوبة تحقيق ذلك بالطرق المنهجية. لكن هنالك سبباً وجيهاً للاعتقاد بأن تلك المنظومة تمثل المصالح ذاتها على نحو ما تمثله وسائل الإعلام كما هو متوقع.

يضع النظام العقائدي، الذي ينتج ما نسميه «الدعاية» حينما نناقش أمر الأعداء، نصب عينه هدفين اثنين. يتمثل الهدف الأول بما يمكن تسميته «الطبقة السياسية»، وهي الطبقة المتعلمة نسبياً التي تشكل ما يقرب من 20 % من الشعب، ويملكون القدرة على التعبير، والذين يلعبون دوراً ما في عملية صناعة القرار. لذلك فإن تقبل هذه الطبقة للعقيدة يعد حيوياً بحكم موقعها المؤثر في تصميم السياسات وتنفيذها.

ومن ثم، يبقى هنالك الـ80 % أو نحوهم من الشعب. هؤلاء هم «المتفرجون على الحدث» بحسب وصف ليبمان الذي أشار له كذلك بـ«القطيع الحائر». يفترض بهذا القطيع اتباع الأوامر للبقاء بعيداً عن طريق الناس المهمين. يمثل «القطيع الحائر» الهدف الحقيقي لوسائل الإعلام الجماهيرية كما في الصحف الصفراء، المسلسلات التلفزيونية الكوميدية، دوري كرة القدم الأميركية «السوبر بول» وغيرها.

تعمل هذه القطاعات ضمن المنظومة العقائدية على إلهاء الجماهير غير المسيسة وتعزيز القيم الاجتماعية الأساسية كما في السلبية، الخضوع للسلطة واعتبار الجشع والمصلحة الخاصة فضيلة عليا، ضعف وقلة الاهتمام بالآخرين، الخوف من الأعداء سواء كانوا حقيقيين أو متخيلين،...الخ. في واقع الحال، يتمحور الهدف على إبقاء القطيع الحائر في حيرة من أمره. ليس هنالك من حاجة ليشغل هذا القطيعُ نفسَه بأمور العالم، بل إنه أمر غير مرغوب فيه لو أن القطيع رأى أكثر مما يجب من الحقيقة التي قد يعمد إلى محاولة تغييرها.

ولا يعني هذا الكلام عجز العامة عن التأثير في وسائل الإعلام، فالمؤسسات المهيمنة ـ سواء كانت سياسية، اقتصادية أو عقائدية ـ لا يسعها البقاء محصنة من ضغوط الشعب. كما يمكن لوسائل الإعلام المستقلة (البديلة) لعب دور مهم كذلك. فعلى الرغم من افتقارها للموارد بحكم طبيعتها، لكنها تكتسب أهمية على النحو ذاته الذي تكتسبه المنظمات الشعبية عبر جمع الأفراد من ذوي الموارد المحدودة القادرين

على مضاعفة فعاليتهم وفهمهم وتفاعلاتهم، وعلى نحو التهديد الديمقراطي الذي تخشاه النخب المهيمنة.

المستقبل

لقد تغيرت الأشياء

من الضروري بمكان الاعتراف بمقدار التغيير الكبير الذي طرأ على المشهد خلال الأعوام الـ30 الماضية نتيجة الحركات الشعبية التي انتظمت بأسلوب فوضوي وغير محكم حول قضايا من عينة الحقوق المدنية، السلام، النسوية، البيئة وباقي القضايا الأخرى التي تهم الإنسان.

لنأخذ إدارتي كيندي وريغان على سبيل المثال، وكلاهما متشابهتان من بعض الأوجه في السياسات والالتزامات العامة. حينما شن كيندي حملة إرهابية دولية ضخمة على كوبا بعد فشل غزوه ضدها، وحينما صعّد من إرهاب الدولة الإجرامي في فييتنام الجنوبية وصولاً إلى العدوان الصريح، لم يكن هنالك من احتجاج يذكر أو يلحظ ضده.

لكن الأمر لم يطل حتى نُشر مئات الآلاف من الجنود الأميركيين وتعرضت كامل الهند الصينية للهجوم، مع قتل مئات الآلاف هناك، لتندلع التظاهرات والاحتجاجات على نحو محسوس وواضح. لكن على النقيض من ذلك، وبمجرد أن ألمحت إدارة ريغان إلى نيتها التدخل المباشر في أميركا الوسطى، اندلعت تظاهرات عفوية على نطاق واسع اضطر إرهابيي الدولة إلى التحول إلى وسائل أخرى.

ربما يتباهى الزعماء بنهاية «متلازمة فييتنام»، لكنهم يعرفون الحقيقة تماماً. إبان مراجعة للسياسة الأمنية الوطنية لإدارة بوش الأب، سُربت وثيقة مع انطلاق هجوم حرب الخليج البري أشارت إلى أنه «في حالة مواجهة الولايات المتحدة أعداء أضعف» ـ وهم الأعداء الوحيدون الذين سيوافق رجال الدولة الحقيقيون على محاربتهم ـ «لن يكون التحدي الماثل أمامنا تدمير الأعداء ببساطة وحسب، وإنما هزيمتهم على نحو حاسم وسريع». ولسوف تكون أي نتيجة أخرى «مبعث حرج» وربما تتسبب بـ«انحسار

الدعم السياسي»، الضعيف أساساً.

أما الآن، فما عادت التدخلات التقليدية خياراً متاحاً وحسب. تنحسر الوسائل بالعمل الإرهابي السري الذي يبقى مخفياً عن أعين الشعب المحلي، أو أن يكون تدميراً «حاسماً وسريعاً» لـ«الأعداء الأضعف كثيراً» بعد حملات دعائية ضخمة تصورهم كوحوش ويتمتعون بقوة لا توصف. وينطبق الأمر على مجالات أخرى، فلنأخذ العام 1992. لو أجري الاحتفال بذكرى مرور 500 عام على وصول كولومبوس في العام 1962، لكان احتفالاً بتحرير القارة. لكن بحلول العام 1992، ما عاد هذا الخطاب يحتكر المشهد، تلك الحقيقة التي أثارت الهستيريا في أوساط مديري العمل الثقافي الذين اعتادوا حالة أشبه بالسيطرة الكاملة. وها هم الآن يشنون هجوماً لاذعاً على تلك «التجاوزات الفاشية» لأولئك الذين يدعون لاحترام الشعوب والثقافات الأخرى.

وفي مناطق ومجالات أخرى، هنالك المزيد من الانفتاح والتفهم، التشكيك والمسائلة للسلطة.

من المؤكد أن هذه التوجهات تعد سيفاً ذا حدين، فهي قد تقود إلى خلق جو من الفكر المستقل والتنظيم الشعبي والضغوط من أجل تغيير مؤسسي ضروري، أو أنها قد تخلق قاعدة جماهيرية من الناس المذعورين الذين قد يخضعون لاستغلال الزعماء المستبدين. لذلك، يمكن القول إن النتائج المحتملة لهذا الكلام تتجاوز حدود التكهن وتتطلب العمل مع رهانات كبيرة جداً.

ما الذي يسعك القيام به؟

في أي بلد من البلدان، هنالك مجموعة ما تمسك بزمام السلطة الحقيقية. ولا يبدو الأمر سراً كبيراً إذا ما أردنا تحديد موقع القوة في الولايات المتحدة، فهي موجودة ـ بالأساس ـ في يد أولئك الذين يملكون قرارات الاستثمار، وما الذي يُنتج ويُوزع. إنهم يملئون مكاتب الحكومة بالكوادر، ويختارون المخططين إلى حد كبير، عدا عن وضعهم الشروط العامة للنظام العقائدي.

يريد هؤلاء مواطنين سلبيين وخانعين من بين جملة الأمور الأخرى. لذلك، يمكننا

القيام ببعض الأشياء كي نجعل حياتهم صعبة وغير يسيرة، ومن بينها الإحجام عن السلبية والخنوع. كما أن هنالك الكثير من الوسائل للقيام بذلك، ومجرد إثارة الأسئلة قد يكون له تأثير مهم.

في هذا السياق، تكون التظاهرات، كتابة الرسائل والتصويت، أموراً ذات مغزى، وذلك اعتماداً على طبيعة الموقف. لكن النقطة الأساسية تكمن دوماً في أهمية استدامة الفعل والتنظيم.

يستطيع الناس الممسكون بزمام السلطة تحمل ذهابك إلى تظاهرة ومن ثم العودة للبيت، فذلك شيء محتمل في نظرهم وإن كان جيداً في حد ذاته. لكن ما لا يستطيعون احتماله يتمثل في استدامة الضغط والبناء عليه، مع استمرار فعل الأشياء بانتظام، إلى جانب استمرار تعلم الناس من الدروس السابقة وفعل الأشياء على نحو أفضل في المرات اللاحقة.

تتأثر جميع أنظمة القوة، بما فيها الدكتاتوريات الفاشية، بالمعارضة العلنية. ويصح هذا الكلام في بلد كهذا حيث لا تتوفر الدولة ـ لحسن الحظ ـ على ما يكفي من القوة لقهر الناس. إبان حرب فييتنام، كانت المعارضة المباشرة للحرب شديدة البروز، وكانت بمثابة ثمن تعيّن على الحكومة دفعه.

لو كانت الانتخابات مجرد حدث تذهب فيه شريحة من الناس لضغط زر اختيار كل بضع سنوات وحسب، عندها لن يكون لها من قيمة تذكر. لكن إذا نظم المواطنون أنفسهم بغية التشدد من أجل موقف معين، والضغط على ممثليهم إزاءه، عندها تكون الانتخابات مهمة وذات قيمة.

في هذا السياق، يمكن التأثير في أعضاء مجلس النواب بسهولة أكبر مقارنة بأعضاء مجلس الشيوخ، وبدرجة أقل في الرئيس الذي عادة ما يكون محصناً من التأثير. وعندما تكون الأمور على هذا النحو، ينتهي أمر السياسة كلياً إلى يد الناس الأثرياء والأقوياء الذين يملكون البلاد والقدرة على إدارتها.

لكن بوسعك، عزيزي القارئ، التنظيم على مستوى يسمح بالتأثير في ممثلي

الشعب. في واقع الحال، يمكنك جعلهم يأتون إلى منزلك مع دعوة مجموعة من الجيران للصراخ عليهم، أو أن بوسعك الجلوس على أعتاب بيوتهم وأبواب مكاتبهم، والقيام بكل ما ينفع في مثل هذه الظروف. ولا شك أن هذا سيحدث فرقاً، وهو فرق مهم بالعادة.

كما يمكنك القيام ببحثك الخاص. لا تعتمد على نصوص كتب التاريخ والعلوم السياسية التقليدية، بل يتعين عليك الرجوع إلى الدراسات المتخصصة والمصادر الأصلية كما في مذكرات الأمن القومي وما يشابهها من الوثائق. في واقع الحال، تتوفر معظم المكتبات العامة الجيدة على أقسام للمراجع التي يمكنك إيجاد الوثائق والمصادر من خلالها.

يتطلب الأمر قدراً من الجهد بالتأكيد. كما أن الكثير من المواد لا قيمة لها، ويتعين عليك قراءة قدر هائل من الوثائق قبل الوصول إلى أي شيء جيد. لكن هنالك بعض الدلائل التي تساعدك في توجيه بحثك، لسوف تجد بعض الإشارات ضمن مصادر ثانوية في بعض الأحيان، وعبر بحث مثير للاهتمام. عادة ما تفسر تلك الإشارات على نحو سيئ، لكنها تعطيك اقتراحاتٍ لتوجيه بحثك.

في واقع الحال، ليس الأمر بالسر الكبير، ولا يتطلب جهداً فكرياً استثنائياً. إنه عمل لا يعدو كونه هواية يستطيع أي شخص القيام بها في أوقات الفراغ. لكن نتائج هكذا أبحاث قد تغير من عقلية الناس. لطالما كان البحث الحقيقي نشاطاً جماعياً يسهم في تغيير الوعي على نحو كبير، يزيد من مستوى البصيرة والفهم، ويقود إلى الفعل البناء والمنتج.

الصراع يستمر

لا ينتهي الصراع من أجل الحرية أبداً. كما أن شعوب العالم الثالث بحاجة لفهمنا المتعاطف أكثر بكثير من حاجتهم لمساعدتنا. بوسعنا توفير هامش لبقائهم عبر إحداث اضطراب داخلي في الولايات المتحدة. كما يعتمد نجاحهم ضد النهج الوحشي، الذي نفرضه عليهم، إلى حد كبير على ما يجري هنا.

لكن الشجاعة يبدو أنها مذهلة بحق. شخصياً، كان لي الشرف ـ وهو شرف بحق ـ

رؤية لمحة من تلك الشجاعة عن كثبٍ في جنوب شرق آسيا، أميركا الوسطى وفي الضفة الغربية المحتلة. إنها تجربة مؤثرة وملهمة إلى حد كبير، تجربة استحضرت في ذهني بعض العبارات الساخرة التي أوردها روسو عن الأوروبيين الذين تخلوا عن الحرية والعدالة في السلام والطمأنينة التي «ينعمون بها في قيودهم». في هذا السياق، يقول روسو:

«حينما أرى جموع المتوحشين العراة وهم يزدرون ملذات الأوروبيين ويتحملون سياط الجوع، النار، السيف والموت لا لشيء إلا للحفاظ على استقلالهم، ساعتها أشعر أنه لا يحق للعبيد الحديث عن الحرية».

في رأيي، إن الشعوب التي لا ترى في هذه أكثر من مجرد كلمات وحسب إنما لا تعرف شيئاً عن العالم بحق.

لكن هذا ليس إلا جزءاً من المهمة التي لا تزال أمامنا. هنالك عالم ثالث متنامٍ داخل أوطاننا. وهنالك أنظمة من السلطة غير الشرعية المتغلغلة في كل زاوية من زوايا العالم اجتماعياً، سياسياً، اقتصادياً وثقافياً. للمرة الأولى في التاريخ الإنساني، نواجه وضعاً يتطلب حماية بيئة تتيح استدامة وجود إنساني لائق. ولا نعلم إذا ما كانت هذه الجهود الصادقة والمخلصة كافية لحل ـ أو على الأقل تخفيف ـ مشكلات من هذا النوع. لكننا واثقون تماماً من أن غياب هذا الجهد سيقود إلى الكارثة لا محالة.

الكتاب الثاني

القلة المزهرة والكثرة القلقة
الاقتصاد العالمي الجديد

(صدر للمرة الأولى عام 1993، وطبع 12 مرة في الولايات المتحدة مع 5 ترجمات أجنبية، وطبع منه 146000 نسخة)

ـ كنت في شارع براتل (في كايمبريدج، ماستشوستس) ليلة أمس. كان هنالك الكثير من المتسولين، أناس يسألون المال وآخرون ينامون عند مداخل المباني. وصبيحة هذا اليوم، كان هنالك آخرون غيرهم في محطة المترو بتقاطع هارفارد. بات شبح الفقر واليأس أكثر وضوحاً أمام عيون أفراد الطبقتين، الوسطى والعليا. في واقع الحال، ما عاد بوسع المرء تجنب هذه الصورة كما كانت عليه الحال قبل سنوات مضت، وذلك حينما اقتصر وجودها على قسم معين من المدينة. وهذا الكلام مرتبط إلى حد كبير بعملية «الإفقار» (أو ما قد تتصوره عزيزي القارئ تحويل الولايات المتحدة إلى عالم ثالث).

هنالك بضعة عوامل ذات صلة بالموضوع. قبل 20 عاماً مضت على وجه التقريب، حصل تغيير هائل في العالم، ذلك التغيير الذي تجسد ـ جزئياً ـ في تفكيك ريتشارد نيكسون للنظام الاقتصادي لما بعد الحرب. لقد أدرك نيكسون أن الهيمنة الأميركية على النظام العالمي تراجعت، وأن نظاماً عالمياً جديداً ثلاثي الأقطاب (مع اليابان وأوروبا التي تلعب فيها ألمانيا دوراً أكبر)، عالماً لم يعد بوسع الولايات المتحدة التصرف ـ فعلياً ـ كمصرفي عالمي فيه.

قاد هذا الكلام إلى ضغوط أكبر على أرباح الشركات في الولايات المتحدة،

وتسبب بهجوم واسع على المكاسب الاجتماعية، وبالتالي، جُرِّدَ الناس العاديون من الفتات الذي سمح لهم بها. لقد تعين توجيه كل شيء لصالح الفقراء.

كما كان هنالك توسع عالمي كبير في رأس المال غير المنظم. عام 1971، ألغى نيكسون منظومة بريتون وودز، الأمر الذي قاد إلى تحرير أسواق العملات. وأدى ذلك ـ إلى جانب جملة أخرى من التغييرات ـ إلى حصول التوسع الهائل في الرساميل غير المنظمة في العالم، وسرَّع ما يطلق عليها «عولمة» الاقتصاد.

يبدو هذا الكلام مجرد صياغة معقدة لحقيقة بسيطة تتمثل في تصدير الوظائف إلى مناطق ذات قمع مرتفع وأجور قليلة، الأمر الذي يقلص فرص العمالة المنتِجة محلياً. ومن المؤكد أن هذه ليست سوى وسيلة لتعظيم أرباح الشركات بطبيعة الحال. كما أن تنفيذ هذا الكلام بات أسهل بكثير مع حرية تدفق رؤوس الأموال، التقدم في مجالات الاتصالات وغيرها.

هنالك نتيجتان اثنتان للعولمة. تتمثل النتيجة الأولى في تمدد نموذج العالم الثالث نحو الدول الصناعية. في العالم الثالث، هنالك مجتمع مبني على مستويين، قطاع بالغ الثراء ويتمتع بالامتيازات، وقطاع يعاني قدراً هائلاً من البؤس واليأس الذي يجتاح مواطنين فائضين عن الحاجة وغير ضروريين.

تعمّقَ هذا الانقسامُ جراء السياسات التي فرضها الغرب الذي روّج لليبرالية نظام «السوق الحر» والذي يوجِّه المواردَ نحو الأثرياء والمستثمرين الأجانب، وذلك مع فكرة تقول بأن شيئاً ما سيمطر على الفقراء، بعد مجيء المسيح ربما.

في واقع الحال، يمكنك رؤية هذا في كل مكان من العالم الصناعي، لكن الأمر بارز على نحو استثنائي في الدول الثلاث الناطقة بالإنكليزية. ففي ثمانينيات القرن الماضي، في إنجلترا تحت قيادة تاتشر، الولايات المتحدة تحت إدارة ريغان وأتباعه، وأستراليا تحت قيادة حزب العمال، تبنتِ الدولُ الثلاث بعضَ العقائد التي روجوا لها في العالم الثالث.

من المؤكد أن هذه الدول لم تلعب تلك اللعبة بالكامل، فمن شأن فعل كهذا أن

يشكل ضرراً كبيراً على الأثرياء. برغم ذلك، جربت هذه الدول تلك اللعبة جزئياً، وعانت من نتائجها. غير أن المعاناة كانت من نصيب عامة الناس وحسب.

لنأخذ جنوب وسط لوس أنجلوس على سبيل المثال. احتوت تلك المنطقة على بعض المصانع في الماضي. لكن تلك المصانع نُقلت إلى أوروبا الشرقية، المكسيك وإندونيسيا حيث يمكن العثور على فلاحات مستعدات لهجرة الريف والعمل هناك لقاء أجور هزيلة. في مقابل ذلك، لم يتأثر الأثرياء في شيء، كما فعلوا في العالم الثالث.

أما النتيجة الثانية، وهي نتيجة مهمة بطبيعة الحال، فتتعلق ببُنى الحُكم. عبر التاريخ، مالت بُنى الحكم للتماهي مع صور القوة الأخرى، فيما تتشكل القوة الأبرز والأكثر أهمية في عصرنا الحديث بـ«قوة الاقتصاد». لذلك، سيكون لديك دول وطنية حينما تكون لديك اقتصادات وطنية. إننا نملك الآن اقتصاداً عالمياً ونتحرك ناحية دولة عالمية، ما يعني قيام سلطة تنفيذية عالمية في خاتمة المطاف.

فلنقتبس شيئاً من الصحافة الاقتصادية. نحن بصدد تدشين «عصر إمبريالي جديد» مع «حكومة عالمية بحكم الأمر الواقع». وتتوفر هذه الحكومة على مؤسساتها الخاصة، كما في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، الترتيبات التجارية مثل اتفاقية التبادل الحر لشمال أميركا والاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية، وكلاهما سيرد علينا بقدر من التفصيل لاحقاً، مع اجتماعات تنفيذية كما في مجموعة السبع الممثلة بالدول الصناعية الثرية السبع (الولايات المتحدة، كندا، اليابان، ألمانيا، بريطانيا، فرنسا وإيطاليا) التي يجتمع زعماؤها بانتظام لمناقشة تنسيق السياسات الاقتصادية، إلى جانب البيروقراطية المتعلقة بالاتحاد الأوروبي.

وكما تتوقع عزيزي القارئ، فإن هيكل صناعة القرار هنا يتبع إرادة الشركات العابرة للقارات، البنوك العالمية وغيرها. كما يمثل هذا الوضع ضربة قوية للديمقراطية، فكل قرارات هذه الهياكل ترقى إلى المستوى التنفيذي، الأمر الذي يخلق ما يسمى بـ«العجز الديمقراطي» المتمثل في برلمانات وشعوب أقل تأثيراً وأكثر عجزاً.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد وإنما يتعداه إلى جهل عامة الناس بما يجري، والأسوأ أنهم لا يدرون بأنهم لا يدرون. لذلك، يميل الناس للاغتراب عن المؤسسات حيث

يشعرون بأن لا شيء يعمل لصالحهم وحسب، وهم محقون في ذلك. إنهم لا يعرفون ما الذي يجري على المستوى البعيد والخفي لصناعة القرار. ولا شك أن هذا يمثل نجاحاً كبيراً وبعيد المدى على مستوى إفراغ البُنى الديمقراطية من أي محتوى حقيقي.

***

ـ ضمن مؤتمر كلينتون الاقتصادي الذي عقد في ليتل روك وأماكن أخرى، ورد كلام كثير عن إنعاش وتعافي الاقتصاد واستعادة القدرة التنافسية. في هذا السياق، كتب خبير الاقتصاد السياسي غار ألبيروفيتز في صحيفة نيويورك تايمز قائلاً إن ما ورد من اقتراحات «قد لا يكون لها تأثير يذكر في مشكلاتنا الاقتصادية العميقة. وببساطة، يمكنني القول إننا ننمو وسط حقبة مؤلمة وطويلة من الاضمحلال الاقتصادي الذي يبدو دون حل». هل تتفق وهذا الكلام؟

في واقع الحال، لم أطّلع على هذا الكلام، لكن جريدة الفاينانشيال تايمز اللندنية (والتي تعد واحدة من أبرز الصحف الرائدة في مجال الأعمال بالعالم) تتحدث بشيء من البهجة إزاء التحفظ المالي الذي يبديه كلينتون ومستشاروه. هنالك جملة من القضايا المهمة هنا. بداية، يتعين علينا الحذر عند استخدام هذه المصطلحات. فحينما يقول أحد ما أن تعيش أميركا مرحلة طويلة من الاضمحلال والتراجع، يتعين علينا تحديد ما المقصود بـ«أميركا» في بادئ الأمر. فلو أننا نقصد المنطقة الجغرافية للولايات المتحدة، فسأكون متأكداً من صحة هذا الكلام. أما السياسات الخاضعة للنقاش الآن فلن يكون لها سوى تأثير شكلي وحسب. لقد حصل الاضمحلال وسيزداد أكثر. فها هي البلاد تستعير الكثير من خصائص العالم الثالث. أما إذا تكلمنا عن الشركات الأميركية، عندها سيكون الكلام غير صحيح على الأرجح. في واقع الحال، تشير الدلائل إلى نقيض هذا الكلام، فحصة تلك الشركات من الإنتاج التصنيعي، على سبيل المثال، كانت ولا تزال مستقرة، وربما ارتفعت على الأرجح، في مقابل تراجع نصيب الولايات المتحدة نفسها. ولي أن أقول إن هذه نتيجة تلقائية لنقل العمالة الإنتاجية إلى أماكن أخرى.

في هذا السياق، تشير تقارير الصحافة على نحو مستمر إلى أن شركة جنرال موتورز

تتجه إلى إغلاق نحو 24 من معاملها في شمال أميركا. لكن مع المضي بقراءة التفاصيل الدقيقة للتقارير، يتضح افتتاح الشركة مصانع جديدة بما فيها مصنع بقيمة 700 مليون دولار للتكنولوجيا العالية في ألمانيا الشرقية. ولا حاجة لذكر أن تلك المنطقة معروفة بمستوى عال من البطالة حيث تستطيع جنرال موتورز دفع أجور تعادل 40 % مما تدفعه في أوروبا الغربية ومن دون أي منافع إضافية.

كما وردت قصة لطيفة على الصفحة الأولى لجريدة الفاينانشيال تايمز أشارت إلى عظمة تلك الفكرة ومدى روعتها. فبحسب الجريدة، ما عاد على جنرال موتورز الاهتمام بعمال أوروبا الغربية «المدللين» بعد الآن، فقد بات بوسعهم استغلال العمال على نحو كبير مع دفع ألمانيا الشرقية للبقاء على وضعها التقليدي كدولة من العالم الثالث. ولا يختلف الأمر مع المكسيك، تايلاند وغيرها من الدول.

ـ تكتنف الوصفة المقترحة لمعالجة مشكلاتنا الاقتصادية الكثير من النهج ذاته، نهج مبني على عبارة «اترك الأمر للسوق». وهنالك الكثير من الدعاية اللامتناهية والتطبيل المتواصل للسوق الحر حتى بات الأمر أشبه بالأسطورة، أسطورة من عينة «أن السوق الحر سيصحح المشكلات». هل هنالك من بديل؟

يقول تشومسكي إن علينا فصل الإيديولوجية عن التطبيق في بادئ الأمر، لأن الحديث عن السوق الحر في هذه المرحلة لا يعدو كونه شيئاً من المزاح. خارج نطاق الإيديولوجيات، الأكاديميات والصحافة، لا يرى أحد في الرأسمالية نظاماً قابلاً للاستمرار، ولم يخطر شيء كهذا على بال أحد، خلال السنوات الستين أو السبعين الماضية، إن خطرَ في بال أحد من الأساس.

نشر هيرمان دالي وروبرت غودلاند، وهما اقتصاديان من البنك الدولي، دراسة مثيرة للاهتمام مؤخراً. ضمن تلك الدراسة، أشار الرجلان إلى النظرية الاقتصادية التقليدية ـ وهي تلك النظرية القياسية التي يفترض بناء القرارات بموجبها ـ التي تصور بحراً من الأسواق الحرة مع جزر صغيرة تمثل الشركات الخاصة الصغيرة المتناثرة هنا وهناك. وبطبيعة الحال، فإن هذه الجزر ليست حرة وإنما تدار على نحو مركزي.

لكن لا بأس في ذلك، فتلك ليست سوى جزر صغيرة وسط البحر. كما يفترض بنا

تصديق أن تلك الشركات لا تختلف كثيراً عن المتجر الصغير الذي تديره عائلة محلية على ناصية الشارع.

لكن دالي وغودلاند يشيران الآن إلى أن تلك الجزر تضخمت إلى حد باتت قريبة بحجمها من البحر نفسه. ففي واقع الحال، يجري قدر كبير من التعاملات المالية والتجارية العابرة للحدود داخل الشركة الواحدة نفسها، الأمر الذي لا يكاد يعد «تجارة» بالمعنى الدقيق. إن ما يحصل لا يعدو كونه تعاملاتٍ ماليةً وتجاريةً تدار مركزياً بيدٍ واضحةِ المعالمِ ـ يد تتمثل في بُنى الشركات الكبرى ـ تتولى توجيهها. كما يتعين علينا إضافة نقطة أخرى كذلك تتمحور على أن البحر نفسه لا يحمل من أوجه الشبه مع السوق سوى الشيء القليل وحسب.

لذلك، يمكننا القول إن أحد البدائل لنظام السوق الحر يتمثل فيما لدينا أصلاً، وذلك حينما لا نعتمد على آليات السوق إذا ما تضررت المصالح القوية. تتميز سياستنا الاقتصادية الفعلية بمزيج من النهج الحمائي، التدخل، السوق الحر والمنهج الليبرالي. كما أن هذه السياسة موجهة لتلبية احتياجات الذين ينفذون السياسة الاجتماعية، وهم من الأثرياء المتنفذين غالباً.

على سبيل المثال، لطالما اعتمدت الولايات المتحدة سياسة صناعية نشطة، كما هو الحال مع كل الدول الصناعية الأخرى. من المفهوم أن نظام المؤسسة الخاصة لا يستطيع الصمود دون تدخل حكومي موسع، فهو يحتاجها لغرض تنظيم الأسواق المضطربة والفوضوية وحماية رأس المال الخاص من التأثيرات الهدامة لنظام السوق، مع تنظيم الدعم العام الموجه لصالح القطاعات الصناعية المتقدمة...الخ.

لكن أحداً لم يطلق على تلك السياسة تسمية «سياسة صناعية» لأنها ـ ومنذ نصف قرن ـ بقيت مستترة بستار نظام البنتاغون. عالمياً، لطالما كان البنتاغون قوة للتدخل، لكن الحكومة تستخدمه داخلياً لتنسيق وإدارة الاقتصاد الخاص، ضخ الثروة للشركات الكبرى، دعم تلك الشركات، تنسيق حركة أموال دافعي الضرائب لتمويل أنشطة البحث والتطوير، خلق سوق مضمونة من جانب الدولة لفائض الإنتاج، توجيه الصناعات المتقدمة نحو النمو، وغير ذلك. وقد اعتمدت كل جوانب الاقتصاد الأميركي المزدهرة على هذا النوع من التدخل الحكومي.

ضمن مؤتمر ليتل روك، سمعت كلينتون يتحدث حول المشاكل البنيوية وإعادة بناء البنية التحتية. ومن بين حضور ذلك المؤتمر، تحدثت آن ماركوسين، وهي اقتصادية تخرجت من جامعة روتغرز ومؤلفة كتاب بعنوان «تفكيك اقتصاد الحرب الباردة»، عن تجاوزات نظام البنتاغون والتشوهات والخراب الذي تسبب به للاقتصاد الأميركي. لذلك، يبدو أن هنالك نوعاً من الحديث حول هذه القضايا، الأمر الذي لا أتذكر حصوله في الماضي.

يعود السبب في ذلك إلى أن القائمين على نظام البنتاغون ما عادوا قادرين على استدامته كما في السابق. لقد باتوا مضطرين للحديث عنه مع استمرار سقوط الأقنعة، سيما مع صعوبة إقناع الناس بتقليص استهلاكهم وتخفيض سقف مطامحهم بغية تحويل أموال الاستثمار نحو صناعات التكنولوجيا المتقدمة بحجة أن الروس قادمون.

لذلك، يواجه النظام صعوباتٍ ومتاعبَ. وها هم رجال المصارف والاقتصاد يشيرون إلى ذلك علناً منذ بعض الوقت مؤكدين أن من بين أهم الأسباب الرئيسة لبطء التعافي الاقتصادي هو ما يتمثل في عجز الحكومة عن اللجوء إلى زيادة الإنفاق العسكري مع كل تأثيراته المضاعفة، وهو الأسلوب التقليدي لتحفيز الاقتصاد. وعلى الرغم من وجود مساعٍ متنوعة للاستمرار بهذا النهج (ومنها ـ برأيي ـ عملية الصومال التي تهدف إلى تحسين صورة البنتاغون في أعين العامة)، لكنه ما عاد ممكناً الاستمرار بهذا النهج كما كانت الأمور عليه من قبل.

كما أن هنالك عاملاً آخر يتعين أخذه بنظر الاعتبار. لقد بدأت التكنولوجيا والصناعات المتقدمة تتخذ وجهة مختلفة منذ بعض الوقت، بعيداً عن الصناعات المرتكزة على الإلكترونيات التي توسعت خلال فترة ما بعد الحرب لتتجه ناحية الصناعات المرتكزة على التجارة والقائمة على التكنولوجيا الحيوية.

في هذا السياق، يتوقع لقطاعات مثل التكنولوجيا الحيوية، الهندسة الوراثية، تصميم وهندسة العقاقير والبذور (وحتى التدخل في التصميم الجيني للحيوانات) وغيرها، أن تشهد نمواً صناعياً هائلاً مع أرباح طائلة. ولربما تتفوق إمكانات التكنولوجيا الحيوية

في أهميتها على الصناعات الإلكترونية (والتي قد تمتد إلى أساسيات الحياة)، الأمر الذي قد يترك الإلكترونيات أشبه بالكماليات في نظر الإنسان.

لكن من الصعوبة بمكان إخفاء التدخل الحكومي في هذه المساحات خلف غطاء البنتاغون. وحتى لو كان الروس لا يزالون موجودين، فلن يكون ممكناً إخفاء ذلك.

في واقع الحال، يوجد اختلاف ما بين الحزبين السياسيين الرئيسين حيال ما يتوجب القيام به. هنالك خط ريغان ـ بوش الأب، وهو خط من المتشددين إيديولوجياً، الذين يتجاهلون الأمر نوعاً ما بالنظر إلى جمودهم الفكري. ثم هنالك يأتي خط كلينتون الذي يبدو أكثر صراحة ووضوحاً إزاء هذه الاحتياجات. ولا شك أن هذا يمثل أحد الأسباب الرئيسة التي جعلت كلينتون يحظى بدعم كبير من جانب قطاع الأعمال.

فلنأخذ السؤال حول «البنية التحتية» أو «رأس المال البشري»، وهما تعبيران يتسمان بالفجاجة بمعناهما، حيث يستخدمان للإشارة إلى الإبقاء على حياة الناس والسماح لهم بحيازة شيء من التعليم. لقد بات مجتمع الأعمال مدركاً لما يواجه من مشكلات كبيرة في هذا المضمار.

على سبيل المثال، كانت جريدة وول ستريت جورنال واحدة من أشد المدافعين عن خط ريغان السياسي المجنون لعقد من الزمن. وها هي اليوم تنشر مقالاتٍ تتباكى فيها من «عواقب» تلك السياسات، ومن دون الاعتراف بأنها «عواقب» بكل تأكيد.

لقد نشرت تلك الجريدة تقريراً أخبارياً كبيراً عن انهيار النظام التعليمي في كاليفورنيا، وأعربت عن إحباط كبير جرّاءه. كما اعتمد رجال الأعمال في منطقة سان دييغو على نظام الدولة التعليمي ـ المدعوم حكومياً ـ بهدف توفير العمالة الماهرة، الكادر الوسطي، البحث التطبيقي...الخ، لكن النظام انهار الآن.

يبدو السبب واضحاً بالنظر إلى مقدار التخفيض الذي خضع له الإنفاق الاجتماعي ضمن الموازنة الفيدرالية، عدا عن التدابير المالية وغيرها التي زادت من حجم الدين الفيدرالي بمستوى هائل (الأمر الذي دعمته جريدة وول ستريت جورنال)، وهو ما حوّل ـ ببساطة ـ عبء إبقاء الناس على قيد الحياة وضمان استمرار بقائهم إلى

مسؤولية الولايات. لكن الولايات عاجزة عن تحمل هذا العبء. بدورها، عمدت الأخيرة التي تعاني أزمة حقيقية إلى نقل تلك المشكلة إلى الإدارات البلدية التي تعاني أزماتٍ حقيقيةً كذلك.

يصح الأمر نفسُه كذلك إذا ما كنتَ رجلَ أعمالٍ ثرياً وتعيش في حي راقٍ هنا في منطقة بوسطن. سترغب بصعود سيارتك الليموزين والقيادة نحو وسط المدينة في طريق مفتوح. لكن الطريق مليء بالحفر والتخسفات، وهو أمر سيء بطبيعة الحال. كما أنك ترغب بالسير على قدميك عبر بعض شوارع المدينة والذهاب إلى المسرح دون التعرض لهجوم بسكين أو سلاح ما.

لذلك، بات رجال الأعمال يتذمرون الآن. إنهم يريدون عودة الحكومة للعمل كي توفر لهم ما يحتاجونه. ولسوف يعني هذا انقلاباً في منهج التطرف الذي هللت له جريدة وول ستريت جورنال وآخرون لسنوات.

ـ لكن الحديث عن الأمر شيء، وامتلاك المعرفة الحقيقية والفعلية حوله شيء آخر، فهل تظن أنهم يملكون أدنى فكرة عما يتوجب فعله؟

أتصور أن لديهم بعض الأفكار. فلو استمعت إلى أحاديث بعض رجال الاقتصاد الأذكياء من عينة بوب سولو الذي افتتح مؤتمر ليتل روك، ستجد أنه وغيره يحوزون بعض الأفكار المعقولة إلى حد كبير.

إن ما يريدون فعله معمول به علناً في اليابان وألمانيا وكل اقتصاد فعال ونشط، متمثلاً في الاعتماد على المبادرات الحكومية بغية إيجاد الأساس لتحقيق الأرباح الخاصة. ضمن محيط اليابان ـ كما في تايوان وكوريا الجنوبية على سبيل المثال ـ شهدنا تحولاً من أنماط العالم الثالث نحو مجتمع صناعي من خلال تدخل الدولة الكبير.

ولا يقف الأمر عند قوة الدولة هناك بما يكفي للسيطرة على العمالة وحسب، وإنما يتعداه إلى قوة بالغة لإحكام السيطرة على رأس المال. إبان ثمانينيات القرن الماضي، عانت دول أميركا اللاتينية مشكلة كبيرة تمثلت في هروب رأس المال جراء انفتاحها

على الأسواق الرأسمالية العالمية. لكن كوريا تمكنت من تجنب هذه المشكلة عبر فرض عقوبة الإعدام ضد من يهرِّب رأس المال. وكما هو الحال مع جميع المخططين العقلانيين، فإنهم يستخدمون أنظمة السوق بغية توزيع وتخصيص الموارد، لكن الكثير من هذا الكلام يخضع لتخطيط مركزي الاتجاه.

من جانبها، تقوم الولايات المتحدة بالشيء ذاته على نحو غير مباشر عبر نظام البنتاغون، الشيء الذي يتصف بقلة الكفاءة نوعاً ما. ولا بد من الإشارة إلى أن هذا النظام لن يتمكن من العمل بكفاءة على أي حال، لذلك يريدون القيام به علناً. لكن السؤال هنا يدور حول ما إذا كان بالإمكان فعل ذلك من عدمه. تكمن إحدى المشكلات التي تعترض طريقه في الدين الهائل الذي تراكم إبان سنوات ريغان، وعلى المستويات الفيدرالية، الولايات، الشركات وحتى السكان، ما يعني صعوبة الشروع ببرامج إنمائية بناءة.

ـ هل تقصد أنه لا يوجد هنالك رأس مال؟

هذا صحيح جداً، وهو على الأرجح غرض برنامج ريغان للاستدانة بهدف الإنفاق.

ـ هل يعني هذا القضاء على رأس المال؟

فلنتذكر ما حصل قبل سنوات طويلة حينما طُرد ديفيد ستوكمان (مدير مكتب الإدارة والموازنة في ولاية ريغان الأولى) من منصبه بعد إدلائه ببعض المقابلات مع الصحفي الاقتصادي وليام غريدر. في حينها، أشار غريدر بوضوح إلى أن الفكرة تتمحور حول وضع سقف على الإنفاق الاجتماعي جراء تراكم الدين العام. وسيكون هنالك دوماً الكثير من الدعم الموجه للأثرياء، لكن هذا الدعم لن يشمل الأمهات المعيلات لأطفالهن وإنما أولئك المسؤولين التنفيذيين في الشركات وحسب.

ومن نافلة القول أن الدين قد لا يكون مشكلة كبيرة في حد ذاته، فهو رقم وحسب. لقد سبق لنا مواجهة مشكلات ديون أكبر، لا من حيث الأرقام المجردة وإنما بحساب الناتج القومي الإجمالي. يصح القول إن مقدار الدين الدقيق لا يعدو كونه مسألةً إحصائيةً إلى حد ما، مسألةً يمكن التلاعب بها بناءً على طريقة الحساب. ومهما يكن من أمر، فهي ليست بقضية يستحيل التعامل معها.

يكمن السؤال المحوري في كيفية استخدام هذا الاقتراض يا ترى؟ لو استخدم هذا الاقتراض الذي حصل في السنوات الماضية بغية تنفيذ مشاريع بناءة ـ كما في الاستثمار بالبنية التحتية ـ سيكون ذلك وضعاً جيداً. لكن ذلك الاقتراض وُجِّه لزيادة ثراء الأثرياء والاستهلاك (ما يعني زيادة الواردات، تفاقم العجز التجاري)، المضاربات المالية والتلاعب بالأسواق. ولا شك أن كل ما ورد يضر الاقتصاد بشدة.

كما أن هنالك مشكلة أخرى تتعلق بالجوانب الثقافية والإيديولوجية. لقد اعتمدت الحكومة على ماكنة دعائية لسنوات طويلة بغية إنكار الحقائق. في واقع الحال، تتدخل حكومات الدول الأخرى بغية تقديم الخدمات الاجتماعية، أما نحن فمجرد أفراد يعتمدون على أنفسهم وحسب. ولذلك، فإن شركة IBM لا تحصل على أي شيء من الحكومة، لكنها تحصل على الكثير من خلال البنتاغون.

كما أن الماكنة الدعائية أثارت حالة من الهستيريا حول الضرائب (رغم أننا لا ندفع الكثير منها بحسب المعايير الدولية المقارنة) وحول البيروقراطيات التي تعرقل تحقيق الأرباح، كما في حماية العمال ومصالح المستهلكين. لكن لا مشكلة مع أولئك المسؤولين البيروقراطيين ضيقي الأفق الذين يوجهون الدعم العام لصالح الشركات الصناعية والمصارف.

بمعزل عن الدعاية، يتمتع الشعب بقدر كبير من التفرد على وفق المعايير المقارنة، إلى جانب نزعة معارضة ولا يتقبلون الأوامر بسهولة. لذلك، لن يكون من السهل الترويج لسياسة الدولة الصناعية أمام الناس. في واقع الحال، تكتسي هذه العوامل الثقافية أهميةً كبيرة.

هنالك نوع من العقد الاجتماعي في أوروبا، لكنه أخذ بالاضمحلال. وقد فُرض هذا العقد الاجتماعي ـ إلى حد كبير ـ بقوة النقابات، قوة العمل المنظمة، إلى جانب حالة الضعف النسبي الذي يتصف به قطاع الأعمال (وهو قطاع غير مهيمن ـ لأسباب تاريخية ـ في أوروبا، وعلى النقيض مما هو الحال هنا). من المؤكد أن الحكوماتِ الأوروبيةَ تنظر بعين الاهتمام البالغ لمتطلبات أصحاب الثروة الخاصة، لكنها عمدت

في الوقت ذاته إلى إنشاء شبكة أمان اجتماعي غير صغيرة بالنسبة لباقي السكان. إنهم يتوفرون على رعاية صحية عامة، قدر معقول من الخدمات إلى جانب أمور أخرى.

لكننا لا نتوفر على شيء كهذا هنا، الأمر الذي يعود جزئياً إلى افتقارنا لقوة عمل منظمة، إلى جانب وجود مجتمع شركات أكثر ووعياً بوجوده الطبقي وهيمنته.

كما أمكن لليابان تحقيق نتائج مشابهة لما تحقق في أوروبا، لكن ذلك يعود إلى الثقافة الشمولية التي تحكم البلاد بالدرجة الأساس. ينفِّذ الناسُ هناك ما يقال لهم وحسب. لذلك، إذا ما قلت لهم قللوا الاستهلاك ـ رغم تدني مستوى معيشتهم بالنظر إلى حجم ثروتهم ـ أو اعملوا بجد...الخ، سيقوم الناس بذلك، الأمر الذي لا يسهل القيام به هنا.

ـ بالنظر إلى الموقف الاقتصادي، يبدو الوقت مؤاتياً لليسار بحركته التقدمية كي يمضي قدماً ببعض المقترحات القوية. لكن الواقع يظهر غياب رؤية أوسع أو بنية مؤسسية قوية وعجزها عن تقديم مقترحات ملموسة. وبرغم ذلك، يبدو اليسار غارقاً في صراعات داخلية، أو أنه يعيش في حال رد فعل وليس استباقياً في تعاطيه مع المستقبل.

توسع ما يطلق عليه الناس تسمية «اليسار» (سواء تلك الحركات المتمثلة في السلام والعدالة، أو سمها ما شئت) كثيراً عبر السنين. وتميل هذه الحركات إلى العمل المحلي، وقد حققت إنجازاتٍ في قضايا محدودة. وبالتالي، لا يسع اليسار التوحد حول النقابات بحكم أنها باتت شبه منعدمة. وحتى في حال وجود أي هيكل مؤسسي، فإنه لن يكون إلا شيئاً أشبه بالكنيسة وحسب.

عملياً، لم يبق هناك من طبقة إنتلجنسيا (وهم مجموعة المثقفين الذين ينظر لهم كطبقة). كما أن أحداً ما عاد يتحدث عما يتعين القيام به، أو حتى مجرد التواجد لغرض الحديث. لقد نجحت حرب الطبقات التي احتدمت خلال العقود الأخيرة بإضعاف المنظمات الشعبية. لقد بات الشعب معزولاً.

كما ينبغي علينا الإقرار صراحة بعمق القضايا السياسية التي يتعين مواجهتها. صحيح أن الإصلاحات لطالما كانت، وستبقى، أمراً جميلاً. ولسوف يكون جميلاً

كذلك توفر الأموال لإنقاذ الأطفال الجائعين. لكن هنالك مشكلات موضوعية لا بد لي ولك من مواجهتها لو كنا نحن من يدير البلاد.

أشارت مقالة نشرت على صدر جريدة وول ستريت جورنال إلى إحدى المشكلات التي ستواجه إدارة كلينتون. وقد ذكرت الجريدة ما قد يحصل إذا ما أثارت الإدارة أيَّ أفكارٍ مضحكة حول التعامل بجدية مع بعض خطاباتها، كما في إنفاق الأموال على البرامج الاجتماعية (على الرغم من ضعف احتمال كهذا، لكن فيما لو حاول أحدهم إثارة بعض الأفكار المضحكة من هذا النوع).

تبدو الولايات المتحدة غارقة بالديون أمام المجتمع المالي الدولي، حتى بات لهذا المجتمع تأثير قوي في السياسة المالية للولايات المتحدة. فلو حصل شيء ما هنا ـ ولنقل زيادة في أجور العمال على سبيل المثال ـ ولم يعجب حاملي الأسهم بحكم أنه سيقلل من عائداتهم على المدى القصير، سيبدأ هؤلاء ـ ببساطة ـ بسحب استثماراتهم من سوق السندات الأمريكية.

من شأن هذا الكلام التسبب برفع معدلات الفائدة، الأمر الذي يقود إلى تراجع بالاقتصاد في مقابل زيادة بالعجز. في هذا السياق، تشير جريدة وول ستريت جورنال إلى أن برنامج الإنفاق الذي اقترحه كلينتون بقيمة 20 مليار دولار قد يتحول إلى عبء مالي بقيمة 20 مليار دولار على الحكومة وعلى الدين العام، وذلك من خلال تغييرات بسيطة في عمليات بيع وشراء السندات.

لذلك فإن السياسة الاجتماعية، حتى في بلد غني وقوي مثل الولايات المتحدة (التي تعد الأغنى والأقوى من بين جميع دول العالم على الإطلاق)، مرهونة للقطاعات الدولية الثرية هنا وفي الخارج. ولا شك أن هذه تمثل قضايا يتعين التعامل معها، وتعني مواجهة تحديات التغيير الثوري.

لا شك أن هنالك الكثير من النقاشات والحوارات حول هذه القضية. وتشير جميع هذه النقاشات والحوارات إلى أحقية المستثمرين في تقرير ما يريدون حصوله. لذلك، لا بد لنا من تجميل الأشياء ورفع جاذبيتها في عيونهم قدر الإمكان. لكن ما دامت الأمور في يد المستثمرين ليقرروا ما يحصل، فلن يتغير الكثير.

في واقع الحال، تبدو الصورة أشبه بمحاولة اتخاذ قرار بالتغيير من نظام التمثيل النسبي إلى نوع آخر من التمثيل في برلمان تديره الدولة ضمن نظام شمولي. ولربما يحقق هذا الكلام بعض التغيير، لكنه تغيير لا أهمية له إلى حد كبير.

ما لم تصل إلى مصدر القوة المتمثل في قرارات المستثمرين بخاتمة المطاف، لن تكون التغييرات الأخرى إلا تعديلاتٍ شكليةً وتجميليةً لا يمكن إحداثها سوى في نطاق ضيق وحسب. وفيما لو تجاوزت تلك التغييراتُ حدودَ المقبول لهم، سيعمد المستثمرون إلى اتخاذ قراراتهم، ولن يكون بوسع أحد فعلُ شيء حيال ذلك.

ولا شك أن تحدي حق المستثمرين بتحديد من يعيش، ومن يموت، وكيف تكون هذه الحياة والموت، سيكون خطوة كبيرة نحو مبادئ التنوير (وتحديداً مبدأ الليبرالية الكلاسيكي)، الأمر الذي سيكون تحركاً ثورياً بحق.

ـ أود الإشارة إلى عامل آخر ماثل أمامنا هنا. من الناحية النفسية، ألا تعتقد أن من السهولة بمكان انتقاد شيء بدلاً من الترويج لشيء بنّاء ومفيد بالمقابل؟ هنالك ديناميكية مختلفة تماماً للعمل في هذا السياق.

بوسعك رؤية الكثير من الأمور الخاطئة، وبوسعك اقتراح بعض التغييرات. لكن كي نكون واقعيين، فإن تغييراً جوهرياً (وهو ما يتطلب تعديلاً كبيراً في مسار الأشياء والتغلب على المشكلات الكبيرة) يستوجب إرساء ديمقراطية كبيرة في المجتمع والنظام الاقتصادي.

يسعني القول إن أيَّ شركة، أو شركة كبيرة، هي في الواقع عبارة عن تركيبة فاشية من الداخل. فبحسب تركيبتها، تتربع السلطة في الأعلى، وتنتقل الأوامر من أعلى الهرم إلى أسفل القاعدة. وليس لك سوى إطاعة الأوامر أو الرحيل.

إن تركيز السلطة والقوة في مثل هذه البنيات يعني تقييد ومحدودية كل شيء ضمن الميادين الإيديولوجية والسياسية إلى حد كبير. ولا يعني هذا الكلام خضوع هذه الميادين للسيطرة الكاملة، لكنها تظل مقيدة ومحدودة إلى حد كبير، وهذه هي الحقيقة وحسب.

كما يفرض الاقتصاد الدولي قيوداً من نوع آخر. ولا يمكن التغاضي عن هذه

الأشياء، فهي حقيقية وحسب. فلو تجشم أيٌّ شخص عناء قراءة (الفيلسوف الأخلاقي الإسكوتلندي) آدم سميث عوضاً عن التشدق باسمه، فلسوف يرى أنه يشير إلى أن السياسة الاجتماعية تقوم على أساس طبقي. لقد رأى في هذا التحليل الطبقي أمراً مسلماً به.

ولو أنك درست الموروث الفكري على نحو صحيح في جامعة شيكاغو (موطن ميلتون فريدمان وغيره من علماء الاقتصاد اليمينيين الآخرين)، سترى أن آدم سميث يستنكر النظام التجاري الاحتكاري (المركنتيلي) والاستعمار لدعمهما التجارة الحرة. لكن تلك ليست إلا نصف الحقيقة وحسب، فالنصف الآخر يشير إلى أن النظام التجاري والاستعمار كان مفيداً جداً للـ«تجار والصناعيين... وهم المهندسون الأساسيون الذين يصنعون السياسة» لكنه ضار بالشعب الإنكليزي.

باختصار، لقد كانت سياسة مبنية على أساس طبقي ونجحت مع الأثرياء وأصحاب القوة والسلطة في إنكلترا، لكن الشعب الإنكليزي دفع الثمن. لقد عارض سميث تلك السياسة لأنه كان مثقفاً متنوراً، لكنه اعترف بها. وما لم تعترفْ بها أنت ـ عزيزي القارئ ـ كذلك، فأنت لا تعيش في العالم الواقعي ببساطة وحسب.

اتفاقية التجارة الحرة لشمال أميركا والاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة، لمصلحة من؟

انتقلت آخر واحدة من بين الشركات الأميركية المصنعة للآلات الطابعة، وهي شركة سميث كورونا، إلى المكسيك. على طول الحدود في ذلك البلد، هنالك كمٌّ كبير مما يعرف باسم «الماكويلادوراس» وتعني المصانع التي تُجمّع الأشياء المصنعة في أماكن أخرى، وذلك في مقابل أجور زهيدة. وهناك، يعمل الناس مقابل 5 دولارات في اليوم، إلى جانب مستويات صادمة من التلوث، المخلفات السامة، المياه المشبعة بالرصاص...الخ.

تمثل اتفاقية التجارة الحرة لشمال أميركا (المعروفة اصطلاحاً باسم نافتا) إحدى القضايا الكبرى التي تواجه البلاد الآن. مما لا شك فيه، سيكون لنافتا تأثير كبير جداً على الأميركيين والمكسيكيين على حد سواء. ويمكنك ـ عزيزي القارئ ـ الجدل حول تأثير الاتفاقية، لكن مما لا شك فيه أن التأثير سيكون كبيراً جداً.

في هذا السياق، من المرجح جداً لهذه الاتفاقية تسريع ما وصفناه للتو بوصف «تدفق العمالة المنتجة نحو المكسيك». ولا بد من الإشارة إلى أن هذا البلد محكوم بدكتاتورية وحشية، ما يعني ضمان أجور منخفضة تماماً. إبان فترة ما عرفت بـ«المعجزة الاقتصادية المكسيكية» للعقد الماضي، انخفضت أجور العمال هناك بمقدار 60%. كما تعرض منظمو النقابات العمالية للاغتيال. ولو قررت شركة فورد لصناعة السيارات طرد العاملين وتوظيف عمالة رخيصة جداً مكانها، فلا شك أنها كانت لتفعل ذلك بكل سهولة ويسر ودون أيِّ عوائقَ. كما سيرتفع التلوث دون رقابة أو تنظيم، فالمكان مثالي ورائع للمستثمرين.

ربما يظن المرء أن اتفاقية نافتا، التي تتضمّن بعضُ فقراتها إرسالَ العمالة المنتجة نحو المكسيك، قد تقود إلى رفع مستوى أجورها الحقيقية، وربما تحقيق نوع من التوازن بين البلدين، لكن الحقيقة نقيض ذلك تماماً. يعود هذا الكلام إلى جملة من الأسباب منها القمع الذي يمنع تنظيم العاملين أنفسهم من أجل تحقيق أجور أعلى. كما يتمثل السبب الآخر في أن نافتا ستغرق المكسيك بالمنتجات الصناعية الزراعية القادمة من الولايات المتحدة.

كما هو معروف، فإن كل تلك المنتجات الصناعية الزراعية الأميركية مدعومة بدعم حكومي ضخم، ولسوف يؤدي تدفقها إلى إغراق الأسواق المكسيكية بالمحاصيل الأميركية، الأمر الذي سيتسبب بهجرة ما يقدر بـ30 مليون مواطن من الأرياف نحو المدن أو مناطق «الماكويلادوراس» التي ستعمل ـ من جديد ـ من أجل تخفيض الأجور.

كما أن نافتا قد تكون ضارة جداً بالعمال الأميركيين على حد سواء، حيث قد نفقد مئات الآلاف من الوظائف، أو يتراجع مستواها. ولسوف يكون الضرر الأكبر من نصيب العمال اللاتينيين ومعهم السود. لكن كل هذا سيعود بمنفعة عظيمة على المستثمرين في الولايات المتحدة مع نظرائهم من القطاعات الثرية في المكسيك. إن هؤلاء ـ إلى جانب الطبقات المهنية التي تعمل لصالحهم ـ يهللون لهذه الاتفاقية.

ـ هل تقصد أن اتفاقيتي نافتا وغات في جوهرهما ستعملان على مأسسة العلاقات

بين الشمال (المزدهر، الصناعي والمكون من دول الشمال عموماً) والجنوب (الأكثر فقراً، الأقل تصنيعاً والمكون من دول الجنوب عموماً)؟

تلك هي الفكرة. كما أن نافتا ستتسبب بدمار وانهيار في معايير البيئة بكل تأكيد. فعلى سبيل المثال، سيكون بوسع الشركات الكبرى الادعاء بأن معايير وكالة حماية البيئة تمثل خرقاً لفقرات اتفاقية التجارة الحرة. ولا بد من الإشارة إلى أن هذا ما يحصل الآن بالفعل على جانبي الاتفاقية الأميركية ـ الكندية ذاتها. لذلك، يسعني القول إن التأثير العام لهذا الكلام سيكون تقليص مستوى الحياة إلى أدنى حد ممكن في مقابل الإبقاء على الأرباح ضمن أعلى المستويات.

تبدو رؤية كيفية التعامل مع هذه القضية أمراً مثيراً للاهتمام، وذلك بالنظر إلى حقيقة جهل العامة بما يجري. وفي واقع الحال، لا يسع العامة معرفة شيء وحسب. يعود هذا الكلام إلى جملة من الأسباب من بينها فعالية نافتا كاتفاقية سرية، فهي اتفاقية تنفيذية غير متاحة للعلن.

عام 1974، صدق الكونغرس على قانون التجارة الذي تنص إحدى فقراته على إطلاع اللجنة الاستشارية العمالية ـ التي تتبع النقابات ـ على مدخلات وتحليلات أي قضية مرتبطة بالنشاط التجاري. من الواضح أن تلك اللجنة كان منوطاً بها كتابة تقرير عن نافتا، تلك الاتفاقية التنفيذية التي وقعها الرئيس.

تلقتِ اللجنةُ الاستشارية العمالية إشعاراً منتصف آب العام 1992 بوجوب تقديم تقريرها بحلول الـ9 من أيلول، 1992. لكن اللجنة لم تتلقَ نصَّ الاتفاقية إلا قبل 24 ساعةً من موعد إصدار التقرير، ما يعني عجزها عن الاجتماع، وبالتالي فشلها الواضح في كتابة تقرير جدي عن الاتفاقية في حينها.

على الرغم من أن أعضاء اللجنة كانوا من القادة العماليين المحافظين، وما كانوا من النوع الذي ينتقد الحكومة كثيراً، لكنهم كتبوا تقريراً لاذعاً للغاية، وقالوا إن الوقت القصير الذي توفرنا عليه للاطلاع على فحوى الاتفاقية أظهر لنا أنها كارثية للطبقة العمالية، البيئة والمكسيكيين، إلى جانب ما توفره من منافع عظيمة للمستثمرين.

وأشارت اللجنة إلى أن المدافعين عن الاتفاقية زعموا أن الأخيرة لن تلحق ضرراً بالكثير من الأميركيين، وربما ينحصر تأثيرها في العمالة غير الماهرة. لكن تعريف هؤلاء لمصطلح «العمالة غير الماهرة» يتضمن 70% من القوة العاملة. كما أشارت اللجنة إلى حماية حقوق الملكية في كل مكان من الاتفاقية، في مقابل حقوق العمال التي لم يرد ذكرها إلا نادراً. لاحقاً، أعربت اللجنة عن امتعاضها الشديد من ديموقراطيتنا التي أحجمت عن تزويدها بنص الاتفاقية الكامل مقدماً.

أما الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة، والتي يرمز لها اختصاراً بالـ«غات»، فلا تختلف عن شقيقتها نافتا ولا يعرف أحد عنها شيئاً ما لم يكن متخصصاً إلى حد ما. وعلى نحو مماثل، يمتد تأثير غات إلى ما هو أبعد. فمن جملة الأمور التي شددت عليها هذه الاتفاقية، كانت المفاوضاتِ بخصوص ما تسمى «حقوق الملكية الفكرية». ويعني هذا الكلام حماية براءات الاختراع، وأشياء مثل البرمجيات، التسجيلات ونحوها. تتمثل الفكرة في ضمان بقاء تكنولوجيا المستقبل بيد الشركات متعددة الجنسيات، تلك الشركات التي تعمل بخدمتها الحكومات.

على سبيل المثال، تريد الجهات المعنية ضمان عجز الهند عن إنتاج أدوية لشعبها بقيمة تصل إلى 10% من كلفة إنتاجها في شركة ميرك للصناعات الدوائية الأميركية العملاقة، تلك الشركة التي تدعمها الحكومة الأميركية. ولنا أن نشير إلى أن ميرك تعتمد بقوة على الأبحاث التي تنفذها المختبرات الحيوية في الجامعات (وهي مختبرات ممولة من جانب الحكومة) إلى جانب كل أنواع الدعم والتدخل الحكومي الأخرى.

- هل سبق لك رؤية تفاصيل هذه الاتفاقيات؟

نظرياً، بات من الممكن الحصول على نص الاتفاقيات الآن. لكن ما رأيته تمثل في التعليق الثاني على النص، كما في تقرير اللجنة العمالية الاستشارية، وتقرير مكتب التقييم التكنولوجي التابع لمجلس الشيوخ، والذي بدا مشابهاً إلى حد كبير.

لكن حتى لو حصلنا أنا وأنت على النص، فما الذي يعنيه للديمقراطية الأميركية يا ترى؟ وكم هو عدد الناس الذين يعرفون ما يجري على الأرض؟ في واقع الحال،

لم ينشر تقرير اللجنة العمالية الاستشارية في الصحافة قط، وإلى جانب حقيقة حجب الاتفاقية عن اللجنة حسب علمي.

عدت للتو من رحلة دامت بضعة أسابيع قضيتها في أوروبا حيث كانت اتفاقية غات بمثابة قضية كبيرة جداً لشعوب دول الاتحاد الأوروبي. أبدى مواطنو تلك الشعوب قلقاً إزاء الفجوة المتنامية بين القرارات التنفيذية (وهي سرية بطبيعتها) والمؤسسات الديموقراطية (أو الديموقراطية جزئياً على أقل تقدير) كما في البرلمانات التي باتت أقل تأثيراً وأضعف قدرة بالتأثير في عملية صناعة القرار على مستوى الاتحاد الأوروبي.

ـ على ما يبدو، ستواجه إدارة كلينتون ـ غور صراعاً كبيراً. في واقع الحال، تدعم هذه الإدارة اتفاقيتي نافتا وغات، فيما تتحدث في الوقت ذاته ـ ومن الناحية الخطابية على أقل تقدير ـ عن التزامها بالحماية البيئية وخلق الوظائف للأميركيين.

سأكون متفاجئاً جداً لو وقع صراع كبير إزاء هذا. وأتصور أن عبارة «الناحية الخطابية» التي استخدمتها دقيقة تماماً. إن التزام الإدارة واضح تجاه الشركات الأميركية، والمقصود هنا الشركات متعددة الجنسيات. لقد صادقوا على صيغة اتفاقية نافتا ـ تلك الاتفاقية التي تضمن حماية خاصة لحقوق الملكية، لكن من دون حماية لحقوق العاملين ـ إلى جانب الوسائل التي طوروها لتقويض حماية البيئة، فالأمر في مصلحتهم. إنني أشك في إمكانية حصول أي صراع ضمن الإدارة ما لم يبرز الكثير من الضغط الشعبي.

الغذاء ومعجزات العالم الثالث الاقتصادية

ـ لنتحدث عن الاقتصاد السياسي للغذاء، إنتاجه وتوزيعه، لا سيما ضمن إطار سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. تقدم هاتان المؤسستان قروضاً بشروط صارمة لدول الجنوب، شروط من عينة وجوب الترويج لاقتصاد السوق، دفع القروض بالعملة الصعبة وزيادة الصادرات ـ كما في القهوة كي نتمكن من شرب الكابتشينو، أو لحم البقر كي نتمكن من تناول الهامبورغر ـ وعلى حساب الزراعة المحلية.

لقد وصفت، بكلامك هذا، الصورة الأساسية. كما أن من المثير للاهتمام الاطلاع

عن كثب على بعض الحالات الفردية. لنأخذ بوليفيا على سبيل المثال، فقد عانت هذه البلادُ الكثيرَ وعاشت تحت وطأة دكتاتوريات وحشية وقمعية شديدة، دين ضخم، وما إلى ذلك.

تدخل الغرب ـ عبر المستشار البارز من خريجي هارفارد، جيفري ساكس ـ من خلال شروط صندوق النقد الدولي، المتمثلة في: تحقيق استقرار العملة، زيادة الصادرات الزراعية، تقليص الإنتاج المخصص للاحتياج المحلي...الخ. نجح الأمر وبدتِ الأرقامُ الاقتصادية الإحصائية الدقيقة مبشرةً وجيدة جداً. استقرت العملة، وتراجع الدين في مقابل ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي.

لكن هنالك بعض العوائق على الطريق. ارتفع معدل الفقر بسرعة، إلى جانب ارتفاع نسبة سوء التغذية. كما انهار النظام التعليمي كذلك. لكن الأمر الأكثر إثارة للاهتمام كان السبب من وراء استقرار الاقتصاد، متمثلاً في شجرة الكوكا (وهي الشجرة التي تنتج مادة الكوكايين). لقد باتت هذه الشجرة الآن تشكل ما يقرب من ثلثي صادرات البوليفيين بحسب بعض التقديرات.

يبدو السبب واضحاً، فعندما تغرق منطقة المزارِع الفقيرِ بالمنتجات الزراعية المدعومة أميركياً ـ من خلال برنامج الغذاء مقابل السلام ربما ـ عندها سيعجز عن المنافسة أو الإنتاج. لقد وُضعت هذه الظروف كي لا يتمكن هذا المزارع إلا من العمل كمُصدِّر زراعي وحسب. ولأن هذا المزارع ليس غبياً، سيتحول ناحية المحصول الأكثر ربحية، والذي يتصادف وكونه شجرة الكوكا.

في هذه الأثناء، لا يحقق المزارعون الكثير من الأموال عن هذا النشاط بكل تأكيد، لكنهم يحصلون على الكثير من خلال بنادق ومروحيات وكالة مكافحة المخدرات الأميركية. لكنهم سيتمكنون من البقاء على قيد الحياة على أقل تقدير، فيما يغرق العالم بصادرات الكوكا. من جانبها، تذهب معظم الأرباح إلى بعض النقابات الكبرى، وإلى بنوك في نيويورك على سبيل المثال. ولا يعرف أحد على وجه التحديد مقدار المليارات التي تتحقق من أرباح الكوكايين التي تعبر إلى بنوك نيويورك أو فروعها الخارجية، لكن الرقم كبير بلا شك.

كما يذهب قدر كبير من تلك الأرباح لصالح شركات الكيماويات الأميركية، تلك الشركات تصدر ـ كما هو معروف ـ الكثير من المواد الكيماوية المستخدمة بإنتاج الكوكايين في أميركا اللاتينية. لذلك هنالك الكثير من الأرباح. ولربما يساعد هذا الكلام في إنعاش الاقتصاد الأميركي كذلك، كما أنه يسهم بتغذية وباء المخدرات العالمي، بما في ذلك داخل الولايات المتحدة.

تلك هي المعجزة الاقتصادية لبوليفيا. ولا يقتصر الأمر على هذا الكلام وحسب. فلننظر ناحية تشيلي، فهناك معجزة اقتصادية كبيرة كذلك. ارتفع مستوى الفقر بمعدل 20 % إبان سنوات حكم إليندي (سلفادور إليندي، رئيس اشتراكي تشيلي منتخب ديمقراطياً، ولقي حتفه اغتيالاً بانقلاب عسكري دبرته الولايات المتحدة عام 1973) ليصل إلى معدل 40 %، وذلك بعد حصول المعجزة الاقتصادية. ويصح هذا الكلام مع البلدان واحداً تلو الآخر.

تمثل هذه نوعية العواقب التي ستحصل جراء ما أطلق عليه بحق «أصولية صندوق النقد الدولي». لقد تسببت هذه «الأصولية» بكوارث أينما حلّت.

لكن من وجهة نظر المنفذين، يبدو الأمر ناجحاً تماماً. فحينما تُباع الأصول العامة، تكون هنالك فرصة لتحقيق الكثير من المال، وبالتالي فإن معظم رأس المال الذي هرب من أميركا اللاتينية عاد من جديد. كما تبلي أسواق المال بلاءً حسناً، في مقابل سعادة بالغة من جانب المهنيين ورجال الأعمال، فهم الذين يضعون الخطط، يكتبون فقرات القوانين...الخ.

والآن، ها هو الأسلوب ذاته يُطبق في أوروبا الشرقية. في واقع الحال، يتولى الأشخاص ذاتهم تنفيذ العمل. فبعدما أنجز ساكس العمل وحقق المعجزة الاقتصادية في بوليفيا، توجه نحو بولندا وروسيا للتثقيف باتجاه القواعد ذاتها.

من جانب آخر، ربما تسمع الكثير من الإطراء حول المعجزة الاقتصادية في الولايات المتحدة كذلك، لكن الأمر لا يعدو أكثر من مبالغة متطرفة لحقيقة الصورة هنا. يبلي قطاع الأثرياء بلاءً حسناً، لكن عامة الشعب يعانون الكثير. ولربما يصح القول إن المعاناة هنا هيّنة بالمقارنة مع العالم الثالث، لكن البنية الأساسية لا تختلف.

ـ بين الأعوام 1985 ـ 1992، ازداد عدد الأميركيين الذين يعانون من الجوع من 20 إلى 30 مليوناً. في مقابل ذلك، وصف الروائي توم ولف حقبة الثمانينيات بأنها «واحدة من الأوقات الذهبية التي عاشتها الإنسانية».

قبل بضع سنوات، اضطر مستشفى مدينة بوسطن ـ وهو المستشفى العام الذي يستقبل الفقراء وعامة الناس، وليس مستشفى هارفارد التعليمي الراقي ـ لافتتاح عيادة لسوء التغذية، وذلك لأن المستشفى بات يرى واقعاً يرقى إلى مستويات ما يحصل في العالم الثالث.

لقد أمكن القضاء على معظم حالات الجوع وسوء التغذية في الولايات المتحدة بفضل برامج «المجتمع العظيم» التي طُبِّقت في ستينيات القرن الماضي. لكن بحلول بداية ثمانينياته، عادت الأمور لتتدهور من جديد، وباتت أحدث الإحصائيات تشير إلى أن العدد بلغ الآن 30 مليوناً.

ولا بد من الإشارة إلى تدهور الموقف أكثر في الشتاء حينما يضطر الآباء للاختيار القاسي ما بين الإنفاق على الطعام أو التدفئة، فيما يقضي الأطفال لأنهم لا يجدون ماءً مع بعض الرز فيه.

ـ تقول مجموعة وورلد وتش إن أحد الحلول لمشكلة نقص الغذاء في العالم تتمثل في السيطرة على نمو السكان. فهل تدعمون جهود تحديد السكان؟

في بادئ الأمر، ليس هنالك من نقص بالغذاء. لكن هنالك مشكلات جدية وخطيرة بالتوزيع. وإلى جانب ذلك، أعتقد بوجوب بذل جهود لغرض السيطرة على النمو السكاني. لكن هنالك طريقة معروفة جداً للقيام بذلك، طريقة تتمثل في زيادة المستوى الاقتصادي.

يتراجع مستوى السكان على نحو حاد في المجتمعات الصناعية. كما أن الكثير من تلك المجتمعات تعجز عن تعويض النقص في سكانها. لنأخذ إيطاليا على سبيل المثال. لقد تحولت هذه الدولة إلى قوة صناعية في وقت متأخر، حيث نجد أن معدل المواليد لا يغطي التراجع جراء الوفيات، وهي حالة شائعة.

ـ وهل يترافق هذا الكلام مع التعليم؟

يترافق هذا الكلام مع التعليم، وبالتأكيد، فإنه يعني تحديد النسل. لكن الولايات المتحدة لعبت دوراً سيئاً للغاية، وحتى أنها رفضت المساعدة بتمويل المساعي الدولية لتوفير تعليم حول تحديد النسل.

فرص التقاط الصور في الصومال

ـ هل تمثل عملية استعادة الأمل في الصومال نمطاً جديداً من أنماط التدخل الأميركي في العالم؟

لا أتصور إمكانية تصنيف هذه العملية كتدخل. برأيي، إنها عملية علاقات عامة لصالح البنتاغون. في واقع الحال، يبدو لافتاً حصول تصريح على هذا النحو شبه العلني هذه المرة. وعن هذا الموضوع، أدلى رئيس هيئة الأركان المشتركة الأسبق، كولن بأول، بتصريح قال فيه إن هذه العملية كانت بمثابة حملة علاقات عامة للجيش. كما وصفتها افتتاحية نشرتها جريدة واشنطن بوست بوصف الـ«غنيمة» للبنتاغون. لم يكن بوسع المراسلين إلا إدراك ما يجري. فحينما يتصل البنتاغون بجميع مكاتب وسائل الإعلام وشبكات التلفزة الكبرى ويقول: «استعدوا للتواجد على شاطئ كذا في الساعة كذا، مع توجيه كاميراتكم ناحية الاتجاه كذا، لأنكم ستشاهدون قوات سيل الخاصة البحرية يخرجون من تحت الماء، وسيكون مشهداً مثيراً بحق»، لن يواجه أي شخص صعوبة في فهم عملية العلاقات العامة بالموضوع. ولا شك أن العجز عن فهمها سيكون مستوى فريداً من الغباء يصعب إيجاده في أي شخص.

برأيي، يمكن القول إن أفضل تفسير لمفردة «تدخل» يتمثل فيما ورد بمقالة صدرت في جريدة فاينانشيال تايمز يوم نزول القوات على الأرض هنا. ولم تشرْ تلك المقالةُ إلى الصومال وإنما إلى الركود الاقتصادي الأميركي وأسباب بطء التعافي منه.

أقتبس ذلك المقال من جملة متعددة من رجال الاقتصاد وخبراء شركات الاستثمار والبنوك، وهم أفراد مهتمون حقاً بأمر الاقتصاد. توافق الجميع على أن بطء تعافي الاقتصاد يعود إلى وسيلة الحكومة القياسية لخلق التحفيز، والمتمثلة بضخ الأموال

عبر منظومة البنتاغون. لكن هذه الأموال ما عادت متوفرة بالقدر ذاته كما كان في الماضي.

كما أشار بوش الأب صراحة إلى هذا في خطابه الأخير قبل مغادرة البيت الأبيض حينما شرح سبب تدخله في الصومال وليس البوسنة. فحينما يتعلق الأمر بالبوسنة، قد يكون هنالك من يفتح علينا النار. أما في الصومال، فليس هنالك سوى بعض الأولاد المراهقين وحسب. ونحن نعتقد أن 30000 من مشاة البحرية قادرون على التعامل مع هذا.

في ذلك الوقت، شارفت المجاعة على الانتهاء وانحسر القتال. لذلك وبالدرجة الأساس، كانت فرصة مؤاتية تماماً لالتقاط الصور. ولنأمل بأن يعود هذا الكلام بالنفع على الصوماليين أكثر مما يضرهم، لكن الأمر لا يعدو مجرد عمل دعائي لصالح البنتاغون.

في تلك اللحظة، تعين على الصحافة تجميل الموضوع، سيما وأن الصومال ليست بالقصة المهمة. كانت الولايات المتحدة من بين أبرز داعمي حاكم الصومال محمد سياد بري للفترة من 1978 ـ 1990 (ما يعني أنه تاريخ غير قديم)، وهو نسخة شبيهة بصدام حسين.

عمل بري على تمزيق البلاد عبر تدمير البُنى المدنية والاجتماعية، ووضع الأساس لما يجري في البلاد الآن (بحسب ما تقول منظمة أفريكا ووتش، وهي منظمة حقوقية تعنى بشؤون مراقبة حقوق الإنسان ومقرها في واشنطن العاصمة) وتسبب بمصرع 50000 ـ 60000 من الناس لغاية ذلك الوقت. لكن الولايات المتحدة كانت ـ وربما استمرت ـ بدعمه. كما أوجدت القوات الموالية له الدعم من كينيا، وهي بلد خاضع لنفوذ أميركي كبير.

لكن الولايات المتحدة ذهبت إلى الصومال لسبب، فالقواعد العسكرية هناك جزء من المنظومة الموجهة نحو منطقة الخليج. لكني أشك في أن يكون ذلك مصدر اهتمام كبير بالنظر إلى وجود قواعد أفضل أمناً ومناطق أكثر استقراراً. إن المطلوب الآن، وبشدة وإلحاح، إيجاد وسيلة لمنع تراجع موازنة البنتاغون.

لذلك، حينما يقول الإعلام والمعلقون إن الولايات المتحدة ليس لديها مصالح هناك فهم يتبنون رؤية ضيقة ومضللة جداً. إن إدامة استمرار نظام البنتاغون يمثل مصلحة كبرى للاقتصاد الأميركي.

ـ عام 1992، ناقشت ورقة بيضاء صادرة عن البحرية الأميركية ومشاتها تحول تركيز واهتمام القوات المسلحة من التهديدات الدولية إلى ما وصفته الورقة بـ«التحديات والفرص الإقليمية»، بما في ذلك «المساعدات الإنسانية ومساعي بناء الأمم في العالم الثالث». كيف ترى ذلك؟

لطالما كان ذلك الغطاء، لكن موازنة الجيش مكرسة بالدرجة الأساس لغرض التدخل. في الواقع، كانت الأسلحة الاستراتيجية النووية معدة أساساً للتدخل.

تمثل الولايات المتحدة قوة عالمية. كما أنها تختلف عن الاتحاد السوفييتي الذي استخدم قوته لتنفيذ أعمال تدخل حول وفي محيط حدوده، وحيث يتوفر على مزية تفوق القوة التقليدية الهائلة. أما الولايات المتحدة، فقد نفذت تدخلاتها في كل مكان، من جنوبي شرق آسيا إلى الشرق الأوسط، ووصولاً إلى أماكن لا تتمتع فيها بهذا القدر من الهيمنة. لذلك، يتعين على الولايات المتحدة إدامة صورة مرعبة ومخيفة تمنع أياً كان من مغبة الوقوف في طريقها.

وقد تطلب هذا الكلام ما يطلق عليها تسمية «المظلة النووية»، وهي الأسلحة الاستراتيجية القوية التي تروع وترعب الجميع، وذلك كي تبقى القوات التقليدية وسيلةً لفرض القوة السياسية. في واقع الحال، كانت المنظومة العسكرية بمجملها ـ من جانبيها العسكري والاقتصادي ـ موجهةً للتدخل. لكن هذا التدخل عادة ما يكون تحت ذريعة «بناء الأمم». ولطالما كان هذا الغطاء مستخدماً في فيتنام وأميركا الوسطى إنسانياً.

لذلك، حينما تقول وثائق مشاة البحرية الأميركية إن لدينا مهمة جديدة بعنوان «بناء أمة» أو «إنسانية»، فلن يكون هذا إلا غطاء القصة القديم ذاته. والآن، بات علينا لزاماً التركيز أكثر لأن الحجة التقليدية ـ الصراع مع الروس ـ انتهت، لكن الأمور بقيت كما هي وكما كانت دوماً.

ـ ما هو نوع التأثير الذي سيخلفه حشر القوات الأميركية المسلحة وسط المجتمع المدني الصومالي يا ترى؟ وصف أحد المسؤولين العسكريين الأميركيين الصومال بعبارة «مدينة دوج ـ Dodge City»[1]، فيما أشار مشاة جنود البحرية إلى أنفسهم بوصف «وايت إيرب ـ Wyatt Earp»[2]. فما الذي سيحصل حينما يرحل رجال القانون عن المدينة يا ترى؟

بدايةً، لا علاقة لهذا الوصف بالصومال. كما أن من الخصائص المثيرة للاهتمام في هذا التدخل غياب الاهتمام الحقيقي بالصومال. لم يشاركْ أيٌّ من المطلعين والعارفين بهذا البلد في التخطيط له، وليس هنالك من تفاعل مع الصوماليين على حد علمنا (حتى وقت كتابة هذه السطور).

منذ رحيل جنود مشاة البحرية، اقتصر تعامل الناس مع من يطلق عليهم وصف «أمراء الحروب»، وهم بعض من أكبر رجال العصابات الإجرامية في البلاد. لكن الصومال بلد كباقي البلدان، وهناك أناس يهتمون لأمره، لكن صوتهم لا يسمع كثيراً هنا.

من بين أكثر تلك الأصوات اطلاعاً كانت سيدة صومالية تدعى «راقية عمر»، والتي شغلت منصب مدير تنفيذي في منظمة أفريكا ووتش. قامت السيدة عمر بمعظم العمل الإنساني، الكتابة ونحوها، ولحين حصول التدخل الأميركي. وقد عارضت التدخل بقوة، وتعرضت للطرد من المنظمة الحقوقية.

كما أن هنالك صوتاً مطلعاً آخر هو مساعد المدير التنفيذي، أليكس دي وال، والذي استقال من المنظمة بعد طرد عمر. إلى جانب عمله في مجال حقوق الإنسان، كان وال خبيراً أكاديمياً متخصصاً في شؤون المنطقة. كما كتب العديد من المقالات ونشر كتاباً كبيراً عن مجاعة السودان بالتعاون مع مطبوعات جامعة أوكسفورد. ولا

---

(1) وهي مدينة شهيرة في تاريخ الغرب الأميركي حيث عرفت بالفوضى والعنف والمستوى المجنون من الجرائم: المترجم

(2) هو اسم أحد أشهر رجال القانون في الغرب الأمريكي، والذي عرف بصلابته وجهوده لإرساء النظام في مناطق تسودها الفوضى: المترجم

تنحصر معرفة الرجل بالصومال وحسب، وإنما تمتد لتشمل المنطقة بأسرها وعلى نحو جيد جداً. كما أن هنالك آخرين، وصورتهم مختلفة تماماً عن الصورة التي لدينا هنا.

وقعت أكبر فظائع سياد بري في الجزء الشمالي من الصومال، ذلك الجزء الذي كان مستعمرة بريطانية. كما كان الصوماليون في طور التعافي من هجوم دعمته الولايات المتحدة، واتسموا بالتنظيم العالي (على الرغم من أنهم كانوا سينتفعون، بلا شك، من المساعدات الإغاثية). كذلك، كان المجتمع المدني متنامياً، وإن كان مجتمعاً تقليدياً يخضع لسلطة كبار السن، لكنه شهد ظهور الكثير من الجماعات. وقد ظهرت جماعات نسائية في خضم تلك الأزمة على سبيل المثال.

لكن المنطقة التي عانت أزمة حقيقية كانت في الجنوب. يعود الأمر جزئياً إلى قوات الجنرال محمد سعيد حيرسي المدعومة من كينيا (وكان صهر سياد بري ويطلق عليه اسم مورغان). ارتكبت قوات مورغان، إلى جانب قوات الجنرال فرح عيديد وعلي مهدي، بعضاً من أبشع الفظائع. أدى هذا الوضع المتدهور إلى سلسلة من الانهيارات التي دفعت الناس لحمل السلاح في سبيل البقاء على قيد الحياة. كما وقع الكثير من أعمال السلب والنهب وظهرت عصابات من المراهقين.

بحلول فترة أيلول ـ تشرين الأول العام 1992، أخذت المنطقة تتعافى بالفعل. وعلى الرغم من ضعف أداء جماعات مثل يو أس كير وعمليات الأمم المتحدة، نجحت مجموعات الإغاثة الأخرى ـ كما في منظمة الصليب الأحمر، أنقذوا الأطفال، إلى جانب مجموعات أصغر مثل لجنة أميركا لخدمات الأصدقاء وأستراليان كير ـ نجحت في نقل معظم المساعدات الإغاثية.

ومع بداية شهر تشرين الثاني، أُفيد عن وصول 80 ـ 90 % المساعدات، فيما وصلت النسبة إلى 95 % بحلول نهاية تشرين الثاني. يعزى سبب ذلك التحسن إلى عمل تلك المنظمات مع المجتمع الصومالي الذي أخذ يعيد بناء نفسه. أما في الركن الجنوبي، حيث وقع العنف الحقيقي والمجاعة، فقد تحسنت الأحوال بالفعل على غرار الشمال.

تحقق الكثير من هذا النجاح بفعل مبادرة المفاوض الأممي الجزائري، محمد

سحنون، والذي نجح بقوة وحضي باحترام جميع الأطراف. عمل سحنون مع الزعماء التقليديين من كبار السن إلى جانب الجماعات المدنية التي برزت حديثاً، لا سيما جماعات المرأة، حيث تجمع الجميع بتوجيه منه، أو تبعاً لمبادرته على أقل تقدير.

لكن الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي عمد إلى طرد سحنون من منصبه بعد انتقادات الأخير العلنية التي أدلى بها حول قلة كفاءة وفساد مساعي الأمم المتحدة. لاحقاً، عينت الأمم المتحدة شخصية عراقية بمكان سحنون، لكن المسؤول الجديد فشل في تحقيق أي شيء يذكر.

كان من المزمع التخطيط للتدخل الأميركي في الصومال بعد وقت قصير من الانتخابات. وبحسب الرواية الرسمية الأميركية، اتُّخِذَ القرار بحلول نهاية تشرين الثاني حينما شاهد جورج بوش صورة مروعة للأحداث هناك عبر شاشات التلفاز. لكن المراسلين الصحفيين الأميركيين في مدينة بيدوا أكدوا بداية تشرين الثاني مشاهدتهم لضباط مشاة بحرية أميركيين بملابس مدنية يتحركون في المنطقة، ويخططون لاماكن إقامة قواعدهم على ما يبدو.

بدا التوقيت منطقياً، فقد انتهت الأزمة وأخذ المجتمع يعيد بناء نفسه مع ضمان وصول عادل جداً للمساعدات الغذائية والإغاثية لأنها كانت تصل على أي حال. وعلى وفق هذا الكلام، سينشر 30000 جندي على المدى القصير، ولن يكون هنالك الكثير من القتال الذي تراجعت وتيرته. لذلك، لن تكون الصومال مدينة دوج وحسب.

انطلق بوش الأب لاقتناص فرص الصور وترك غيره يواجه المشكلات التي قدر لها البروز لاحقاً. لم يكترث أي كان لما حصل للصوماليين. فلو نجح الأمر، سيكون عظيماً وسنهلل ونصفق ونستمتع بمدح أنفسنا. أما إذا انتهى الأمر إلى كارثة ما، فسوف نتعامل مع الأمر كما تعاملنا مع التدخلات الأخرى التي انتهت بدورها إلى كوارث.

وعلى أي حال، فهنالك الكثير من تلك الكوارث. لنأخذ غرينادا على سبيل المثال. كان ذلك تدخلاً إنسانياً حيث ذهبنا إلى هناك في سبيل إنقاذ الناس من المأساة وتحويل المكان إلى ما أسماه ريغان «معرضاً للديمقراطية» أو «معرضاً للرأسمالية».

ضخت الولايات المتحدة مساعداتٍ إغاثيةً ضخمةً، وحققت غرينادا أعلى معدل للمساعدات الإغاثية للفرد في العالم خلال العام التالي (من بعد إسرائيل التي تنتمي إلى فئة أخرى بطبيعة الحال)، لكن الأمر انتهى إلى كارثة محضة.

انهار المجتمع كلياً، وتوقف كل شيء تقريباً فيما خلا أنشطة المخدرات وتبييض الأموال. لكن أحداً لا يعلم شيئاً عن ذلك، فقد قيل لكاميرات الشبكات التلفزيونية أن تستدير نحو جهة أخرى.

لذلك، إذا ما نجح تدخل مشاة البحرية ـ وهو أمر بدا محتملاً في حينها ـ عندها سيكون هنالك الكثير من التركيز والضوء المسلط على روعتنا. أما إذا انتهى الأمر إلى كارثة، فهو خارج عدسات الكاميرات ورادارات المراقبة ولسوف يمحى من الخارطة وحسب، ولن نخسر شيئاً في كلتا الحالتين.

سلافيون ضد بعضهم بعضاً

ـ ما هو تعليقك عن الأحداث الجارية في يوغسلافيا السابقة، هذه الأحداث التي شكلت أكبر أعمال عنف اندلعت في قلب القارة الأوروبية منذ نصف قرن، وشهدت مصرع عشرات الآلاف من الناس إلى جانب تشريد وتهجير مئات الآلاف غيرهم؟ إن يوغسلافيا السابقة ليست مكاناً بعيداً كما هو الحال مع تيمور الشرقية، فهذه أوروبا، وأحداثها على شاشات الأخبار كل يوم.

على نحو مؤكد، حصلت التيارات اليمينية في بريطانيا وأميركا على ما تريد. منذ أربعينيات القرن الماضي، شعرت هذه التيارات بالمرارة جراء حقيقة الدعم الغربي الموجه لتيتو والمقاتلين الحزبيين، وضد ميهايلوفيتش وفصائل تشيتنيك التابعة له[1]، الكروات المناهضون للشيوعية بمن فيهم أوستاشا[2] التي كانت حركة نازية بامتياز.

---

(1) دراجا ميهايلوفيتش جنرال صربي قاد المقاومة اليوغسلافية ضد الغزو النازي ودافع عن الملكية وانسحب إلى الجبال لتنظيم المقاومة عبر رجال العصابات المعروفة باسم فصائل تشيتنيك التابعة للجيش اليوغسلافي: المترجم

(2) وهي الحركة الثورية الكرواتية التي عرفت بقسوتها ووحشيتها ضد خصوم صربيين ويهود في الفترة ما بين 1929 ـ 1945 وسعت إلى قيام دولة كرواتية مستقلة: المترجم

ولا بد من الإشارة إلى أن عصابات التشيتنيك تعاونت مع النازيين وحاولت التغلب على المقاتلين الحزبيين.

قاد انتصار المقاتلين الحزبين إلى تنصيب دكتاتورية شيوعية، لكنه جعل البلاد فيدرالية. وقد قمع أولئك الشيوعيون العنف العرقي الذي ترافق ومشاعر كراهية عميقة وخلق الأساس لنوع من المجتمع الذي يؤدي فيه كل طرف دوره. وها نحن الآن نعود إلى حقبة الأربعينيات، لكن من دون المقاتلين الحزبيين.

تلعب صربيا دور وريث التشيتنيك وإيديولوجيتها. أما كرواتيا، فقد ورثت أوستاشا وإيديولوجيتها (والتي كانت أشبه بالنازيين لكنها أقل شدة بعض الشيء). ومن المحتمل أن يقوم هؤلاء الآن بالكثير مما قاموا به في الماضي لو انهزم المقاتلون الحزبيون.

من المؤكد أن قيادة هذه العناصر تأتي من خلال الحزب الشيوعي، لكن ذلك يعود لحقيقة أن كل «البلطجية» في المنطقة انضموا إلى أجهزة الحكم (يلتسين، على سبيل المثال، كان زعيماً في الحزب الشيوعي).

من المثير للاهتمام أن الجناح اليميني في الغرب ـ العناصر النزيهة منه على أقل تقدير ـ يدافع عن الكثير مما يجري حالياً. على سبيل المثال، كتبت مورا بيلوف، وهي معلقة من اليمين البريطاني، رسالة إلى جريدة الإيكونوميست تدين فيها أولئك الذين يشجبون الصرب في البوسنة. وتقول بيلوف إن الذنب يقع على المسلمين الذين ـ بحسب وصفها ـ يرفضون استيعاب الصرب المدافعين عن أنفسهم.

لقد كانت بيلوف داعمة لتشيتنيك منذ وقت طويل، لذلك ليس هنالك من سبب يمنعها من الاستمرار بدعم عنفهم (الأمر الذي وصل الحال إليه الآن). لكن هنالك عاملاً آخر على الأرجح، فلا يجب نسيان حقيقة أن بيلوف صهيونية متطرفة، وأن تورط المسلمين في الصراع يجعلهم مذنبين بالفعل.

ـ يقول البعض إن على الحلفاء قصف وتدمير مواقع المدفعية التي تحاصر سرايبفو كما فعلوا في الماضي حينما فجروا خطوط السكك الحديد المتجهة إلى معسكر

اعتقال أوشفتز النازي في بولونيا بهدف حماية الكثير من الناس. فهل ستدافع عن استخدام القوة؟

بدايةً، هنالك جدل كبير وعميق إزاء موضوع فعالية التفجيرات التي استهدفت خطوط السكك الحديد المتجهة إلى أوشفتز. وإذا ما وضعنا هذا الموضوع جانباً، يبدو لي تهديداً حازماً مع استعمال القوة، لا من خلال القوى الغربية، ولكن عبر بعض الجماعات الدولية أو العابرة للجنسيات، الأمر الذي كان له كبح جماح الكثير من العنف وربما منعه. لكنني عاجز عن تقدير ما إذا كان هذا سينجح الآن أم لا؟

إذا ما كان ممكناً وقف القصف ضد سراييفو من خلال التهديد بضرب بعض التحصينات (وربما تنفيذ التهديد فعلياً)، عندها أتصور إمكانية تقديم حجة لدعم هذا الكلام. لكن هذا تصور كبير جداً، فالقضية ليست أخلاقية وحسب، وإنما يتعين السؤال حول العواقب التي قد تكون بالغة التعقيد.

ماذا لو اندلعت الحرب في البلقان يا ترى؟ من بين النتائج المحتملة لهذا أن قواتٍ عسكرية محافظة في روسيا قد تتحرك. إن الروس موجودون بالفعل هناك لمساندة إخوانهم الصرب، وقد يتحركون على نحو جماعي ربما (تبدو الفكرة تقليدية في حد ذاتها. ولك عزيزي المتابع أن تعود إلى روايات تولستوي لترى كيف تحرك الروس جنوباً بغية مساندة إخوانهم السلافيين ضد الهجمات. وها هو المشهد يعيد تجسيد نفسه من جديد).

وصولاً إلى تلك المرحلة، ستكون أصابعك على الزناد النووي. كما أن هنالك احتمالاً ممكناً جداً يتعلق بالهجوم على الصرب، حيث قد يشعر هؤلاء بأنهم الطرف المتضرر، الأمر الذي يدفعهم نحو وحشية أكبر في كوسوفو، تلك المنطقة الألبانية. ولا شك أن هذا قد يشعل فتيل حرب واسعة النطاق مع تورط اليونان وتركيا. لذلك، هذا ليس أمراً سهلا أبداً.

وماذا لو بدأ صرب البوسنة، وبدعم من المناطق الصربية والسلافية الأخرى، حرب عصابات يا ترى؟ يقول «الخبراء» العسكريون الغربيون إن السيطرة على المنطقة قد تتطلب 100000 جندي، أقل أو أكثر. ربما هو كذلك وحسب.

لذلك، يتعين على المراقب إثارة الأسئلة حول النتائج الممكنة. في واقع الحال، يبدو قصف التحصينات الصربية أمراً بسيطاً، لكن من المهم السؤال عن عدد الناس الذين سيقتلون. لن يكون الأمر بسيطاً.

ـ انتُخبَ زيلكو رازجاتوفيتش المعروف بلقب «أركان»، وهو هارب ومطلوب في قضية سرقة أحد المصارف السويدية، انتخب للبرلمان الصربي في شهر كانون الأول من العام 1992. يقود أركان ميليشيا النمور المتهمة بأعمال قتل ضد المدنيين في البوسنة. كما أنه واحد من 10 أشخاص تضعهم الخارجية الأميركية ضمن لائحة مجرمي حرب محتملين. لقد رفض أركان تلك الاتهامات وقال: «هنالك الكثير من الناس في الولايات المتحدة ممن يسعني وصفهم بمجرمي حرب»، ما هو رأيك؟

هذا كلام صحيح إلى حد بعيد. بمعايير نورمبرغ[1]، هنالك الكثير من الناس الذين يمكن وضعهم ضمن قائمة مجرمي الحرب في الغرب. لكن هذا الوضع لا يبرئ أركاناً بـأي حال من الأحوال.

البلد المُختار

ـ تغيرت ظروف التحالف الأميركي ـ الإسرائيلي، لكن هل ترى أيَّ تغيرات بنيوية في هذا السياق؟

لم تطرأ أيُّ تغييرات بنيوية مهمة على هذه العلاقة فيما خلا زيادة مقدرة إسرائيل على خدمة المصالح الأميركية في المدى القصير على أقل تقدير.

أوضحت إدارة كلينتون بما لا يقبل اللبس نيتها الاستمرار بسياسة الانحياز الشديد التي انتهجتها إدارة بوش الأب تجاه إسرائيل. وقد اختارت الإدارتان مارتن أنديك المعروف بخلفيته في إيباك (لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية، والتي تعد من أكبر جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة)، اختارتاه لشغل مكتب الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي الأميركي.

(1) وهي المحكمة التي قاضت مجرمي الحرب النازيين بعد الحرب العالمية الثانية: المترجم.

كما سبق لأنديك ترؤس مركز دراسات زائف، وهو مركز واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، والذي أسس كي يكون مرجعاً للصحفيين الراغبين بنشر أي شيء دعائي لصالح إسرائيل، لكن بشرط القيام به على نحو «موضوعي»، كي يتمكنوا من الاقتباس عن شخص يعبر عن الرسالة التي يريدون إيصالها.

لطالما أمِلتِ الولاياتُ المتحدة في شيء كبير اسمه مفاوضات السلام، والمقصود به تحول التحالف الضمني بين إسرائيل وأنظمة الدكتاتوريات العائلية التي تحكم دول الخليج إلى تحالف راسخ أكثر وضوحاً، وهو أمر ممكن عملياً.

لكن هنالك مشكلة كبيرة تعترض الطريق. تواجه خططُ إسرائيل للسيطرة وضم الأراضي المحتلة التي تريدها ـ تلك الخطط التي لم تتغير قط ـ بعضَ العقبات الموضوعية. لطالما أمِلتْ إسرائيل بطرد وتهجير معظم الشعب الفلسطيني على المدى الطويل.

اتُخذَ الكثيرُ من الخطوات في سبيل تسريع هذا التوجه. ومن بين الأسباب التي دفعت نحو تأسيس منظومة تعليمية في الضفة الغربية كان الأمل في أن أشخاصاً أفضل تعليمياً سيفضلون الرحيل لإدراكهم شحة فرص العمل هناك.

نجح الأمر لفترة طويلة، وتمكن الإسرائيليون من حمل الكثير من الناس على المغادرة، لكنهم يجدون أنفسهم الآن عالقين مع هؤلاء السكان. ولسوف يخلق هذا الوضع بعض المشكلات الكبيرة لأن إسرائيل تنوي الاستيلاء على المياه والأراضي الصالحة للاستخدام، الأمر الذي قد لا يكون سهلاً ولا لطيفاً.

ـ ماذا تقول في سجل إسرائيل للامتثال لأكثر من 20 قراراً صادراً عن مجلس الأمن يدين سياساتها؟

إنه سجل فريد من نوعه.

ـ دون عقوبات ودون إنفاذ؟

لا شيء بالمطلق. ولنأخذ مثالاً عشوائياً كما في قرار مجلس الأمن المرقم 425 الصادر في آذار العام 1978. دعا القرار إسرائيل للانسحاب الفوري وغير المشروط من

جنوب لبنان. لكن إسرائيل لا تزال هناك، وحتى مع تكرار الطلب من جانب الحكومة اللبنانية في شباط العام 1991 حينما كان الجميع ذاهبين لمهاجمة العراق.

من جانبها، ستعمل الولايات المتحدة على عرقلة أي تغيير في الأوضاع. كما أن الكثير من قرارات مجلس الأمن التي عرقلتها الولايات المتحدة عبر حق النقض إنما أريد لها إدانة فظائع واعتداءات إسرائيل.

لنأخذ غزو لبنان العام 1982 على سبيل المثال. في بادئ الأمر، تقبلت الولايات المتحدة إدانات مجلس الأمن. لكن في غضون أيام، عمدت واشنطن إلى استخدام حق النقض ضد القرار الرئيس لمجلس الأمن الذي دعا جميع الأطراف للانسحاب ووقف القتال، ومن ثم استخدمت حق النقض كذلك لمنع صدور قرار مماثل لاحقاً.

ـ لكن الولاياتِ المتحدة تقبلت بعضَ قرارات الأمم المتحدة ووقفت ضد الترحيل.

لقد تقبلت الولايات المتحدة ذلك، لكنها رفضت السماح بأي أثر فعلي. يكمن السؤال الأساسي في: هل ستقوم الولايات المتحدة بفعل أي شيء بهذا الخصوص؟ على سبيل المثال، تقبلت الولايات المتحدة قرار مجلس الأمن الذي أدان ضم مرتفعات الجولان. لكن، حينما حان الوقت لتنفيذ إجراءات عملية، رفضت الأخيرة ذلك.

ـ يسمو القانون الدولي على قانون الدولة، لكن إسرائيل تدعي أن هذه القرارات لا تنطبق عليها. كيف ذلك؟

لا تنطبق عليها هذه القرارات كما لا تنطبق غيرها على الولايات المتحدة التي شجبتها حتى محكمة العدل الدولية. في واقع الحال، تفعل الدول ما يحلو لها فعله، لكن على الدول الصغيرة إظهار الطاعة والانصياع وحسب.

إسرائيل ليست دولة صغيرة، وإنما دولة ملحقة بالقوة العظمى العالمية، وبالتالي فهي تقوم بما تسمح به الولايات المتحدة. تقول الولايات المتحدة لإسرائيل: لا يتعين عليكِ القبول بأي من هذه القرارات، لذلك فهي قرارات لاغية وباطلة، كما هو الحال حينما تتعرض الولايات المتحدة للشجب والاستنكار.

لكن مجلس الأمن الدولي لا يصدِر أيَّ قرارات شجب واستنكار ضد الولايات المتحدة لأن الأخيرة تنقضها بكل بساطة. لنأخذ موضوع غزو بنما، فقد حاول مجلس الأمن الدولي إصدار قرارين لإدانة الولايات المتحدة جراء الغزو، وقد نقضنا كِلا القرارين.

كما يسع المرء إيجاد قرارات إدانة متكررة للولايات المتحدة عجَزَ مجلسُ الأمن الدولي عن تمريرها، قرارات كان لها أن تمر لو استهدفت دولاً عاجزة. كما تمرر الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات طوال الوقت، لكنها قرارات غير ملزمة وليست سوى توصيات.

ـ أتذكر أني تبادلت الحديث مع منى الرشماوي، وهي حقوقية من منظمة الحل لحقوق الإنسان في رام الله بالضفة الغربية. قالت لي الرشماوي إنها حينما تذهب إلى قاعة المحكمة، فهي لا تعرف إذا ما كان المدعي العام الإسرائيلي سيقاضي موكلها حسب قانون الانتداب البريطاني الطارئ، القانون الأردني، القانوني الإسرائيلي أو العثماني، أو ربما حسب قانونهم هم. كما أن هنالك ضوابط إدارية معمول بها رغم أنها غير منشورة قط. وكما سيخبرك أي محامٍ فلسطيني، فإن النظام القضائي في الأراضي المحتلة ليس سوى مهزلة وحسب. ليس هنالك من قانون وإنما سلطة فقط.

تستند معظم الإدانات إلى الاعترافات، والجميع يعلم ما الذي يعنيه اعتراف الناس. في خاتمة المطاف، وبعد 16 عاماً، صدر قرار براءة بحق جندي درزي إسرائيلي سابق بعدما أدين على إثر اعتراف أدلى به. وقد كان الأمر فضيحة في حينها. وحينما جرى تحقيق في الأمر، قالت المحكمة العليا إن أجهزة الأمن استمرت بالكذب على المحكمة لـ16 سنة. تعذب هذه الأجهزة الناس ـ الأمر الذي يعرفه الجميع ـ لكنها تنكر هذا أمام المحكمة.

في سياق متصل، حدث لغط وجدل كبير على إثر كشف حقيقة كذب أجهزة الأمن على المحكمة العليا. كيف يسعك القول بأنك تعيش في ظل ديمقراطية حينما تكذب على المحكمة العليا يا ترى؟ لكن التعذيب ما كان قضية مهمة، فالجميع يعلم بأمره منذ البداية.

تحدثت منظمة العفو الدولية إلى قاضي المحكمة العليا الإسرائيلي، موشي إتزيوني، في

لندن عام 1977. وقد سألت المنظمة إتزيوني عن سبب هذه النسبة المرتفعة من الاعترافات بين العرب. رد القاضي: «إنها جزء من طبيعتهم».

ذلك هو النظام القضائي الإسرائيلي في الأراضي المحتلة.

ـ هلّا شرحت لي مصطلحي جورج أورويل «المنطقة الأمنية» و«المنطقة العازلة؟».

في جنوب لبنان؟ ذلك ما يطلقه الإسرائيليون عليها، وما يشار به إليها في الإعلام. غزت إسرائيل جنوب لبنان عام 1978. وجاء هذا الغزو في سياق اتفاقيات كامب ديفيد. لقد كان واضحاً أن لتلك الاتفاقيات عواقبَ، ومنها تحرير يد إسرائيل لمهاجمة لبنان ودمج المناطق المحتلة، الأمر الذي تحقق بعد خروج مصر من معادلة الردع.

لقد غزت إسرائيل جنوب لبنان وسيطرت على الوضع من خلال وكلائها آنذاك، ومنها مليشيا المقدم سعد حداد التي ما كانت سوى قوة مرتزقة إسرائيلية وحسب. وقد حصل ذلك إبان صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 425.

حينما نفذت إسرائيل غزو العام 1982، كان هنالك الكثير من العنف العابر للحدود من جهة شمال إسرائيل. كما كان هنالك وقف إطلاق نار صارم برعاية أميركية مع منظمة التحرير الفلسطينية يمنع أي أعمال عابرة للحدود. لكن إسرائيل تجاهلت ذلك ونفذت آلاف الأعمال الاستفزازية ـ بما في ذلك قصف المدنيين ـ لا لشيء إلا لجر منظمة التحرير الفلسطينية من فعل شيء يعطي إسرائيل الذريعة الكافية لتنفيذ الغزو.

من المثير رؤية الكيفية التي أعيد بها تشكيل الصحافة الأميركية، فلم يبق من قصص سوى تلك التي تتحدث عن قصف منظمة التحرير الفلسطينية للمستوطنات الإسرائيلية، وأجزاء محدودة ومعينة من الصورة الحقيقية (وحتى في العام 1982 حينما نفذت إسرائيل غزوها، لم يرد ذلك الجزء في الصحافة).

تمثلت الحقيقة في أن إسرائيل استمرت بالقصف والغزو شمالاً عبر الحدود، في مقابل إحجام منظمة التحرير الفلسطينية عن الرد. في واقع الحال، كانت المنظمة تتحرك نحو تسوية عبر المفاوضات (كما أن حقيقة ما حصل في السنوات التي سبقت

تلك الأحداث لم تختلف بشيء عن هذا النمط، الأمر الذي وثقته لمرات كثيرة، ودون أي فائدة تذكر بطبيعة الحال).

نحن نعلم بما حصل بعد غزو إسرائيل للبنان. لقد طُرِدت إسرائيل على يد من تسميهم وتصفهم بـ«الإرهابيين»، وهو المقصود بالمقاومة الشعبية التي ما كانت مستعدة للخضوع. كما نجحت إسرائيل في إيقاظ مقاومة أصولية عجزت عن السيطرة عليها. لذلك، انسحبت إسرائيل.

استمرت القوات الإسرائيلية بسيطرتها على القطاع الجنوبي، ذلك الذي أطلقت عليه تسمية «المنطقة الأمنية»، رغم أنه لم يكن هنالك أدنى سبب يدعو للاعتقاد بصلتها بالأمن. إنها بصمة إسرائيل في لبنان، تلك البصمة التي يديرها جيش من المرتزقة يدعى «جيش لبنان الجنوبي» المدعومِ بالقوات الإسرائيلية. إنهم متوحشون وشرسون للغاية، ولديهم غرف تعذيب مرعبة.

نحن لا نعرف التفاصيل الكاملة لأنهم يرفضون السماح بوجود مفتشي الصليب الأحمر أو أي جهة أخرى. لكن تحقيقاتٍ استقصائيةً قامت بها جماعاتُ حقوق إنسان، صحفيون وغيرهم من المصادر المستقلة ـ *أشخاص خرجوا من غرف التعذيب مع بعض المصادر الإسرائيلية نفسها ـ أكدوا جميعاً وجود تلك الوحشية. كما أن جندياً إسرائيلياً عمد إلى إنهاء حياته بالانتحار لأنه عجز عن تحمل ما يجري. وقد كتبت الصحف العبرية عن الموضوع كذلك.*

كان معسكر الأنصار أكبر المعسكرات، وقد أسس في مدينة الخيام. وقعت مذبحة في المخيم على يد ميليشيا سعد حداد تحت أنظار الإسرائيليين عام 1978، بعد سنوات من القصف الإسرائيلي الذي تسبب بتهجير معظم السكان. ويشمل هذا الكلام، بالدرجة الأساس، اللبنانيين الذين رفضوا التعاون مع جيش لبنان الجنوبي.

إذن، تلك هي «المنطقة الأمنية».

ـ ألقت إسرائيل بالعشرات من المرحلين في لبنان إبان سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. ما الذي تغير الآن؟ ولِمَ يرفض لبنان يا ترى؟

القضية ليست رفض لبنان تماماً. فلو أن إسرائيل القت ببعض المرحلين على مشارف صيدون، ما كان لبنان ليرفض. لكن إسرائيل ارتكبت خطأ تكتيكياً في تصوري. سيكون ترحيل 415 فلسطينياً (في كانون الأول العام 1992) أمراً يصعب عليهم التعامل معه.

بحسب الصحافة الإسرائيلية، كانت عملية الترحيل عشوائية للغاية، وصورة وحشية للعقاب الجماعي. لقد قرأت في جريدة هاآرتز (وهي إحدى كبريات الصحف الإسرائيلية) أن الشاباك (وهو جهاز الشرطة السرية الإسرائيلي) سرب معلومات مفادها أنه قدم أسماء 6 أشخاص يشكلون تهديداً أمنياً، وأضاف اسماً آخر حينما طلبت منه حكومة رابين العمالية زيادة العدد. أما الـ400 المرحلون الآخرون، فقد أضافتهم حكومة رابين من دون الاستناد إلى أي معلومات استخبارية.

لذلك، ليس هنالك من سبب يدعو للاعتقاد بانتماء المرحّلين الناشطين إلى حماس (وهي حركة فلسطينية أصولية). في واقع الحال، عمدت إسرائيل إلى ترحيل الهيئة التدريسية لإحدى الجامعات الإسلامية بكاملها. لقد رحّلوا المثقفين المتعلمين، وأشخاصاً منخرطين في برامج الرعاية الاجتماعية ونحوها.

لكن حمل مجموعة من الناس وإلقائهم بين الجبال في جنوب لبنان، تلك المنطقة التي تعرف بانجمادها شتاءً وغليانها صيفاً، لن يكون بالأمر اللطيف أمام عدسات التلفاز. وبطبيعة الحال، فلا شيء أهم من الصورة أمام العدسات. لذلك، ربما تنشأ بعض المشكلات لأن إسرائيل لن تسمح لأولئك المرحلين بالعودة من دون الكثير من الضغوط.

ـ عبر حديث أدلى به إلى هيئة الإذاعة البريطانية، سمعت ستيفن سولارز، وهو (عضو مجلس شيوخ ديمقراطي سابق من بروكلين) يتحدث عن عالم مزدوج المعايير. وقال سولارز إن العالم شاهد ترحيل 700000 يمني من العربية السعودية دون أن ينبس أحد ببنت شفة (وهو حدث حقيقي فعلاً)، فيما صرخ الجميع غضباً على ترحيل 415 فلسطيني من غزة والضفة الغربية.

بلا شك، سيقول كل المؤمنين والمطبقين للأسلوب «الستاليني» الشيء ذاته: «لقد أرسلنا ساخاراوف إلى المنفى والجميع صرخ غضباً. فماذا عن هذه الفظاعة؟ ومن هي

الأسوأ؟». هنالك دوماً أشخاص يرتكبون فظائع أسوأ. فما الذي سيمنع مقلداً ستالينياً مثل سولارز من قول الشيء ذاته؟

ومن المفارقات أن هنالك اختلافاً لافتاً، فاليمنيون رُحّلوا إلى وطنهم، فيما رُحِّل الفلسطينيون عنه. فهل سيقول سولارز إن علينا جميعاً أن نصمت لو رُحِّلت عائلته إلى صحراء المكسيك يا ترى؟

ـ تطور موقف وسجل إسرائيل تجاه حماس على مر السنوات. ألم تدعمها إسرائيل فيما مضى؟

لم تكتفِ إسرائيل بدعم حماس وحسب، وإنما حاولت تنظيمها وتحفيزها كذلك. رَعَت إسرائيل الإسلاميين الأصوليين إبان بدايات الانتفاضة الأولى (وهي انتفاضة اندلعت من جانب الفلسطينيين داخل إسرائيل وضد حكومتها). ولو كان هنالك إضراب ضد الطلبة في بعض جامعات الضفة الغربية، فإن الجيش الإسرائيلي كان لينقل الإسلاميين الأصوليين بالباصات بهدف كسر الإضراب.

حظي الشيخ ياسين، ذلك العجوز المجنون المعادي للسامية وزعيم الأصوليين الإسلاميين في غزة، حظي بحماية لوقت طويل. لقد أحبوه فقد كان يقول: «فلنقتل جميع اليهود». إنه أمر معتاد منذ زمن بعيد، حيث قال حاييم وايزمان قبل 70 عاماً: «لا يكمن الخطر الذي يتهددنا في العرب المتطرفين، بل المعتدلين منهم».

كما خضع غزو لبنان للمنطق ذاته. أرادت إسرائيل تدمير منظمة التحرير الفلسطينية لعلمانيتها ووطنيتها، ولأنها تدعو إلى مفاوضات وتسوية دبلوماسية، وهذا هو التهديد، وليس الإرهابيين. كما أن المعلقين الإسرائيليين تحدثوا ببالغ الوضوح عن هذا الأمر منذ البداية.

لا تزال إسرائيل ترتكب الخطأ ذاته، مع توقع النتائج ذاتها. ففي لبنان، انطلق الإسرائيليون نحو تدمير خطر الاعتدال، الأمر الذي انتهى إلى ظهور حزب اللّٰه (وهي جماعية أصولية مدعومة من إيران) على أيديهم. كما أرادوا تدمير خطر الاعتدال في الضفة الغربية، ذلك الخطر المتمثل في أولئك الناس الساعين لعقد تسوية سياسية.

لكن الأمر انتهى بإسرائيل إلى حماس، هذه الجماعة التي نجحت بتنظيم هجمات وحرب عصابات كفؤة ضد القوات الأمنية الإسرائيلية.

من الضروري بمكان الاعتراف بمدى ضعف وقلة كفاءة الأجهزة الأمنية السرية حينما يتعلق الأمر بالتعامل مع الناس والسياسات. في واقع الحال، ترتكب وكالات الاستخبارات بعضاً من أكثر الأخطاء المذهلة، كما هو الحال مع الأكاديميين كذلك.

ضمن أي موقف احتلال أو هيمنة، يتعين على قوة الاحتلال أو الهيمنة تبرير وتفسير ما يجري على الأرض. وفي واقع الحال، ليس هنالك من وسيلة للقيام بذلك فيما عدا أن تكون عنصرياً. لا بد لك من لوم الضحية. وبمجرد تحولك إلى عنصري متعصب في حال دفاع عن النفس، عندها ستفقد قدرتك على فهم ما يجري. كان هذا هو موقف الولايات المتحدة في الهند الصينية، فلم تتمكن واشنطن قط من استيعاب وجود بعض الأمثلة المذهلة ضمن السجل الداخلي. كما ينطبق الكلام ذاته على مكتب التحقيقات الفيدرالي الذي يرتكب الأخطاء المذهلة نفسها، وللأسباب نفسها كذلك. ضمن رسالة موجهة إلى صحيفة نيويورك تايمز، كتب مدير رابطة مكافحة التشهير التابعة لمنظمة «بناي بريث»، أبراهام فوكسمان، «أن حكومة رابين أظهرت بوضوح التزامها بعملية السلام» منذ توليها مقاليد الأمور. وأضاف: «إن إسرائيل تمثل الطرف الأخير الذي يتعين عليه برهان رغبته بصنع السلام». لكن ما هو سجل حكومة رابين العمالية يا ترى؟

من المؤكد أن إسرائيل تريد السلام، وكذلك أراد هتلر، فالجميع يريد السلام. لكن السؤال المهم سيكون بـ«شروط من؟».

كما كان متوقعاً بالضبط، كثفت حكومة رابين من وتيرة إجراءاتها القمعية في الأراضي المحتلة. مساء هذا اليوم، تكلمت إلى امرأة أمضت السنوات الأخيرة في أعمال حقوق الإنسان في غزة. أكدت المرأة ما أكده الجميع، وما يعرفه كل ذي لب وعقل، والمتمثل في تصاعد الأمور وزيادة صرامتها بمجرد مجيء رابين. وبالعودة إلى سجله، فالرجل معروف بقبضته الحديدية.

أما الليكود (وهو الحزب اليميني الأكبر في إسرائيل) فلديه سجل أفضل في

الأراضي المحتلة مقارنة بسجل العمال. توقفت أعمال التعذيب والعقاب الجماعي في حكم بيغن. وكانت هنالك فترة سيئة واحدة تصادفت ووجود شارون في موقع المسؤولية، لكن الأمور كانت أفضل عموماً في عهد بيغن. وحينما عاد حزب العمال إلى الحكم عام 1984، عادت أعمال التعذيب والعقاب الجماعي من جديد، ومن ثم جاءت الانتفاضة. في شهر شباط من العام 1989، تحدث رابين إلى قادة منظمة السلام الآن قائلاً إن المفاوضات مع منظمة التحرير لا تعني شيئاً، وإنما ستمنحه الوقت لسحق الفلسطينيين بالقوة. ووعد بأنهم سيُسحقون وينكسرون.

ـ لكن ذلك لم يحصل.

بل حصل فعلاً. لقد ماتت الانتفاضة تقريباً، وتمكن رابين من إيقاظها بعنفه من جديد. كما استمر بسياسته الاستيطانية في الأراضي المحتلة، كما تنبأ الجميع من قبل. وعلى الرغم من حالة توقف كبيرة في إنشاء المستوطنات كما جرى الترويج له، بدا واضحاً منذ البداية أن الحديث عن هذا التوقف محظ احتيال وحسب. كما أن فوكسمان يعرف هذا الكلام، فهو يقرأ الصحافة الإسرائيلية، وأنا واثق من هذا.

لم يكن ما أوقفه رابين إلا بعضاً من أكثر خطط شارون المجنونة تطرفاً. عمل شارون على بناء المنازل في كل مكان، وفي أماكن ما كان ليذهب أحد إليها أبداً، فيما تعجز البلاد عن تمويل هذه الأعمال. لذلك، قرر رابين التراجع ناحية برنامج استيطان أكثر عقلانية. وأتصور أن العدد الحالي يناهز الـ11000 منزل.

يميل العمال لاتباع سياسة أكثر عقلانية مقارنة بالليكود، الأمر الذي يفسر ميل الولايات المتحدة لتفضيل العمال عموماً. لكن العمال يتصرفون على النحو ذاته كما هو الحال مع الليكود، لكنهم أكثر هدوءاً وأقل جرأة. كما يبدون أكثر حداثة في توجههم، وأكثر انسجاماً مع معايير النفاق الغربي. إنهم أكثر واقعية كذلك. لذلك، وعوضاً عن تنفيذ 7 مناطق كبيرة، قرر العمال النزول إلى 4 وحسب.

لكن الهدف لا يختلف، فكلاهما يريد المستوطناتِ لتفصل مناطقَ الفلسطينيين عن بعضهم بعضاً. كما يتعين مد شبكة ضخمة من الطرق السريعة التي تربط المستوطناتِ اليهوديةَ ببعضها وتحيط القرى العربية الصغيرة في أعالي التلال، وذلك لضمان منع

تحول أي سيادة محلية إلى شكل من أشكال الحكم الذاتي الحقيقي. ولسوف يستمر كل هذا، فيما سيأتي التمويل من الولايات المتحدة بكل تأكيد.

ـ يشير منتقدو الحركة الفلسطينية إلى ما يصفونه بـ«الانتفاضة الداخلية»، والمتمثلة بحقيقة قتل الفلسطينيين لفلسطينيين آخرين، كما لو كان هذا القتل يبرر الحكم الإسرائيلي ويلغي شرعية المطامح الفلسطينية بالمقابل.

لك أن تنظر إلى الحركة الصهيونية وستجد الكثير من اليهود الذين قتلوا على يد يهود آخرين. لقد قتلوا المتعاونين، الخونة والناس الذين تصوروا أنهم خونة. ولم يعش اليهود ظروفاً قاسية وقاهرة كظروف الفلسطينيين في ظل الاحتلال. فضلاً عن ذلك، يشير الكثير من الإسرائيليين إلى أن البريطانيين ما كانوا لطفاء، لكنهم كانوا رجالاً نبيلين مقارنةً بنا.

توفرت قوة الدفاع التابعة لحزب العمال، والمعروفة باسم الهاغاناه، على غرف للتعذيب والاغتيالات. وقد سبق لي مرة الاطلاع على إحدى عمليات الاغتيال التي نفذوها ضمن التاريخ الرسمي للهاغاناه، تلك العملية التي وُصفت على نحو مباشر وواضح.

كان ذلك في العام 1921، حينما تقرر قتل يهودي هولندي يدعى جايكوب دي هان بسبب محاولته التواصل مع الفلسطينيين لمعرفة إمكانية إيجاد صيغة ممكنة بينهم وبين المستوطنين اليهود الجدد. وكان من المفترض أن تكون منفذةُ الاغتيال سيدةً باتت لاحقاً زوجة رئيس إسرائيل. كما قالوا إن هنالك سبباً آخر لاغتياله يتعلق بميوله الجنسية المثلية.

بات إسحق شامير رئيساً لعصابة شتيرن[1] عبر قتل الرجل الذي تقرر أن يتولى قيادة العصابة. على ما يبدو، كره شامير الرجل لسبب ما. وكان من المزمع لشامير السير معه في نزهة على البحر، لكنه لم يعد بعد ذلك قط. يعلم الجميع أنه قتل على يد شامير.

---

(1) وهي مجموعة مسلحة متطرفة تأسست بعد الانشقاقات التي اعترت منظمة الارغون الصهيونية المسلحة المتطرفةأوالتي عرفت بشدتها وشراستها وتفضيلها التحالف مع المانيا النازية بدلا من بريطانيا: المترجم.

مع ترنح الانتفاضة تحت ضغط القمع الشديد، خرج القتل عن السيطرة كلياً، وبدا الأمر أقرب إلى تسوية حسابات قديمة حيث يقتل رجال العصابات كل من يرونه أمامهم. بدايةً، كانت الانتفاضة منضبطة تماماً، لكنها انتهت بالكثير من القتل العشوائي، الأمر الذي تحبه إسرائيل كثيراً. ومن ثم يمكن للإسرائيليين الإشارة إلى مقدار فساد العرب وخطورة جورتهم.

ـ نعم، فالأمر كذلك.

وقد ساعد الإسرائيليون بجعله خطيراً جداً.

غاندي، اللاعنف والهند

ـ لم أسمعك تتحدث يوماً حول غاندي. لقد كتب عنه أورويل قائلاً: «بالمقارنة مع الشخصيات السياسية البارزة في عصرنا، ما أطيب الذكر الذي خلفه وراءه». ما رأيك بالمهاتما؟

بالتأكيد، سأتردد بتقديم رأيي من دون تحليل معمق لما فعله وأنجزه الرجل. هنالك بعض الأشياء الإيجابية، ومنها ـ على سبيل المثال ـ تركيزه على تطوير القرى، الاعتماد على الذات والمشاريع المجتمعية. ولا شك أن ذلك كان أمراً مفيداً جداً للهند. وعلى نحو ضمني، اقترح غاندي اتباع نموذج تنموي كان يمكن له أن يكون أكثر نجاحاً وإنسانية من النموذج الستاليني الذي تبناه (وهو نموذج يركز على تطوير وتنمية الصناعات الثقيلة، ونحوها).

لكن علينا التفكير بعمق في موضوع اللاعنف. من المؤكد أن الجميعَ يفضِّل اللاعنفَ على العنف، لكن على وفق أي شروط يا ترى؟ وهل هو مبدأ مطلق؟

ـ هل تعلم أنه قال للويس فيشر عام 1938 إن على يهود ألمانيا تنفيذ انتحار جماعي كي «يثيروا العالم وشعب ألمانيا ضد عنف هتلر».

أتصور أنه قدم اقتراحاً تكتيكياً وليس مبدئياً. كما أنه لم يقل إن عليهم السير ببهجة وفرح نحو غرف الغاز لأن هذا ما يقتضيه اللاعنف. لقد قال إنكم إن قمتم بذلك فقد يكون وضعكم أفضل.

ولو فصلنا مقترحه عن أي اعتبار مبدأي فيما خلا عدد الأرواح التي يمكن إنقاذها، يمكن تخيل التأثير الذي سيحدثه هذا في العالم على نحو يفوق تأثير مذابح النازيين. وعلى الرغم من أني لست مؤمناً بهذا الكلام، لكنه ليس مستحيلاً بالمعنى الحرفي. من جانب آخر، لم يكن هنالك من شيء يستطيع اليهود الأوروبيون فعله في ظل الظروف السائدة آنذاك، والتي كانت ظروفاً مخزية في كل مكان.

ـ أضاف أورويل أن غاندي، بعد تبرير موقفه، قال إن اليهود ماتوا على أي حال، ومن الأفضل لهم لو ماتوا بطريقة ذات دلالة.

لقد أعاد كلامه التكتيكي، وليس المبدئي، من جديد. للمرء أن يتساءل عن العواقب التي قد تترتب على الأفعال التي أوصى بها. يبدو الأمر تخميناً مبنياً على دليل ضعيف. لكن اقتراحَ أمرٍ كهذا في ذلك الوقت كان أمراً بشعا بحق.

إن ما ركز عليه تمثل في «انظر، إن الناس العزل الضعفاء الذين يساقون إلى المذبح عاجزون عن أي شيء. لذلك يتعين على آخرين الاضطلاع بمهمة منع ذبحهم». لذلك، فإن تقديم المشورة حول الكيفية ليس بالأمر المشجع قط، إذا جاز التعبير.

بوسعك قول الشيء نفسه عن جملة كبيرة من الأشياء الأخرى. لنأخذ الناس الذين عُذبوا وقُتلوا في هاييتي. هل تريد أن تخبرهم «أن الطريقة التي يتعين عليكم قتل أنفسكم بها تتطلب تقديم رؤوسكم أمام السكين، ولربما ينتبه الناس على الجانب الآخر لما يجري»؟ ربما كان ذلك ممكناً. لكن الأمر سيكون ذا دلالة وقيمة أكبر لو أبلغت الناس الذين يعطون السكاكين للقتلة بوجوب فعل شيء أفضل من ذلك.

لكن الكلام عن اللاعنف سهل. ويمكن للمرء أخذه بجدية لو كان المتحدث شخصاً (كناشط سلمي مخضرم) مثل دايف ديلينغر[1] الذي اعتاد الوقوف في الصفوف الأمامية مع الضحايا.

ـ باتت الهندُ ممزقةً جراء جملة من الحركات الانفصالية. فها هي كشمير (تلك المقاطعة الشمالية المتنازع عليها مع باكستان) تعيش حالة من الفوضى المريعة،

---

(1) وهو ناشط سلمي راديكالي مؤثر وناشط في حركة اللاعنف الاجتماعية وأحيل للقضاء الأميركي جراء مواقفه المناهضة لحرب فييتنام: المترجم

حيث يحتلها الجيش الهندي وينتشر القتل، فيما تشيع الاعتقالات والانتهاكات الهائلة لحقوق الإنسان في البنجاب (وهو إقليم يمتد بين الهند وباكستان) وأماكن أخرى. أريد رأيك بخصوص هذا التوجه السائد في العالم الثالث حول تحميل القوى الاستعمارية مسؤولية الاضطرابات التي تعصف ببلدانهم اليوم. يبدو أنهم يقولون: «نعم، تعاني الهند من الاضطرابات، لكن السبب يكمن في البريطانيين لأنها كانت مكاناً سعيداً قبل مجيئهم».

من الصعب تقييم المسؤولية عن الكوارث التاريخية. يبدو الأمر أشبه بمحاولة تقييم صحة شخص يتضور جوعاً مع معاناته جملة من الأمراض. في مثل هذه الحالة، تبرز لدينا عوامل كثيرة ومتنوعة. فلنقل إن الشخص تعرض للتعذيب، ومن المؤكد أن تعذيبه ترك أثراً معيناً. لكن برغم انتهاء التعذيب، ربما اعتاش ذلك الإنسان على حمية خاطئة أو عاش حياة متهورة، ومات لجملة من التأثيرات والأسباب المشتركة. لذلك، يمكن القول إن هذا هو ما نتحدث عنه الآن.

كان الحكم الإمبريالي كارثياً بلا شك. ولنأخذ الهند مثالاً، فحينما دخل البريطانيون إقليم البنغال في بادئ الأمر، كان ذلك واحداً من أغنى الأماكن في العالم. كما أن أوائل التجار ـ المحاربين البريطانيين وصفوا المكان بالفردوس. أما اليوم، فقد بات هذا المكان بنغلادش وكالكوتا حيث يعدان رمزين من كبريات رموز اليأس وفقدان الأمل.

تمتعت تلك المناطق بمساحات زراعية غنية بإنتاج القطن الجيد عموماً. كما توفرت على إمكانات تصنيع متقدمة بمقاييس اليوم. فعلى سبيل المثال، بنى أحد المعامل الهندية سفينة رائدة لاحد الأدميرالات البريطانيين أثناء الحروب النابليونية. لقد كانت سفينة مبنية بمعامل هندية وليس بريطانية.

كما يمكنك الاطلاع على ما حدث في أعمال آدم سميث التي كتبها قبل مائتي عام. لقد استنكر سميث الحرمان الذي سببه البريطانيون في البنغال. وكما يصف سميث، فقد شرع البريطانيون بتدمير الاقتصاد الزراعي أولاً، ومن ثم حولوا حالة «الندرة» إلى «مجاعة». وقد قاموا بهذا عبر تطبيق عدة وسائل من بينها تحويل الأراضي الزراعية

لإنتاج الخشخاش (وذلك لأن الأفيون كان الشيء الوحيد الذي يمكن للبريطانيين بيعه إلى الصين). بعد ذلك حصلت مجاعة عامة في البنغال.

كما حاول البريطانيون تدمير المنظومة الصناعية القائمة في المناطق الهندية التي يسيطرون عليها. فبدءاً من العام 1700، فرضت بريطانيا ضوابطَ ضريبيةً صارمة لمنع المصنعين الهنود من منافسة مصنعي النسيج البريطانيين. كان عليهم تقويض وتدمير صناعة النسيج الهندية بسبب تمتع الهند بمزية نسبية. لقد كانوا يستخدمون قطناً أجود ومنظومة صناعية أفضل من عدة جوانب، إن لم يكن أفضل من نظيرتها البريطانية كلياً.

نجح البريطانيون فيما أرادوا، وتراجعت الهند من دولة صناعية إلى ريفية. ومع انتشار الثورة الصناعية في بريطانيا، تحولت الهند إلى بلد فقير، ريفي وزراعي وحسب.

استمر التدمير حتى العام 1864، وذلك حينما بات المنافسون البريطانيون في المقدمة، وحيث اكتشف هؤلاء مزايا التجارة الحرة. ولك أن تعود إلى المؤرخين الليبراليين البريطانيين، وكانوا من كبار المدافعين عن التجارة الحرة، ومدركين لما حصل تماماً. فعبر قراءة ما كتبوه، ستجدهم يقولون: «انظروا، إن ما تقومون به في الهند ليس جميلاً، لكن ليس هنالك من وسيلة أخرى لبقاء مصانع مانشستر قيد العمل. لذلك، لا بد لنا من تدمير المنافسين».

ثم استمر الوضع كذلك، حيث يمكننا تتبع الأحداث في الهند قضية بعد أخرى. عام 1944، وضع نهرو كتابه المثير (اكتشاف الهند) من داخل سجنه البريطاني. أشار نهروا في كتابه إلى أننا لو تتبعنا النفوذ والسيطرة البريطانية في كل منطقة من مناطق الهند، ومن ثم نقارنه بمستوى الفقر في المنطقة، عندها سنجد العلاقة متناسبة بوضوح. وكلما كان البريطانيون موجودين منذ وقت أطول، كانت المنطقة أكثر فقراً. وكان إقليم البنغال ـ وهو الآن بنغلاديش ـ الأسوأ على الإطلاق، فقد بدأ البريطانيون من هناك.

في مقابل هذا الكلام، لا يسعك تتبع الأمر نفسه في كندا وأميركا الشمالية لأنهم قضوا على السكان بكل بساطة. وليس هذا ما يقوله المعلقون المعاصرون الذين يتبعون التيار «السياسي الصحيح» فقط، وإنما يمكن العودة إلى الآباء المؤسسين كذلك.

ففي هذا السياق، يقول أول وزير دفاع أميركي، وهو الجنرال هنري نوكس، إننا عاملنا السكان الأصليين على نحو أسوأ مما قام به الفاتحون تجاه البيرو والمكسيك. وقال إن مؤرخي المستقبل سينظرون إلى تدمير هذا الشعب ليصفوه بمصطلح «الإبادة الجماعية» المعروف اليوم، وسيصفون هذه الأفعال بلون غامق وخط غليظ.

كان هذا الكلام معروفاً طوال الوقت. فبعد وقت طويل من رحيل جون كوينسي آدامز عن السلطة[1]، وكان الأب المفكر لمفهوم المصير الواضح، بات الأخير معارضاً للعبودية والسياسة ضد الهنود. وقال إنه تورط ـ مع البقية منهم ـ في جريمة «الإبادة» بهذا القدر المروع، ولدرجة أن الرب سيعاقبهم بلا شك على هذه «الذنوب الفظيعة».

أما في أميركا اللاتينية التي كان وضعها أكثر تعقيداً، فقد تعرض السكان الأصليون للتدمير في غضون 150 عاماً. وفي هذه الأثناء، جُلب الأفارقة عبر المحيط ليكونوا عبيداً، الأمر الذي ساعد في تدمير إفريقيا قبل حلول الحقبة الاستعمارية، ومن ثم ترنحت القارة السمراء بفعل الفتوحات أكثر.

وبعدما استولى الغرب على المستعمرات ونهبها ـ الأمر الذي لا شك فيه ـ وساهموا في تنميتها كذلك، انتقل المستعمرون إلى مرحلة ما يطلق عليها «علاقات ما بعد الكولونيالية»، وتعني الهيمنة من دون سيطرة مباشرة، الأمر الذي انتهى إلى كارثة أكبر.

فرّقْ تسدْ

ـ لنتابع الموضوع عن الهند. حدثني عن سياسة فرّقْ تسدْ التي اعتمدتها الإدارةُ البريطانية للهند، وحيث استخدمتِ الهندوسَ ضد المسلمين. أنت ترى نتائج هذا الكلام اليوم.

من الطبيعي لأي محتل اعتماد أسلوب التلاعب بالجماعات بعضها ضد بعض. على سبيل المثال، أتصور أن 90% من القوات التي استخدمتها بريطانيا للسيطرة على الهند كانت من الهنود.

(1) وهو الرئيس الأميركي السادس وحكم للفترة 1825 ـ 1829، وعرف بتغيير موقفه ومناهضته للتوسع والعبودية: المترجم.

هنالك تلك الإحصائية المذهلة التي تقول إن البريطانيين في ذروة سلطتهم وقوتهم لم يملكوا أكثر من 150000 شخص هناك.

يصح هذا الكلام في كل مكان. وينطبق على القوات الأميركية التي فتحت الفلبين، وتسببت بمصرع بضعة مئات من الآلاف من الناس. وقد تحقق ذلك بمساعدة القبائل الفلبينية حيث استُغِلّت الصراعات ما بين الجماعات المحلية بهدف تحقيق ذلك. ومن نافلة القول أن الكثير من تلك الجماعات اصطفت مع الفاتحين.

لكن قبل العالم الثالث، فلنلق نظرة على الفتوحات النازية التي امتدت لمناطق لطيفة ومتحضرة من غرب أوروبا كبلجيكا، هولندا وفرنسا. من الذي جمع اليهود؟ لقد قام بذلك السكان المحليون بالعادة. ففي فرنسا، جمعهم الفرنسيون أسرع مما فعل النازيون بالمقابل. كما استخدم النازيون اليهود في سبيل السيطرة على اليهود كذلك.

ولو أن الروس عمدوا إلى غزو الولايات المتحدة، فلربما عمل رونالد ريغان، جورج بوش وإليوت أبرامز وبقيتهم للعمل مع الغزاة على الأرجح، ولربما أرسلوا الناس إلى معسكرات الاعتقال، فهم يملكون أنماط الشخصيات الملائمة لهذا.

هذا هو النمط التقليدي. عادة ما يلجأ المحتلون لاستخدام المتعاونين بهدف إدارة الأمور لصالحهم. ومن الطبيعي تماماً استغلالهم الخصومات والخلافات والعداوات بهدف دفع جماعة معينة للعمل ضد غيرها.

ومن نافلة القول أن هذا ما يحصل مع الكورد الآن. يحاول الغرب تعبئة الكورد العراقيين بهدف تدمير الكورد الأتراك، مع ملاحظة أن الكورد يمثلون المجموعة البشرية الأكبر والأكثر تعرضاً للقمع على مر التاريخ. وبصرف النظر عما نعتقده إزاء هؤلاء المقاتلين، فليس هنالك من شك بما لديهم من دعم شعبي في مناطق جنوب شرق تركيا (بالنظر لكونها حليفتنا، لم تحظ فظائع تركيا ضد الكورد بما يكفي من التغطية في الغرب. لكن حتى خلال حرب الخليج، تعرضت مناطق الكورد للقصف على نحو دفع عشرات الآلاف من الناس للنزوح).

أما الآن، فقد بات الهدف الغربي منصباً على استخدام الكورد العراقيين سلاحاً

لمحاولة واستعادة ما يسمى بـ«الاستقرار» ـ مما يعني نظامهم الخاص ـ في العراق. يستخدمُ الغربُ الكوردَ العراقيين بهدف تدمير الكورد الأتراك، وذلك لأن من شأن هذا توسيع قوة وسلطة الأتراك في المنطقة بمساعدة وتعاون الكورد العراقيين.

في شهر تشرين الأول من العام 1992، وقعت حادثة بشعة تضمنت مناورة على شكل كماشة ما بين الجيش التركي والقوات الكوردية العراقية بهدف طرد وتدمير المقاتلين الكورد من تركيا.

تعاون الزعماء الكورد العراقيون، ومعهم بعض القطاعات مع الشعب، لأنهم اعتقدوا بإمكانية كسبهم لشيء بالمقابل. ولك أن تستوعب موقفهم ـ دون تأييده بالضرورة، وهذا سؤال آخر ـ لكن بوسعك استيعابه بكل تأكيد.

هؤلاء شعب تعرض للتدمير وسحق من جميع الاتجاهات، ولن يكون مفاجئاً لو تمسكوا بأي خيط في سبيل البقاء، وحتى لو كان ذلك الخيط قتل أبناء عمومتهم عبر الحدود.

إن هذه هي الطريقة التي يعمل بها المحتلون، ولطالما كان الأمر كذلك، وسبق لهم تطبيقه في الهند.

ولا يعني الأمر هدوء الهند وسلامها في الماضي، فلم يكن هذا البلد مسالماً. كما لم يكن نصف الكرة الأرضية الغربي مدينة فاضلة تدعو للسلام. لكن مما لا شك فيه أن كل مكان ذهب إليه الأوروبيون شهد ارتفاعاً غير مسبوق في مستوى العنف. كما لم يساور مؤرخي الحروب الجدِيين شك في هذا، لا سيما بعد وضوحه البالغ بحلول القرن الثامن عشر. فضلاً عن ذلك، بوسع القارئ العودة إلى ذلك في كتابات آدم سميث.

من جملة الأسباب التي أدت إلى هذا العنف، كانت صراعات أوروبا التي خاضت قتالاً داخلياً شرساً ودموياً جداً. لذلك، طورت القارة العجوز ثقافةَ عنفٍ لا مثيل لها. ولنا أن نشير إلى أن أهمية تلك الثقافة فاقت أهمية التكنولوجيا التي ما كانت أعلى بكثير مقارنة بما لدى الثقافات الأخرى.

لا يمكن وصف ما قام به الأوروبيون بأقل من الوحشي، فقد انتقل التجار البريطانيون والهولنديون ـ وهم في واقع الحال «تجار ـ محاربون» ـ إلى آسيا واقتحموا المناطق التجارية التي استمرت بالعمل منذ وقت طويل، وخضعت لقواعد راسخة إلى حد ما. كانت تلك المناطق حرة بدرجة ما، إلى جانب سلميتها، وتشبه مناطق التجارة الحرة نوعاً ما.

ثم جاء الأوروبيون ليدمروا كل شيء في طريقهم، الأمر الذي يصح عبر جميع أرجاء العالم، وإن مع بعض الاستثناءات القليلة. كانت حروب الأوروبيين عبارة عن حروب إبادة. ولو أننا تقصينا الحياد والأمانة التاريخية، فإننا كنا لنصف تلك الحروب بالغزو البربري وحسب.

من جانبهم، لم يشهد السكان المحليون أي شيء من هذا القبيل عموماً، ولم يكن هنالك من استطاع المقاومة لبعض الوقت إلا اليابان والصين. لقد وضعت الصين القواعد وتوفرت على التكنولوجيا والقوة، لذلك أمكن لها صد التدخل الغربي لوقت طويل. لكن مع انهيار دفاعاتها بحلول القرن التاسع عشر في خاتمة المطاف، انهارت الصين وحسب.

أما اليابان، فقد أمكن لها صد الهجوم بالكامل على وجه التقريب، الأمر الذي يفسر السبب من وراء كونها المنطقة الوحيدة من العالم الثالث التي تمكنت من تحقيق التنمية، وهو أمر لافت بحد ذاته. تبدو مفارقة صادمة بحق، فجزء العالم الثالث الذي لم يسقط بيد الاستعمار هو نفسه جزء من العالم الصناعي. لا شك أن الأمر لم يأتِ بمحض الصدفة.

لتعضيد هذه النقطة، يمكن العودة إلى المناطق الأوروبية التي تعرضت للاستعمار. إن تلك المناطق ـ مثل أيرلندا على سبيل المثال ـ تشبه العالم الثالث إلى حد كبير. كما أن أنماط التشابه مذهلة. لذلك، حينما توجه شعوب العالم الثالث سهام اللوم إلى تاريخ الإمبريالية لما جرى عليهم من مآسٍ، تبدو قضيتهم ووجهة نظرهم قوية جداً.

من المثير للاهتمام رؤية الكيفية التي يتعامل بها الغرب اليوم مع هذا الكلام. في هذا السياق، نُشرت مقالة مذهلة في جريدة وول ستريت جورنال (بتاريخ الـ7 من

كانون الثاني، 1993) تنتقد التدخل في الصومال. مُهِّرَت تلك المقالة باسم أنجيلو كودفيلا، وهو باحث (كما يدعى) في معهد هوفر التابع لجامعة ستانفورد، حيث قال: «انظروا، تكمن مشكلة العالم في كره المفكرين الغربيين لثقافتهم، ولذلك عمدوا إلى القضاء على الاستعمار. ولا يمكن القيام بالأعمال النبيلة إلا على يد الحضارات السخية، أعمال نبيلة كالاستعمار الذي حاول إنقاذ البرابرة في جميع أنحاء العالم من مصيرهم البائس. لقد فعلها الأوروبيون، وقدموا لأولئك البرابرة الكثير من الهدايا والمزايا بكل تأكيد. لكن بعد ذلك، عمد أولئك المثقفون الغربيون الذين يكرهون ثقافتهم إلى الانسحاب. وها هي النتائج كما ترونها الآن».

ربما يتعين علينا العودة إلى الأرشيف النازي لنجد شيئاً كهذا. وبعيداً عن الجهل الفادح ـ ذلك الجهل الكبير الذي لا يمكنه الظهور إلا في أوساط المثقفين المحترمين ـ يبدو المستوى الأخلاقي متدنياً إلى الحد الذي يدعو فعلاً للعودة إلى الأرشيف النازي بحثاً عن المقارنة والنظير. ولكن هذا المقال ليس سوى افتتاحية في جريدة وول ستريت جورنال، ولن يحظى بالكثير من النقد على الأرجح.

كان من المثير قراءة صحف اليمين في بريطانيا ـ كما في صحيفتي صنداي تلغراف وديلي تلغراف ـ بعدما فاز ريغوبيرتا مينشو (وهو ناشط غواتيمالي هندي ومؤلف) بجائزة نوبل. لقد غضبت تلك الصحف ومراسلوها في أميركا الوسطى لهذا الحدث. تمثلت وجهة نظرهم في: صحيح أن هنالك فظائع ارتكبت في غواتيمالا، لكنها كانت من فعل عصابات اليسار، أو أنها كانت ردة فعل مفهومة من جانب قطاعات محترمة من المجتمع ضد العنف والفظائع التي ارتكبها الكهنة الماركسيون. لذلك، كيف يمكن منح جائزة نوبل لشخص عذب الهنود كل تلك السنوات، شخص مثل ريغوبيرتا مينشو؟!

في واقع الحال، تصعب عليَّ إعادة كل هذا الكلام من جديد، ولا بد للقارئ من الاطلاع على المنشورات الأصلية بهذا الخصوص. ومرة أخرى، يبدو المشهد كأحداث مقتبسة عن الأرشيف النازي أو الستاليني، وربما أرشيف أسوأ إذا جاز التعبير. لكنها تظهر كعناصر نموذجية ضمن الثقافة البريطانية والأميركية.

ـ في كل مكان من العالم، من لوس أنجلوس إلى البلقان والقوقاز، وحتى الهند، ترتفع موجة الليبرالية، القومية، التطرف الديني والعنصرية. لماذا الآن يا ترى؟

في بادئ الأمر، يتعين علينا أن لا ننسى أن الأمور لطالما سارت بهذا الاتجاه.

ـ أقر لك بصحة ما أوردت، لكن الأمر بات أكثر بروزاً من ذي قبل.

تبرز هذه الظواهر في بعض أجزاء العالم أكثر من غيرها. لنأخذ شرق أوروبا. تتصف أوروبا بالعنصرية الشديدة في مجملها، عنصرية بمستوى يفوق ما هي عليه في الولايات المتحدة نفسها، لكن الوضع في أوروبا الشرقية قبيح على وجه الخصوص. تقليدياً، يعاني ذلك المجتمع كراهية عرقية شديدة جداً. ومن جملة الأسباب التي قادت إلى وجودنا هنا كان فرار جداتنا من هنالك.

حتى قبل سنوات قليلة مضت، عاش شرق أوروبا تحت نير حكم استبدادي بالغ الشراسة، حكم تمثل في النظام السوفييتي. تسبب الحكم الاستبدادي بشلل المجتمع المدني، ما يعني القضاء على ما هو جيد إلى جانب سحق ومعاقبة السيء بالمقابل. أما الآن، وبعد زوال الطغيان، أخذ المجتمع المدني يستعيد نفسه، بما في ذلك استعادة عيوبه وهي كثيرة.

أما في أماكن أخرى من العالم، ولنقل إفريقيا، فهنالك كل أنواع الفظائع. ولطالما كانت تلك الفظائع هناك، ولا تزال، ومن بين أسوئها ما حصل في ثمانينيات القرن الماضي. ففي الفترة الممتدة ما بين الأعوام 1980 ـ 1988، قتلت جنوب إفريقيا المدعومة من الولايات المتحدة نحو مليون ونصف المليون من الناس، إلى جانب تسببها بدمار بلغت قيمته أكثر من 60 مليار دولار، وذلك في المنطقة المحيطة بجنوب إفريقيا وحدها.

لم يكترث أحد هنا إزاء ما جرى هناك، وذلك لأنه حظي بدعم الولايات المتحدة. وبالعودة إلى بوروندي في سبعينيات القرن الماضي، وقعت هنالك مذبحة ضخمة لقي بها عشرات الآلاف من الناس مصرعهم، ولم يكترث أحد كذلك.

أما في أوروبا الغربية، فهنالك تصاعد ملحوظ في النزعات الإقليمية. يعكس هذا الكلام جزئياً انحدار مؤسساتهم الديموقراطية. فمع تحرك الاتحاد الأوروبي البطيء ناحية تعزيز السلطة التنفيذية، الأمر الذي يعكس تركيزاً اقتصادياً كبيراً، يميل الناس لمحاولة إيجاد وسائل أخرى للحفاظ على هوياتهم. ولا شك أن هذا الكلام يقود إلى الكثير من النزعات الإقليمية، مع ما لها من إيجابيات وسلبيات. لكن هذه لا تمثل القصة بكاملها، وإن غطت الكثير من تفاصيلها.

- تتبع ألمانيا بعضاً من أكثر سياسات اللجوء ليبرالية في العالم، وهم الآن يريدون تقليص حدود الحريات المدنية وحظر الأحزاب السياسية.

هنالك الكثير من الحديث عن العنصرية الألمانية، وهو حديث سيء بما يكفي. على سبيل المثال، يبدو طرد الغجر وإرسالهم إلى رومانيا فضيحة لا يمكن حتى وصفها. عومل الغجر على النحو ذاته الذي عومل به اليهود إبان الهولوكوست، لكن أحداً لم ينبس ببنت شفة لأن أحداً لا يهتم لأمر الغجر وحسب.

لكن علينا أن لا ننسى أن هنالك أشياء أخرى تجري على الأرض كذلك، أشياء تحظى باهتمام وتركيز أقل. فلنأخذ إسبانيا على سبيل المثال، هذا البلد الذي دخل الاتحاد الأوروبي على وفق شروط معينة. من بين تلك الشروط وجوب عمل الدولة الإسبانية كحاجز صد في طريق القادمين من دول شمال إفريقيا الذين يخشى الأوروبيون تدفقَ موجاتهم نحو القارة العجوز.

هنالك الكثير من مهاجري المراكب الذين يحاولون عبور المنطقة الضيقة ما بين شمال إفريقيا وإسبانيا، الأمر الذي يشبه ما يجري بين هاييتي وجمهورية الدومينيكان. وإذا ما نجح أولئك بالعبور، تقوم الشرطة والبحرية الإسبانية بإبعادهم على الفور. إنه أمر بشع للغاية.

من المؤكد أن هنالك أسباباً وجيهة من وراء توجه الناس من إفريقيا نحو أوروبا وليس العكس. في واقع الحال، هنالك 500 عام من الأسباب من وراء ذلك. لكن الأمر يحصل على هذا النحو، وهو ما لا تريده أوروبا التي تروم حفظ ثروتها وإبقاء الفقراء بعيداً.

كما أن المشكلة ذاتها موجودة في إيطاليا. حققت رابطة الأحزاب اللومباردية، وهي من عينة العناصر الفاشية الجديدة، انتصاراً في الانتخابات الإيطالية مؤخراً. يعكس هذا التحالف مصالح الإيطاليين الشماليين الذين لا يريدون تحمل عبء الفقراء في جنوب إيطاليا. كما أنهم قلقون من مهاجري شمال إفريقيا القادمين عبر الجنوب، والذين يتسللون إلى إيطاليا عبر صقلية. باختصار، لا يريد إيطاليو الشمال أولئك الفقراء وإنما يريدون الناس البيض الأغنياء وحسب.

- ألا يثير هذا الوضع سؤالاً كبيراً عن العرق والعنصرية وكيفية تأثيرها في العلاقة ما بين الشمال والجنوب؟

لطالما كانت هنالك عنصرية. لكن هذه العنصرية تطورت إلى ما يشبه المعيار الأساسي والمبدأ الرائد للتفكير والإدراك في سياق الاستعمار. ولا شك أن هذا كلام مفهوم، فحينما يكون حذاؤك فوق رقبة أحدهم، يتعين عليك تقديم تبرير لهذا. ولا بد لهذا التبرير من أن يكون مبنياً على فساد الآخر الأخلاقي.

من اللافت للنظر رؤية هذا الأمر في حالة أناس لا يختلفون كثيراً فيما بينهم. فلنأخذ الاحتلال البريطاني لأيرلندا على سبيل المثال، ذلك الذي استهل موجة الفتوحات الاستعمارية الغربية. لقد وصف ذلك الاحتلال بالطريقة ذاتها التي وصف بها غزو إفريقيا. كان الأيرلنديون من عرق مختلف، وبالتالي ما كانوا بشراً. لقد كانوا مختلفين عنا، ويتعين علينا سحقهم وتدميرهم وحسب.

- يقول بعض الماركسيين إن العنصرية نتاج للنظام الاقتصادي للرأسمالية. هل تتقبل هذا الرأي؟

كلا، فهذا الأمر متعلق بالغزو والقمع. فلو أنك سطوت على أحدهم، قمعته، وتحكمت بحياته بالقوة، سيكون من النادر اعترافك بالقول: «انظروا، أنا أقوم بهذا لأني وحش، وأقوم به لمصلحتي ومنفعتي». وحتى هملر ما قال شيئاً كهذا.

بالعادة، يترافق القمع وتطبيق أسلوب معياري لتشكيل المعتقدات، سواء اتخذ القمع شكل إلقاء الناس في غرف الغاز أو إجبارهم على أسعار مرتفعة في متجر الحي،

أو أي شيء ما بين الاثنين. ففي مثل هذه الأحوال، يكون رد الفعل السائد بالعادة عبارة عن «أنهم منحطون أخلاقياً. وهذا هو سبب ما أقوم به. وربما أقوم بهذا خدمة لهم».

فلو كان المبرر انحطاطهم الأخلاقي، عندها يتعين وجود شيء ما يجعلني مختلفاً عنهم. وسيكون هذا الاختلاف عبارة عن أي شيء يميزني عنهم مهما كان. وذلك هو المبرر وحسب.

عندها، يتحول الأمر إلى عنصرية. ولا بد من الإشارة إلى أنك ستجد ـ دوماً ـ شيئاً ما لتختلف فيه عن الآخرين، سواء لون عين أو شعر مختلف، أو لأنهم بدينون جداً، وحتى ميولهم الجنسية المثلية. لا بد لك من إيجاد شيء يشعرك بما يكفي من الاختلاف، الأمر الذي يسعك الكذب حياله بالتأكيد، ما يعني سهولة إيجاده بالنتيجة.

فلننظر إلى حالة الصرب والكروات. إنهما شعبان لا يمكن التمييز بينهما في شيء. لكنهما يستخدمان أبجدية مختلفة برغم اللغة الواحدة. كما يرجع كل منهما إلى مذهب مختلف من فروع الكنيسة الكاثوليكية، وهذا كل ما في الأمر. لكن الكثير منهم مستعد لقتل الآخر وتدميره، بل إنهما لا يتخيلان مهمة أسمى في هذه الحياة من خوض هذا الصراع.

الطبقة، تلك الكلمة المكونة من 6 حروف ولا يمكن ذكرها

ـ من البديهي القول بأن الإيديولوجيا والبروبوغاندا[1] تمثلان ظاهرتين تنتميان لثقافات أخرى، كما لو أنهما غير موجودتين في الولايات المتحدة. كما يصح وضع «الطبقة الاجتماعية ـ class» ضمن الفئة ذاتها. وقد وصفتها بـ«تلك الكلمة المكونة من خمس حروف ولا يمكن ذكرها». كيف تعلق على هذا الموضوع؟

من المثير بمكان فهم الكيفية التي يسير بها هذا. عادة ما تتأثر الأرقام الإحصائية المتعلقة بنوعية الحياة، معدل وفيات الأطفال الرضع ومتوسط العمر المتوقع ونحوها، تتأثر بالعرق. ودائماً ما تظهر الإحصاءات المتعلقة بالسود أرقاماً مرعبة مقارنة بالبيض.

(1) وهو مصطلح يستخدم للإشارة إلى العمل الدعائي، لا سيا المغرض والمضلل: المترجم

لكن دراسة مثيرة أعدها فايسنت نافارو، وهو بروفسور من جامعة جونز هوبكنز ويعمل في مجال قضايا الصحة العامة، اعتمدت أعادة تحليل الإحصاءات، وفصل عاملي العرق والطبقة. فعلى سبيل المثال، نظر نافارو إلى العمال البيض ونظرائهم السود في مقابل المديرين التنفيذيين البيض ونظرائهم السود. وخلص إلى أن معظم الاختلاف بين السود والبيض كان اختلافاً طبقياً. فلو نظرت إلى العمال البيض الفقراء وقارنتهم بالمديرين التنفيذيين البيض كذلك، ستجد الفجوة بين الفئتين هائلة جداً.

بدت الدراسة على صلة وثيقة بعلم الأوبئة والصحة العامة، الأمر الذي حدا بالمعد إلى إرسالها للمجلات الطبية الأميركية الكبرى التي رفضتها جملة وتفصيلاً. بعد ذلك، عمد نافارو إلى إرسال الدراسة للمجلة الطبية الأشهر في العالم، وهي مجلة لانسيت. قبلت المجلة البريطانية نشر الدراسة على الفور.

بدا السبب واضحاً، فليس مسموحاً لك الحديث عن الفوارق الطبقية في الولايات المتحدة. في واقع الحال، هنالك مجموعتان اثنتان فقط يسمح لهما بالوعي الطبقي في الولايات المتحدة. تتمثل الفئة الأولى بمجتمع رجال الأعمال، وهي طبقة تتمتع بوعي طبقي شديد. وحينما تقرأ أدبياتها، تجدها مليئة بالحديث عن مخاطر الجماهير وصعود قوتها، وكيف يتعين علينا هزيمتها. إنها نوع من الماركسية المقلوبة والفظاظة السوقية.

أما الفئة الثانية، فتتجلى في قطاعات التخطيط العليا في الحكومة. إنهم يتحدثون بالطريقة ذاتها، ويشيرون إلى قلقهم من صعود مطامح العامة من الناس والجماهير الفقيرة والمسحوقة التي تريد رفع مستويات معيشتها وإضرارها بمناخ الأعمال والشركات.

لذلك، يحق للفئتين حيازة وعي طبقي عالي لأن كليهما يتوفر على وظيفة يؤديها. لكن من الضرورة بمكان جعل الناس من بقية أبناء الشعب يعتقدون بعدم وجود شيء اسمه «الطبقة الاجتماعية». إننا متساوون وحسب، فنحن جميعنا أميركيون ونعيش بانسجام، نعمل معاً وكل شيء بخير.

لنأخذ كتاب «تفويض بالتغيير» الذي وضعه معهد السياسات المتقدمة التابع لمركز

أبحاث كلينتون. كان كتاباً متاحاً ويمكنك شراءه من أرف بيع الجرائد في المطارات، والذي يمثل جزءاً من حملة أدبية لوصف برنامج إدارة كلينتون. تضمن الكتاب فصلاً بعنوان «اقتصادات ريادة الأعمال»، وهي تلك الاقتصادات التي تتجنب مطبات وأخطاء اليمين واليسار.

يتجاوز الكتاب تلك الأفكار الليبرالية البالية حول الاستحقاق وحقوق الأمهات اللواتي يعولن أطفالهم باعتبارها أفكاراً عتيقة عفى عليها الزمن. لن نعود للحديث عن هذه الأمور. نحن نملك الآن «اقتصاداً مؤسسياً»، نحسّن من خلاله الاستثمار والنمو. تقتصر رغبتنا بالمساعدة على العاملين والشركات التي يعملون بها.

بحسب هذه الصورة، كل الناس هنا عاملون وحسب. وهنالك شركات نعمل فيها، ونرغب بتطويرها وتحسينها حيث نعمل، كما نرغب بتطوير وتحسين مطابخنا والحصول على ثلاجة جديدة.

لكن شيئاً لا يزال مفقوداً من القصة، فليس هنالك من مديرين، ولا رؤساء أو مستثمرين. إنهم غير موجودين، وليس هنالك سوى العاملين والشركات التي يعملون فيها. وكل ما يهم الإدارة يتمثل في مساعدتنا نحن الناس الموجودين هناك. حسب تصوري، برزت كلمة «رواد الأعمال» لمرة واحدة فقط. إنهم الناس الذين يساعدون العاملين والشركات التي يعمل بها أولئك العاملون. كما برزت كلمة أرباح لمرة واحدة فقط كما أتذكر، ولست أدري كيف تسللت هذه الكلمة ما بين المفردات، فهي كلمة قذرة ككلمة «طبقة اجتماعية».

ولنأخذ مفردة وظائف التي تستخدم الآن للإشارة إلى الأرباح. حينما أقول إن جورج بوش الأب طار إلى اليابان مع لي أياكوكا وباقي المديرين التنفيذيين الآخرين في شركات السيارات، اقتصر شعاره على «وظائف، وظائف، وظائف». وكان ذلك ما يسعى إليه.

نحن نعرف جميعاً مقدار اهتمام جورج بوش الأب بالوظائف. ولا يحتاج الأمر سوى إلقاء نظرة على معدل البطالة والعاطلين عن العمل الذي وصل رسمياً إلى 17 مليوناً مرتفعاً من 8 ملايين أثناء رئاسته.

لقد حاول خلق وتهيئة الظروف لتصدير السيارات إلى الخارج. واستمر بالمساعدة في تقويض وإضعاف النقابات وتخفيض معدلات الأجور الحقيقية. إذن، ما الذي يعنيه حينما تصرخ وسائل الإعلام «وظائف، وظائف، وظائف»؟ يبدو الجواب واضحاً ومتمثلاً في «أرباح، أرباح، أرباح». ولكم أن تفكروا فيما تعنيه زيادة الأرباح.

تتمثل الفكرة في خلق صورة لإقناع الناس بأننا جميعاً عائلة واحدة وسعيدة. إننا أميركا، ولدينا مصلحة قومية، ونعمل معاً. هنالك «نحن» العاملون الطيبون، الشركات التي نعمل فيها والحكومة التي تعمل من أجلنا. إننا نختارهم، وهم يخدموننا. وهذا هو كل ما موجود في العالم، وليس هنالك من صراعات أو فئات طبقية من الناس، وليس هنالك من بُنى لنظام يتجاوز هذا الوصف. لذلك، من المؤكد عدم وجود أي طبقات اجتماعية ـ ما لم تكن أنت أحد أفراد الطبقة الحاكمة ـ الأمر الذي يعني أنك ستكون مدركاً وواعياً تماماً لوجود هذه الطبقة ووجودك ضمنها.

ـ هل يمكن القول إن القضايا الغريبة من عينة الاضطهاد الطبقي والحرب الطبقية لا وجود لها إلا في الكتب الغربية وعلى سطح كوكب المريخ وحسب؟

أو في صحافة الشركات وأدبياتها، حيث يكتب عن هذه المواضيع طول الوقت. إنها موجودة هنالك لأنهم يخشونها.

ـ أنت تستخدم مصطلح «النخبة». يقول المؤرخ الاقتصادي والخبير في شؤون الاقتصاد السياسي سمير أمين إن مصطلحاً كهذا يسبغ عليها كرامة مفرطة. لذلك، يفضل أمين استخدام مصطلح «الطبقة الحاكمة». ومن اللافت القول إن مصطلحاً جديداً ووضع للتعبير ذاته يتمثل في «الطبقة السافلة».

هنالك سبب وحيد يمنعني من استخدام عبارة «الطبقة» يتمثل في صعوبة مصطلحات الخطاب السياسي التي باتت وضيعة إلى حد استحالة إيجاد أي مفردات مناسبة على الإطلاق. ولا بد من الإشارة إلى أن هذا يمثل جزءاً من قضية الاستحالة، وأقصد جعلها مستحيلة على الجمهور. ومن جملة الأسباب كذلك ما تحتمله مفردة «طبقة» من معانٍ متعددة. فبمجرد لفظك لهذه الكلمة، تتقلب الوجوه وتتغير الملامح كأن الموت أحاط السامعين الذين يتصورون أن هنالك من يعيد الحديث عن ماركسية مجنونة من جديد.

من جانب آخر، لا يقتصر الأمر على الطبقة الحاكمة إذا ما أردت الخروج بتحليل طبقي جدي. فهل يعد أساتذة الجامعات جزءاً من الطبقة الحاكمة؟ وهل تشمل الطبقة الحاكمة محرري صحيفة نيويورك تايمز؟ وماذا عن البيروقراطية في وزارة الخارجية؟ هنالك الكثير من فئات الناس. لذا يمكنك الحديث بشكل عمومي عن المؤسسة أو النخب أو الأشخاص في القطاعات المهيمنة.

لكنني أتفق واستحالة التملص من حقيقة وجود الاختلافات الحادة في السلطة التي تتأصل في جوهرها ضمن النظام الاقتصادي. بوسعك الحديث عن «الأسياد» إذا شئت. إنها عبارة لآدم سميث، والتي باتت رائجة في وقتنا الحالي. إن النخبة هم الأسياد، وهم يتبعون القاعدة التي يصفها سميث بـ«القاعدة الشريرة»، وتعني أن «كل شيء لأنفسهم، ولا شيء لأي شخص آخر».

ـ أفهم من كلامك أن الطبقة تتجاوز العرق وتتفوق عليه.

هي كذلك بكل تأكيد. على سبيل المثال، يمكن للولايات المتحدة أن تتحول إلى مجتمع خالٍ من الفوارق. إنه أمر ممكن. لكنني لا أتصور حصوله، لكنه أمر ممكن وإن لم يكن له تأثير في تغيير النظام الاقتصادي مطلقاً، كما يمكن للنساء تخطي العوائق غير الرسمية وصولاً إلى المناصب القيادية، حيث لن يغير هذا من النظام الاقتصادي في شيء.

يمثل هذا الكلام أحد الأسباب الشائعة التي تدفع قطاع الشركات للإعراب عن دعم معقول للمساعي الرامية للتغلب على العنصرية والتمييز على أساس الجنس. في واقع الحال، لا يمثل هذا أمراً ذا أهمية بالنسبة لهم. فلربما تفقد بعض امتيازات الرجل الأبيض في المنصب التنفيذي، لكن الأمر ليس بالشيء المهم ما دامت مؤسسات السلطة والهيمنة الأساسية قائمة ومتماسكة.

ـ كما يمكنك دفع مرتبات أقل للنساء، أليس كذلك؟

أو أن تستطيع دفع المرتبات ذاتها. انظر إلى إنجلترا، لقد عاشوا عقداً لطيفاً من السنوات تحت إدارة المرأة الحديدية، وألطف مما كانت عليه حقبة ريغان.

في واقع الحال، يكمن الإكراه والقوة ما بين ثنايا الديمقراطيات الليبرالية حيث توجد هرمية السيطرة والهيمنة من جهة، وانحيازات الطبقة والعرق والجندر من جهة ثانية.

ويتأتى هذا الكلام من حقيقة تركيز السلطة الموضوعية. فهذه السلطة موجودة في أماكن كثيرة، كما في النظام الأبوي والعرق، وهي موجودة بشكل خاص في المِلكية.

إذا ما أمعنت النظر في الطريقة التي يدار بها المجتمع، ستجد أنها الطريقة التي أوجدها الآباء المؤسسون إلى حد كبير. وكما يقول جون جاي: «يتوجب إدارة البلاد من جانب الذين يملكونها»، فيما تشير عبارة «من يملكونها» إلى من يصفهم آدم سميث بـ«الطبقة السافلة»، وهذا هو جوهر الأمور. ولسوف يبقى هذا كما هو ولو تغيرت الكثير من الأشياء الأخرى.

من جانب آخر، لا شك في أهمية التغلب على كل صور القمع. وبالنسبة لحياة الناس، ربما تكون العنصرية والتمييز على أساس الجنس أسوأ بكثير من القمع الطبقي. فحينما شُنق طفل في الجنوب، كان ذلك أسوأ بكثير من دفع أجور قليلة. لذلك، حينما نتحدث عن جذور نظام القمع، لا يمكن اختزال الأمر في إطار المعاناة وحسب. إن المعاناة بُعد مستقل، ولا بد لنا من التغلب عليها.

الطبيعة الإنسانية وصورة الذات

ـ *هل يتعلم الإنسان العنصرية أم أنها شيء موجود بالفطرة؟*

لا أتصور الجواب صحيحاً في كلتا الحالتين. ليس هنالك من شك في تعقيد وغنى النفس البشرية. نحن لسنا أحجاراً، وأي شخص عاقل يعلم أن الكثير من صفاتنا تتحدد بالجينات الوراثية، بما في ذلك أوجه سلوكنا، مواقفنا، وأن السؤال عن شيء كهذا لا يمر ببال العقلاء.

حينما تتجاوز هذا السؤال، وتسأل عن هذه الطبيعة، فأنت ـ إذن ـ تدخل منطقة الجهل العام. نحن نعرف أن شيئاً ما في طبيعتنا البشرية يدفع أجسادنا لتكون أذرع عوضاً عن الأجنحة، والوصول إلى مرحلة البلوغ في سن معينة.

والآن بتنا ندرك أن اكتساب اللغة، نمو جهاز الإبصار وغيرها يمثل جزءاً أساسياً من الطبيعة البشرية.

أما حينما ننتقل إلى الأنماط الثقافية ومنظومات المعتقدات ونحوها، تظهر تخمينات الشخص الغريب الذي تلتقيه في محطة وقوف الباص بمستوى عال من الجودة كما هي تخمينات أفضل العلماء بالمقابل. في واقع الحال، لا أحد يعلم شيئاً، ولربما يتذمر الناس جراء هذا لو أرادوا، لكنهم يفتقرون لفهم عميق حول شيء مما يحيطهم تقريباً.

ضمن هذه المساحة بوجه خاص، يسعنا ـ في أفضل الأحوال ـ الخروج بفرضيات معقولة. وأتصور أن الفرضية التي سلّطت الضوء عليها قد تكون معقولة. أنا لا أتصور العنصرية جزءاً من تركيبتنا الوراثية، ولكن جيناتنا تتضمن الحاجة لحماية صور ذواتنا. ولربما كان من طبيعتها البشرية البحث عن وسيلة لإعادة صياغة وتشكيل كل ما نفعل على نحو يمكننا من التعايش معه.

ينطبق الكلام ذاته على الإطار الاجتماعي الأوسع، هناك حيث توجد مؤسسات عاملة ومنظومات قمع وهيمنة. يعمد الناس الذين يمسكون بمقاليد السيطرة ويؤذون الآخرين إلى تشكيل وبناء المبررات لأنفسهم. ولربما يقومون بهذا بأساليب متطورة أو غير متطورة، لكنهم سيقومون بها على أي حال، فهذا جزء من طبيعتنا البشرية. ومن نتائج هذا الكلام تحول الأمور إلى عنصرية، كما يمكن تحولها إلى أشياء أخرى كذلك.

لنأخذ أمثلة على التبريرات المتطورة. يصح اعتبار رينهولد نيبوهر واحداً من أبرز رواد الفكر في الحقبة الحديثة بالولايات المتحدة. وقد أطلق عليه لقب «لاهوت المؤسسة». كما حظي نيبوهر باحترام وتبجيل نخب الليبراليين المرتبطين بكندي، وكما مع جورج كينان على سبيل المثال. ومن نافلة القول أنه اعتُبر معلماً أخلاقياً للجيل المعاصر.

من المثير بمكان معرفة السبب من وراء احترام وتبجيل نيبوهر. لقد سبق لي الاطلاع على كتاباته ذات مرة (كان من المفترض أن أضع فصلاً عنه في أحد كتبي، لكن الناشر رأى فيه تعقيداً بالغاً أمام فهم الجمهور، الأمر الذي حدا بي إلى التخلي عن الفكرة).

في واقع الحال، كان المستوى الفكري لتلك الآراء متدنياً على نحو محبط، وبالكاد يستطيع المطلع كبح ضحكه.

لكن شيئاً ما أعطاه الجاذبية والقبول، شيئاً تمثل في مفهوم «مفارقة الفضيلة». باختصار، تتمثل الفكرة في أنه «مهما حاولت القيام بالخير، سينتهي الأمر دوماً بفعل الشر». من المؤكد أن الرجل مثقف ومفكر، وبالتالي فلا بد له من استخدام مفردات كبيرة وطنانة، لكن هذا هو جوهرها وحسب.

يبدو هذا الكلام مثيراً ونصيحة جذابة لأولئك الذين يفكرون بدخول عالم الجريمة، فالأمر سيكون «مهما حاولت لأجل فعل الخير، سينتهي الأمر بي دوماً إلى إيذاء الناس، ولا مفر أمامي من هذا». تبدو فكرة رائعة لزعيم مافيا قادر على المضي قدماً بفعل ما يريد وما يرغب. وإذا ما تسبب بإيذاء الناس، ستكون النتيجة «أوه، يا إلهي، إنها مفارقة الفضيلة».

ربما يفسر هذا الكلام سبب قبول وتقدير نيبوهر ما بين صفوف المثقفين الأميركيين إبان حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. لقد كانوا يعدون العدة لدخول عالم الجريمة الكبرى. كانوا يتهيؤون ليكونوا إما مديرين أو معتذرين عن حقبة الفتوحات العالمية المقبلة.

تستلزم إدارة العالم اقتراف جرائم هائلة. لذلك يفكر هؤلاء قائلين: «أليس من الرائع أن يكون هنالك معتقد كهذا من ورائنا؟ من المؤكد أننا إنسانيون ومتسامحون كثيراً، لكنها مفارقة الفضيلة...».

ومن جديد، فإذا كنت مثقفاً، ستحتاج إلى تزويق وتجميل المقالات التي تكتبها. ولا شك أن هذه الآلية بسيطة تماماً.

إنني أفترض أن كل ذلك ـ لو شئتم ـ جزء من طبيعتنا، وإن كان يحدث على نحو شفاف يمنعنا من وصفه بـ«النظرية». يعلم الجميع من خلال خبرتهم وتجربتهم كل ما يُفهم عن البشر ـ كيف يتصرفون ولماذا ـ إذا ما استوقفهم الأمر للتفكير فيه، فالأمر ليس معقداً وليس بتعقيد الفيزياء الكمومية على سبيل المقارنة.

ـ وماذا عما يسمى «الأخلاق التنافسية»؟ هل هنالك من دليل يشير إلى أننا بطبيعتنا تنافسيون؟ يقول الكثير من مؤيدي وداعمي نظرية السوق والرأسمالية السوقية إن عليك منح الناس الفرصة والقدرة على التنافس، فهل هذا أمر طبيعي؟

من المؤكد أن هنالك شروطاً يتنافس بموجبها الناس، وشروطاً يتعاونون بموجبها كذلك. لنأخذ العائلة على سبيل المثال. لنفترض أن الطرف الذي يكسب عيش العائلة فقد أو فقدت العمل، وبالتالي عجزت العائلة عن الحصول على ما يكفي من الطعام للأكل.

من المرجح أن الوالد هو الشخص الأقوى في العائلة. لكن، هل يعمد الوالد إلى سرقة كل الطعام وترك كل الأطفال يتضورون جوعاً؟ (أتصور أن هنالك أناساً يفعلون هذا، لكنهم يسجنون بعدها. هنالك خلل مرضي في مكان ما هنا). كلا، أتصور أنك ستشارك الطعام مع الأطفال.

هل يعني هذا أنهم ليسوا تنافسيين؟ كلا. إنه يعني أنهم سيتشاركون مع غيرهم في ذلك الظرف. ويمكن لهذه الظروف التوسع إلى حد كبير لتشمل كل الطبقة العاملة، الأمر الذي يحدث في الفترات حينما تتعاضد هذه الطبقة، وحينما تكافح معاً بهدف خلق اتحادات ونقابات وظروف عمل لائقة.

يصح هذا الكلام عن الولايات المتحدة على أي حال. لك أن تنظر إلى إضراب هومستيد الذي وقع قبل أكثر من قرن مضى (حينما عمد أندرو كارنيجي إلى إغلاق مصنع الفولاذ أمام العمال في بنسلفانيا). كانت تلك فترة مشحونة بالخصومات العرقية والعنصرية الكثيرة، والتي استهدفت المهاجرين القادمين من شرق أوروبا بالدرجة الأساس. لكن الجميع عمل معاً إبان ذلك الحصار. لقد كانت تلك واحدة من فترات التناغم والانسجام العرقي الحقيقي. لقد عملوا معاً وجنباً إلى جنبٍ مع الأميركيين الأنجلو ـ ساكسون والألمان والبقية منهم.

دعني أروي قصة شخصية هنا. أنا لست مؤمناً بالعنف على وجه الخصوص، لكن حينما كنت طالباً جامعياً، كان علينا أخذ دروس في الملاكمة. لذلك، كانت طريقتنا في التعاطي مع الأمر عبارة عن خوض نزالات مع صديق حتى ينتهي الأمر ونعود إلى

منازلنا. لكننا تفاجئنا كثيراً برغبتنا الفعلية في إيذاء الطرف الآخر في النزال بعد نهايته، ذلك الطرف الذي كان صديقنا المقرب. لقد شعرنا بتكوين وظهور تلك الأحاسيس، وأراد كل منا قتل الآخر.

إذن، هل يعني هذا الكلام رغبة فطرية لقتل الناس؟ ضمن ظروف معينة، يمكن لهذه الرغبة الخروج والتعبير عن وجودها، وحتى لو كان المقابل أعز أصدقائك. هنالك ظروف تسمح لهذه الأوجه من شخصياتنا بالبروز والهيمنة. لكن هنالك ظروفاً أخرى تسمح لأوجه أخرى بالبروز والهيمنة كذلك. لذلك، إذا ما أردت صنع عالم إنساني، فلا بد لك من تغيير الظروف.

ـ ما مدى أهمية وضرورة التكيف الاجتماعي في كل هذا؟ فلنقل إنك طفل يترعرع في الصومال اليوم.

وماذا عن طفل ينشأ على مبعدة شارعين من هنا في كايمبريدج؟ لقد لقي طالب في معهد ماستشوستس للتكنولوجيا مصرعه هنا الصيف الماضي بطعنة سكين على يد 2 من المراهقين من طلبة إحدى المدارس الثانوية. مارس المراهقان رياضة تتمثل في المشي بالأرجاء بغية إيجاد شخص يمشي في الشارع. بعد ذلك، يختاران أحدهما ليهاجم الشخص بالشارع ويسقطه بضربة واحدة. وإذا ما فشل في ذلك، يقوم الصبية الآخرون بضرب الصبي الذي فشل حتى الموت.

لذلك، سار الولدان معاً حتى صادفا وجود طالب معهد التكنولوجيا. عمد الولد إلى ضرب الطالب وإسقاطه أرضاً. لكن لسبب غير معلوم، قام الاثنان بطعنه حتى الموت بالسكين. من جانبهما، لم يجد المراهقان أيَّ مشكلة فيما فعلا. بعد ذلك، ابتعد الاثنان عن المكان وتوجها إلى أحد البارات القريبة. لاحقاً، تمكنت الشرطة من إمساكهما لأن شخصاً شهد الحادثة. ولم يحاول الاثنان حتى الهرب بفعلتهما.

ترعرع هذان المراهقان في كايمبريدج، وفي بعض الأحياء الفقيرة على الأرجح (وليس الثرية). لكن هذه الأحياء الفقيرة ليست في الصومال، ولا حتى في مناطق دورشستر الفقيرة، فالأطفال الذين يعيشون في الضواحي الأكثر ثراءً ما كانوا ليتصرفوا على هذا النحو. لكن، هل يعني هذا أنهم مختلفون وراثياً؟ بالطبع لا. هنالك شيء

يتعلق بالتكيف الاجتماعي حيث نشأ الولدان، وعلى نحو أدى إلى تقبلهما هذا السلوك، وحتى رؤيته أمراً طبيعياً. وعلى أي حال، فلربما يكون أي شخص نشأ في المناطق الحضرية على دراية بهذا.

إنني أتذكر من أيام طفوليتي بعض الأحياء التي تتعرض للضرب فيها إذا ما وطأتها. لقد كانت أحياء يفترض بك أن لا تقترب منها. وكان الأطفال الذين يقومون بتلك الأفعال مقتنعين بمبررات وصحة ما يقومون به. لقد كانوا في حال دفاع عن منطقتهم. وما الذي عساهم يدافعون عنه سواها يا ترى؟

لا يمكن أن يحدث هنا.... أليس كذلك؟

ـ ذات مرة، قال هيوي لونغ (وكان حاكماً شعبوياً لولاية لويزيانا وعضواً في مجلس الشيوخ الأميركي في ثلاثينيات القرن الماضي) إن الفاشية حينما تأتي إلى البلاد ستكون ملفوفة بعلم أميركي. لقد سبق لك التعليق حول المواقف والميول تجاه الفاشية في البلاد. وقد اقتبست عن هتلر حول العائلة ودور المرأة.

لقد ضرب مؤتمر الحزب الجمهوري ـ الذي جنبت نفسي عناء مشاهدته على شاشة التلفاز، وإن قرأت عنه ـ على أوتارٍ كهذه على نحو دفعني للبحث في بعض أدبيات الفاشية التي تعود إلى ثلاثينيات القرن الماضي. كما بحثت في خطابات هتلر للجماعات النسائية والتجمعات الكبرى. بدا الخطاب متشابهاً إلى حد كبير مع شعارات تجمّع «الرب والبلاد» الذي عقد في الليلة الأولى لمؤتمر الحزب الجمهوري.

لكنني لا أخذ هذا التشابه على محمل الجد كثيراً، فمحرِّكات القوة والسلطة موجودة بيد قطاعِ الشركات التي تحفظها بإحكام. ولسوف يسمح هذا للمؤمنين المتشددين بالصراخ عن الرب، البلاد والعائلة، لكنهم سيبقون ـ رغم كل صخب صراخهم ـ بعيدين كل البعد عن أي تأثير حقيقي في مجريات صنع قرار السلطة.

بدا الأمر واضحاً عبر الأسلوب الذي تطورت به الحملة. مُنِح أولئك المؤمنون المتشددون فرصة الصراخ في الليلة الأولى، وحتى منحوا فرصة الصعود على منصة

الحزب، كما لو أن الحدث يشبه ما كان عليه قبل عفوية ما قبل عصر التنوير. لكن مع بدء الحملة أعمالها، عدنا إلى أمر الشركات كالمعتاد.

لكن الأمر قابل للتغيير، فحينما باتوا أكثر عزلة واغتراباً، بدأ الناس في بناء واتخاذ مواقف غير عقلانية ومدمرة لذواتهم إلى حد بعيد. لقد أرادوا شيئاً في حياتهم. لقد أرادوا تحديد وتعريف أنفسهم على نحو ما، فهم يرفضون الالتصاق بشاشات التلفاز وحسب. وإذا ما قُطعت الطرق أمام معظم الوسائل البناءة، يتحول هؤلاء ناحية طرق أخرى. كما يسعك رؤية هذا عبر الاستطلاعات كذلك. اطلعت للتو على دراسة أعدها باحث اجتماع أميركي (نشرت في بريطانيا) حول المواقف الدينية المقارنة في بعض الدول. بدت الأرقام صادمة. يؤمن ثلاثة أرباع الأميركيين ـ حرفياً ـ بالمعجزات الدينية. كما كان عدد المؤمنين بالشيطان، القيامة وفي فعل الرب لهذا وذاك، كان مذهلاً بحق.

في واقع الحال، ليس هنالك من وجود لأرقام مشابهة في أي مكان آخر من العالم الصناعي. ولربما يتطلب الأمر الذهاب إلى المساجد في إيران أو القيام باستطلاع للرأي بين النساء العجائز في صقلية كي نخرج بأرقام كهذه. لكن هذا هو الشعب الأميركي.

قبل عامين وحسب، كان هنالك دراسة حول ما يعتقده الناس إزاء نظرية التطور. بدت نسبة الناس المؤمنين بنظرية التطور لداروِن في حينها بحدود 9%، وهو أمر لا يبدو بعيداً عن هامش الخطأ الإحصائي. يعتقد نحو نصف الشعب بأن التطور الطبيعي يسير بمشيئة الرب، الأمر الذي تتبناه الكنيسة الكاثوليكية. كما أعرب 40% ممن شملتهم الدراسة عن قناعة بأن العالم خُلِق قبل بضعة آلاف من السنين.

من جديد، يتعين علينا العودة إلى المجتمعات ما قبل التكنولوجيا، أو المجتمعات الزراعية المدمرة، كي نحصل على أرقام مشابهة. تمثل هذه نوعية منظومات المعتقدات التي تبرز في مناسبات من عينة تجمع «الرب والبلاد».

يمكن للأصولية الدينية البروز كظاهرة مرعبة بحق. كما يمكن لها خلق الأساس الجماهيري لحركات شعبية بالغة الخطورة. ولا بد من الاعتراف بأن الزعماء الأصوليين ليسوا أغبياء أبداً. إنهم يتوفرون على مقادير هائلة من المال، قدرة على

التنظيم، ويتحركون نحو الوجهة التي يتعين عليهم سلوكها، ويشرعون في تسنم المناصب المحلية حيث لا يلاحظهم أحد.

برزت هنالك ظاهرة لافتة خلال الانتخابات الأخيرة، وحتى أنها تصدرت الصفحات الأولى للجرائد الوطنية. على وفق ما جرى، اتضح أن متشددين أصوليين يمينيين ترشحوا للكثير من المناصب في الكثير من أرجاء البلاد دون الإفصاح عن حقيقة تشددهم. ولا يتطلب الأمر الكثير من الجهد بهدف انتخاب شخص ما لمجلس إدارة مدرسة على سبيل المثال. كما أن الأمر لا يشغل بال الكثير من الناس، فأغلبهم لا يكترثون. في واقع الحال، لا يتعين عليك التعريف بنفسك، فكل ما يتطلبه الأمر لا يعدو الظهور بوجه ودود وابتسامة لطيفة لتقول: «سأعمل من أجل مساعدة أطفالكم»، كي يصوت الناس لك.

انتُخب الكثيرُ من الناس بفضل هذه الحملات المنظمة الرامية للسيطرة على البُنى المحلية. وإذا ما ارتبط هذا الكلام مع شخصية ذات صورة جذابة تقول: «أنا زعيمكم فاتبعوني»، فقد يكون الأمر فظيعاً. ولربما نجد أنفسنا عدنا إلى ما قبل أيام التنوير الفعلية.

ـ هنالك صعود وتوسع كبير في وسائل الإعلام الأصولية، لا سيما الإعلام الإلكتروني. ولا يسعك التحرك عبر أرجاء البلاد دون ملاحظة هذا.

هذا الكلام صحيح ومنذ سنوات. أتذكر قيادتي للسيارة عبر أرجاء البلاد، والشعور بالملل الشديد وأنا أقلب محطات الإذاعة. كانت كل المحطات التي سمعتها تلهث بأحاديث وصراخ لواعظ غاضب. والآن بات الأمر أسوأ كثيراً بوجود التلفاز بالتأكيد.

مفارقة هيوم

ـ سبق لك وقلت إن المأساة الحقيقية منذ العام 1776 تمثلت في «هجوم القلة الثرية المترفة المستمر ضد حقوق الكثير من الثائرين». أريد سؤالك عن أولئك «الثائرين». هل يملكون أي أوراق يا ترى؟

بكل تأكيد. لقد أحرزوا الكثير من الانتصارات. كما باتت هذه البلاد أكثر حرية

بكثير مقارنة مع ما كانت عليه قبل 200 عام مضت. بدايةً، لم يعد لدينا من عبيد، وهذا تغيير كبير. من جانب آخر، تمثل هدف توماس جيفرسون الذي ينتمي إلى أقصى الطيف اليساري الليبرالي في خلق بلد خال من «أي تشوه أو اختلاف»، ما يعني أن لا هنوداً حمراً ولا سوداً، وإنما البيض الطيبون من الأنجلو ـ ساكسون وحسب. وهذا ما يريده الليبراليون.

لكن الليبراليين فشلوا، حيث تمكنوا من القضاء على معظم السكان الأصليين، وكادوا ينجحون في إبادتهم كلياً (وهو المصطلح الدارج هذه الأيام)، لكنهم عجزوا عن القضاء على الشعب الأسود. لذلك، اضطر الليبراليون إلى دمج السود على نحو ما ضمن المجتمع.

كما توسع حق التعبير إلى حد كبير، وحصلت النساء أخيراً على حق التصويت بعد مضي 150 عاماً من الثورة. وبعد صراع دموي عنيف، كسب العمال بعض الحقوق في ثلاثينيات القرن الماضي، وذلك بعد مضي نحو 50 عاماً من إقرار تلك الحقوق في أوروبا (ولا يزال العمال يخسرون تلك الحقوق منذ ذلك الحين، لكنهم فازوا بها إلى حد ما).

ضمن الكثير من النواحي، اندمج عامة الشعب عموماً في منظومة الازدهار النسبي والحرية النسبية، الأمر الذي كان الكفاح الشعبي سبباً دائماً في تحقيقه. لذلك، يصح القول إن الشعب يملك الكثير من الأوراق.

كان هذا شيئاً أشار إليه الفيلسوف الإنكليزي ديفيد هيوم قبل نحو قرنين من الزمان. ضمن عمله عن النظرية السياسية، وصف هيوم المفارقة التي تعيشها المجتمعات، حيث قال إن الشعب يخضع للحكام على الرغم من أن مقاليد القوة كانت دوماً في يد المحكومين.

وفي خاتمة المطاف، لا يسع الحكام فرض إرادتهم بالحكم ما لم يحكموا سيطرتهم على «الرأي»، وبصرف النظر عن عدد الأسلحة التي يملكونها. وقد كتب هيوم أن هذا الكلام ينطبق على أكثر المجتمعات استبداداً وحرية في أن واحد. وإذا ما رفض عامة الشعب قبول الأشياء، عندها ينتهي أمر الحكام.

يقلل هذا الكلام من تقدير موارد العنف، لكنه يعبر عن أهمية الحقائق على أي حال. هنالك معركة مستمرة ودائمة ما بين الناس الذين يرفضون قبول الهيمنة والظلم من جهة، وأولئك الذين يحاولون إجبار الناس على القبول بهما من جهة ثانية.

ـ كيف يمكننا التحرر من نظام التلقين العقائدي والدعاية؟ لقد قلت إن من شبه المستحيل على الأفراد فعل أي شيء، وإن من الأفضل والأسهل بمكان العمل على نحو جماعي. فما الذي يمنع الناس من التجمع معاً؟

يتطلب الأمرُ استثماراً كبيراً. يعيش كل إنسانٍ ضمن إطار ثقافي واجتماعي معين، ولكليهما قيم معينة وفرص قائمة بحد ذاتها. يحدد هذا الإطار تكلفة أنواع كثيرة من الأفعال ومنافع أفعال غيرها. إنك تعيش ضمن هذا الواقع، ولا يسعك تجنبه وحسب.

نحن نعيش ضمن مجتمع يكافئ المساعي الرامية لتحقيق المكاسب الفردية. فلنقل إني أب أو أم لعائلة. ما الذي أقضي وقتي به؟ لدي 24 ساعة في اليوم. فإذا ما لم يكن لدي أطفال لرعايتهم ومستقبل لأهتم بأمره، فما الذي سأفعله يا ترى؟

من جملة ما أستطيع القيام به محاولة تملق مديري لأرى إمكانية تحقيق زيادة في دخلي بمقدار دولار إضافي في الساعة. أو ربما أستطيع لكم أحدهم في وجهه حينما أمر بجواره (على نحو مباشر أو غير مباشر، وبالأسلوب المتبع ضمن المجتمع الرأسمالي). تلك إحدى الطرق.

أما الطريقة الأخرى، فتتمثل في قضاء الأمسيات بمحاولة تنظيم الآخرين الذين سيقضون ـ بدورهم ـ أمسياتهم في الاجتماعات، ويتجهون إلى خطوط الاعتصامات كي يخوضوا نضالاً طويلاً يكلفهم التعرض للضرب من قبل رجال الشرطة مع فقدان وظائفهم. ولربما يجمع أولئك ما يكفي من الناس معاً كي يتمكنوا من تحقيق شيء في خاتمة المطاف، شيء قد يكون أقل أو أكثر من المكاسب التي قد يحققونها لو اتبعوا المنهج الفردي بالعمل.

ضمن نظرية الألعاب، يطلق على مثل هذا الموقف تسمية «معضلة السجين». على وفق هذا الكلام، يمكنك إعداد «ألعاب ـ تفاعلات» يحقق فيها كل مشارك مكسباً أكبر

إذا ما عمل مع الآخرين، لكنك لن تكسب شيئاً ما لم يعمل الشخص الآخر معك. وإذا ما حاول الشخص الآخر تعظيم مكسبه، فإنك ستخسر.

لنأخذ حالة بسيطة، كأن تكون القيادة بالسيارة نحو مقر العمل. سيتطلب مني الذهاب إلى العمل وقتاً أطول لو اتخذت قطار الأنفاق عوضاً عن قيادة السيارة. لكن إذا ما قررنا جميعنا اتخاذ قطار الأنفاق ودفع الكلفة فيه عوضاً عن كلفة القيادة على الطريق، عندها سنصل جميعنا أسرع عبر القطار. لكن الأمر يتطلب منا جميعنا القيام بهذا. أما إذا قرر بعض الناس الذهاب بالسيارات فيما أذهب أنا بالقطار، عندها سيكون النقل الخاص أفضل بالنسبة لأولئك الذين يقررون استخدامه.

لذلك، تتحقق المنفعة إذا ما قام الجميع بفعل الأشياء على نحو مختلف، وحينها ينتفع الجميع بشكل أكبر بكثير. لكن كلفة العمل ـ الفردي ـ بهدف صناعة وإيجاد الفرص لفعل الأشياء معاً قد تكون باهظة. ولن تتحقق الفوائد إلا بقيام الكثير من الناس بالعمل معاً، وعلى نحو جدي وحسب.

يصح الأمر كذلك على كل الحركات الشعبية التي وجدت على الإطلاق. افترض أنك شاب أسود بعمر 20 عاماً في كلية سبيلمان بأتلانتا عام 1960. سيكون لديك خياران اثنان. يتمثل الخيار الأول في «سأحاول الحصول على عمل في إحدى الشركات بمكان ما. ربما سيرغب شخص ما في اختيار مدير أسود. ولسوف أكون متواضعاً وأبدي الخضوع والامتثال. ولربما أتمكن من العيش في منزل بمستوى سكان الطبقة الوسطى».

أما الخيار الثاني، فسيكون الانضمام إلى (لجنة تنسيق اللاعنف الطلابية)، وهي جماعة تدافع عن حقوق السود إبان ستينيات القرن الماضي، الأمر الذي قد يعرضك للقتل. ومن المؤكد أنك ستتعرض للضرب والتشهير، ولسوف تعيش حياة صعبة لوقت طويل. ولربما تعاني شظف الحياة لوقت طويل قبل أن تتمكن من تعبئة ما يكفي من الدعم الشعبي كي يتمكن أمثالك وأمثال عائلتك من صناعة مستقبل أفضل.

سيكون اتخاذ الخيار الثاني صعباً بالتأكيد، لا سيما في ظل وجود البديل المتوفر. كما أن المجتمع مصمم بطريقة تدفعك نحو الخيارات الفردية. ومن اللافت بمكان

اتخاذ الكثير من الشبان الخيار الثاني، حيث عانوا ما عانوا في سبيله وساعدوا في خلق عالم أفضل.

ـ لا بد أنك سمعت باستطلاعات الرأي التي تشير إلى أن 83 % من الشعب يرون النظام الاقتصادي بأكمله «غير عادل بطبيعته». لكن هذه الرؤية لا تترجم إلى أي شيء.

في واقع الحال، لا يمكن ترجمة هذا الموقف إلى أي شيء مجدٍ ما لم يقم الناس بفعل شيء حياله. ويصح هذا الكلام سواء كنت تتكلم عن أشياء عمومية ـ كما في الظلم المتأصل في النظام الاقتصادي، الأمر الذي يتطلب تغييراً ثورياً ـ أو حينما يكون الحديث حول الأشياء الصغيرة وحسب.

لنأخذ موضوع التأمين الصحي على سبيل المثال. بالكاد يطالب أحد بتطبيق نظام على غرار النظام الكندي (وهو النظام المعمول به في كل مكان من العالم، والمعرف بكفاءته، وهو عبارة عن نظام صحي عام يدار وطنياً ويضمن الخدمات الصحية للجميع، والذي يكون أكثر كفاءة من النظام الأميركي في بعض الأحيان لما يقدمه من رعاية وقائية كذلك).

لكن برغم هذا، وبحسب بعض استطلاعات الرأي، تؤيد أغلبية الشعب النظام الصحي الحالي على أي حال، وحتى مع حقيقة أنهم نادراً ما سمعوا أحداً يدافع عنه. فهل يهتم أحد بهذا يا ترى؟ كلا. سيكون هنالك نظام رعاية صحي قائم على شركات تأمين «يُدار» بطريقة تضمن حصول تلك الشركات والشركات العاملة في المجال الصحي على قدر كبير من الأموال.

هنالك طريقتان فقط كي نحصل على الرعاية الصحية التي يريدها الشعب (الأميركي). أما أن تكون هنالك حركة شعبية على نطاق واسع ـ ما يعني التحرك نحو الديموقراطية، الأمر الذي لا يريده القابضون على مقاليد السلطة ـ أو أن يقرر مجتمع الشركات ما سيكون مفيداً لها، وهو ما قد يحصل بالفعل.

لقد صُمِّمَ هذا النظام البيروقراطي المقيت، والذي يفتقر إلى الكفاءة، بغية إفادة قطاع واحد ضمن منظومة المؤسسة الخاصة، والذي تصادف وأنه يتسبب بضرر

للقطاعات الأخرى. تدفع شركات السيارات تكاليف رعاية صحية أعلى هنا مما تدفعه خارج الأراضي الأميركية. لقد لاحظوا ذلك، وربما يضغطون باتجاه إقرار نظام أكثر كفاءة يتخلص من أوجه القصور الشديد واللاعقلانية للنظام القائم على الرأسمالية.

«خارج نطاق المسؤولية الفكرية»

ـ وصفك الصحفي الكندي ديفيد فروم بوصف «المجنون الأميركي العظيم». كما أتصور أن هذا وصف يستحق التقدير إلى جانب مارتن بيريتز من جريدة نيو ريبوبليك الذي وضعك «خارج نطاق المسؤولية الفكرية». كما يقول فروم كذلك: «لقد مر بنا وقت كانت صفحة المقالات الافتتاحية للنيويورك تايمز ساحة لعبك». هل فاتني شيء هنا؟

ربما فاتني شيء كذلك. لقد كانت لي مقالة افتتاحية ذات مرة، وأتصور أن هذا الكلام كان في العام 1971. كانت تلك مرحلة أقر فيها قطاع الشركات، وصحيفة نيويورك نفسها لاحقاً، بضرورة الخروج من فييتنام لأنها باتت تكلفنا كثيراً.

سبق لي أن شهدت أمام لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ. حوّل عضو مجلس الشيوخ فولبرايت الجلسة إلى ندوة. كان الرجل غاضباً جداً جراء الحرب والسياسة الخارجية الأميركية في حينها. وقد دعاني للشهادة، الأمر الذي أشعرني بقدر كبير من الاحترام.

لذلك نشروا جزءاً....

ـ جزءاً مقتطفاً من تعليقاتك. لم يكن ذلك النص الأصلي الذي كتبته لصحيفة النيويورك تايمز.

ربما خضع لبعض التحرير، لكنه كان جزءاً أساسياً من شهادتي أمام اللجنة. كان الكلام صحيحاً، وعمدت صحيفة نيويورك تايمز إلى نشر جزء من شهادتي أمام لجنة العلاقات الخارجية.

ـ وتلك كانت «ساحات لعبك». وماذا عن الرسائل؟ كم نشروا من رسائلك؟

من حين لآخر، حينما يظهر افتراء كاذب أو كلام مبالغ به عني، عندها أعمد لكتابة

رد وأرسله لهم. في بعض الأحيان يحجمون عن نشر الرسائل. وفي مرة أو أكثر، انتابني غضب كبير إلى حد أنه دفعني للاتصال بصديق من الداخل قادر على ممارسة ما يكفي من الضغط كي تنشر الصحيفة الرد. لكنهم رفضوا أحياناً. ضمن قسم تقييم ومراجعة الكتب في جريدة نيويورك تايمز، كان هنالك الكثير من الأكاذيب البغيضة عني وعن جماعة الخمير الحمر. من جانبي، عمدت إلى كتابة رد قصير، لكنهم رفضوا النشر. عندها شعرت بقدر كبير من الانزعاج وقررت الرد. لكن الجريدة ردت عليَّ بأنها نشرت رسالة مختلفة، رسالة رأوها أصلح للنشر.

الكتاب الثالث

الأسرار، الحياة والديموقراطية

(صدر للمرة الأولى عام 1994، وطبع 11 مرة في الولايات المتحدة إلى جانب 7 طبعات أجنبية بلغ عدد نسخها 142000)

الولايات المتحدة

ديموقراطية معيبة

ـ يشجع مستشار الأمن القومي لكلينتون، أنطوني لايك، نشر وتوسيع الديموقراطية في الخارج. فهل يتعين عليه تشجيعها في الولايات المتحدة؟

لا يسعني الجزم بما يدور في رأس أنطوني لايك، لكن مفهوم الديموقراطية الذي قُدِّم هنا خاص جداً، وأن الناس الأكثر صراحة في اليمين يصفونه بدقة. على سبيل المثال، كتب توماس كاروثرز، الذي انخرط في «مشروع مساعدة الديموقراطية» إبان حكم إدارة ريغان، كتاباً وعدة مقالات حول هذا الموضوع.

يقول كاروثرز إن الولايات المتحدة تسعى لخلق ديموقراطية من الأعلى إلى الأسفل تترك البُنى التقليدية للسلطة والقوة ـ الشركات وحلفاءها بالدرجة الأساس ـ في وضع سيطرة فعلي. إن أي صورة من صور الديموقراطية، التي لا تتحدى البنى التقليدية، تعد مقبولة، وأن أي صورة تقوض سلطتها وقوتها غير مقبولة كما هو الحال دوماً.

ـ إذن، هنالك قاموس لتعريف الديموقراطية ومن ثم يأتي تعريف العالم الحقيقي لها.

إن التعريف الواقعي للديموقراطية هو ذلك الذي يصفه كاروثرز إلى حد بعيد. يتوفر التعريف القاموسي على أبعاد متعددة ومختلفة، لكن بوجه عام، يكون المجتمع ديموقراطياً حينما تتوفر فيه للناس فرص للمشاركة في تشكيل السياسة العامة. كما أن هنالك الكثير من الوسائل المختلفة التي يصح بها هذا الكلام، ولكن بقدر صحة هذا الكلام، يكون المجتمع ديموقراطياً.

ومع ذلك، فلربما يحمل مجتمع ما سمات الديموقراطية الرسمية ولا يكون ديموقراطياً بالمطلق. ولا بد من ذكر الاتحاد السوفييتي الذي سبق له إجراء انتخابات على سبيل المثال.

ـ من الواضح أن الولايات المتحدة ديموقراطية رسمية تتجسد في انتخابات تمهيدية، انتخابات عامة، استفتاءات، إجراءات عزل ونحوها. لكن ما هو محتوى هذه الديموقراطية من منظور المشاركة الشعبية يا ترى؟

على مدى فترات طويلة، كان انخراط عامة الناس في التخطيط العام وتطبيق السياسات العامة هامشياً إلى حد كبير، فهذا مجتمع تحكمه الشركات والمصالح. ولطالما عكست الأحزاب السياسية مصالح الشركات منذ وقت طويل.

من جملة النظريات التي أرى فيها مصداقية كبيرة تلك التي وصفها العالم في الشؤون السياسية توماس فيرغيسون «نظرية الاستثمار في السياسة». يعتقد فيرغيسون أن الدولة محكومة بتحالفات ما بين المستثمرين الذين يتجمعون حول نوعٍ من المصالح المشتركة. بغية المشاركة في الميدان السياسي، يتعين عليك حيازة ما يكفي من الموارد والقوة الخاصة لتصبح جزءاً من تحالف كهذا.

يجادل فيرغيسون بوجود صراع قوة ما بين جماعات المستثمرين منذ بدايات القرن التاسع عشر. أما الفترات الطويلة التي تمر دون تغييرات كبرى على الأرض، فهي تلك الفترات التي يتوافق بها كبار المستثمرين مع بعضهم بعضاً حول السياسات العامة وكيف يجب أن تكون. أما لحظات الصراع فتأتي حينما تختلف وجهات نظر المستثمرين فيما بينهم.

أثناء الصفقة الجديدة، على سبيل المثال، تصارعت جماعات متعددة من أصحاب رؤوس الأموال الخاصة حول جملة من القضايا. وعلى سبيل المثال كذلك، وأثناء حقبة ما تعرف بالصفقة الجديدة[1]، تصادمت مجموعات متعددة من أصحاب رؤوس الأموال الخاصة حول جملة من القضايا. في هذا السياق، حدد فيرغيسون قطاعاً عالي التقنية، متطلباً لرأس مال كثيف وموجهاً للتصدير، حدده كقطاع مؤيد قوي للصفقة الجديدة والإصلاحات. لقد أراد هذا القطاع قوة عاملة منظمة وفتح آفاق التجارة الخارجية.

في مقابل هذا الكلام، بدا قطاع آخر يتصف بكثرة اعتماده على العمال وتوجهه المحلي، والذي التف حول ما يعرف بـ«الرابطة الوطنية للمصنعين»، لقد بدا معارضاً قوياً للصفقة الجديدة. أعرب هذا المعسكر عن رفضه لجميع تلك الإجراءات الإصلاحية (لم يقتصر الأمر على تلك المجموعات وحسب، بل شمل مجموعات أخرى بكل تأكيد. كانت هنالك الحركة العمالية وحراك شعبي كبير وغيرها).

- أنت ترى الشركات ككيانات غير متوافقة مع الديموقراطية، وتقول إننا نطبق المفاهيم المستخدمة في التحليل السياسي، وبالتالي فإن الشركات تجسد نموذجاً فاشياً، وهو تعبير شديد اللهجة. ما الذي تقصده بهذا؟

إنني أقصد الفاشية بمعناها التقليدي البحت. فعندما يصف كاتب معتدل مثل روبرت سكيدليسكي، وهو كاتب سيرة الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز، أنظمة ما قبل الحرب بأنها تجسيد للفاشية، فإنه يقصد نظاماً تدمج الدولة فيه ما بين القوة العاملة ورأس المال تحت سيطرة البنية المؤسسية للشركات الكبرى.

ذلك هو النظام الفاشي تقليدياً. ويمكن لهذا النظام التنوع والاختلاف في طريقة عمله، لكن الدولة التي تسعى لهذا هي دولة شمولية واستبدادية تحكم سيطرتها من الأعلى إلى الأسفل، مع جمهور يطيع الأوامر وحسب.

---

(1) الصفقة الجديدة هي مجموعة من البرامج والسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي أطلقها الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت في الولايات المتحدة خلال ثلاثينيات القرن العشرين، بهدف التعامل مع آثار الكساد الكبير الذي بدأ عام 1929: المترجم

ينتمي مصطلح الفاشية إلى الميدان السياسي، ولذلك فهو لا ينتمي إلى عالم الشركات. لكن إذا ما نظرت إليها، ستجد السلطة تتحرك من الأعلى إلى الأسفل، من مجلس الإدارة إلى المديرين، ومن المديرين الأدنى إلى العاملين في المصانع، الكتّاب وغيرهم. وليس هنالك من تدفق للسلطة أو التخطيط بالعكس، من الأسفل إلى الأعلى. لذلك، تتكرس السلطة المطلقة في يد المستثمرين، المالكين، المصارف ونحوها.

في هذه الأثناء، يمكن للناس الاعتراض، تقديم المقترحات، لكن الأمر لا يختلف عن مجتمع العبيد الحقيقي. فالناس الذين لا ينتمون لطبقة المالكين أو المستثمرين ليس لديهم شيء لقوله إزاء هذا الأمر. ولا يسعهم سوى تأجير عملهم لصالح الشركة، أو شراء السلع والخدمات التي تنتجها، أو إيجاد مكان ضمن سلسلة القيادة، لكن هذا هو كل شيء وحسب. هذه مجمل سلطتهم وقوتهم في ضمن مؤسسة الشركة.

يبدو الأمر مبالغاً به لأن الشركات تخضع لبعض المتطلبات القانونية، إلى جانب درجة محدودة من السيطرة العامة، كما أن هنالك ضرائب ونحوها. لكن الشركات الكبرى أكثر استبداداً من معظم المؤسسات التي نَصِفُها بالاستبدادية ضمن الميدان السياسي.

ـ هل تقوم الشركات الكبرى بأي شيء يعود بتأثيرات إيجابية يا ترى؟

ربما يكون للكثير مما تفعله الشركات تأثيرات مفيدة على الناس، لكن الأمر يأتي بمحض الصدفة. ويصح الأمر نفسه على الحكومات وأي شيء آخر كذلك. لكن ما الذي يحاولون تحقيقه يا ترى؟ ليس تحسين حياة العاملين والمعامل التي يعملون بها بالتأكيد، وإنما زيادة الأرباح وتوسيع حصتهم السوقية.

ليس هذا بالسر الكبير، فهو من نوعية الأشياء التي يتعين على الناس تعلمها في الصف الثالث الابتدائي. تحاول الشركات زيادة أرباحها، سلطتها وحصتها السوقية إلى جانب ترسيخ سيطرتها على الدولة. وفي بعض الأحيان، يكون هذا الأمر مفيداً للشعب، لكنها فائدة من قبيل الصدفة وحسب.

ـ هنالك اعتقاد سائد يفيد بأنه منذ اغتيال كينيدي، باتت الشركات دوائرَ للسلطة النخبوية تتحكم بما يسمى الديمقراطية عندنا. هل تغير هذا مع إدارة كلينتون؟

بدايةً، كان كينيدي مؤيداً قوياً للشركات. وقد كان مرشحاً يمثل قطاع الأعمال. كما لم يكن لاغتياله أي تأثير سياسي ملحوظ (شهدت السياسة تغييراً في بداية سبعينيات القرن الماضي تحت حكم نيكسون، لكن ذلك التغيير ارتبط بالمتغيرات على الساحة الاقتصادية الدولية).

يمثل كلينتون ما يقول إنه يمثله بالضبط، فهو مؤيد قوي للشركات. وقد نشرت جريدة وول ستريت جورنال مقالاً افتتاحياً حماسياً عنه في اليوم التالي للتصويت على اتفاقية نافتا. وأشارت الجريدة إلى ميل الجمهوريين ليكونوا حزب مجتمع الشركات، لكن الديموقراطيين يميلون للشركات الكبيرة على تلك الصغيرة. إنهم يقولون إن كلينتون يمثل هذا الاتجاه. وقد اقتبسوا عن مسؤولين تنفيذيين في شركة فورد لصناعة السيارات، وشركات الصلب وغيرها قولهم إن تلك كانت واحدة من أفضل الإدارات على الإطلاق.

في اليوم التالي للتصويت على اتفاقية نافتا، نشرت صحيفة نيويورك تايمز صفحة أولى بارزة جداً، تضمنت مقالاً مؤيداً تماماً لكلينتون بتوقيع مراسلها في واشنطن، آر. دبليو. أبل. وكتب أبل ما يلي: «كان الناس، ولا يزالون، ينتقدون كلينتون متهمين إياه بأنه رجل بلا مبادئ. لقد تراجع في البوسنة والصومال، وتنصل عن برنامجه للتحفيز الاقتصادي وعن هاييتي، عدا عن برنامجه الصحي. لقد بدا شخصاً بلا مبادئ ثابتة».

لكن المقال استمر يقول: «لكن الرجل برهن على كونه صاحب مبادئ ويتمتع بالصلابة، ذلك من خلال دفاعه القوي من أجل نسخة الشركات من اتفاقية نافتا. لذلك، يتمتع الرجل بالمبادئ حقاً، ويستجيب لنداء رأس المال الكبير. وقد انطبق الأمر نفسه على كينيذي»".

ـ اتصال من أحد المستمعين: لطالما تساءلت بخصوص الناس الذين يملكون الكثير من السلطة تبعاً لسعة مواردهم المالية. هل يمكن الوصول إليهم بالمنطق؟

إنهم يتصرفون بمنطقية وعقلانية تامة على وفق مصالحهم. فلنأخذ رئيس مجلس إدارة شركة إيتنا للتأمين على الحياة، حيث يجني سنوياً 23 مليون دولار من مرتبه وحده. سيكون هذا أحد الأشخاص الذين سيترشحون لإدارة برنامجنا للرعاية الصحية في حال تمرير خطة كلينتون.

تخيل محاولة إقناعه بوجوب محاولته الضغط ضد إدارة شركات التأمين الصحي لبرنامج الرعاية الصحية لأن هذا سيكون ضاراً جداً بعموم الشعب (وهو كذلك بالفعل).

تخيل محاولة إقناعه بوجوب التخلي عن مرتبه والتحول إلى شخص من الطبقة العاملة.

ما الذي سيحصل؟ سيُطرد ويُعين شخص آخر بمنصب رئيس مجلس الإدارة بدلاً عنه. تمثل هذه مشاكل «مؤسسية».

ـ ما هي أهمية إبقاء عامة الشعب تحت السيطرة؟

لا يريد أي شكل من أشكال السلطة الخضوع للتحكيم الديموقراطي الشعبي، لانضباط السوق عند الحديث عن عالم الشركات والأعمال. لهذا السبب تتعارض القطاعات القوية، بما فيها الثروات المؤسسية، مع الديموقراطية الفعالة، كما تتعارض مع الأسواق الفعالة، وعلى الأقل قدر تعلق الأمر بمصالحها. إنه أمر طبيعي، فهم لا يريدون قيوداً خارجية تضيّق عليهم مساحة صناعة قراراتهم والتصرف بحرية.

ـ وهل كانت هذه الحال دوماً؟

دوماً. من المؤكد أن توصيفات الحقائق الآن باتت أكثر دقة من ذي قبل، الأمر الذي يعود إلى أن «النظرية الديموقراطية» الحديثة باتت أكثر بلاغة وتعقيداً مما كانت عليه في الماضي، وذلك عما كانت عليه أيام ما كان يطلق على عامة الناس تسمية «الرعاع». من جانبه، أطلق ولتر ليبمان عليهم مؤخراً تسمية «الجهلة والقطيع المذعور». يعتقد ليبمان أن من واجب «الإنسان المسؤول» اتخاذ القرارات و«إبقاء» القطيع المذعور تحت السيطرة.

تؤمن «النظرية الديموقراطية» الحديثة بأن يكون دور الشعب ـ أو القطيع المذعور حسب مفردات ليبمان ـ منصباً على المشاهدة (متفرجين) وليس المشاركة. ويفترض بهذا الشعب الظهور كل بضعة أعوام لمرة بغية المصادقة والتأكيد على قبول القرارات المتخذة في مكان آخر، أو الاختيار ما بين مرشحين من القطاعات المهيمنة ضمن عملية تسمى «الانتخابات».

ـ لكن هذا الكلام مفيد لأنه يوفر غطاءً من الشرعية المطلوبة.

من المثير للاهتمام رؤية الوسيلة التي يُروج من خلالها لهذه الفكرة عبر الأدوات والنتاجات الإعلامية اللامعة لمؤسسات اليمين. تعد مؤسسة برادلي واحدة من أكثر المؤسسات نفوذاً وتأثيراً في الميدان العقائدي. مؤخراً، نشر مدير المؤسسة، ميشيل جويس، مقالاً بهذا الخصوص. ولست أدري ما إذا كان جويس كتبه بنفسه، أم أن أحدَ موظفي العلاقات العامة لديه قد كتبه نيابة عنه، لكنني وجدت المقال لافتاً جداً.

يبدأ المقال بخطاب مستوحى، على الأرجح، من اليسار. حينما يبدأ ناشطو اليسار، سواء الليبراليين أو الراديكاليين منهم، قراءته، يتولد لديهم ذلك الشعور بنوع من التعاطف والتماهي معه (أشك أن المقال موجه لهم وللشبان بوجه خاص). يبدأ المقال بالحديث حول بُعد النظام السياسي عنا، وكيف أننا مطالبون بالمجيء من حين لآخر كل فترة للإدلاء بأصواتنا والعودة للبيت.

يشير المقال إلى أن هذا كلام لا معنى له، وأن هذه ليست مشاركة حقيقية في العالم. إن ما نحتاجه يتمثل في مجتمع مدني فعال وحقيقي حيث يجتمع الناس للقيام بأمور مهمة، وليس لمجرد ضغط زر إلكتروني كما كان في السابق دوماً وحتى الآن.

ثم يثير المقال تساؤلاً مفاده «كيف يمكننا التغلب على هذا القصور يا ترى؟». من المذهل أنك لن تتغلب عليها عبر مشاركة فعالة أكثر في المعترك السياسي. ولن يسعك القيام بذلك إلا عبر ترك المعترك السياسي والانخراط في رابطة أولياء الأمور والمعلمين، الذهاب إلى الكنيسة، الحصول على عمل، والتوجه إلى المتجر لشراء شيء ما. وهذه هي الطريقة الحقيقية لتصبح مواطناً حقيقياً في مجتمع ديموقراطي.

والآن، ليس هنالك من مشكلة في الانضمام إلى رابطة أولياء الأمور والمعلمين، لكن هنالك بعض الفجوات كذلك. فماذا عن المعترك السياسي؟ لقد اختفى من النقاش بعد أولى التعليقات عن عدم جدواه.

لكن إذا ما تركت المعترك السياسي، سيذهب شخص ما ليملأ الفراغ هنالك. كما أن الشركات الكبرى لن تعود إلى المنزل بغية الانضمام إلى رابطة أولياء الأمور والمعلمين. ستتولى الشركات الكبرى إدارة الأمور، لكننا لن نتحدث عن هذا.

مع استمرار المقال، يتحول الكلام لجهة كيفية اضطهادنا من جانب البيروقراطيين الليبراليين، المخططين الاجتماعيين الذين يرومون إقناعنا بفعل شيء ما للفقراء. هؤلاء هم من يدير البلاد بالفعل. إنهم القوة غير الشخصية، البعيدة وغير الخاضعة للمسائلة التي يتعين علينا التحرر منها أثناء قيامنا بواجباتنا كمواطنين ضمن رابطة أولياء الأمور والمعلمين وفي المكاتب.

لا يقدم هذا المنطق ضمن المقال بهذا الترتيب، ولكني عمدت إلى تلخيصه. إنها دعاية بالغة الذكاء، مصممة باحترافية، بصياغة محكمة ومبنية على تفكير عميق. إنها تهدف إلى تجهيل الناس، وجعلهم أغبياء وسلبيين قدر الإمكان. لكنها، في الوقت ذاته، تخدعهم على نحو ما تخلق لديهم من شعور بأنهم يتحركون ناحية صور أسمى من المشاركة.

- ضمن مناقشاتك عن الديموقراطية، عادة ما تشير إلى بعض الملاحظات التي أدلى بها توماس جيفرسون.

توفي جيفرسون في الـ4 من تموز العالم 1826، تصادف وفاته مرور 50 عاماً على توقيع إعلان الاستقلال. قبيل نهاية حياته، أعرب جيفرسون عن مزيج من المخاوف حول إنجازاته، وحث الشعب من أجل الكفاح في سبيل صيانة مكتسبات وانتصارات الديموقراطية.

وضع الرجل خطاً فاصلاً بين جماعتين، الأرستقراطيين من جهة والديموقراطيين من جهة ثانية. قال جيفرسون: «يخشى الأرستقراطيون الشعب ولا يثقون به، ويتمنون لو أنهم سحبوا كل السلطات منه بهدف وضعها في يد الطبقات العليا». يعتنق هذا الرأي

الكثيرُ من المفكرين المحترمين ضمن الغديد من المجتمعات اليوم، وهو رأي شبيه جداً بما تقول به العقيدة اللينينية التي تؤمن بوجوب تولي حزب الطليعة من المفكرين والراديكاليين زمام السلطة بهدف قيادة الجماهير الغبية نحو مستقبل زاهر. بالمفهوم الجيفرسوني، يُعد معظم الليبراليين أرستقراطيين (يمثل وزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر نموذجاً متطرفاً للأرستقراطية).

وقد كتب جيفرسون عن الديموقراطيين يقول: «إنهم يتعاطفون مع الشعب، يثقون ويعتزون به، يرون فيه المستودع الأكثر أماناً وأمانة للمصلحة العامة، وإن لم يكن الأكثر حكمة بالضرورة». وبعبارة أخرى، يعتقد الديموقراطيون بوجوب تولي الشعب للسلطة، وسواء اتخذ القرارات الصائبة أم لا. ولا يزال الديموقراطيون موجودين حتى اليوم، لكنهم باتوا على الهامش باطراد. وعلى نحو خاص، حذر جيفرسون من «المؤسسات البنكية والتكتلات المالية» (ما نطلق عليها اليوم «الشركات الكبرى»). وقال إن نمو هذه المؤسسات سيقود إلى انتصار الأرستقراطيين، وبالتالي خسارة الثورة الأميركية. وقد تحققت أسوأ مخاوف جيفرسون (وإن لم يكن بالوسائل التي توقعها تماماً).

لاحقاً، تنبأ اللاسلطوي الروسي، ميخائيل بوكانين، بانقسام الطبقات المثقفة المعاصرة إلى مجموعتين (يمثل كلاهما مثالاً للأرستقراطيين الذين قصدهم جيفرسون). تتمثل المجموعة الأولى بـ«البيروقراطية الحمراء»، والتي ستستأثر بالسلطة بين يديها في سبيل خلق بعض أسوأ وأشرس الأنظمة الاستبدادية شراً وطغياناً في التاريخ الإنساني.

أما المجموعة الثانية، فقد تستنتج أن السلطة تقع بين يدي القطاع الخاص، ولسوف تخدم الدولة وقوة القطاع الخاص ما نسميه اليوم «دولة المجتمعات الرأسمالية». إنهم «يضربون الشعب بعصا الشعب»، أي أنهم سيتظاهرون بالديموقراطية في وقت يعمدون فيه إلى إحكام سيطرتهم على الشعب.

ـ كما أنك تستشهد بـ(الفيلسوف والمربي الأميركي) جون ديوي. فما الذي قاله بهذا الخصوص؟

كان ديوي واحداً من آخر المناصرين للرؤية الجيفرسونية حول الديمقراطية. ففي أوائل القرن الماضي، كتب ديوي أن الديموقراطية ليست الهدف النهائي في حد ذاتها وإنما وسيلة يكتشف بها الناس ويوسعون ويثبتون طبيعتهم وحقوقهم الإنسانية الأساسية، ويعملون على تجسيدها وتطويرها. فالديموقراطية تقوم على الحرية، التضامن، حرية العمل والقدرة على المشاركة في النظام الاجتماعي. وقال إن الديمقراطية تنتج شعباً حقيقياً، وذلك هو النتاج الحقيقي للمجتمع الديموقراطي.

أدرك ديوي أن الديموقراطية بهذا المفهوم كانت نباتاً ذابلاً جداً. كما أن «مؤسسات المصارف والتكتلات المالية» الجيفرسونية تضخمت وتوسعت وباتت أكثر قوة مع الوقت، فيما شعر أن «ظل الشركات الكبيرة الذي يخيم على المجتمع» يزيد من صعوبة تحقيق الإصلاح، إن لم يجعله مستحيلاً. واعتقد بأن الإصلاح قد يكون مفيداً، لكنه لن يجلب الديموقراطية والحرية ما لم تكن السيطرة الديموقراطية في يد القوى العاملة.

كما هو الحال مع جيفرسون والليبراليين الكلاسيكيين الآخرين، أقر ديوي بأن مؤسسات السلطة المرتكزة إلى القطاع الخاص كانت مؤسسات شمولية، غير خاضعة للمسائلة، عدا عن كونها استبدادية في أصل بنيتها الداخلية. واليوم، باتت هذه المؤسسات الخاصة أقوى بكثير من أي شيء تخيله ديوي.

من نافلة القول أن هذه الأدبيات متاحة للجميع. في واقع الحال، يصعب التفكير بشخصيات أبرز في التاريخ الأميركي من توماس جيفرسون وجون ديوي. لقد كان الاثنان أميركيين بامتياز، كما هي الحال مع فطيرة التفاح المشهورة أميركياً. لكن حينما تقرأ لهما اليوم، تبدو أفكارهما مجنونة كماركسيين مخبولين. ولا شك أن هذا يبرهن مقدار التدهور الذي وصلت إليه حياتنا الفكرية اليوم.

من جملة من النواحي، تجسدت هذه الأفكار ابتداءً ـ وبأقوى صورها ـ في شخصيات مثل المفكر الألماني ويلهيلم فون هومبولدت الذي ألهم ـ بدوره ـ الفيلسوف الأميركي جون ستيوارت ميل الذي يعد من رواد التيار الليبرالي الكلاسيكي في أواخر القرن الثامن عشر. كما هو الحال مع آدم سميث وآخرين، شعر فون هومبولدت بأن جوهر

الطبيعة البشرية يكمن في الحاجة للعمل الحر الخلاق تحت السيطرة الفردية. وهذا هو المبدأ الأساس لأي مجتمع لائق.

تحمل تلك الأفكار التي تمتد مباشرة إلى ديوي طابعاً عميقاً مناهضاً للرأسمالية. أما آدم سميث، فلم يصف نفسه بالمناهض للرأسمالية بسبب أنه كان في القرن الثامن عشر وسبقها، لكنه أبدأ تشككاً كبيراً إزاء المذهب الرأسمالي وتطبيقه العملي، وحتى تشككه إزاء ما أسماها «الشركات المساهمة» (حيث إن ما نطلق عليها شركات كبرى اليوم كانت مختلفة تماماً في حينها). كما أعرب سميث عن قلقه إزاء فصل السيطرة الإدارية عن المشاركة المباشرة، حيث خشي تحول تلك الشركات إلى «أشخاص خالدين».

في واقع الحال، حصل هذا في القرن التاسع عشر، بعد موت سميث (بموجب القانون الحالي، تملك الشركات الكبرى حقوقاً أكبر من حقوق الأفراد، ويمكنها البقاء على قيد الحياة إلى الأبد). من الجدير بالذكر أن هذا لم يحدث عبر قرارات برلمانية، فلم يصوت أحد على هذا في مجلس الشيوخ. لكن في الولايات المتحدة، وفي أي مكان آخر في العالم، حصل هذا عبر قرارات قضائية. ببساطة شديدة، صاغ القضاة ومحامو الشركات صيغة خاصة لمجتمع جديد تتمتع الشركات فيه بسلطات هائلة.

تسيطر اليوم 200 من كبريات الشركات العالمية على ما يعادل ربع الأصول في العالم، إلى جانب سيطرتها المتنامية. في هذا السياق، خلصت ملجة فورتشن عبر قائمتها السنوية لأكبر الشركات الأميركية إلى أن الأخيرة تزيد من أرباحها، تركز قوتها، تقلص الوظائف، الأمر الذي ميز ميولها المستمرة منذ سنوات.

مثلت أفكار فون هومبلودت وسميث الأساس الفكري المباشر الذي تغذت عليه التقاليد الاشتراكية اللاسلطوية، إلى جانب تغذيتها لأفكار اليسار التحرري الناقد للرأسمالية. ويمكن لهذا النقد أن يأخذ صورته من ديوي بصيغة سيطرة العاملين على نسخة الديموقراطية الاجتماعية، أو الصورة الماركسية ـ اليسارية للشعب كما في (عالم الفلك والمنظر السياسي الهولندي) أنطون بانيكويك، و (الثائرة البولندية

ـ الألمانية) روسا لوكسمبورغ (1871 ـ 1919)، أو (الشخصية اللاسلطوية البارزة) رودورك روكر الذي تبنى (من بين آخرين) منهجية اللاسطلوية ـ النقابية.

لقد حُرِّفَ كل هذا وطواه النسيان بين صفحات حياتنا الفكرية المعاصرة. وبرأيي، تنبع هذه الأفكار مباشرة من الليبرالية الكلاسيكية للقرن الثامن عشر، وأتصور إمكانية تتبعها وصولاً إلى العقلانية في القرن السابع عشر كذلك.

استمرار تمتع الأغنياء بالرعاية

ـ أصدر اثنان من المحررين في جريدة فيلادلفيا أنكوايرير كتاباً حمل عنوان «أميركا: من يدفع الضرائب؟»، والذي أظهر أن مقدار الضرائب التي تدفعها الشركات الأميركية الكبرى تراجع في الولايات المتحدة إلى حد كبير.

هذا مؤكد. كما يبدو الأمر مذهلاً على مدار الـ15 سنة الأخيرة. قبل بضع سنوات، أشار الخبير البارز، جوزيف بيشمان، إلى أنه على الرغم من الهرم التصاعدي لنظام ضريبة الدخل (والمقصود به أن دخلاً أعلى يعني ضريبة أعلى كذلك)، فإن هنالك العديد من العوامل الارتدادية الأخرى التي تجعل معدل الضريبة على الجميع قريباً من نسبة ثابتة.

ـ حدث أمر مثير في آلاباما يتعلق بشركة دايملار ـ بنز، تلك المجموعة الألمانية الأكبر لصناعة السيارات.

إبان حكم ريغان، تمكنت الولايات المتحدة من خفض كلفة العمالة بمستوى يقل عن باقي منافسينا (فيما خلا بريطانيا). ولم يتسبب ذلك بتداعيات في المكسيك والولايات المتحدة وحسب، وإنما في جميع أرجاء العالم الصناعي.

على سبيل المثال، حفزت ما تعرف باتفاقية التجارة الحرة مع كندا تدفقاً كبيراً للوظائف من كندا نحو جنوب شرق الولايات المتحدة، وذلك لأن تلك المنطقة ليست منطقة نقابية أساساً. كانت الأجور أقل، وليس هنالك من داع للقلق على أي مزايا، فالعاملون عاجزون عن تنظيم أنفسهم. لذلك، كان هذا الوضع بمثابة هجوم ضد العمال الكنديين.

في واقع الحال، كانت شركة دايملار ـ بنز، التي تعد أكبر تكتل اقتصادي في ألمانيا، تسعى أساساً لضمان الحصول على ظروف مشابهة لظروف العالم الثالث. وقد تمكنت الشركة من جعل ولاياتنا الجنوبية والشرقية تخوض منافسة فيما بينها لمعرفة من يستطيع إجبار الناس على دفع الرشوة الأكبر مقابل نقل عملياتها إلى هناك. فازت ولاية آلاباما التي عرضت دفع مئات الملايين من دولارات المزايا الضريبية، كما منحت الولاية دايملار ـ بنز الأرض التي بنت عليها المعمل، ووافقت على التكفل بإنشاء كل أنواع البنية التحتية لها.

سينتفع بعض الناس، ومنهم العدد الصغير من الموظفين في المعمل، كما ستمتد المنفعة إلى محلات الهامبورغر وما شابه، لكن حصة الأسد ستكون من نصيب المصرفيين ومحامي الشركات إلى جانب المعنيين بالاستثمار والخدمات المالية. سيحقق هؤلاء نجاحاً كبيراً، لكن التكلفة لمعظم مواطني آلاباما ستكون باهظة جداً.

وحتى جريدة وول ستريت جورنال التي نادراً ما تنتقد الشركات، أشارت إلى أن هذا الوضع يشبه إلى حد كبير ما يحصل حينما تشرع الشركات الكبرى بتنفيذ عملياتها في دول العالم الثالث، وشككت في إمكانية حصول أي منفعة شاملة لولاية آلاباما من عدمها. وفي هذه الأثناء، يمكن لدايملار ـ بنز استخدام هذا الوضع لتخفيض مستوى معيشة العمال الألمان.

كما عمدت الشركات الألمانية الكبرى إلى تشييد معامل لها في جمهورية التشيك، في ذلك البلد الذي يمكنهم فيه من إيجاد عمالة بكلفة تشغيل تعادل 10 % من كلفة تشغيل العمال الألمان. تقع جمهورية التشيك على الحدود مع ألمانيا، وفيها مجتمع غربي يتمتع بمستوى عال من التعليم وأناس لطيفون من العرق الأبيض والعيون الزرق. وبما أن تلك الشركات ما عادت تؤمن بالأسواق الحرة أكثر مما يؤمن بها الناس الأثرياء الآخرون، ستتحمل جمهورية التشيك دفع الأثمان الاجتماعية، التلوث، الديون وغيرها، فيما تؤول الأرباح لتلك الشركات وحسب.

يصح الأمر نفسه تماماً مع شركة جنرال موتورز التي تبني معملاً لها في بولندا، حيث تصر على حماية جمركية بنسبة 30 %. لذلك، فالسوق الحر للفقراء وحسب.

إننا نتعامل بنظام مزدوج، نظام يؤمن الحماية للأغنياء إلى جانب فرض معايير سوق انضباطية على الجميع من غيرهم.

ـ تفاجأت بمقالة منشورة على صحيفة نيويورك تايمز حملت عنوان «الدولة تفكر في وسائل للتخلص من البلوتونيوم». لذلك، يتعين على الدول إيجاد وسيلة للتخلص مما أوجدته برأس المال الخاص.

هذه هي الفكرة المألوفة التي تقول بأن الأرباح تُخصخص، بينما تُجمّع التكاليف على المجتمع، فالتكاليف على الأمة والشعب، بينما لا تعود المنافع على الشعب الذي لا يملك حتى رأياً في قرار إنتاج البلوتونيوم بالمقام الأول، ولا يملكون أي صوت في أي قرارات حول كيفية التخلص منه، وليس لهم أي رأي في تحديد ما يتوجب أن تكون عليه «سياسة الطاقة» المعقولة.

ـ من جملة الأشياء التي تعلمتها عبر العمل معك ما يتمثل في أهمية قراءة دوريات بزنس ويك وفورتشن، إلى جانب جريدة وول ستريت جورنال. ضمن القسم الخاص بالأعمال في صحيفة نيويورك تايمز، قرأت نقاشاً لافتاً خاضه أحد البيروقراطيين في وزارة التجارة والصناعة الدولية اليابانية، والذي تلقى تدريباً في كلية هارفارد للأعمال. ضمن إحدى الصفوف التي حضرها، درس الموظف حالة عن فشل إحدى الخطوط الجوية التي توقفت عن العمل. وأثناء الصف، عرض الأستاذ مقطع فيديو يصور رئيس شركة الخطوط الجوية وهو يتحدث بفخر قائلاً إنه طيلة فترة الأزمة المالية وحتى الوصول إلى الإفلاس النهائي، لم تطلب شركته معونة الحكومة قط. وجاءت الصدمة الكبيرة للرجل الياباني حينما انفجرت القاعة بالتصفيق. وعلق الرجل الياباني قائلاً: «هنالك مقاومة شديدة ضد تدخل الحكومة في أميركا. إنني أفهم هذا. لكنني شعرت بصدمة كبيرة، فهنالك الكثير من حملة الأسهم في الشركة. ثم ماذا حدث للعاملين فيها، على سبيل المثال؟». ثم تأمل الرجل فيما يصفه بـ«التفاني الأعمى لمنهج السوق الحر في أميركا». وقال كذلك: «يبدو التزاماً أقرب إلى الإيمان الديني، التزاماً لا تستطيع مجادلته مع معظم الناس. إنه أمر تؤمن به أو لا، وحسب». يا له من وضع مثير للاهتمام.

جزئياً، يبدو هذا وضعاً مثيراً الاهتمام نتيجة لفشل الرجل الياباني بفهم بما يحدث

عملياً في الولايات المتحدة، الأمر الذي تشاطره الطلبة في الصف الدراسي في كلية الأعمال. ولو كانت شركة إيستيرن للخطوط الجوية، فهذا يعني أن الحديث دار حول مديرها فرانك لورنزو، والذي حاول إخراج الشركة من السوق، والذي حقق ربحاً شخصياً جراء ذلك.

أراد لورنزو كسر شوكة النقابات والاتحادات بهدف دعم مؤسساته الأخرى (حيث استنزف أرباح شركة إيستيرن للخطوط الجوية لدعمها). لقد أراد ترك صناعة النقل الجوي بنفوذ وقوة نقابية أضعف وأقل في مقابل صعود لسيطرة الشركات، وليحقق ثراءً أكبر على المستوى الشخصي. لقد حصل كل ذلك بالفعل. وقد حصل على نحو طبيعي جداً حيث لم يطلب تدخل الحكومة لإنقاذه، وسارت الأمور في الوجهة التي أرادها.

من جانب آخر، تبدو فكرة إحجام الشركات الكبرى عن طلب المساعدة الحكومية محض نكتة وحسب. إنهم يطالبون بمقدار غير عادي من التدخل الحكومي. وهذا هو جوهر نظام البنتاغون بمجمله.

لنأخذ صناعة الطيران على سبيل المثال، والتي أُنشأت من خلال التدخل الحكومي. يعود النمو الهائل في صناعة الطيران ـ جزئياً ـ إلى دور البنتاغون في نهاية أربعينيات القرن الماضي، وذلك حينما عمد الأخير إلى إنقاذ صناعة الطيران المنهارة التي بدا واضحاً عجزُها عن الاستمرار في سوق مدني. نجح الأمر وباتت هذه الصناعة من أبرز محاور صناعات التصدير الأميركي، وعلى رأسها شركة بوينغ.

مؤخراً، صدر كتاب مهم ومثير حول هذا الموضوع لفرانك كوفسكي. يصف الكتاب المخاوف الحربية التي جرى التلاعب بها عامي 1947 و1948 بهدف تبرير ودفع مشاريع قوانين الإنفاق عبر مجلس الشيوخ لإنقاذ صناعة الطيران (لم يكن ذلك الغرض الوحيد من وراء تضخيم تلك المخاوف، لكنه كان عاملاً كبيراً من بينها).

لقد ولدت صناعة ضخمة، ولا تزال موجودة إلى اليوم، جراء تدخل حكومي هائل. كما أن العديد من الشركات الكبرى ما كانت لتستمر لولا هذا التدخل الهائل (بالنسبة للبعض من هذه الشركة، لا يمثل هذا الدعم جزءاً من أرباحها بقدر ما يعمل كوسادة

أمان عند الحاجة). كما يوفر الجمهور التكنولوجيا الأساسية، سواء في علم التعدين أو الإلكترونيات الجوية ونحوها، وذلك من خلال نظام الدعم العام أيضاً.

ينطبق الأمر ذاته على جميع المجالات. فلا يسعك إيجاد قطاع فعال واحد من قطاعات الصناعة الأميركية أو اقتصاد الخدمات من دون حصوله على وسيلة استدامة ودعم عبر التدخل الحكومي. كما أن إدارة كلينتون تعمل على ضخ أموال جديدة في المعهد الوطني للمعايير والتقانة، هذا المعهد الذي كان في السابق معنياً بقياس الحجم المثالي للقدم البشري، لكنه نشط اليوم في خدمة احتياجات ومتطلبات رأس المال الخاص. وها هي المئات من الشركات الكبرى تتقاطر على أعتابه طلباً للمنح.

تتمثل الفكرة ـ على ما يبدو ـ في استبدال نظام البنتاغون القديم. فمع نهاية الحرب الباردة، بات من الصعب إدامة نظام البنتاغون، لكن من الضروري بمكان الاستمرار بدعم الشركات الكبرى. وعلى الشعب تحمل تكاليف البحث والتطوير.

يبدو فشل محقق ياباني في فهم هذا الكلام أمراً لافتاً للغاية، فهو أمر معروف جداً في اليابان.

الرعاية الصحية

ـ أتصور أنك تستطيع مشاهدة أفق سماء بوسطن من منزلك في ليكسينغتون. لكن لو كان بوسعك ذلك، من سيكون المبنيان الأعلى يا ترى؟

جون هانكوك والبرودينشيال؟

ـ ويصنف هذان المبنيان ضمن فئة معينة، فما هي؟

إذا سار كلينتون على النهج الذي يقول، سيدار برنامج الرعاية الصحية لدينا فيهما.

ـ هنالك توافق عام بضرورة إصلاح نظام الرعية الصحية لدينا. كيف تتطور هذا الإجماع يا ترى؟

تطور هذا الإجماع ببساطة. لدينا نظام رعاية صحية «مخصخص» نسبياً. نتيجة لهذا، يركز النظام على التدخل التكنولوجي العالي عوضاً عن الصحة العامة والوقاية.

كما أنه غير فعال إلى حد بعيد وبيروقراطي بشكل مفرط، مع تكاليف إدارية باهظة. بات هذا النظام مكلفاً جداً للشركات الأميركية. في واقع الحال، ولدهشتي بعض الشيء، خرجت علينا مؤخراً بزنس ويك، وهي تلك الدورية الشهيرة المتخصصة بعالم الأعمال، بجملة من المقالات المدافعة عن نظام الرعاية الصحي الفردي على النمط الكندي. على وفق هذا النظام، تكون الرعاية الصحية فردية، لكن الحكومة هي الجهة المُؤَمِّنة. كما أن خططاً مشابهة لهذا الكلام معمول بها بكل دول العالم الصناعي، فيما خلا الولايات المتحدة.

- تعرف خطة كلينتون بتسمية «المنافسة الموجهة». ما هي هذه الخطة، ولماذا تحظى بدعم كبريات شركات التأمين؟

تعني «المنافسة الموجهة» جمع شركات التأمين الكبيرة بتكتلات مع مؤسسات الرعاية الصحية، المستشفيات، المراكز الطبية، المختبرات ونحوها. ولسوف تشكل وحدات تفاوض متعددة لتحديد مَن مِن هذه التكتلات سيعمل مع من. وعلى وفق هذا الكلام، يفترض ظهور نوع من قوى السوق. لكن عدداً ضئيلاً جداً من تكتلات التأمين الكبيرة، وبوضع تنافسي محدود فيما بينها، ستتولى مسؤولية تنظيم رعايتك الصحية (ولسوف تدفع هذه الخطة شركات التأمين الصغيرة خارج السوق، الأمر الذي يفسر سبب موقفها المناهض لها).

بما أنها موجودة وتعمل لأجل أرباحها، لا لأجل راحتك، ستعمل شركات التأمين الكبيرة ـ بلا شك ـ على إدارة الرعاية الصحية على نحو بالغ الدقة، وضمن محاولة منها لتحجيم هذا البرنامج إلى أدنى حد ممكن. كما ستتجنب هذه الشركات التركيز على إجراءات الوقاية والصحة العامة بحكم كونها خارج مدار اهتمامها، وما أمكن إلى ذلك سبيلاً. ولسوف يكون هنالك أوجه قصور هائلة، أرباح كبيرة، تكاليف إعلانية، مرتبات وامتيازات عالية لموظفي الشركات المعنية وباقي الشركات الأخرى، بيروقراطيات كبيرة تتحكم بدقة فيما يقوم ولا يقوم به الأطباء والممرضون، فيما سندفع نحن لقاء كل هذا.

كما أن هنالك نقطة أخرى يتعين الإشارة إليها. ضمن النموذج الكندي، نظام

التأمين الممول حكومياً، توزع التكاليف على النحو ذاته الذي توزع به الضرائب. فإذا كان نظام الضرائب تقدمياً ـ ما يعني أن الناس الأثرياء يدفعون نسبة أعلى من الضرائب عن دخلهم، وهو الأسلوب المعمول به في جميع المجتمعات الصناعية بالعالم، والأسلوب الأخلاقي الوحيد بين أساليب جباية الضرائب ـ عندها سيدفع أولئك الأثرياء نسبة أكبر مقابل الرعاية الصحية.

لكن برنامج كلينتون، وكل البرامج الأخرى التي تشبهه، يتسم بعدم المساواة إلى حد كبير. بموجب هذا الكلام، يخضع العامل البسيط ورئيس مجلس الإدارة للنسبة ذاتها، كما لو أن الاثنين يدفعان الضريبة ذاتها، وهو أمر لا مثيل له في أي مجتمع متمدن آخر.

في واقع الحال، يبدو الوضع أسوأ من هذا، ولربما يدفع العامل البسيط أكثر لقاء الرعاية الصحية. فالعامل البسيط يعيش في حي فقير في مقابل المسؤول التنفيذي الذي يعيش في حي راقٍ أو بأحد الأبراج العالية وسط المدينة، ما يعني انتماء كل منهما إلى مجموعة صحية مختلفة. وبما أن المجموعة التي ينتمي لها العامل البسيط ستتضمن الكثير من الفقراء والأشخاص المعرضين للمخاطر، ستفرض شركات التأمين رسوماً مالية أعلى عليهم نظير خدماتها مقارنة بتلك التي تفرضها على المجموعة الصحية حيث ينتمي المسؤول التنفيذي، تلك المجموعة التي تتضمن الأثرياء غالباً إلى جانب أفراد أقل تعرضاً للمخاطر.

ـ بحسب استطلاعات معهد هاريس، يفضل الأميركيون نموذج الرعاية الصحية الكندي بغالبية كبيرة. ولا شك أنه هذا أمر لافت جداً بالنظر إلى قلة التغطية الإعلامية التي تلقاها نظام الدفع الموحد.

تمثل أعمال فايسنت نافارو بعض أفضل الأعمال التي أعرفها حول هذا الموضوع. لقد اكتشف أن هنالك ما يشبه الدعم الثابت والمستمر لنظام رعاية صحي على الطراز الكندي منذ أن تناولت الاستطلاعات هذه القضية التي تعود إلى أكثر من أربعين عاماً.

بالعودة إلى أربعينيات القرن الماضي، حاول ترومان إرساء برنامج كهذا. وكان من شأن برنامج كهذا وضع الولايات المتحدة على نحو ما تقوم به بقية دول العالم

الصناعي. لكن مساعي ترومان جوبهت بهجوم عنيف من جانب الشركات الضخمة التي أثارت الذعر من تحول الولايات المتحدة إلى مجتمع بلشفي ونحوها من الأقاويل.

في واقع الحال، تشن الشركات الكبرى هجماتٍ واسعةً في كل مرة يثار بها هذا الموضوع. من بين إنجازات رونالد ريغان العظيمة، التي تعود إلى نهاية الستينيات، إلقاؤه خطباً رسمية (كتبها له اتحاد الأطباء الأميركي) حول ما سيكون إذا مر تشريع قانون الرعاية الصحية، حيث قال إننا سنروي لأطفالنا وأحفادنا القصص عن شكل الحرية التي اعتدنا عليها.

- يستشهد ديفيد هاميلشتاين وستيفي وولهاندلر (وكلاهما من كلية الطب في جامعة هارفارد) بنتائج استطلاع آخر يقول: حينما سُئِل الكنديون عما إذا كانوا يفضلون نظام رعاية صحية على الطراز الأميركي، أجاب 5 % بالموافقة.

في يومنا الحاضر، باتت شرائح كبيرة من مجتمع الأعمال لا ترغب به. إنه نظام غير كفوء، بيروقراطي مقيت، ومكلف جداً. قبل سنوات قليلة، خرجت شركات صناعة السيارات بإحصائية تفيد بأنها تتكلف بحدود 500 دولار عن كل سيارة تنتجها جراء أوجه القصور التي يعانيها نظام الرعاية الصحية، وذلك بالمقارنة مع عمليات النظام على الطراز الكندي.

حينما يبدأ قطاع صناعة السيارات بالمعاناة، تنتقل القضية إلى الأجندة العامة لأن الشعب يؤيد تغييراً جذرياً منذ وقت طويل. لكن ما يفكر به الشعب ليس بالأمر المهم وحسب. ورد كلام لطيف عن هذه القضية في مجلة الإيكونوميست. أعربت الجريدة عن قلق من حقيقة انحدار بولندا إلى مستوى تبني نظام انتخابات ديموقراطي، الأمر الذي يشكل نوعاً من الإزعاج.

تئن الشعوب في جميع دول أوروبا الشرقية جراء التغييرات الاقتصادية الهائلة التي تفرض عليهم قسراً (يطلق على هذه التغييرات تسمية «إصلاحات»، والتي يفترض بها تحسين حياتهم نحو الأفضل). ضمن الانتخابات الأخيرة، جاءت أصوات الناخبين في صالح فوز حكومة مناهضة للإصلاحات. في هذا السياق، أشارت مجلة

الإيكونوميست إلى أنه ليس مقلقاً جداً لأن «هذه السياسة معزولة عن السياسات الأخرى». وهذا أمر جيد بحسب رؤية المجلة.

لا يختلف الأمر في هذا البلد الذي تنعزل فيه هذه السياسة عن باقي السياسات الأخرى. يمكن للناس الإدلاء بآرائهم، ويمكنهم الإدلاء بأصواتهم لو أرادوا. لكن السياسة تمضي في طريقها دون اكتراث، وتتحدد ملامحها على وفق إرادات قوى أخرى.

إن ما يريده الشعب يوصف بـ«غير الواقعي سياسياً». وبترجمة هذا الكلام إلى مفردات أخرى، نكتشف أن مراكز القوة والامتياز تعترض عليه. لذلك، فإن تغيير نظام الرعاية الصحي بات الآن واقعياً من الناحية السياسية لأن مجتمع الشركات الكبرى يريد التغيير، وذلك لأن الوضع الحالي يعود عليهم بالضرر.

ـ يقول فايسينت نافارو إن برنامج رعاية صحية عاماً وشاملاً «يرتبط مباشرة بقوة الطبقة العاملة وأدواتها السياسية والاقتصادية».

يصح هذا الكلام في كندا وأوروبا بالتأكيد. كان النظام المتبع في كندا مشابهاً للمعمول به عندنا حتى منتصف ستينيات القرن الماضي. جاء التغيير الأول في مقاطعة ساسكاتشوين حينما كانت السلطة بيد الحزب الديمقراطي الجديد، وهو حزب إصلاحي وسطي ومظلة سياسية تحظى بدعم عمالي.

تمكن الحزب الديمقراطي الجديد من إقرار برنامج تأمين خاص بالمقاطعة، وعلى نحو طرد شركات التأمين من ميدان عمل الرعاية الصحية. نجح الأمر جداً، وضَمِن البرنامج تقديم خدمات صحية جيدة في مقابل تقليل التكاليف، فضلاً عن كونه تقدمياً جداً في تعيين نسب الدفع. شيئاً فشيئاً، انتقل البرنامج إلى المقاطعات الأخرى التي قررت تقليده، من خلال ضغط عمالي تحت مظلة الحزب الديمقراطي الجديد. وفي غضون وقت قصير، عم البرنامج جميع أرجاء كندا على المستوى الوطني.

كما أن تاريخ أوروبا لا يختلف كثيراً عن هذا. كانت منظمات الطبقات العاملة ـ ولا تزال ـ واحدة من أهم الآليات (وإن لم تكن الوحيدة) التي تسمح للناس الذين

لا يملكون سوى قوة وموارد محدودة بالتجمع معاً والمشاركة في الميدان العام. يشكل هذا أحد أسباب كره الشركات والنخب للاتحادات والنقابات بوجه عام، فهي ديموقراطية جداً بطبيعتها.

لذلك فإن نافارو محق بالتأكيد. كما يرتبط الأمر بقوة وتنظيم الحركات العمالية وقدرتها على الدخول في المعترك العام ـ وربما كان الارتباط حاسماً ـ عند إقامة البرامج الاجتماعية من هذا النوع.

ـ ربما كانت هنالك حركة موازية لهذا الكلام في كاليفورنيا حيث توجد مبادرة انتخابية لإرساء نظام رعاية صحية موحد تموله الحكومة.

لكن الموقف في الولايات المتحدة مختلف بعض الشيء عما وصفه نافارو، فلا تزال الشركات تلعب دوراً مبالغاً به في تحديد نوعية النظام الذي يتطور. وما لم تكن هنالك تغييرات جذرية في الولايات المتحدة ـ أي، ما لم يتبلور ضغط شعبي وتنظيمات تشتمل الطبقة العمالية ليقوم بالمزيد وأكثر مما قاموا به لغاية الآن ـ ستظل النتيجة محكومة بمصالح الشركات.

ـ سُلِّطَت تغطية إعلامية كبيرة على مرض الإيدز مقارنة بسرطان الثدي، لكن التقديرات أشارت إلى وفاة أكثر من نصف مليون امرأة جراء سرطان الثدي خلال التسعينيات. كما أشارت التقديرات إلى وفاة الكثير من الرجال بسرطان المثانة. لا تعد هذه أسئلة سياسية، أليس كذلك؟

حسناً، ليس هنالك من تصويت عليها، لكن إذا كنت تسأل عن وجود قضايا سياسية ضمنية، فإني أجيبك بـ«نعم» بكل تأكيد. بوسعك إضافة سرطانات أخرى لهذا الكلام تتضمن سرطانات الأطفال الذين سيعانون أو يموتون جراء ظروف الفقر المدقع في فترات الرضاعة والطفولة. لنأخذ سوء التغذية على سبيل المثال، حيث تسبب هذه الحالة تراجعاً كبيراً في العمر المتوقع للإنسان. ولو أضفت هذه الأرقام إلى حسابات الوفيات، سنخرج بنتيجة تتجاوز كل ما تتحدث عنه. لا أتصور اهتمام الكثير من الناس العاملين في ميدان الرعاية الصحية العامة بالتشكيك في هذا الاستنتاج المبني على أن أحد أهم الإسهامات الرامية لتحسين الواقع الصحي العام ـ بما فيه تقليص وفيات

الأطفال الرضع وتحسين نوعية الحياة ـ يتحقق من خلال إجراءات صحية عامة بسيطة كما في ضمان حصول الناس على التغذية المناسبة والظروف الصحية الآمنة للحياة، المياه النظيفة، معالجة مياه الصرف الصحي الفعالة ونحوها.

لربما تظن أن قضايا كهذه ليست بالأمور الكبيرة في بلد غني كهذا، لكنها أكثر أهمية بكثير من وجهة نظر الشعب. أشارت مجلة لانسيت البريطانية مؤخراً، وهي إحدى أرفع المجلات الطبية في العالم، إلى أن 40 % من أطفال نيويورك يعيشون تحت خط الفقر. وقالت المجلة إنهم يعانون من سوء التغذية وظروف الفقر المزرية التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات الوفيات، وإذا ما عاش هؤلاء فإن حياتهم ستكون مليئة بالمشاكل الصحية الصعبة إلى الممات.

كما أشارت مجلة نيو أنغلاند أوف مديسين قبل عدة سنوات مضت إلى أن الذكور السود من هارلم يعانون معدل وفيات يوازي نظيره في بنغلاديش. يعود هذا الكلام إلى التدهور الحاد لظروف الصحة العامة الأساسية، إلى جانب تدهور الظروف الاجتماعية.

ـ ربط البعض ارتفاع معدلات الإصابة بسرطان الثدي والبروستات بالتدهور البيئي، طبيعة الحمية الغذائية، إلى جانب الزيادة في المواد الحافظة والمضافة. ما هو رأيك بهذا الخصوص؟

إنها من بعض العوامل المؤثرة بلا شك. لكني لا أستطيع تحديد حجم هذا العامل أو مدى خطورته.

ـ هل أنت مهتم بما يعرف بحركة الأغذية الطبيعية أو العضوية؟

بالتأكيد. أتصور أنه ينبغي وجود مخاوف إزاء نوعية الغذاء. وأعتقد أن هذا الكلام يندرج تحت بند الصحة العامة للناس. إنه أمر مشابه لحاجة الناس للمياه الجيدة والمعالجة الجيدة لمياه الصرف الصحي، وكذلك لا بد من وجود غذاء كاف ونحوه. تندرج كل هذه الأشياء ضمن الفئة ذاتها إلى حد كبير، فهي لا تحتاج لمعالجة طبية بتكنولوجيا عالية وإنما ظروف حياة أساسية. إن قضايا الصحة العامة للشعب، والتي

يعد تناول طعام خال من السموم جزءاً طبيعياً منها، تمثل عوامل حاسمة في جودة الحياة ومعدل الوفيات كذلك.

الجريمة والعقاب

ـ خلال السنوات القليلة الماضية، برز توجه لدى برامج التلفاز المحلية للتركيز على الجرائم، الاغتصاب، الخطف وغيرها. والآن، توسع الأمر ليشمل برامج الأخبار على الشبكات الوطنية.

هذا كلام صحيح، لكنه لا يعدو مجرد ظاهرة سطحية. ما هو السبب من وراء زيادة الاهتمام بالجرائم العنيفة؟ هل ترتبط بحقيقة التراجع الكبير بالدخل لأغلبية كبيرة من الشعب، عدا عن تراجع فرص العمل البناءة يا ترى؟

لكن إلى أن تسأل عن السبب في زيادة التفتت الاجتماعي، ولماذا تخصص وتكرس موارد أكثر وأكثر لصالح قطاعات الأثرياء والمتميزين وبعيداً عن عامة الشعب، لن يسعك حتى الخروج بمجرد مفهوم عن سبب ارتفاع مستوى الجريمة أو كيفية التعامل معها.

خلال فترة العشرين أو الثلاثين عاماً الماضية، ازداد التفاوت إلى حد بعيد. وقد تسارع هذا التوجه إبان سنوات رئاسة ريغان. على وفق هذا الكلام، يبدو مجتمعنا وكأنه يتحرك ناحية نموذج من نماذج العالم الثالث.

تسبب هذا الوضع بصعود الجريمة، إلى جانب إشارات أخرى من التفتت الاجتماعي. في معظم الحالات، تتمثل الجريمة في هجمات ينفذها أفراد الشعب الفقراء ضد بعضهم بعضاً، لكنها تمتد لتشمل القطاعات الأكثر تميزاً من المجتمع. يشعر الناس بقلق شديد، وهو شعور صحيح تماماً، فالمجتمع بات خطيراً للغاية.

يتطلب النهج البنّاء في التعامل مع المشكلة مراجعة ومواجهة أسبابها الجوهرية، لكن منهجاً كهذا غير موجود على جدول الأعمال لأن علينا الاستمرار بالسياسة الاجتماعية التي تهدف إلى تعزيز وزيادة حالة الرفاه التي يتمتع بها الأثرياء.

أما النوع الوحيد من الاستجابات، التي قد تلجأ إليه الحكومة في ظل هذه الظروف،

فيتمثل في الاستغلال المتزايد للخوف من الجريمة بهدف اللجوء إلى قسوة متزايدة، مهاجمة الحريات المدنية عدا عن السعي للسيطرة على الفقراء، ولا سيما بالقوة.

ـ هل تعرف ما هو «التحطيم والسطو»؟ حينما تقف سيارتك في الازدحام أو عند إشارة المرور، حيث يأتي شخص ليهشم زجاج سيارتك ويسرق حقيبتك أو محفظتك.

يحصل الشيء ذاته في المناطق المحيطة ببوسطن. كما أن هنالك نمطاً جديداً لهذا الكلام يطلق عليه «لصوصية السامري الصالح». تتمثل هذه الطريقة في التظاهر بأن لديك إطاراً مثقوباً على الطريق السريع. وحينما يتوقف أحد ما لغرض المساعدة، تقفز عليه وتسرق سيارته، وتشبعه ضرباً إذا ما كان محظوظاً، أو تقتله إن لم يكن كذلك.

يعود هذا التدهور إلى حالة الاستقطاب المتزايدة التي تعصف بالمجتمع منذ ربع قرن، إلى جانب التهميش الذي تعانيه قطاعات كبيرة من الشعب. فبما أن أفراد هذه القطاعات فائضون عن الحاجة لإنتاج الثروة (أي لصناعة الأرباح)، وبما أن الأيديولوجية الأساسية تتمثل في أن حقوق الإنسان تعتمد على ما يستطيع الحصول عليه لنفسه ضمن منظومة السوق، لن يكون لدى أفراد هذه القطاعات أي قيمة إنسانية.

لا تتوفر قطاعات متزايدة من السكان على أي شكل من أشكال التنظيم، ولا تملك أي وسيلة بناءة وقابلة للاستجابة. لذلك، لا يتبقى أمام هذه القطاعات سوى البحث عن الخيارات المتاحة التي تتضمن العنف في غالب الأحوال. كما أن هذه الخيارات تتشجع بفعل الثقافة الشعبية إلى حد كبير.

ـ يمكنك قول الكثير حول المجتمع حينما تنظر إلى منظومة العدالة. كنت أتساءل عما إذا علقت على قانون كليتنون حول الجريمة، والذي يخول تعيين أكثر من 100000 من الشرطة الإضافيين، إنشاء معسكرات تدريب للشباب، أموال أكثر للسجون، توسيع قائمة الجرائم المشمولة بعقوبة الإعدام لتشمل أكثر من 50 جريمة جديدة، إلى جانب اعتبار الانتماء إلى العصابات جريمة فيدرالية، الأمر الذي يبدو مثيراً بالنظر إلى أن هنالك بنداً يخص حرية التجمع ضمن وثيقة الحقوق.

استُقبِل المقترح بتهليل وحماس كبيرين من جانب أقصى اليمين باعتباره أعظم

قانون لمكافحة الجريمة على الإطلاق. من المؤكد أنه قانون الجريمة الأكثر تفرداً واستثنائية في التاريخ. لقد دفع هذا القانون إلى مضاعفة الإنفاق الفيدرالي لصالح أنشطة القمع بنسبة 5 أو 6 أضعاف. بطبيعة الحال، ليس هنالك من شيء بنّاء في هذا الكلام. فهنالك سجون أكثر، رجال شرطة أكثر، أحكام قضائية أشد، أحكام إعدام أكثر، جرائم جديدة، كما لو أن حكم اللعبة أطلق صفارة سريعة ورفع بطاقة طرد حمراء لينتهي الأمر.

ليس واضحاً مقدار الضغط والانهيار والتقهقر الاجتماعي الذي سيتحمله الناس. ومن بين التكتيكات المتبعة في هذا المجال، يأتي دفعهم إلى أحياء حضرية فقيرة أشبه بمعسكرات الاحتجاز النازية، وتركهم ينهبون بعضهم بعضاً. لكن هؤلاء الناس يتوفرون على وسيلة للهروب والتأثير في مصالح الناس الأثرياء والمتميزين. لذلك، يتعين عليك تعزيز منظومة السجون، الأمر الذي يتصادف وفائدته الكبيرة للاقتصاد.

من الطبيعي أخذ كلينتون أمر قانون الجريمة على عاتقه كمبادرة اجتماعية كبرى، الأمر الذي لا يرجع لسبب سياسي بشع وحسب ـ لا سيما مع سهولة إثارة الذعر والهستيريا حوله ـ وإنما لكونه يعكس وجهة النظر العامة لمن يطلق عليهم تسمية «الديموقراطيون الجدد»، وهم الفئة الموجهة للمال والأعمال التي ينتمي إليها كلينتون ضمن الحزب الديمقراطي.

ـ ما هي رؤيتكم حول عقوبة الإعدام؟

إنها جريمة، وأنا أتفق مع منظمة العفو الدولية في هذا الرأي، ومع معظم دول العالم بهذا الصدد كذلك. لا ينبغي للدولة امتلاك حق انتزاع حياة الناس.

ـ مداخلة من مستمع للإذاعة: هل لهذا البلد مصلحة معينة في دعم تجارة المخدرات؟

إنه أمر معقد، ولا أريد الاختصار فيه حد السطحية. من جهة، يمكنك الحديث عن الماريغوانا والكوكايين ضمن نفس السياق. ببساطة، لا تسبب الماريغوانا التأثيرات ذاتها التي يسببها الكوكايين. يمكنك النقاش حول ما إذا كانت الماريغوانا جيدة أم

سيئة، لكن من مجموع أكثر من 60 مليون متعاطٍ لها، لا أعتقد بوجود حالة معروفة للأفراط باستهلاكها. إن تجريم الماريغوانا له دوافع أخرى غير المخاوف المتعلقة بالمخدرات.

من جانب آخر، فإن المخدرات الخطيرة ـ التي اندفع الناس تجاهها إلى حد ما نتيجة المنع المفروض على المخدرات غير الخطيرة (كالتبغ والكحول) ـ ضارة جداً، رغم أنها لا تقارن بالضرر البعيد الذي يتسبب به التبغ والكحول بمنظور التأثيرات المجتمعية ونسب الوفيات.

هنالك قطاعات من المجتمع الأميركي تحقق المكاسب من خلال تجارة المخدرات الخطيرة، كما في المصارف الدولية الكبيرة التي تنفذ عمليات تبييض الأموال أو الشركات التي توفر المواد الكيمياوية المطلوبة في إنتاج المخدرات الخطيرة. من جانب آخر، يتعرض الناس الذين يعيشون ضمن المدن الداخلية للدمار جراء هذه المخدرات. لذلك، يمكن القول إن المصالح متعارضة بهذا الشأن.

ضبط السلاح

ـ يستشهد المدافعون عن حرية حيازة السلاح بالتعديل الثاني للدستور. هل تعتقد أن الدستور يسمح بحيازة غير مقيدة، وغير منظمة للسلاح يا ترى؟

من الواضح تماماً أن التعديل الثاني للدستور، إذا ما أخذناه بالمعنى الحرفي، لا يسمح للناس بحيازة السلاح. لكن القوانين لا تؤخذ بحذافيرها، بما في ذلك التعديلات أو الحقوق الدستورية. تسمح القوانين بتفسيرات تتناسب وروح العصر.

برغم ذلك، يخفي الجدل حول قضية السلاح أسئلة كبيرة. يسود البلاد شعور بأن الناس معرضون للهجوم. لكنني أتصور أنهم يخطئون في تحديد مصدر الهجوم، بينما يشعرون حقاً بأنهم معرضون له بالفعل.

تمثل الحكومة هيكل السلطة الوحيد الخاضع لمسائلة جزئية من جانب الشعب، لذلك فإن من الطبيعي رغبة قطاع الشركات بوضعها في خانة العدو، وليس منظومة الشركات التي لا تخضع لأي مسائلة. بعد عقود من الحملات الدعائية المكثفة

للشركات، يشعر الناس بأن الحكومة تمثل نوعاً من العدو الذي يتعين عليهم الدفاع عن أنفسهم ضدها.

لا يعني هذا الكلام عدم وجود مبررات تدعمه، فالحكومة استبدادية ومعادية للكثير من الشعب. لكن الحكومة خاضعة للتأثر جزئياً ـ وخاضعة للتأثر إلى حد كبير ـ من جانب عامة الشعب. يخشى الكثير من الناس ـ الذين يدافعون عن فكرة الإبقاء على السلاح ـ في أذهانهم من الحكومة. لكن هذا لا يعدو كونه رد فعل مجنون تجاه المشكلة الحقيقية.

ـ هل تغذي وسائل الإعلام شعور الناس بأنهم معرضون للهجوم يا ترى؟

على المستوى الأعمق، تساهم وسائل الإعلام بتغذية الشعور بعدوانية الحكومة، كما تقوم بالتكتم على مصدر القوة الحقيقية في المجتمع، ذلك المصدر المتمثل بالمؤسسات الشمولية ـ والمقصود بها الشركات الكبرى التي تضخمت الآن لتصل إلى المستوى الدولي ـ التي تحكم سيطرتها على الاقتصاد ومعظم الحياة الاجتماعية. في واقع الحال، تضع الشركات الكبرى الشروط والظروف التي تعمل بموجبها الحكومة، وتسيطر عليها إلى حد كبير.

تقدم وسائل الإعلام صورة ثابتة إلى حد كبير، وتستمر بتقديمها يوماً بعد يوم. ببساطة، لا يدرك الناس منظومة السلطة التي يعانون جرائها. ونتيجة لهذا ـ وهو المطلوب ـ يحولون انتباههم ضد الحكومة.

يتوفر الناس على كل أنواع الدوافع لمعارضة السيطرة على السلاح، لكن من المؤكد وجود قطاع من الشعب يرى نفسه في مواجهة تهديد القوى الكبرى، قوى تتراوح بين الاحتياطي الفيدرالي، إلى مجلس العلاقات الخارجية، وصولاً إلى الحكومة الكبيرة وغيرها، وهم ينادون بالسلاح كي يدافعوا عن أنفسهم.

ـ مداخلة من مستمع للإذاعة: فيما يخص قضية السيطرة على السلاح، أتصور أن الولايات المتحدة باتت تشبه دولة من العالم الثالث أكثر فأكثر، وليس هنالك من شيء يمكنه وقف هذا الوضع بالضرورة. إنني أتلفت حولي لأرى الكثير من دول العالم

الثالث، وإذا ما حاز المواطنون السلاح، فلن يحصلوا على الحكومة التي تحكمهم اليوم. لذلك أتصور أن الناس ينظرون إلى الأمور بطريقة قاصرة بعض الشيء حينما يجادلون في قضية السيطرة على السلاح وحينما يدركون في الوقت ذاته أن الحكومة التي لديهم ليست بالحكومة اللطيفة كما يريدون.

تُصور النقطة التي أشرتَ إليها ما أراه مغالطة كبيرة. إن الحكومة بعيدة كل البعد عن اللطف، وهذا كلام دقيق. من جانب آخر، تخضع الحكومة للمسائلة ـ جزئياً على أقل تقدير ـ ويمكن أن تتحول إلى حكومة لطيفة بقدر ما نصنعها نحن.

أما نقيض اللطف (وهو ما يعني شديد الضرر في واقع الحال) فهو أمر لم تذكره ويتعلق بقوة الشركات، تلك القوة المركزة جداً، والتي باتت قوة عابرة للحدود بشكل كبير. إن قوة الشركات غير لطيفة إلى مستوى شديد، ولا تخضع للمسائلة كلياً. إنها تعمل على وفق نظام استبدادي يتوفر على تأثير كبير في حياة الناس. كما أنها تمثل السبب الرئيس الذي يجعل الحكومة غير لطيفة بدورها.

وفيما يخص السلاح باعتباره وسيلة استجابة لهذا الوضع، فهذا أمر غريب وحسب. بدايةً، هذا ليس بلداً ضعيفاً من بلدان العالم الثالث. وإذا ما امتلك الناس المسدساتِ، فالحكومة تملك الدباباتِ. وإذا حصل الناس على الدبابات، فالحكومة لديها الأسلحة النووية. لذلك، فليس هنالك من وسيلة للتعامل مع هذه القضايا عبر قوة العنف، حتى لو شعرت بمشروعية هذا الكلام أخلاقياً.

إن السلاح بيد المواطنين الأميركيين لن يجعل البلاد أكثر لطفاً، وإنما أكثر بطشاً، وحشية ودماراً. لذلك، وفي الوقت الذي يمكن فيه للمرء إدراك الدافع من وراء المعارضة ضد السيطرة على السلاح، فإني أتصور أنه أمر مضلل للأسف.

التحول إلى دولة من دول العالم الثالث

ـ أفاد تقرير حديث صادر عن مكتب التعداد إلى حصول زيادة بمقدار 50 % في نسبة العمالة الفقيرة، ويقصد بها طبقة العاملين الذين يملكون وظائف لكنهم لا يزالون تحت خط الفقر.

يمثل هذا الكلام جزءاً من عملية التحول إلى مجتمع من العالم الثالث. لا يتوقف الأمر عند البطالة وحسب، وإنما يتعداه إلى تقليص الأجور. تراجعت الأجور ـ ولا تزال ـ منذ ستينيات القرن الماضي. كما تتراجع الأجور للأشخاص الذين يملكون تعليماً جامعياً منذ العام 1987، وهو تحول لافت للنظر.

من المفترض أن يشهد الاقتصاد حالة من الانتعاش، وهو أمر مؤكد بالفعل. لكن هذا التعافي يسير بوتيرة تعادل نصف ما كان عليه الحال في فترات كساد ما بعد الحرب (وقد شهد الاقتصاد نصف دزينة من حالات التعافي منذ ذلك الوقت) في مقابل معدل لخلق الوظائف بنسبة أقل من الثلث وحسب. عدا عن ذلك ـ وبخلاف التعافي السابق ـ تدفع الوظائف أجوراً أقل، كما أن عدداً هائلاً منها مؤقت وحسب. يطلق على هذا الوضع «زيادة مرونة سوق العمل». لكن مفردة «المرونة» هنا تشبه مفردة «الإصلاح»، والتي يفترض أن تكون شيئاً جيداً، لكنها تعني عدم الأمان في واقع الحال. إنها تعني خلودك للنوم ليلاً ولا تدري لعلك تصحو عاطلاً عن العمل في الصباح. بوسع أي رجل اقتصاد شرح هذا الكلام باعتباره أمراً جيداً للاقتصاد، ويقصد بالاقتصاد هنا جني الأرباح، وليس نمط حياة الناس.

كما أن الأجور المتدنية تفاقم من حالة عدم أمان الوظائف. إنها تبقي التضخم بمستوى متدنٍ، وهو أمر جيد للناس الذين يملكون الأموال، مثل مالكي السندات على سبيل المثال. وفي الوقت الذي ترتفع فيه أرباح الشركات، تبدو الأمور قاتمة لمعظم الشعب. ولا شك أن الظروف القاتمة ـ ومن دون أي آفاق مستقبلية لفعل اجتماعي بناء ـ ستتجسد في صورة عنف مؤكد.

ـ من المثير للاهتمام قولك هذا الكلام. لقد سجلت معظم حالات القتل الجماعي في مواقع العمل. إنني أفكر في الكثير من تلك الأمثلة التي وقعت في مكاتب البريد ومطاعم الوجبات السريعة حيث يشعر العاملون بالرضا لسبب أو لآخر، أو لتعرضهم للفصل أو التسريح من العمل.

ولم تتوقف الأجور الحقيقية عند حدود الركود أو التراجع وحسب، وإنما زادت ظروف العمل سوءاً وتدهوراً. ولك أن ترى ذلك في قضية ساعات العمل. قبل عدة

سنوات، نشرت جولي سكور، وهي اقتصادية من جامعة هارفارد كتاباً مهما بهذا الخصوص حمل اسم «الأميركي المجهد جراء العمل». وإن لم تخني الذاكرة إزاء الأرقام التي أوردتها، ففي العام 1990، حينما انهمكت سكور في وضع كتابها، كان العاملون مضطرين للعمل 6 أسابيع إضافية في العام بهدف ضمان الحصول على شيء بمستوى الأجور الحقيقية للعام 1970.

وإلى جانب ساعات العمل المتزايدة، تأتي إزعاجات ظروف العمل المتزايدة، مع انعدام الأمان الوظيفي، الأمر الذي يعود إلى تقهقر الاتحادات، وتراجع قدرة العمال على حماية أنفسهم. كما أن البرامج المحدودة لحماية العمال ضد الحوادث في مواقع العمل في عهد ريغان تقلصت على نحو ساهم في تعظيم أرباح الشركات. ولا شك أن غياب الخيارات البناءة من عينة التنظيمات النقابية يقود إلى حصول العنف.

الطبقة العاملة

ـ تتحدث أستاذة هارفارد إيلاين بيرنارد، والمسؤول النقابي توني مازوتشي، عن تأسيس حزب عمالي جديد. ما هو رأيك في هذا؟

أتصور أنها مبادرة مهمة. لقد أخذت الولايات المتحدة تفتقد طابعها السياسي وباتت سلبية. يعتقد نحو نصف الشعب بوجوب حل الحزبين السياسيين معاً. هنالك حاجة حقيقية لشيء يعبر عن هموم تلك الغالبية الكبيرة من الناس الذين جرى تهميشهم من التخطيط الاجتماعي والعملية السياسية.

لطالما كانت الأحزاب العمالية قوة مهمة ـ والقوة الاجتماعية الرئيسة في واقع الحال ـ في سبيل إرساء الديمقراطية والتقدم. من جانب آخر، وحينما لا يكون العمال مرتبطين بمنظومة سياسية عبر حزب عمالي، تبرز هنالك قيود على ما يستطيعون فعله. لنأخذ موضوع الرعاية الصحية على سبيل المثال.

تمكنت الاتحادات القوية الأميركية من ضمان شروط رعاية صحية عادلة ومعقولة لنفسها. لكن بما أن هذه الاتحادات تعمل بمعزل عن المنظومة السياسية، فقد عجزت عن فرض ظروف صحية لائقة لعموم الشعب. فلنقارن مع كندا حيث ترتبط الاتحادات

بأحزاب ذات قاعدة عمالية. لقد تمكنت تلك الاتحادات عبر قوتها السياسية من فرض تطبيق الرعاية الصحية في كل مكان.

يوضح هذا الفارق الذي تستطيع إحداثه حركةٌ شعبيةٌ موجهةٌ سياسياً مثل حركة العمال. لكننا ما عدنا في تلك الأيام التي يشكل عمال المصانع الإنتاجية أغلبية أو محوراً أساسياً من محاور القوة العمالية. لكن السؤال ذاته يبرز من جديد. أتصور أن بيرنارد ومازوتشي على الطريق الصحيح حينما يفكران بهذه الطريقة.

ـ يصادف يوم أمس الأول من أيار. ما هي الأهمية التاريخية لهذا؟

إنه الأول من أيار الذي تحول إلى عطلة عالمية للطبقة العمالية منذ أكثر من قرن من الزمان. وقد جاءت مبادرة هذا اليوم تعبيراً عن التضامن مع العمال الأميركيين في ثمانينيات القرن التاسع عشر حيث عانوا ظروفاً قاسية على نحو غير عادي ضمن مساعيهم لفرض 8 ساعات عمل يومية. لكن الولايات المتحدة تعد من قلائل الدول التي يُعرف بها هذا اليوم كتعبير عن التضامن مع العمال الأميركيين.

صبيحة هذا اليوم، وفي عمق صفحات جريدة بوسطن غلوب، ورد خبر صغير يحمل عنوان «احتفال عيد العمال في بوسطن». تفاجأت لرؤية الخبر لأني لم أتخيل شيئاً كهذا في الولايات المتحدة قط. وقد تبين أن هنالك احتفالاً بعيد العمال فعلاً، ومن النوع المعتاد، لكن إقامة الاحتفال كانت على يد العمال الأميركيين اللاتينيين والصينيين الذين هاجروا مؤخراً إلى هذه البلاد.

يقدم هذا مثالاً دراماتيكياً على الكفاءة التي تحكم بها الشركات سيطرتها على الإيديولوجية الأميركية، فضلاً عن مقدار الكفاءة الدعائية والتلقين في حرمان الناس من الوعي بحقوقهم وتاريخهم. يتعين عليك انتظار فقراء العمال اللاتينيين والصينيين كي تحتفل بعيد عالمي يعبر عن التضامن مع العمال الأميركيين.

ـ ضمن عموده في صحيفة نيويورك تايمز، كتب أنتوني لويس قائلاً: «يحزنني القول إن الاتحادات في هذه البلاد تبدو أكثر فأكثر كما هو الحال مع الاتحادات البريطانية... متخلفة وغير مستنيرة... كما أن التكتيكاتِ الخامَ والتهديداتِ، التي تطلقها هذه

الاتحادات لإجبار الأعضاء الديمقراطيين في مجلس النواب على التصويت ضد اتفاقية نافتا، تبرهن هذه النقطة».

يبرز هذا الكلام بوضوح حقيقة التزامات لويس كما هي. فتلك التكتيكيات العمالية التي وصفها بالخام والتهديدات كانت محاولات عمالية ترمي لدفع ممثليهم للتعبير عن مصالحهم. بمقاييس النخب، يمثل هذا الكلام هجوماً على الديمقراطية لأن النظام السياسي يفترض أن يدار من جانب الأغنياء والأقوياء.

تفوق قدرات الضغط التي تتمتع بها الشركات قدرات الحركة العمالية بكثير، لكنك لا تستطيع الحديث عنها في سياق واحد. لم يكن الأمر مجرد قوة خام أو مناهضة للديمقراطية. فهل كتب لويس عموداً يستنكر مساعي الشركات للضغط في سبيل إقرار اتفاقية نافتا؟

ـ لم أرَ له شيئاً كهذا.

ولا أنا كذلك. وصلت الأمور حد الهستيريا المطلقة في اليوم الذي يسبق التصويت. في ذلك اليوم، نشرت صحيفة نيويورك تايمز مقالاً افتتاحياً رئيساً تماشى وذلك الاقتباس عن لويس، وتضمن جدولاً أورد أسماء أكثر من عشرة ممثلين عن منطقة نيويورك ممن صوتوا ضد نافتا. وأبرز المقالُ إسهاماتِ أولئك الممثلين من جانب العمال ويثير أسئلة مقلقة حول النفوذ السياسي للعمال، وما إذا كان أولئك السياسيون صادقين وأمينين، ونحو ذلك من الأسئلة.

وكما أشار بعض أولئك الممثلين لاحقاً، لم تنشر صحيفة نيويورك تايمز جدولاً بالإسهامات التي قدمتها الشركات لهم أو لباقي السياسيين الآخرين، ولم تشر ـ ولنا أن نضيف هذا ـ إلى المعلنين في صحيفة نيويورك تايمز ومواقفهم إزاء نافتا.

في سياق متصل، بدا لافِتاً وضع الهستيريا التي اجتاحت القطاعاتِ المتميزةَ، كما في المعلقين وكتاب الافتتاحيات في صحيفة نيويورك تايمز مع اقتراب موعد التصويت على نافتا. وحتى أن هؤلاء سمحوا لأنفسهم باستخدام عبارة «الخطوط الطبقية»، تلك العبارة التي لم يسبق لي رؤيتها في هذه الصحيفة من قبل. بالعادة، لا يسمح بالاعتراف

بوجود خطوط طبقية في الولايات المتحدة. لكن تلك كانت قضية حساسة وخطيرة جداً، الأمر الذي أسقط كل الموانع.

بدتِ النتيجةُ النهائية مثيرةً للغاية. فضمن استطلاع أجري مؤخراً، أشار 70% من الذين استطلعت آراؤهم إلى معارضتهم لمواقف الحركة العمالية المناهضة لنافتا، لكنهم اتخذوا نفس الموقف الذي اتخذه العمال. إذن، لماذا كانوا معارضين يا ترى؟

أتصور أن من السهل تفسير ذلك الموقف. بالكاد غطت وسائل الإعلام ما قالته الحركة العمالية فعلياً. في مقابل هذا، كانت الهستيريا شديدة إزاء تكتيكات العمال المزعومة.

وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية

ـ ماذا عن دور وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية ضمن مجتمع ديمقراطي؟ وهل هذه مفارقة يا ترى؟

بوسعك تخيل مجتمع ديمقراطي مع منظمة تقوم بوظائف جمع المعلومات الاستخبارية. لكن هذا ليس سوى جزء ثانوي وصغير جداً مما تقوم به وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية. يتمثل عمل هذه الوكالة بالعادة في تنفيذ عمليات وأنشطة غير قانونية لصالح السلطة التنفيذية التي تريد الإبقاء على هذه الأنشطة سرية، لأنها تعلم سلفاً رفض الشعب القبول بها. لذلك، فحتى داخل الولايات المتحدة، تعتبر هذه المنظمة غير ديموقراطية إلى حد كبير.

في كثير من الأحيان، تنفِّذ الوكالةُ أعمالاً وتبذل مساعي لتقويض الديمقراطية، كما حصل مع تشيلي في ستينيات القرن الماضي وحتى بداية سبعينياته. ولا شك أن هذا ليس مثالاً يتيماً وحسب. ومن نافلة القول أنه برغم تركيز الجميع على تورط نيكسون وكيسنجر بعمليات وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، اتبع جونسون وكيندي السياسات ذاتها.

ـ هل تعد وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية أداة لتنفيذ سياسات الدولة، أم أنها تعد السياسة بمفردها؟

لا يسعك أن تكون متأكداً. لكن في تصوري، تخضع الوكالة لسيطرة السلطة التنفيذية إلى حد بعيد. لقد درست سجلات هذه الوكالة على نحو مكثف وعميق في حالات عديدة، ونادرا ما بادرت إلى القيام بشيء من تلقاء نفسها. وعلى الرغم مما يبدو عليها عكس ذلك، لكن الأمر يعود إلى السلطة التنفيذية التي تريد الاحتفاظ بمزية الإنكار. لا تريد السلطة التنفيذية وجود أي وثائق تشير إلى «لقد طلبنا منكم قتل لومومبا أو الإطاحة بحكومة البرازيل، أو اغتيال كاسترو».

لذلك، تحاول السلطة التنفيذية اعتماد سياسة إنكار معقولة، ما يعني إرسال الأوامر لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية كي تقوم بالأشياء من دون وثائق تثبت طلب ذلك أو أثر يدل عليه. وحينما ينكشف أمر القصة لاحقاً، تبدو الأمور وكأنما قامت الوكالة بما قامت من تلقاء نفسها. لكن إذا ما تتبعنا الأمور حقاً، فسنجد أنها نادراً ما تتصرف من تلقاء نفسها.

وسائل الإعلام

- لنتحدث عن وسائل الإعلام والديموقراطية. برأيك، ما هي متطلبات الاتصالات في مجتمع ديمقراطي؟

اتفق مع آدم سميث حول هذا، فنحن نرغب برؤية توجه نحو المساواة. ولا يقتصر الأمر على المساواة والتكافؤ في الفرص، وإنما المساواة الفعلية المتمثلة في القدرة ضمن كل مرحلة من مراحل وجود الإنسان، الوصول إلى المعلومات لاتخاذ القرارات بناءً عليها. لذلك فإن نظام اتصالات ديمقراطي سيكون نظاما يسمح بمشاركة شعبية واسعة النطاق، الأمر الذي يعكس مصالح الشعب إلى جانب القيم الفعلية للحقيقة، النزاهة والاستكتشاف.

- ضمن كتابه المعنون «الاتصالات، الإعلام الجماهيري والديمقراطية»، يستعرض بوب مكتشيسني الجدل الذي دار ما بين الأعوام 1928 و1935 بهدف السيطرة على الإذاعة في الولايات المتحدة. كيف دارت تلك المعركة؟

هذا موضوع مثير للغاية، وقد قدم مكتشيسني خدمة كبيرة ومهمة بإثارة قضية كهذه.

إنه موضوع على صلة بيومنا الحاضر، وذلك لأننا مستغرقون في معركة مشابهة حول ما يسمى «طريق المعلومات السريع».

إبان عشرينيات القرن الماضي، كانت الإذاعة بمثابة وسيلة الإعلام الجماهيري الأكبر والأوسع منذ ظهور الطباعة. من الواضح أن الإذاعة تمثل مصدرا محدودا بالنظر لوجود نطاق ترددي ثابت. لم يخطر في بال أي كان شك بأن الحكومة ستعمل على تنظيمه. لكن السؤال كان: ما هو الشكل الذي سيتخذه هذا التنظيم يا ترى؟

بوسع الحكومة اختيار الإذاعة العامة، مع مشاركة شعبية. سيكون هذا نهجا ديموقراطيا بقدر ديموقراطية المجتمع. أما في الاتحاد السوفييتي، فقد كانت الإذاعة لتصبح أداة استبدادية، بينما فلنقل إنها ديموقراطية جزئياً في كندا وبريطانيا (وهي مجتمعات ديموقراطية إلى حد كبير).

استمر ذلك النقاش في جميع أرجاء العالم، وفي المجتمعات الثرية على أقل تقدير، تلك المجتمعات التي تملك ترف الاختيار. اختارت جميع الدول (ولا أتصور أن هنالك استثناءً بهذا الخصوص) الإذاعة العامة، فيما اختارت الولايات المتحدة الإذاعة الخاصة. لم يكن الأمر مطلقا، فقد سُمح ببعض الإذاعات الصغيرة ـ كما في إذاعات الجامعات ـ التي تستطيع الوصول إلى مسافات قصيرة وتشمل بعض المناطق السكنية وحسب. لكن من الناحية العملية، سُلّمت جميع الإذاعات في الولايات المتحدة للقطاع الخاص.

كما يشير مكتشيسني، حصل جدل كبير حول هذا الموضوع. شعرت بعض الجماعات الكنسية إلى جانب بعض الاتحادات العمالية وباقي الجماعات المهتمة بالصالح العام بأن على الولايات المتحدة المضي بالاتجاه ذاته كما هو الحال مع باقي دول العالم الأخرى. لكن هذا مجتمع تديره الشركات والأعمال إلى حد كبير، وبالتالي خسر أولئك أمام هؤلاء.

ومن اللافت أن الشركات حققت مكسبا إيديولوجيا كذلك، وذلك حينما زعمت أن تحويل الإذاعات إلى القطاع الخاص يشكل ديموقراطية في حد ذاته بحكم أنها

تمنح الناس حق الاختيار في السوق. يبدو ذلك مفهوما غريباً جداً للديموقراطية حينما تعتمد قوتك على عدد دولاراتك، وتقتصر خياراتك على ما تحدده تجمعات السلطة الحقيقية. لكن هذا الوضع لقي قبولاً واسعاً، وحتى من جانب الليبراليين، باعتباره حلاً ديموقراطياً. وبحلول نهاية ثلاثينيات القرن الماضي، انتهت اللعبة عملياً.

عاد الصراع ليتكرر من جديد ـ في باقي أرجاء العالم على أقل تقدير ـ بعد بضعة عقود حينما ظهر جهاز التلفاز هذه المرة. أما في الولايات المتحدة، فلم يكن هنالك من خلاف أبداً، فخدمات التلفاز كانت تجارية بالمطلق ودون أي خلاف. لكن مرة أخرى، وضمن معظم الدول ـ أو كلها ربما ـ وضع التلفاز ضمن القطاع العام.

بحلول ستينيات القرن الماضي، باتت شبكات الإذاعة والتلفزة في البلدان الأخرى تجارية جزئياً، حيث أخذ تركيز السلطة والقوة الذي نجده في الولايات المتحدة يتسرب تدريجيا إلى هناك ليقطع وظيفة الخدمة العامة للإذاعة والتلفاز. في الوقت ذاته، ظهرت بعض النوافذ الصغيرة لعمل الإذاعة والتلفاز العامة في الولايات المتحدة.

لم تخضع أسباب ذلك للدراسة المعمقة (على حد علمي)، لكن شركات البث الخاص ادركت ـ على ما يبدو ـ أن تلبية المتطلبات الرسمية للجنة الاتصالات الفيدرالية ـ التي تلزمها تخصيص جزءاً من برامجها لأغراض المصلحة العامة ـ كانت تشكل عبئا مزعجا. على سبيل المثال، كان على شبكة سي بي أس امتلاك مكتب كبير مع عدد ضخم من الموظفين الذين يجمعون سنويا مجموعة من الادعاءات المزيفة حول كيفية التزامهم بهذا القيد التشريعي. كان ذلك بمثابة صداع حقيقي.

في مرحلة ما، قررت تلك الشبكات على ما يبدو أن من الأسهل عليها التخلص كلياً من هذا العبء عن كاهلها عبر السماح بوجود نظام بث عام بتمويل قليل. بعد ذلك، تمكنت الشبكات من الادعاء بأنها ما عادت مضطرة لتقديم هذه الخدمة. وهذا كان اصل الإذاعة والتلفاز العامين، والذين يمولان من جانب الشركات إلى حد كبير.

ـ يتكرر هذا أكثر فأكثر، وحتى أن خدمة البث العام تسمى أحياناً «خدمة البث النفطي»[1].

إن هذا ليس سوى انعكاس آخر لمصالح وقوة نظام شركات واعٍ جداً بطبقيته، نظام يخوض دوماً حربا شرسة في سبيل تلك الطبقية. وتعود هذه القضايا للظهور من جديد فيما يتعلق بالأنترنيت وتكنولوجيا التواصل التفاعلي الحديثة. ولسوف نجد الصراع نفسه يتكرر مرة أخرى من جديد، وهو صراع دائر الآن فعلاً.

لا أرى سبباً يدعونا للشعور بالأمل في شيء مختلف على المدى الطويل. ستكون هنالك أهداف وأغراض معينة للإذاعات التجارية، ولنقل تلك الإذاعات التي يحكمها أناس يملكونها أو يسيطرون عليها.

وكما أوردت عموماً، لا يريد هؤلاء صناع قرار ومشاركين، ولكن مواطنين خانعين ومطيعين ضمن جيش المستهلكين والمشاهدين السياسيين. إنهم يريدون مجتمعا من الناس المشتتين والمعزولين العاجزين عن جمع مواردهم ليكونوا مستقلين، ويصبحوا قوة مستقلة قادرة على تقويض السلطة المركزة.

ـ *هل تحدد الملكية طبيعة المحتوى دوماً؟*

بالمنظور بعيد الأمد، يصح هذا الكلام لأن تجاوز المحتوى لحدود ما يسمح به المالكون سيدفع بهم للتحرك وضبطه فورا. لكن هنالك قدراً كبيراً من المرونة.

لا ينزل المستثمرون إلى مستوى إستوديوهات البث التلفزيوني بهدف ضمان سير الأمور مع المذيعين والمراسلين بقدر ما يسمحون ويريدون. هنالك آليات أخرى أكثر دقة وتعقيدا تضمن فعل الناس على الهواء ما يريده المستثمرون والمالكون. إن هنالك عملية تصفية شاملة وطويلة ومعقدة بهدف ضمان عدم صعود الناس إلا من خلال منظومة تسمح لهم أن يكونوا مديرين ومحررين ونحو ذلك، وإذا ما استوعبوا قيم ومفاهيم المالكين وحسب.

وفي تلك المرحلة، يسعهم وصف أنفسهم بالأحرار تماماً. لذلك، قد يصادفك

---

(1) نسبة إلى تمويلها من جانب شركات النفط الكبرى: المترجم.

بعض الناس المستقلين الليبراليين المشتعلين حماسة من أمثال توم ويكر الذي يكتب «انظر، لا أحد يملي علي ما أقول. أنا أقول ما أريد وحسب. إنه نظام حر مطلقاً».

إن هذا كلام صحيح بالنسبة لشخص مثل ويكر. فبعدما برهن على استيعابه وتطبيقه المرضي لمفاهيم رؤسائه وقيمهم، بات الرجل حرا في كتابة ما يشاء.

- غالباً ما تتعرض خدمة البث العام وخدمة الإذاعة الوطنية العامة لهجمات تتهمهما بالتوجه اليساري المتطرف.

هذا نقد مثير للغاية. في واقع الحال، تعد خدمة البث العام وخدمة الإذاعة الوطنية العامة مؤسستين نخبويتين تعكسان إلى حد كبير وجهات نظر ومصالح المهنيين الأثرياء المقربين من دوائر الشركات والأعمال، بمن فيهم المديرون التنفيذيون للشركات. لكن هذا الكلام يتصادف وكونهما ليبراليتين على وفق بعض المعايير.

لذلك، لو أجرينا استطلاعا للرأي ما بين المديرين التنفيذيين للشركات حول قضايا مثل حق الإجهاض على سبيل المثال، أفترض أن ردودهم ستتصف بما نسميها «الليبرالية». وأعتقد أن الكلام ذاته يصح على القضايا الاجتماعية الأخرى، كما في الحقوق المدنية وحرية التعبير. إنهم غير متطرفين ولا يميلون إلى الفكر المسيحي المتجدد، وربما يميلون لمعارضة عقوبة الإعدام أكثر من عامة الناس. إنني على يقين من وجود الكثير من أصحاب الثروات الخاصة ونفوذ الشركات ويدعمون اتحاد الحريات المدنية الأميركي.

لأن هذه هي أوجه النظام الاجتماعي الذي ينتفعون منه، فإنهم يميلون إلى دعمها بطبيعة الحال. وعلى وفق هذا المعيار، فإن الناس الذين يهيمنون على هذه البلاد يميلون لليبرالية، الأمر الذي يعكس نفسه من خلال مؤسسات كخدمة البث العام.

- سبق لك الظهور على خدمة الإذاعة الوطنية لمرتين فقط خلال الأعوام الـ23 الماضية، ومرة واحدة عبر الساعة الإخبارية لماك نيل ليهرر خلال الأعوام الـ20 الماضية. ماذا لو ظهرت مع الأخير في ساعته الإخبارية لـ10 مرات؟ ما هو الفرق الذي سيحدثه ذلك يا ترى؟

ليس بالفرق الكبير. وبالمناسبة، فأنا لست واثقا من هذه الأرقام، فذاكرتي ليست بالدقة المطلوبة. لقد ظهرت على محطات خدمة البث العام في بعض المدن بعينها.

ـ إنني أتحدث عن الشبكة الوطنية.

إذن فإن هذه الأرقام صحيحة على الأرجح. لكنها ما كانت لتحدث فرقا كبيراً. في واقع الحال، وبرأيي الشخصي، لو كان مديرو المنظومات الدعائية أكثر ذكاءً، فإنهم كانوا ليفسحوا مجالاً أكبر أمام المعارضين والنقاد الحقيقيين. إن من شأن ذلك إعطاء الانطباع بحوار ونقاش أوسع مدى وبالتالي يكون لها وظيفة إضفاء الشرعية، لكنها لن تحدث فرقا كبيراً حقيقيا بالنظر إلى حجم وقوة المادة الدعائية المهيمنة على الجانب الآخر. وبالمناسبة، لا تتضمن المنظومة الدعائية كيفية تشكيل وصياغة القضايا ضمن نشرات الأخبار وحسب، وإنما تتعداه إلى كيفية تمثيل تلك القضايا من ضمن البرامج الترفيهية، وهي تلك المساحة الإعلامية المكرسة لحرف أنظار الناس وجعلهم أكثر غباء وخمولاً في آنٍ واحدٍ.

ولا يعني هذا الكلام أنني ضد انفتاح هذه الوسائل الإعلامية بعض الشيء، لكنني أعتقد بمحدودية تأثيرها. إن ما نحتاجه يتمثل في شيء يعرض كل يوم، بأسلوب واضح، شافٍ ووافٍ، عبر صورة مختلفة عن العالم، صورة تعكس مخاوف ومصالح الناس العاديين، الأمر الذي يأخذ شيئاً من وجهات النظر فيما يخص الديموقراطية والمشاركة التي تجدها في شخصيات من عينة جيفرسون وديوي.

حينما يحصل هذا ـ وقد حصل فعلاً، وضمن مجتمعات حديثة ـ يكون له تأثير فعلي. في بريطانيا على سبيل المثال، كانت هنالك وسائل إعلام كبرى من هذا النوع حتى ستينيات القرن الماضي، وساعدت في إدامة وإحياء ثقافة الطبقة العاملة. لقد كان لها تأثير كبير على المجتمع البريطاني.

ـ وما هو رأيك في الأنترنيت؟

أتصور أن هنالك أشياء جيدة فيه، لكن هنالك جوانب تثير لدي القلق كذلك. هذا رد فعل مبني على الحدس ـ وهو ما لا أستطيع إثباته ـ لكنني أشعر أن حاجة الناس

للتفاعل وجها لوجه تمثل أمراً بالغ الأهمية للحياة الإنسانية، فهم ليسوا من المريخ ولا هم بروبوتات صناعية. إن هذا التفاعل الحي يساعد بتحقيق فهم الذات ونمو الشخصية الصحية.

إن العلاقة التي تجمعك وجهاً لوجه بشخص ما تختلف كلياً عن تلك التي تعيشها عبر ضغط أزرار لوحة المفاتيح وتلقي الإجابة على شكل رموز وأشكال. أتصور أن توسع هذا النوع من العلاقات المجردة والبعيدة، عوضاً عن التواصل المباشر والشخصي، ستكون له تأثيرات سلبية وغير سارة على طبيعة الناس. وأعتقد أن من شأن هذا أن يقلل من إنسانيتهم.

ألعاب رياضية

ـ في عام 1990، وضمن واحدة من حواراتك الكثيرة، كانت لنا مناقشة مختصرة حول دور ووظيفة الرياضات في المجتمع الأميركي، وقد اقتبست مجلة هاربر جزءاً من ذلك الحوار. كما أني لم أتلقَ تعليقاتٍ وملاحظاتٍ على شيء بقدر ما تلقيت عن ذلك الحوار، فلقد أثرتُ بعضَ النقاط الحساسة بحق.

لقد تلقيت بعض الردود الطريفة، والكثير من ردود الأفعال الغاضبة أيضاً، كما لو أنني انتزعت متعة الناس منهم على نحو ما. ليس لدي موقف ضد الرياضة. إنني أحب متابعة مباريات كرة السلة الجيدة وأشياء من هذا النوع. من جانب آخر، علينا الاعتراف بأن الهوس الجماهيري بالرياضات الاستعراضية يلعب دوراً كبيراً.

بدايةً، تتسبب الرياضات الاستعراضية بجعل الناس سلبيين، وذلك لأنهم لا يمارسونها بأنفسهم، بل يكتفون برؤية شخص آخر يقوم بها. ثانياً، تغذي هذه الرياضات مشاعر التعصب والشوفينية التي تصل إلى مستويات متطرفة في بعض الأحيان.

شاهدت شيئاً في الجريدة قبل يوم أو اثنين حول حالة العدائية المستشرية بين فرق المدارس وكيف أنها باتت مهووسة بالفوز مهما كان الثمن لدرجة أنهم تخلوا عن المصافحة التقليدية قبل وبعد المباراة. يعجز هؤلاء الأولاد حتى عن القيام بأشياء مدنية فيما بينهم لأنهم مستعدون لقتل بعضهم بعضاً.

تزرع الرياضات الاستعراضية هذا النوع من المشاعر والمواقف في داخل الناس، لا سيما حينما تكون مصممة لتنظيم المجتمع ليكون ملتزماً بهوس لاعبيه كما لو كانوا مجالدين في صراع مصيري. ولا بد من الإقرار بخطورة هذا الأمر البالغة وآثاره السلبية العديدة.

سبق لي قراءة شيء عن أمجاد «طريق المعلومات السريع» قبل وقت غير بعيد. لا يسعني هنا الاقتباس، لكن الموضوع تحدث عن مقدار الروعة والتمكين الذي تقدمه هذه التكنولوجيا التفاعلية الجديدة للناس. قدم الموضوع مثالين اثنين.

بالنسبة للنساء، ستوفر هذه التكنولوجيا التفاعلية وسائل متطورة جداً للتسوق المنزلي. لذلك سيكون بوسعك مشاهدة التلفاز حيث تظهر عارضة تستعرض منتجاً ما، ويفترض بك أن تفكر قائلاً: «يا إلهي، لا بد لي من الحصول عليه». لذلك تقوم بضغط زر كي تتمكن من استلام المنتج بعد التوصيل إلى باب منزلك في غضون ساعات وحسب. وهذه هي الوسيلة التكنولوجية التفاعلية التي يفترض بها تحرير النساء.

أما بالنسبة للرجال، فالمثال يتضمن بطولة السوبر بول[1]، حيث يجلس كل رجل أميركي حقيقي متسمراً أمامها. واليوم، لا يسع هؤلاء الرجال سوى مشاهدة هذه المباريات وتناول الجعة، لكن التكنولوجيا التفاعلية الجديدة ستسمح لهم بالمشاركة فيها فعلياً. فبينما يستعد لاعب الوسط لتنفيذ اللعبة التالية، سيكون بمقدور المشاهدين التصويت على ما ينبغي فعله.

فلو تصور الجمهور ضرورة تمرير اللاعب للكرة، أو الركض، أو الركل أو أي كان، سيكون بمقدورهم تقديم هذه التصورات عبر أجهزة حواسيبهم فيما يوثق التصويت. بطبيعة الحال، لن يكون لتلك القرارات أي تأثير على مجريات اللعب، لكن سيكون بوسع القناة التلفزيونية التي تبث المباراة عرض الأرقام على الشاشة، فتقول إن 63 % صوتوا لوجوب تمرير الكرة، و24 % لصالح الركض، وهكذا دواليك.

تلك هي التكنولوجيا التفاعلية للرجال. وها أنت الآن تشارك في هذا العالم بالفعل.

---

(1) وهي مباراة البطولة السنوية للرابطة الوطنية لكرة القدم الأميركية، الركبي: المترجم

فلتنسَ كلَّ الأمور المتعلقة بما تقرره الشركات إزاء موضوع الرعاية الصحية، فأنت تقوم الآن بعمل مهم بحق.

يعكس سيناريو التكنولوجيا التفاعلية حالة فهم لتأثير الرياضات الاستعراضية في عملية صناعة السلبية بين الناس، إلى جانب دفعهم ليكونوا متفرقين، مطيعين وغير مشاركين ولا متسائلين، وذلك لكي تسهل السيطرة عليهم وضبط سلوكهم.

ـ في الوقت ذاته، يحظى الرياضيون بالتمجيد، أو ربما الشيطنة كما في حالة تونيا هاردينغ.

إذا ما تمكنت من شخصنة الأحداث في العالم، سواء تعلقت تلك الأحداث بهيلاري كلينتون أو تونيا هاردينغ، ستنجح في توجيه الناس بعيداً عن الأشياء المهمة والحقيقية. كما أن عبادة جون أف. كينيدي تعد مثالاً جيداً، سواء بالتأثيرات التي تسببت بها أو تلك التي تركتها.

التطرف الديني

ـ في كتابه المعنون «حينما لا يبقى المزيد من الوقت»، يقول بول بوير: «تظهر الدراسات الاستقصائية أن ما بين ثلث إلى نصف الأميركيين يعتقدون بإمكانية تفسير المستقبل من خلال نبوءات الكتاب المقدس». إنني أجد هذا أمراً مذهلاً بحق.

لم يسبق لي الاطلاع على هذا الرقم بوجه خاص، لكني أرى الكثير من الأمور المشابهة. سبق لي الاطلاع على دراسة مقارنة بين الثقافات قبل سنوات قليلة ـ أتصور أنها نشرت في بريطانيا ـ وقارنت بين طيف واسع من المجتمعات لجهة المعتقدات من هذا النوع. وقد برزت الولايات المتحدة كنموذج فريد ما بين دول العالم الصناعي. في واقع الحال، كانت المؤشرات الخاصة بالولايات المتحدة مشابهة لتلك التي كانت عليها المجتمعات ما قبل الصناعة.

ـ ما هو السبب برأيك؟

هذا سؤال مثير للاهتمام. هذا مجتمع متطرف جداً. إنه مجتمع مشابه لمجتمع

إيران في درجة التزامه بالتطرف الديني. على سبيل المثال، أتصور أن 75 % من الشعب الأميركي لديهم اعتقاد حرفي بوجود الشيطان.

أجري استطلاع للراي حول قضية التطور الطبيعي قبل عدة سنوات. عبر ذلك الاستطلاع، طُلب من الناس التعبير عن معتقداتهم حول النظريات التي تخص تطور الكائنات الحية وكيفية وصولها إلى وضعها الحالي. بحسب نتائج الاستطلاع، ظهر أن أقل من 10 % يؤمنون بنظرية دارون. كما أعرب نصف الشعب تقريباً عن إيمانهم بعقيدة الكنيسة حول التطور الموجه إلهياً. كما أعرب معظم المتبقين عن اعتقادهم بخلق العالم قبل بضعة آلاف من السنين.

تبدو هذه نتائج غير عادية إلى حد كبير. لِم يتعين أن تكون الولايات المتحدة خارج الطيف العام للمعتقدات حول هذه القضايا التي نوقشت وشهدت اختلافا في الرؤى لبعض الوقت يا ترى؟

أتذكر أني قرأت شيئاً كتبه عالم السياسة زوالتر دين بورنهام حول هذه الأشياء قبل 10 أو 15 عاماً ربما. افترض بورنهام أن هذا الوضع قد يكون انعكاساً لحالة زوال الطابع السياسي، ويقصد به العجز عن المشاركة بطريقة مجدية وفعالة في المعترك السياسي، الأمر الذي قد يكون له تأثير بالغ الأهمية.

ذلك ليس بالأمر المستحيل. لا بد للناس من إيجاد وسيلة لتعريف وتحديد أنفسهم، الارتباط مع الآخرين، والمشاركة في شيء ما. لا بد أن يفعلوا هذا بطريقة أو بأخرى. وإذا لم يتوفر لديهم الخيار للمشاركة في الاتحادات العمالية، أو المنظمات السياسية الفاعلة عملياً، فلا بد لهم من إيجاد وسيلة أخرى. لذلك يمكننا القول إن الأصولية الدينية تجسد مثالاً كلاسيكياً على هذا الكلام.

إننا نرى هذا الكلام يحدث في بقاع أخرى من العالم، كما في صعود ما يطلق عليه «الإسلام الأصولي المتشدد»، والذي كان ـ إلى حد بعيد ـ نتيجة لانهيار البدائل الوطنية والقومية العلمانية التي تشوهت مصداقيتها من الداخل أو تعرضت إلى الدمار.

في القرن التاسع عشر، كانت هنالك جهود واعية من جانب بعض قادة الأعمال

للترويج للواعظين الناريين الذين يقودون الناس للنظر إلى المجتمع على نحو أكثر سلبية. وقد حدث الأمر ذاته ضمن الجزء الأول من الثورة الصناعية في بريطانيا. وقد سبق وكتب أي. بي. تومسون عن ذلك في كتابه الكلاسيكي «صناعة الطبقة العاملة في بريطانيا».

ـ في خطابه عن حالة الاتحاد، قال كلينتون: «لا يسعنا تجديد بلادنا من دون رغبة أكبر منا ـ وأقصد منا جميعاً ـ للانضمام إلى الكنائس». ما رأيك في هذا الكلام؟

لست أدري ما الذي جال في خاطره على وجه الدقة، لكن الفكرة تبدو مباشرة وواضحة جداً. فإذا ما كرس الناس أنفسهم لأنشطة تقع خارج الميدان العام، عندها سيتمكن أصحاب السلطة من إدارة الأمور على النحو الذي يشاؤون.

لا تَدُس فوقي

ـ ربما كنت غير واضح تماماً حينما عبرت عما أريد بسؤالي. يتعلق الأمر بطبيعة المجتمع الأميركي كما يتجلى في تعليقات من عينة «افعل ما تريد بنفسك، اعتمد على نفسك، لا تدس فوقي[1]، وروح الروّاد»، وكل هذه تلك العبارات التي تتسم بالفردانية العميقة. ما الذي يشي به هذا الكلام عن المجتمع والثقافة الأميركيتين برأيك؟

تخبرني هذه العبارات عن منظومة دعائية تعمل بدوام كامل، لأنه لا توجد إيديولوجية كهذه في الولايات المتحدة. كما أن وسط الأعمال والشركات لا يؤمن بهذا الكلام بكل تأكيد. وعلى طول الطريق التاريخي لتقصي جذور المجتمع الأميركي، لطالما أصرت الشركات على نمط دولة قوية تمارس التدخل في سبيل دعم مصالح تلك الشركات، ولا تزال إلى الآن.

ليس هنالك ما هو فرداني في الشركات. إنها عبارة عن تكتلات كبيرة، وتأخذ شكلاً مؤسسياً ذا طابع استبدادي وشمولي. داخل تلك المؤسسات، أنت مجرد ترس صغير

(1) وهي عبارة مأخوذة من رمزية في علم أميركي قديم صممه كريستوفر غادستن عام 1775 أثناء الثورة الأميركية ويحمل صورة لأفعى صفراء متأهبة ويقصد به لا تتحرش بي لأني سأدافع عن نفسي بقوة، والتي تستخدم للتعبير عن أهمية الدفاع عن الحقوق الفردية: المترجم

ضمن ماكنة كبيرة. هنالك العديد من المؤسسات في المجتمع الإنساني مبنية على هرمية السيطرة من الأعلى إلى الأسفل كما هو الحال مع منظمات الشركات. وفي بيئة كهذه، نادراً ما توجد حالة «لا تدس فوقي»، لأن هنالك من يدوس عليك طول الوقت.

يتمثل الهدف من هذه الإيديولوجية في منع الأشخاص خارج القطاعات التي تنسق قوتها من التجمع والارتباط مع بعضهم بعضاً والدخول ضمن دائرة صنع القرار السياسي. لذلك، فإن الفكرة تكمن في ترك القطاعات القوية منظمة ومتكاملة للغاية في مقابل تفتيت الجميع عداها.

وفيما عدا هذا، هنالك عامل آخر كذلك. هنالك لمسة من الاستقلالية والفردانية في صميم الثقافة الأميركية، الأمر الذي أرى فيه شيئاً إيجابياً. إن شعور «لا تدس فوقي» صحي من عدة جوانب، لكنه قد يمنعك من العمل مع الآخر أحياناً.

لذلك له جانب إيجابي صحي وآخر سلبي بالمقابل، ومن الطبيعي التركيز على الجانب السلبي في الماكنة الدعائية والتلقينية.

العالم

نحو المزيد من اللامساواة

ـ ضمن عموده في صحيفة نيويورك تايمز، كتب أنطوني لويس يقول: «منذ الحرب العالمية الثانية، شهد العالم نمواً استثنائياً». في هذه الأثناء، وضمن مقابلة في كويتو بالإكوادور مع رئيس رابطة حقوق الإنسان في أميركا اللاتينية، قال خوان دي دياس بارا: «في أميركا اللاتينية اليوم، هنالك 7 ملايين جائع إضافي، 30 مليون أمي إضافي، 10 ملايين أسرة إضافية دون منزل، 40 مليون عاطل إضافي، مقارنة بما كان الحال عليه قبل 20 عاماً مضت. هنالك 240 مليون إنسان يفتقرون لضروريات الحياة في أميركا اللاتينية، ويتصادف هذا مع استقرار وثراء المنطقة أكثر بحسب رؤية العالم لها». كيف تفسر العبارتين؟

يعتمد الأمر على الناس الذين تتحدث عنهم. نشر البنك الدولي دراسة حول أميركا اللاتينية حذرت من أن دول هذه القارة تواجه الفوضى جراء المستويات العالية جداً

من اللامساواة، والتي تعد الأعلى في العالم (وإن جاء هذا الوضع بعد فترة من النمو الكبير). حتى الأشياء التي يهتم البنك الدولي لأمرها باتت تواجه التهديد.

لكن هذه اللامساواة لم تأتِ من الفراغ. لقد كان هنالك صراع حول نهج التنمية في أميركا اللاتينية منذ منتصف أربعينيات القرن الماضي، وذلك حينما كان النظام العالمي الجديد قيد التشكيل آنذاك.

تبدو وثائق وزارة الخارجية الأميركية بهذا الخصوص مثيرة للاهتمام. أشارت تلك الوثائق إلى أن أميركا اللاتينية اجتاحتها «فلسفة الوطنية الجديدة»، التي دعت إلى زيادة الإنتاج لتوفير الاحتياجات المحلية وتقليل اللامساواة. كما أن المبدأ الأساس للوطنية الجديدة يرتكز على وجوب اعتبار مواطني هذه الدول المستفيد الأساسي من موارد بلدانهم.

أبدت الولايات المتحدة اعتراضاً كبيراً على ذلك وخرجت بميثاق اقتصادي للقارتين الأميركيتين دعا إلى القضاء على الوطنية الاقتصادية (كما توصف كذلك) بكل صورها وأصرت على أن تكون تنمية أميركا اللاتينية مكملة لتنمية الولايات المتحدة. ويعني هذا الكلام أننا سنحظى بالصناعات المتقدمة والتكنولوجيا، فيما ينتج العمال البسطاء في أميركا اللاتينية المحاصيل التصديرية والقيام ببعض العمليات البسيطة التي يستطيعون إدارتها. لكنهم لن يتطوروا اقتصادياً كما نحن.

بالنظر إلى تباين القوة، انتصر النهج الأميركي بطبيعة الحال. ضمن دول مثل البرازيل ـ والتي استولينا عليها كلياً ـ أدار التكنوقراط الأميركيون البلاد لما يقرب من 50 عاماً. كان لموارد هذا البلد الضخم أن تجعله واحداً من أغنى البلدان في العالم، وتحقق أعلى معدل نمو على الإطلاق. لكن شكراً لنفوذنا الحاكم في المنظومة الاجتماعية والاقتصادية للبرازيل، فها هي البلاد تقف إلى جانب ألبانيا والبارغواي في تصنيف جودة الحياة، وفاة المواليد الجدد ونحوها.

صحيح، كما يقول لويس، أن العالم شهد نمواً كبيراً. في الوقت ذاته، هنالك مستوى لا يعقل من البؤس والفقر الذين زادا على نحو أكبر.

فلو أنك قارنت نسبة الدخل العالمي التي يحصل عليها الـ20 % الأكثر ثراء مقارنة بالـ20 % الأكثر فقراً، ستجد الفجوة زادت إلى حد كبير خلال السنوات الثلاثين الماضية. وبمقارنة الدول الغنية إلى الفقيرة بالمقابل، تبدو الفجوة وقد تضاعفت بالفعل. أما بمقارنة الأغنياء بالفقراء ضمن الدول، تبدو الفجوة وقد باتت أكثر اتساعاً. وهذه هي نتيجة هذا النوع من النمو على وجه التحديد.

ـ هل تعتقد أن هذه الزيادة في معدلات النمو والفقر معاً سوف تستمر؟

في واقع الحال، تباطأت معدلات النمو كثيراً. ففي فترة العقدين الماضيين، كانت وتيرة النمو بنصف معدل ما كانت عليه في العقدين الذين سبقاه. ولسوف يستمر هذا التباطؤ بالنمو في المستقبل على الأرجح.

يعود هذا التباطؤ إلى جملة من الأسباب من بينها الزيادة الهائلة في رأس المال المضارب وغير المنظم. تبدو الأرقام مذهلة بحق. في هذا السياق، يحصي جون إيتويل، وهو أحد الخبراء البارزين في مجال التمويل بجامعة كايمبريدج، يحصي استخدام 90% من رأس المال العالمي عام 1970 في التجارة والاستثمارات طويلة الأمد أو أشياء إنتاجية بدرجة أو بأخرى، في مقابل 10 % بالمضاربات. بحلول العام 1990، انعكست الأرقام على نحو مذهل لتتحول إلى 90% بالمضاربات في مقابل 10 % للتجارة والاستثمارات طويلة الأمد.

لم يحصل تغيير جذري في طبيعة رأس المال المضارب وغير المنظم وحسب، وإنما تعداه إلى نمو كمّي هائل كذلك. فبحسب دراسة إحصائية حديثة للبنك الدولي، تتحرك 14 ترليون دولار في العالم حالياً، وأن ترليونا أو نحوه منها يتحرك يومياً.

يتسبب القدر الهائل من رأس المال المضارب بخلق ضغوط كبيرة تدفع باتجاه السياسات الانكماشية، وذلك لأن ما يريده رأس المال المضارب يتمثل في نمو منخفض مع تضخم منخفض كذلك. في واقع الحال، يدفع رأس المال المضارب العالم كله باتجاه توزان النمو الضعيف مع الأجور المنخفضة.

يمثل هذا الوضع هجوماً شرساً ضد مساعي الحكومات الرامية لتحفيز الاقتصاد.

وحتى في المجتمعات الأكثر ثراءً، يبدو الوضع صعباً جداً. أما في المجتمعات الأفقر، فالحال ميؤوس منه. إن ما حصل مع حزمة التحفيز التافهة التي تقدم بها كلينتون بدا مؤشراً جيداً. لقد كان مقدارها 19 مليار دولار، وهم رقم تافه، لكنها جوبهت بالرفض فوراً.

ـ خريف العام 1993، صرحت جريدة فاينانشيال تايمز قائلة: «يسجل القطاع العام تراجعاً في كل مكان». هل هذا الكلام صحيح؟

هذا كلام صحيح إلى حد كبير، لكن أجزاءً كبيرة من القطاع العام لا تزال فعالة وجيدة لغاية الآن، لا سيما تلك الأجزاء المرتبطة بمصالح الأثرياء والمتنفذين. فعلى الرغم من بعض التراجع في تلك الأجزاء، لكنها لا تزال نشطة جداً ولن تختفي.

لقد استمرت هذه التطورات منذ نحو عقد من الزمان، ولا تزال كذلك حتى الآن. وقد ارتبطت هذه التطورات بمتغيرات كبيرة في الاقتصاد الدولي، متغيرات تبلورت إلى حد ما منذ بداية سبعينيات القرن الماضي.

من جهة، انتهت الهيمنة الاقتصادية الأميركية على العالم إلى حد كبير في ذلك الوقت، فيما بزغ نجم أوروبا واليابان كقوى اقتصادية وسياسية كبرى بالمقابل. ومن جهة أخرى، كانتْ كلفةُ حرب فيتنام باهظةً جداً على الاقتصاد الأميركي، وخدمت منافسي أميركا إلى حد كبير، الأمر الذي دفع باتجاه تغيير الميزان العالمي.

وعلى أي حال، شعرت الولايات المتحدة، بداية سبعينيات القرن الماضي، بعجزها عن الاستمرار بتأدية دورها التقليدي كبنك عالمي بالدرجة الأساس (دُوِّنَ هذا الدور ضمن اتفاقية بريتون وودز بحلول نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي نُظِّمت العملات بموجبها لتقاس أقيامها إلى بعضها بعضاً، فيما تقاس العملة العالمية التي باتت الدولار بحكم الأمر الواقع لتقوم إلى الذهب).

عمد نيكسون إلى إلغاء نظام بريتون وودز بحدود العام 1970. تسبب هذا الإلغاء بحالة نمو هائلة في رأس المال المضارب وغير المنظم. كما تسارع ذلك النمو بتصاعد قصير الأمد في أسعار السلع مثل النفط، الأمر الذي قاد إلى تدفق ضخم لأموال البترودولار

نحو المنظومة العالمية. فضلاً عن ذلك، سهلت ثورة الاتصالات نقل رؤوس الأموال إلى حد كبير ـ أو لنَقُل المكافئ الإلكتروني لرأس المال ـ من مكان إلى آخر.

كما شهدت عملية تدويل الإنتاج نمواً هائلاً بدورها. والآن، بات من السهولة بمكان نقل الإنتاج نحو دول أجنبية ـ لا سيما الدول القمعية منها بوجه خاص ـ حيث يمكن الوصول إلى عمالة أرخص بكثير. لذلك، وبموجب هذا الكلام، يمكن لمدير تنفيذي في إحدى الشركات يعيش في غرينويتش بكونيكتيكيت، والذي تتمركز أنشطة مقر إدارة شركته ومصرفه في مدينة نيويورك، يمكنه الحصول على معمل في مكان ما من العالم الثالث. كما أن العمليات المصرفية الفعلية يمكن إدارتها وتنفيذها في أماكن متعددة من مناطق بعيدة في الخارج، ولا داعي للقلق إزاء الرقابة حيث يمكن غسل أموال المخدرات أو القيام بكل ما يحلو لك القيام به. لقد قاد هذا الوضع إلى خلق اقتصاد مختلف كلياً.

مع الضغوط التي تعرضت لها أرباح الشركات منذ بداية سبعينيات القرن الماضي، تعرض العقد الاجتماعي، الذي تطور عبر قرن من الكفاح الذي انتهى وتوثق مع نهاية الحرب العالمية الثانية، إلى هجمة كبيرة وشرسة، هجمة ضد الصفقة الجديدة ودول الرفاه الاجتماعي الأوروبية. وقد قادت الولايات المتحدة وبريطانيا هذا الهجوم الذي وصل إلى القارة الأوروبية.

تسبب هذا الوضع بتراجع حاد في وتيرة تشكيل النقابات، مع ما صاحبه من انخفاض في معدلات الأجور وصور الحماية الأخرى، إلى جانب خلق حالة استقطاب حاد في المجتمعات لا سيما الأميركي والبريطاني (والحال في اتساع مستمر).

أثناء القيادة للعمل هذا الصباح، استمعت إلى إذاعة بي بي سي (وهي خدمة البث الإذاعي الوطني البريطاني). أوردت الإذاعة خبراً عن دراسة جديدة تفيد بأن الأطفال الذين عاشوا في دور العمل[1] قبل قرن من الآن تمتعوا بمعايير تغذية أفضل مقارنة بملايين الأطفال الفقراء الذين يعيشون في بريطانيا اليوم.

---

(1) دار العمل، في بريطانيا، كانت مرفقًا يوفر فرصة عمل ومحل إقامة لغير القادرين على إعالة أنفسهم مادياً. وفي إسكتلندا، عُرفت دُور العمل عادةً باسم منازل الفقراء: المترجم.

من نافلة القول أن هذه تعد واحدة من ثمار الإنجازات الكبرى لثورة تاتشر (رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارغريت تاتشر). لقد نجحت تاتشر بتدمير المجتمع البريطاني مع تدمير الكثير من قدرات التصنيع البريطانية. والآن باتت بريطانيا واحدة من أفقر الدول الأوروبية، وبمستوى لا يرقى كثيراً عن إسبانيا والبرتغال، وأقل من إيطاليا كذلك.

كما أن المنجز الأميركي لا يختلف عن نظيره البريطاني في شيء. فنحن دولة أكثر ثراء وقوة، لذلك يستحيل إنجاز شيء يختلف كثيراً عما أنجزه البريطانيون. لكن ريغان وأتباعه نجحوا في دفع أجور الأميركيين نحو النزول حتى باتت ثاني أقل الأجور مقارنة بالدول الصناعية الكبرى، وبالكاد أكثر من بريطانيا. ترتفع أجور العمال في إيطاليا بنسبة تزيد 20 % عن نظيرتها في الولايات المتحدة، كما أن الأجور في ألمانيا تزيد بنسبة 60 % عنها لدينا بالمقارنة.

وإلى جانب هذا التدهور الذي ضرب أطنابه في صلب العقد الاجتماعي، جاء الانهيار في نوعية الإنفاق العام الذي يفيد الناس الأقل حظاً في هذا البلد. ولا حاجة لذكر أن الإنفاق العام الذي يدعم الأثرياء والمتنفذين لدينا ـ وهو إنفاق هائل بطبيعة الحال ـ لا يزال مستقراً إلى حدٍ كبيرٍ، وسيبقى كذلك على الأرجح.

«التجارة الحرة»

ـ نشرت جريدتي المحلية، بولدار (كولورادو) دايلي كاميرا، وهي جزء من سلسلة نايت رايدر، سلسلة من الأسئلة والأجوبة حول اتفاقية غات (الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة). وقد جاءت الإجابات على السؤال حول من سينتفع باتفاقية غات؟ بالكتابة ليكون «المستهلكون هم الفائز الأكبر». هل يتفق هذا وتصوراتك؟

بالطبع، ما داموا يقصدون المستهلكين الأثرياء. لكن معظم الشعب سيعاني تدهوراً في الأجور، سواء في الدول الثرية أو الفقيرة. لنلقِ نظرةً على اتفاقية نافتا حيث أجريت التحليلات بالفعل. بعد يوم من تمرير نافتا، نشرت صحيفة نيويورك تايمز أول مقال لها يتوقع التأثيرات المحتملة على منطقة نيويورك (إنه استنتاج ينطبق على غات كذلك).

بدا المقال متفائلاً جداً. لقد تحدث عن مقدار روعة نافتا. وقال المقال إن قطاعات التمويل والخدمات ستكون المستفيد الأكبر على وجه الخصوص. ولسوف تبلي شركات المصارف، الاستثمار، العلاقات العامة والمحاماة بوجه خاص، بلاءً حسناً. كما سينتفع بعض المصنعين كذلك، ومعهم قطاعات الإعلانات والصناعات الكيمياوية على سبيل المثال، وهي قطاعات تتطلب استثماراتٍ كثيفةً لكن من دون الحاجة للقلق على الكثير من العاملين.

ثم قالوا إن هنالك بعض الخاسرين كذلك، ومنهم النساء، ذوي الأصول الإسبانية وباقي الأقليات، العمال شبه الماهرين. وبعبارة أخرى، سيتضرر ما يزيد عن ثلثي القوة العاملة. وفيما عدا هؤلاء الثلثين، سيكون الجميع على ما يرام.

كما كان واضحاً لكل متابع، فإن هدف نافتا تمثل في خلق قطاع أصغر من الناس المستفيدين والمميزين للغاية، قطاع قوامه طبقات من المستثمرين، المهنيين والمديرين (ضع في اعتبارك أن هذا بلد ثري، لذلك فإن الطبقة المتميزة ـ وإن كانت صغيرة ـ لكنها ليست ضيقة). ولسوف يكون الأمر جيداً تماماً لهم، في مقابل معاناة السواد الأعظم من الشعب.

كما أن التوقعات فيما يخص المكسيك لا تختلف أبداً. توقعت الجريدة الاقتصادية الأبرز في المكسيك، والتي تبنت موقفاً مؤيداً تماماً لنافتا، خسارة المكسيك لـ25 % من قدرتها التصنيعية خلال السنوات الأولى من تطبيق الاتفاقية، وبحدود 15 % من قوة العمل التصنيعية كذلك. فضلاً عن ذلك، يُتوقَع للصادرات الزراعية الأميركية الرخيصة أن تتسبب بفقدان ملايين الناس لأراضيهم. ولا شك أن هذا سيعني زيادة جوهرية في القوة العاملة العاطلة في المكسيك، الأمر الذي سيقود إلى انخفاض مستويات الأجور بكل تأكيد.

وفوق كل ذلك، يكاد يكون من المستحيل تنظيم النقابات والاتحادات. تستطيع الشركات العمل عبر الحدود وعلى المستوى العالمي، لكن النقاباتِ تعجز عن هذا بالمقابل، الأمر الذي يعني عجزَ القوة العاملة عن إيجاد وسيلة لمواجهة تدويل الإنتاج. في هذا السياق، يُتوقَع انخفاضُ وتدهورُ الثروة والدخل لمعظم الناس في المكسيك ومثلهم في الولايات المتحدة.

يشير أشد المدافعين عن نافتا إلى ذلك بالتفاصيل الدقيقة. في هذا السياق، قام زميلي الخبير في شؤون التجارة الدولية في معهد ماستشوستس للتكنولوجيا، بول كروغمان، ببعض الدراسات الاقتصادية النظرية المثيرة التي تكشف سبب عدم نجاح اتفاقية التجارة الحرة. لكنه برغم ذلك كان مدافعاً متحمساً لنافتا، وهي اتفاقية أشدد على أنها ليست للتجارة الحرة.

اتفق كروغمان مع صحيفة نيويورك تايمز بأن العمال غير الماهرين ـ الذين يشكلون ما نسبته 70 % من القوة العاملة ـ سيخسرون. في هذه الأثناء، خرجت علينا إدارة كلينتون بجملة من الأفكار الخيالية حول إعادة تأهيل وتدريب العمال، لكن فكرة كهذه لن يكون لها تأثير كبير على الأرجح. وعلى أي حال، لن تفعل الإدارة شيئاً إزاء هذا الكلام.

كما يصح الكلام ذاته على ذوي الياقات البيض من الموظفين الماهرين. بوسعك الحصول على مبرمجين متدربين بمستوى جيد في الهند بتكلفة لا تتجاوز النزر اليسير من كلفة أجور نظرائهم الأميركيين. في هذا السياق، حدثني أحد العاملين في هذا المجال قائلاً إن أولئك المبرمجين الهنود يُستقدَمون إلى الولايات المتحدة لتضعهم الشركاتُ فيما يشبه معسكرات العبيد للعمل في مقابل أجور زهيدة بمستوى ما يتلقونه في بلدهم ـ وهو أقل بكثير مما يتقاضاه المبرمجون الأميركيون ـ مقابل تطوير البرمجيات. لذلك يمكن القيام بهذا بسهولة ويسر.

سيميل السعي من أجل الربح ـ حينما يكون غير مقيد ولا خاضع للسيطرة العامة ـ بطبيعته إلى سحق حياة الناس لأقصى حد ممكن، وإلا لما قام التنفيذيون بأداء أعمالهم.

ـ ما الذي فجّر كلّ هذه المعارضة في وجه نافتا؟

كان التوقع الابتدائي تمرير اتفاقية نافتا دون انتباه من أحد. لذلك، جرى التوقيع عليها سراً. كما أوليت الاتفاقية أهمية وسرعة في أروقة مجلس الشيوخ، ما يعني تمريرها دون نقاش. عملياً، مر الأمر دون تغطية إعلامية، ومن كان ليعلم بأمر اتفاقية تجارية معقدة على وفق هذه المعطيات يا ترى؟

لم ينجح الأمر، وهنالك جملة من الأسباب وراء هذا. بدايةً، نظمت الحركة العمالية نفسها لمرة وصنعت من الأمر قضية رأي عام. ثم جاء مرشح حزب ثالث من نوع غير تقليدي، وكان روس بيرو، الذي أدار موضوع تحويل الحدث إلى قضية رأي عام. وبمجرد معرفة الجمهور بأمر نافتا، باتوا معارضين لها إلى حد كبير.

في هذه الأثناء، تابعت تغطية الإعلام للحدث، تلك التغطية المثيرة إلى حد كبير. بالعادة، تحاول وسائل الإعلام إخفاء ولاءاتها الطبقية ومحاولة الادعاء بعدم وجودها من الأساس. لكن القيود انهارت أمام هذه القضية، فقد خرجت الأمور عن السيطرة، وفي خاتمة المطاف، ظهرت طبيعة ميول الإعلام الحقيقية وباتت بحالة من الهستيريا حينما برز احتمال عدم إمكانية تمرير نافتا.

لكن برغم الطوفان الإعلامي الهائل، والهجوم الحكومي إلى جانب جماعات الضغط القوية التابعة للشركات (تلك الجماعات التي تتفوق بقوتها على أي جماعات ضغط أخرى بطبيعة الحال)، بقيت المعارضة ثابتة إلى حد كبير. ومن نافلة القول أن ما يقرب من 60 % ممن استطلعت آراؤهم بهذا الخصوص أبدوا معارضة إزاء نافتا.

كما أن الطوفان ذاته من الإعلام أثر في المناظرة التلفزيونية بين إل غور وبيرو. من جانبي، لم أشاهد المناظرة، لكن بعض الأصدقاء شاهدوها وأعربوا عن قناعة بأن بيرو سحق إل غور. ومن جديد، عادت وسائل الإعلام لتزعم انتصاراً ساحقاً لغور.

ضمن استطلاعات الرأي العام في اليوم التالي، سُئل الناس عن رأيهم بخصوص ما جرى في المناظرة. أبرزت نتائج الاستطلاعات نسبة كبيرة جداً لمن تصوروا هزيمة بيرو في المناظرة مقارنة بنسبة من شاهدوها بالمقابل، ما يعني أن معظم الناس بنوا تصوراتهم وما أدلوا به على ما ثقفهم به الإعلام، وليس بناءً على استنتاجاتهم الخاصة.

وبالمناسبة، فإن ما خُطِّطَ له مع اتفاقية نافتا نجح مع اتفاقية غات، فلم تكن هنالك من معارضة فعلية لها، ولا حتى وعي بأمرها. لقد مرت الاتفاقية بسرية تامة، وهو المطلوب.

ـ وماذا عن موقف الناس كأن نجد أنفسنا إما «مع» أو «ضد»، متفاعلين عوضاً عن أن نكون استباقيين؟

تعد اتفاقية نافتا مثالاً جيداً لأن قلة قليلة من منتقديها عارضوا أي اتفاقية. عملياً كان الجميع ـ الحركة العمالية، مكتب التقييم التكنولوجي التابع لمجلس الشيوخ (أُخفي تقرير رئيس صدر عن المكتب بهذا الخصوص) مع منتقدين آخرين (بمن فيهم أنا) ـ حيث قلنا إنه لا مشكلة في اتفاقية تجارة حرة لأميركا الشمالية، لكن ليس هذه الاتفاقية. يتعين أن تكون اتفاقية مختلفة عن هذه، وهنالك أوجه اختلاف موجبة في بعض تفاصيلها. وحتى أن المرشح بيرو قدم مقترحات بناءة بهذا الخصوص. لكن كل ما ذكرت تعرض لتعتيم كبير.

أما ما تبقى من الصورة على سبيل المثال، فقد رسمه أنطوني لويس في صحيفة نيويورك تايمز، حيث قال: «متعصبون قوميون يجعجعون حول اتفاقية نافتا». وبالمناسبة، فقد لعب اليسار لعبة مشابهة. في هذا السياق، كتب جيمس غالبريث، وهو أستاذ اقتصاد من جامعة تكساس، مقالاً في مجلة وورلد بوليسي ريفيو ذات الطابع اليساري، والذي ناقش فيه مقالاً قلت فيه إنني أعارض ما نسبه هو إلي (وهو أمر نمطي بطبيعة الحال).

قال غالبريث إن هنالك متعصبين يساريين ـ متطرفين قوميين ـ لا يريدون للعمال المكسيكيين تطوير ظروف حياتهم. ثم انتقل بعد ذلك إلى كيفية تفضيل المكسيكيين لاتفاقية نافتا (هذا كلام صحيح إذا ما كان المقصود بـ«المكسيكيين» طبقة الصناعيين المكسيكيين وأبناء جلدتهم التنفيذيين وشركات المحاماة وغيرها منهم، وليس العمال والمزارعين المكسيكيين).

على امتداد الاختلاف من أشخاص أمثال جيمس غالبريث وأنطوني لويس وصولاً إلى اليمين، كان هنالك ذلك التلفيق المفيد للغاية، تلفيق بصيغة أن منتقدي نافتا كانوا رجعيين وسلبيين ومتعصبين وضد التقدم، ولا يريدون سوى العودة للحمائية القديمة وحسب. حينما تتمتع بسيطرة كبيرة على منظومة المعلومات، يسهل عليك نقل صورة كهذه. لكنها صورة غير صحيحة وحسب.

ـ كتب أنطوني لويس كذلك «لقد ازدادت محركات النمو العالمي بشكل كبير، وكذلك التجارة الدولية». هل تتفق وهذا الكلام؟

إنه يستخدم مفردة «التجارة» ـ برغم تقليديته ـ على نحو مضلل. تشير الأرقام الأخيرة المتوفرة عن السنوات الماضية (منذ 10 سنوات مضت، وهي أعلى الآن على الأرجح) إلى أن نحو 30 ـ 40% مما يسمى «التجارة العالمية» ليست سوى حالة نقل داخلي ضمن الشركة الواحدة. أتصور أن بحدود 70% من صادرات اليابان إلى الولايات المتحدة تمثل حالة نقل داخلي من هذا النوع ضمن الشركات نفسها.

لذلك، وعلى سبيل المثال، سيكون لشركة فورد لصناعة السيارات أجزاء وقطع تصنع هنا في الولايات المتحدة، ومن ثم تشحن لغرض التجميع في معمل بالمكسيك، حيث يتلقى العمال أجوراً أقل، وحيث لا داعي لقلق شركة فورد إزاء التلوث، الاتحادات والنقابات، وكل هذا الهراء. ومن ثم، تعيد الشركة شحن الأجزاء المجمعة مع بعضها بعضاً إلى هنا من جديد.

إن ما يعادل نصف صادرات الولايات المتحدة للمكسيك تمثل عمليات نقل داخلي من هذا النوع. إنها أشياء لا تدخل إلى الأسواق المكسيكية، وليس هنالك من منطق في وصفها بأنها صادرات إلى المكسيك. لكن برغم ذلك، تسمى هذه «تجارة».

تمثل الشركات التي تقوم بهذا العمل مؤسسات شمولية واستبدادية ضخمة، وهي غير محكومة بمبادئ السوق وإنما تروّج لتشوهات سوقية شديدة. على سبيل المثال، يمكن لشركة أميركية كبيرة تمتلك منفذاً لها في بورتوريكو أن تقرر جني أرباحها في هذا البلد لأنها تملك حسومات ضريبية هناك. إنها قادرة على تغيير أسعارها على وفق طريقة «تسعير التحويل»، وذلك كي تبدو وكأنها عاجزة عن تحقيق الأرباح هنا بالمقابل.

هنالك إحصاءات تشير إلى حجم العمليات الحكومية التي تتداخل مع التجارة، لكنني لم أسمع بأي إحصاءات عن التداخلات الداخلية للشركات ضمن عمليات السوق. من المؤكد أن عمليات الشركات ضخمة في حجمها، وتمتد وتتوسع بحكم تأثير اتفاقية التجارة.

برأيي، يتعين إعادة تسمية اتفاقيتي نافتا وغات لتكون «اتفاقيتي حقوق المستثمرين»،

وليس اتفاقية التجارة الحرة، وأن من بين أغراضها الأساسية توسيع قدرة الشركات على تحقق تشوهات في العمليات السوقية بالداخل.

لذلك، حينما يقوم أشخاص من عينة أنطوني لايك بالحديث عن توسع ديموقراطية السوق، فإنه يصف توسعاً حقيقياً، لكن ليس في الأسواق ولا في الديموقراطيات.

المكسيك (وجنوب وسط لوس أنجلوس)

ـ لاحظت أن تغطية المكسيك الإعلامية التي حظي بها النقاش المحتدم حول اتفاقية نافتا كانت متباينة إلى حد ما. سمحت صحيفة نيويورك تايمز بنشر مجموعة من المقالات أشارت إلى الفساد الرسمي الذي ساد في المكسيك ولا يزال. في واقع الحال، وضمن إحدى الافتتاحيات، أقرت الصحيفة بسرقة ساليناس للانتخابات الرئاسية عام 1988. ما هو السبب من وراء ظهور هذه المعلومات الآن؟

أعتقد أن من المستحيل قمعها. فضلاً عن ذلك، وردت تقارير متفرقة في صحيفة نيويورك تايمز عن احتجاجات شعبية ضد نافتا. في هذا السياق، نشر تيم غولدن، ومراسل نيويورك تايمز في المكسيك، تقريراً قبل بضع أسابيع من التصويت، ربما بداية تشرين الثاني من العام 1993، حيث قال فيه إن الكثير من العمال المكسيكيين قلقون من احتمال تراجع أجورهم بعد اتفاقية نافتا. ثم جاءت النقطة الحاسمة.

وقال غولدن إن هذا يقوِّض موقفَ روس بيرو وغيره آخرين ممن يعتقدون بضرر نافتا على العمال الأميركيين على حساب منفعة العمال المكسيكيين. وبعبارة أخرى، سُلطت الأضواء بشكل مركز على فكرة أن الجميع سيتعرضون للظلم والاستغلال بصيغة نقد لأولئك المعترضين على اتفاقية نافتا هنا! كان هنالك بعض النقاش البسيط حول الاحتجاجات واسعة النطاق في المكسيك، والتي شملت اتحاد التجارة الذي يعتبر أكبر اتحاد غير حكومي في ذلك البلد (يعد هذا الاتحاد التجاري الرئيس مستقلاً بقدر استقلال اتحادات التجارة السوفييتية، لكن هنالك بعض الاتحادات المستقلة الأخرى التي عارضت الاتفاقية كذلك).

شملت قائمة الاعتراضات معظم الحركات الشعبية الأخرى. من بين المعترضين،

كان مؤتمر الأساقفة المكسيكيين، والذي تبنى موقف الأساقفة الأميركيين اللاتينيين الذي اتخذوه أثناء اجتماعهم في سانتا دومينغو (في جمهورية الدومينيكيان) في كانون الأول العام 1992.

كان اجتماع سانتا دومينغو أول مؤتمر كبير للأساقفة في أميركا اللاتينية منذ مؤتمر بويبلا بالمكسيك وميديلين في كولومبيا في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي على التوالي. حاول الفاتيكان السيطرة على الأمور هذه المرة بهدف ضمان عدم خروجه بأفكار منحرفة عن لاهوت التحرير وخيار الفقراء التفضيلي. لكن برغم القبضة الحازمة للفاتيكان، خرج الأساقفة بموقف قوي جداً من الليبرالية الجديدة والتعديل الهيكلي وسياسات تروج لسوق حر لصالح الفقراء. لكن هذا الأمر لم يرد في التقارير الصحفي حسب علمي.

ـ لقد كانت هنالك حملة كبيرة لتفكيك النقابات في المكسيك.

تمثل فورد وفولغسفاغن مثالين كبيرين. قبل عدة سنوات، عمدت فورد إلى طرد كامل طاقم عملها المكسيكي وقررت عدم التوظيف إلا بأجور أقل، ولأولئك الذين وافقوا على الإحجام عن الانتماء للنقابة. ولطالما وجدت فورد الدعم من الحزب الثوري المؤسساتي الذي حكم المكسيك ما بين الأعوام 1929 ـ 2000.

كما أن فولغسفاغن لا تختلف أبداً عن نظيرتها فورد. لقد عمدت الشركة إلى طرد العمال الداعمين للاتحاد المستقل، ولم تقم بتوظيف آخرين إلا على وفق أجور أقل ولمن وافقوا على عدم دعم الاتحاد.

في سياق متصل، وبعد أسابيع من التصويت على نافتا في الولايات المتحدة، تعرض عمال في شركة جنرال موتورز ومعمل هونيويل في المكسيك للطرد بسبب أنشطتهم النقابية. ولست أدري كيف ستكون النتيجة النهائية لهذا الوضع، لكن ما حصل يمثل بالضبط الغرض من اتفاقيات من عينة نافتا.

ـ في بداية شهر كانون الثاني من العام 1994، طلب إليك محرر في جريدة واشنطن بوست كتابة مقال عن انتفاضة رأس السنة التي اندلعت في تشيباس (وهي ولاية في

الطرف الجنوبي للمكسيك وتقع بالقرب من غواتيمالا). هل كانت تلك المرة الأولى التي تطلب فيها واشنطن بوست منك كتابة شيء لها؟

نعم، كانت تلك المرة الأولى فعلاً. في حينها تفاجأت بعض الشيء، سيما وأن أحداً لم يطلب مني كتابة شيء للصحف الوطنية من قبل قط. لذلك كتبت المقال ـ والذي دُفعَ إلى قسم صنداي آوتلوك ـ لكنه لم يظهر قط.

ـ هل صدر أيُّ تفسيرٍ منهم؟

كلا. وقد توجهت إلى الجريدة مستفهماً حسب ما أتذكر. اتصل بي المحرر الذي كلِّف بأمر المقال بعد عبور الموعد النهائي للنشر قائلاً إن المقال بدا مناسباً من وجهة نظره، لكن الإلغاء جاء من مستوى أعلى وحسب. ولا أعرف المزيد عن الأمر غير ذلك.

لكن بوسعي تخمين ما حصل. كان المقال عن تشيباس، لكنه كان عن نافتا كذلك، وأتصور أن واشنطن بوست كانت أكثر حماسة وتطرفاً من صحيفة نيويورك تايمز في رفض السماح بأي نقاش حول الموضوع.

في واقع الحال، لم يكن التمرد الذي حصل في تشيباس أمراً مفاجئاً. بدايةً، تصورت الحكومة أنها نجحت في سحق التمرد بالعنف المفرط، لكنها تراجعت وقررت اللجوء إلى العنف بدقة أكبر حيث لا يلاحظها أحد. ومن جملة الأسباب التي دفعت الحكومة للتراجع خوفها من حالة التعاطف الواسعة التي ستعم أرجاء المكسيك إلى جانب التمرد في حال كان هنالك قمع شديد، الأمر الذي سيتسبب لها بالكثير من المشكلات، وصولاً إلى الحدود الأميركية.

يعد هنود المايان، الذين يعيشون في تشيباس، من بين أكثر الأعراق تعرضاً للاضطهاد في المكسيك. وبرغم ذلك، فإن غالبية شعب المكسيك تشارك هنود المايان المعاناة ذاتها. لم يتسبب هذا العقد من إصلاحات الليبرالية الجديدة بأي تحسن ملحوظ في المكسيك، لكنه تسبب بحالة استقطاب حادة في المجتمع. تراجع نصيب العمال من الدخل إلى حد كبير، في مقابل ارتفاع عدد المليارديرات بشكل واضح.

ـ ضمن مقالك الذي لم يرَ النورَ في الواشنطن بوست، قلت إن احتجاجات الهنود الفلاحين في تشيباس تعطينا «لمحة بسيطة عن القنابل الموقوتة التي تنتظر الانفجار، ولن يقتصر الأمر على المكسيك وحسب». ما الذي قصدته بذلك؟

لنأخذ جنوب وسط لوس أنجلوس على سبيل المثال. من جملة من النواحي، تعد تلك مجتمعات مختلفة بكل تأكيد، لكن هذا لا يمنع وجود نقاط تشابه مع تمرد تشيباس. كان جنوب وسط لوس أنجلوس منطقة يعيش فيها الناس ويزاولون الأعمال. وقد تعرض أولئك إلى الدمار، الأمر الذي يرجع في قدر كبير منه إلى المعالجات الاجتماعية ـ الاقتصادية التي نتحدث عنها.

على سبيل المثال، توجهت معامل الأثاث إلى المكسيك حيث تستطيع العمل والتسبب بتلوث أكبر مقابل كلفة أرخص. كما تراجعت الصناعات العسكرية بعض الشيء. عدا عن ذلك، كان هنالك أناس يعملون في صناعات الحديد والصلب، وقد فقدوا هذه الأعمال الآن، الأمر الذي دفعهم للتمرد منذ بداية كانون الثاني العام 1994.

أما تمرد تشيباس فقد كان أمراً مختلفاً تماماً. لقد كان تمرداً بنّاءً وأكثر تنظيماً. يمثّل هذا اختلافاً بين مجتمع محطم معنوياً وكلياً مثل الذي كان في جنوب مركز لوس أنجلوس، ومجتمع لا يزال يحافظ على شيء من النزاهة والحياة المجتمعية.

حينما ننظر إلى مستويات الاستهلاك، سنلاحظ أن المزارعين في تشيباس أكثر فقراً بالمقارنة مع مواطني جنوب مركز لوس أنجلوس بلا شك. ولدى ذلك الشعب الهندي أجهزة تلفاز أقل نسبة إلى عدد الأفراد بالمقارنة. لكن من ناحية أخرى، وبحسب معايير أكثر أهمية ـ كما هو الحال مع التماسك الاجتماعي ـ تبدو تشيباس أكثر تقدماً. إننا لم ننجح في استقطاب المجتمعات في الولايات المتحدة وحسب، وإنما تعدى نجاحنا إلى تدمير نسيجها البنيوي. ولهذا السبب يوجد مثل هذا العنف المتفشي لدينا.

هاييتي

ـ لنبق في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تلك المنطقة التي يصفها هنري

ستيمسون[1] بأنها «منطقتنا الصغيرة هناك التي ما أزعجت أحداً أبداً». انتُخِب جان بيرتراند آرستيد رئيساً لهاييتي ضمن ما وصف بانتخابات حرة وديموقراطية. هل يسعك التعليق على ما حصل هناك منذ ذلك الحين؟

حينما فاز آرستيد شهر كانون الأول من العام 1990 (وتولى المنصب في شباط العام 1991)، كان الأمر مفاجئة كبيرة. لقد اندفع الرجل إلى السلطة بزخم شبكة من المنظمات الشعبية القاعدية التي يطلق عليها اسم لافالاس ـ تعني الطوفان ـ تلك القوة التي لم يدرك المتابعون الخارجيون وجودها (بسبب أنهم لا يعلمون شيئاً مما يجري بين الناس الفقراء). كان هنالك تنظيم مكثف وناجح جداً، كما لو أن هذا التنظيم الشعبي الهائل خرج من العدم ودفع مرشحه نحو السلطة.

من جانبها، بدت الولايات المتحدة راغبة بدعم انتخابات ديموقراطية، متصورة أن مرشحها الذي شغل منصباً عمومياً في البنك الدولي، مارك بازين، سيحقق الفوز بسهولة. توفر بازين على كل الموارد والدعم المطلوبين، وبدا وكأن الأمر محسوم بكل سهولة ويسر. انتهت الانتخابات بفوز آرستيد بـ67% من الأصوات في مقابل 14% لصالح بازين.

بدا السؤال الوحيد، الذي يمكن أن يدور في ذهن أي شخص يتوفر على خلفية بسيطة في التاريخ، متمحوراً على «كيف ستتخلص الولايات المتحدة من آرستيد؟». باتت الكارثة أسوأ خلال الشهور الـ7 الأولى من حكم آرستيد، وحصلت تطورات مذهلة جداً.

تعرف هاييتي بكونها بلداً فقيراً جداً مع ظروف حياة مريعة، لكن آرستيد بدأ يحقق بعض الإنجازات. تمكن الرجل من تقليل الفساد إلى حد كبير وتخفيف حجم البيروقراطية الحكومية المتضخمة جداً. حظي آرستيد بالكثير من الثناء الدولي لجهوده، بما في ذلك مؤسسات الإقراض الدولية التي عرضت عليه القروض والشروط التفضيلية لأنهم أعجبوا بما قام به.

---

(1) وهو وزير حرب وخارجية جمهوري أسبق في بضع إدارات أميركية بداية القرن العشرين: المترجم.

فضلاً عن ذلك، عمل آرستيد من أجل قطع تهريب المخدرات، كما انتهى تدفق اللاجئين إلى الولايات المتحدة تقريباً. عدا عن ذلك، انحسرت الفظائع إلى مستوى أدنى مما كان عليه قبل مجيئه للسلطة، وتحققت مشاركة شعبية معتبرة بما يجري على الأرض على الرغم من العقبات التي أخذت تظهر بالفعل والقيود على ما يستطيعه.

تسببت كل تلك الظروف بتراجع مقبولية آرستيد من وجهة نظر الولايات المتحدة، وحاولنا بطبيعة الحال تقويضه عبر ما أسميناها «برامج تحسين الديموقراطية». بدأت الولايات المتحدة، التي ما اكترثت يوماً لاختزال السلطة في يد الزعماء الدكتاتوريين الذين فضلتهم في هاييتي، بدأت هكذا ودون سابق إنذار بإنشاء مؤسسات بديلة تهدف لتقويض السلطة التنفيذية، على أساس اهتمامها بتحقيق ديموقراطية أكبر. ارتقت بعض جماعات حقوق الإنسان والجماعات العمالية المزعومة مقاليد السلطة الحقيقية بعد انقلاب وقع في الـ30 من أيلول العام 1991.

رداً على الانقلاب، أعلنت منظمة الدول الأميركية حظرا ضد هاييتي، الأمر الذي شاركت به الولايات المتحدة على مضض كما كان واضحاً. ركزت إدارة بوش الأب اهتمامها على ما وصفت بالأنشطة غير الديموقراطية المزعومة لآرستيد، متجاهلة الفظائع الكبيرة التي وقعت بعد الانقلاب. تماهت وسائل الإعلام مع توجهات إدارة بوش الأب. ففي الوقت الذي عمت الجرائم وأعمال القتل شوارع العاصمة الهايتيية بورت أوبرنس، ركزت وسائل الإعلام على إساءات حقوق الإنسان المزعومة تحت حكم آرستيد.

شرع اللاجئون بالفرار من البلاد من جديد، وتدهورت الأوضاع بسرعة. من جانبها، منعت إدارة بوش الأب وصول اللاجئين، وفرضت حصاراً فعلياً بهدف منع قدومهم. وفي غضون شهرين، عمدت الولايات المتحدة هذه المرة إلى تقويض حصارها عبر السماح باستثناء بسيط، استثناء تمثل في السماح للشركات الأميركية بتجاهل الحظر. من جانبها، وصفت صحيفة نيويورك تايمز هذا الاستثناء بعبارة «التعديل البسيط» للحصار بغية تحسين ظروف استعادة الديمقراطية!

في هذه الأثناء، عجزتِ الولاياتُ المتحدة، المعروفة بممارستها للضغوط كلما أرادت ذلك، عن التأثير في أي طرف آخر لمراقبة الحصار، بما في ذلك جمهورية

الدومينيكان المجاورة. في غالب الأحوال، كان الأمر كله عبارة عن مهزلة. ولم يمضِ وقتٌ طويلٌ حتى ارتقى مارك بازين، مرشح الولايات المتحدة المفضل، مقاليدَ السلطة رئيساً للوزراء، مع عدد من الجنرالات الحكام من ورائه. عام 1992، لم تكنْ تجارة الولايات المتحدة مع هاييتي دون المعتاد بحد كبير، وبرغم الحصار المزعوم (الأمر الذي اتضح من خلال أرقام وزارة التجارة، تلك الأرقام التي تعمدت الصحافة إهمالها حسب علمي).

إبان حملته عام 1992، هاجم كلينتون إدارة بوش الأب بشدة لسياساتها اللاإنسانية في إعادة اللاجئين إلى ما أسماها غرف التعذيب، وهي بالمناسبة تعد خرقاً فاضحاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نزعم التزامنا وتمسكنا به. من جانبه، زعم كلينتون أنه بصدد تغيير كل هذا، لكن أول قراراته بُعيد انتخابه، وحتى قبل توليه منصبه في البيت البيضاوي تمثل في فرض إجراءات أشد لإجبار اللاجئين الفارين على العودة إلى ثقب الجحيم الذي هربوا منه.

ومنذ ذلك الوقت، بات الأمر عبارة عن انتظار لحصول شيء ما بهدف ضمان عدم عودة حكومة هاييتي المنتخبة شعبياً للحكم من جديد. ولم تكن الإدارة على عجلة من أمرها (فموعد الانتخابات القادمة في كانون الأول العام 1995)، لذلك فإن الولايات المتحدة كسبت اللعبة بشكل أو بآخر.

في هذه الأثناء، زاد الإرهاب والفظائع، وتعرضت المنظمات الشعبية للقمع المتصاعد. وعلى الرغم من أن هذا الحصار المزعوم لا يزال قائماً. استمرت التجارة الأميركية مع هذا البلد، وارتفعت بحدود 50% في ظل إدارة كلينتون. تضاعفت صادرات هاييتي من الغذاء ـ تلك الجزيرة التي تعوم على الجوع ـ إلى الولايات المتحدة لـ35 مرة مقارنة مع ما كانت عليه في ظل إدارة بوش الأب.

كما تطورت صناعة كرات البيسبول على نحو لطيف في هذا البلد. في هذا السياق، تشتغل معامل الكرات المملوكة للولايات المتحدة، التي تعمل فيها النساء بمبلغ 10 سنتات في الساعة، إذا ما حققت الهدف الإنتاجي المطلوب. وبما أن هذا السقف يعد هدفاً مستحيلاً، لا تجني أولئك النسوة سوى 5 سنتات في الساعة وحسب.

كما تحظى الكرات المصنوعة في هاييتي بإعلانات مميزة في الولايات المتحدة باعتبارها منتوجاً جيداً على نحو غير عادي كونها تغمس في مواد كيمياوية تجعلها تتماسك بالشكل الصحيح. لكن تلك الإعلانات التجارية لا تتطرق إلى أن تلك المواد الكيمياوية التي تغمس بها الكرات سامة وأن النساء اللواتي يتعاملن معها لا يعمرن في هذا العمل طويلاً.

- ضمن منفاه، طُلب من آرستيد تقديمُ تنازلات للسلطة العسكرية الانقلابية الحاكمة.

وكذلك تنازلات لمجتمع شركات أقصى اليمين.

- يبدو هذا كلاماً مثيراً للاهتمام، وحيث يقدم الضحية والطرف المكلوم تنازلاتٍ للجلاد.

إنه أمر مفهوم تماماً، فحكومة آرستيد تتوفر كلياً على قاعدة الدعم الخطأ. لطالما حاولت الولايات المتحدة دفع الرجل لـ«توسيع حكومته في سبيل مصلحة الديموقراطية». ويعني هذا التوسيع إلغاء وجود ثلثي الشعب الذي صوت له من جهة، وإشراك عناصر «معتدلة» من مجتمع الشركات ما بين الملّاك المحليين والمديرين في قطاع صناعة النسيج ومعامل إنتاج الكرات، إلى جانب أولئك المرتبطين بالأعمال والصناعات الزراعية الأميركيين. وما دام هؤلاء قائمين على السلطة، فلن تكون الأخيرة ديموقراطية وحسب (يعتقد أرباب الأعمال المتطرفون بوجوب قتل الجميع وتقطيعهم إرباً إرباً، مع سلخ وجوههم وترك أوصالهم في الحفر. أما المعتدلون من مجتمع الأعمال فيقولون إن عليك ترك أولئك الناس يعملون في مصانع التجميع خاصتك بأجر مقداره 14 سنتاً في الساعة تحت ظروف مروعة لا يمكن وصفها).

لذلك، لا بد لك من جلب المعتدلين ومنحهم السلطة، وعندها ستكون لدينا ديموقراطية حقيقية. لسوء الحظ، أحجم آرستيد - وهو شخصية رجعية ومتخلفة - عن التماهي مع هذا الكلام. في هذه الأثناء، باتت سياسة كلينتون ساخرة ومثيرة للغضب إلى حد أنها أفقدته كل الدعم المحلي، حتى أن وسائل الإعلام الكبرى استنكرته في تلك المرحلة. لذلك سيكون هنالك نوع من التغييرات الشكلية. لكن ما لم يكن هنالك

ضغط شعبي حقيقي وقوي، ستستمر سياساتنا كما هي وسيجلس «المعتدلون» على كراسي السلطة في القريب العاجل.

ـ فلنتخيل استعادة حكم آرستيد. بالنظر إلى الدمار الذي حل بالتنظيمات الشعبية وخراب المجتمع المدني، كيف ترى آفاقه ومنظورات البلد معه؟

أجرت منظمة أميركان ووتش واحدة من أعمق وأفضل الدراسات بهذا الخصوص. وقد خرجت دراسة المنظمة بجواب لهذا السؤال، وهو جواب معقول في تصوري. في بداية عام 1993، قالت الدراسة إن الأمور وصلت إلى مرحلة في هايتي يستحيل معها تحسن الوضع حتى مع استعادة حكم آرستيد، وإن ذلك المجتمع المدني النابض بشرائحه الممتدة ما بين المنظمات الشعبية ـ والذي أوصله إلى السلطة ـ تعرض إلى الدمار بدرجة يبدو معها من غير المحتمل لآرستيد إيجاد الدعم الذي حظي به للقيام بأي شيء.

في واقع الحال، لا يسعني الجزم بصحة هذا التخمين من عدمه. كما أن أحداً لا يستطيع ـ كما لم يدرك أحد من قبل ـ قوة تلك الجماعات بالمقام الأول. يتوفر البشر على كم من الشجاعة التي عادة ما يصعب تخيلها. لكنني أتصور أن الخطة تتمحور حول تدمير تلك المنظمات، ترويع الناس إلى الحد الذي يفقدون معه اعتبارهم لأهمية الانتخابات الديمقراطية.

قبل أشهر قليلة، وقبيل الانتخابات العامة السلفادورية، عقد مؤتمر للقساوسة اليسوعيين في السلفادور، وخرج بتقرير نهائي في كانون الثاني العام 1994. تحدث الرهبان عن الاستعدادات للانتخابات والإرهاب المستمر الذي كان شديد الوطئة على البلاد. وقالوا إن التأثيراتِ طويلةَ الأمد للإرهاب ـ وهي تأثيرات اختبرتها البلاد إلى حد بعيد ـ تتمثل في تدجين مطامح الناس حتى الوصول إلى مرحلة اليأس من إيجاد البديل، والقضاء عل أي أمل مهما كان. وبمجرد القضاء على هذه المخاطر، سيكون ممكناً إجراء انتخابات دون أي خطر.

لكن إذا ما رُوِّعَ الناس بما يكفي، وإذا ما دُمِّرت التنظيمات الشعبية وترسخ في أذهان الناس أما قبول الوضع الراهن وحكم أصحاب السلاح أو العيش والموت في

بؤس وشقاء، عندها ستكون الانتخابات مجرد حدث شكلي ومسرحي، وسيهلل الجميع لنتائجها بزيف لتكريس السلطة القائمة.

ـ يُقبل اللاجئون السياسيون الكوبيون على الفور ويسمح لهم بدخول الولايات المتحدة، فيما ينظر للاجئين الهايتيين كلاجئين اقتصاديين فيرفض دخولهم.

إذا ما نظرت إلى السجلات، سترى أن العديد من اللاجئين الهايتيين، الذين رفضت طلباتهم للحصول على لجوء سياسي في الولايات المتحدة، وجدت جثثهم ممزقة في الشوارع هناك بعد أيام وحسب.

تسربت معلومات مثيرة من إدارة الهجرة والتجنيس من أحد مسؤوليها الذي سبق له العمل في سفارتنا ببورت أو برنس. ضمن لقاء مع دينيس بيرنشتاين من على أثير إذاعة كي بي أف أي (وهي محطة إذاعة مدعومة من المستمعين في بيركلي بكاليفورنيا)، وصف بيرنشتاين بالتفصيل كيف أنهم لم يبذلوا حتى أبسط الجهود الروتينية لتدقيق أوراق المتقدمين بطلبات لجوء سياسي.

وفي الوقت ذاته تقريباً، تسربت وثيقة من قسم المصالح في هافانا (وهو القسم المعني بمراجعة طلبات اللجوء السياسي في الولايات المتحدة) تتذمر من عدم وجود حالات طلبات لجوء سياسي حقيقية. وأشارت الوثيقة إلى أن المتقدمين هنالك عاجزون عن إثبات ادعاءات تعرضهم لأي اضطهاد أو مضايقات حقيقية، الأمر الذي لا يكفي لتأهيلهم لنيل اللجوء السياسي. لذلك، لدينا هنا حالتان متعارضتان، جنباً إلى جنب.

ولا بد لي هنا من الإشارة إلى أن وزارة العدل الأميركية عمدت إلى إجراء تعديل طفيف في القانون الأميركي يجعل انتهاكنا للقانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان أكثر بشاعة. والآن، بات يمكن ترحيل اللاجئين الهايتيين الذين يصلون ـ بمعجزة ـ للأراضي الأميركية إلى بلدهم من جديد. إن هذا ما كان مسموحاً بالماضي أبداً، وأشك في سماح الدول الأخرى بفعله.

ـ هل تتذكر الصخب في ثمانينيات القرن الماضي حينما اعتدى مقاتلو الساندينيستا على هنود المسكيتو المستوطنين في منطقة الساحل الأطلسي لنيكاراغوا. في حينها، قال الرئيس ريغان بأسلوبه الفريد وغير المبهرج: «إنها حملة إبادة جماعية حقيقية». أما سفيرتنا للأمم المتحدة، جاين كيركباتريك، فقد أدلت بتصريح أكثر تحفظاً وصفت به المشهد هنالك: «إنها الإساءة الأشد لحقوق الإنسان في أميركا الوسطى». ما الذي يحدث الآن مع المسكيتو؟

كان حديث ريغان وكيركباتريك حول حادثة قالت حولها منظمة أميركان ووتش إن بضع عشرات لقوا حتفهم إلى جانب الكثيرين ممن أجبروا على النزوح بطريقة بشعة في خضم أحداث حرب الكونترا. لقد كانت القوات الإرهابية الأميركية تتحرك في المنطقة، وكانت هذه ردة فعل مقاتلي الساندنيستا.

بدا الحديث فظيعا بكل تأكيد، لكنه ما كان مرئياً وواضحاً بالمقارنة مع أحداث أخرى احتفلت بها جاين كيركباتريك في دول أخرى مجاورة آنذاك، وفي نيكاراغوا كذلك، تلك الأحداث التي تمخضت عن فظائع وفوضى مريعة اقترفت ما تسمى جماعة «مقاتلو الحرية» أغلبها.

ما الذي يحدث الآن في المسكيتو؟ حينما كنت في نيكاراغوا شهر تشرين الأول من العام 1993، أوردت مصادر كنسية ـ لا سيما الكنيسة المسيحية الإنجيلية التي تعمل منطقة ساحل الأطلسي ـ أوردت تقارير عن مجاعة وموت يحيق بـ100000 من المسكيتو، وذلك نتيجة للسياسات التي فرضناها في نيكاراغوا. لكن مجرد كلمة عن كل ذلك لم ترد في وسائل الإعلام هنا (تلقت هذه القضية بعض الضوء الإعلامي مؤخراً).

يشعر الناس هنا بالقلق من إحدى العواقب التقليدية لانتصارات الولايات المتحدة في العالم الثالث، والتي تتمثل في تحول تلك الدول إلى مصادر ومعابر لتهريب المخدرات. هنالك أسباب وجيهة لهذا الكلام، فالأمر جزء من نظام السوق الذي نفرضه عليهم.

تحولت نيكاراغوا إلى مركز رئيس لتهريب المخدرات، حيث يمر الكثير منها عبر ساحل الأطلسي بعد انهيار المنظومة الحكومية الشامل في هذا البلد. كما أن تهريب المخدرات عادة ما يخلق أوبئة مخدرات كبيرة، الأمر الذي يعانيه شعب المسكيتو، وبالدرجة الأساس من الرجال الذين يمتهنون الغطس لصيد جراد البحر وغيره من الرخويات.

في نيكاراغوا وهندوراس، يضطر هنود المسكيتو ـ تحت وطأة الظروف الاقتصادية القاهرة ـ للغطس عميقاً دون معدات غطس ملائمة، فتتضرر أدمغتهم ويموتون بسرعة. لذلك، وبغية إدامة وتيرة عملهم، يتعاطى الغطاسون الكوكايين الذي يساعدهم على تحمل الآلام.

هنالك قلق إزاء المخدرات هنا، لذلك وصلت هذه القصة إلى الصحافة. لكن أحداً لا يهتم لأمر ظروف العمل هناك بكل تأكيد. وعلى أي حال، فالأمر لا يعدو كونه تكتيكاً من تكتيكات السوق الحر المعيارية. هنالك وفرة كبيرة بعدد البشر، لذلك تجعلهم يعملون في ظروف بالغة القسوة والصعوبة. وحينما يموت هؤلاء، تأتي بغيرهم هكذا ببساطة وحسب.

الصين

ـ لنتحدث عن حقوق الإنسان في الصين، إحدى أهم وأكبر شركائنا التجاريين.

إبان قمة آسيا والمحيط الهادي التي عقدت في سياتل (شهر تشرين الثاني من العام 1993)، أعلن كليتون عن أننا بصدد إرسال معدات تقنية متقدمة إلى الصين. لكن هذا الكلام يمثل خرقاً للحظر المفروض لمعاقبة الصين على انخراطها في أنشطة الانتشار النووي والصاروخي. لقد قرر الفرع التنفيذي «إعادة تفسير» الحظر، كي نتمكن من إرسال مولدات نووية، أقمار اصطناعية معقدة وحواسيب فائقة للصين.

في خضم تلك القمة، ورد تقرير صغير جداً على الهامش. ففي مقاطعة كوانغدونغ المزدهرة التي تمثل بعضاً من معجزة الصين الاقتصادية، لقيت 81 امرأة حتفهن حرقاً جراء احتجازهن في أحد المصانع. بعد بضعة أسابيع، لقي 60 عاملاً مصرعهم في

أحد المعامل المملوكة لهونغ كونغ. في هذا السياق، أعلن وزير العمل الصيني مصرع 11000 عامل في حوادث صناعية متفرقة في البلاد خلال الأشهر الـ8 الأولى من العام 1993، وهو ضعف العدد الذي قضى في الفترة ذاتها من العام السابق.

لا يدخل هذا النوع من الممارسات ضمن نقاشات حقوق الإنسان، لكن هرجاً ومرجاً شديداً عم مواضيع الصفحة الأولى من صحيفة نيويورك تايمز حول عمالة السجون. فما هو الفرق؟ إنه أمر بسيط جداً. فبما أنها مشروع حكومي، لا تسهم عمالة السجون بتحقيق الأرباح الخاصة. في واقع الحال، يقوض مشروع كهذا من الأرباح الخاصة لأنه ينافس صناعات القطاع الخاص. أما احتجاز نساء في معمل أثناء الحريق ومن ثم موتهم فيسهم في أرباح القطاع الخاص.

لذلك، تعد عمالة السجون خرقاً لحقوق الإنسان، لكن حقاً كهذا لا يتوفر لمن يموتون حرقاً. وعلينا العمل من أجل زيادة المبادئ، ومن هذا المبدأ ينطلق كل شيء.

روسيا

ـ مداخلة من مستمع للإذاعة: أريد أن أسأل عن رأيك حول الدعم الأميركي ليلتسين بالضد من الديمقراطية في روسيا.

كان يلتسين زعيماً شيوعياً استبدادياً صارماً من سفيردلوفسك. وقد ملأ الرجل إدارته برفاقه القدامى ليديروا الأمور له على وفق النظام الشيوعي السابق. كما يحبه الغرب كثيراً لوحشيته واستعداده لفرض ما أسماها «الإصلاحات» (وهي كلمة تبدو لطيفة).

صممت هذه الإصلاحات لإعادة الاتحاد السوفييتي السابق إلى حالة العالم الثالث التي كان عليها خلال السنوات الـ500 الماضية ما قبل الثورة البلشفية. كما أن الحرب الباردة دارت إلى حد بعيد حول إعادة هذه المنطقة الشاسعة من العالم إلى ما كانت عليه من قبل، منطقة موارد وأسواق وعمالة رخيصة للغرب.

يقود يلتسين قوة الدفع الرامية لتحقيق هذه «الإصلاحات». لذلك فهو شخص «ديمقراطي». وهذا هو توصيفنا للديمقراطيين في كل العالم، وهم أولئك الأشخاص الذين يتبعون أجندة عمل الشركات الغربية.

ـ بعد عودتك مؤخراً من رحلة إلى نيكاراغوا، قلت لي إنه بات من الصعوبة بمكان التفريق بين رجال الاقتصاد والأطباء النازيين. ما الذي يعنيه هذا الكلام؟

هنالك تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو (والذي لم تتناوله وسائل الإعلام الأميركية) أحصى الكلفة البشرية لل«إصلاحات» التي تهدف لإعادة شرق أوروبا إلى حالة العالم الثالث. أحصت اليونسكو أن مصرع ما يقدر بنصف مليون إنسان سنوياً في روسيا منذ عام 1989 كنتيجة مباشرة للإصلاحات، الأمر الذي تسبب به انهيار الخدمات الصحية، زيادة الأمراض، ارتفاع مستوى سوء التغذية ونحوها. ولا شك أن قتل نصف مليون إنسان سنوياً يمثل إنجازاً كبيراً للمصلحين.

من جانب آخر، لا تختلف الأرقام كثيراً في شرق أوروبا، وإن لم تكن أسوأ بالمقابل. أما في العالم الثالث، فتبدو الأرقام مذهلة. على سبيل المثال، أشار تقرير آخر لليونسكو إلى مصرع نحو نصف مليون طفل في إفريقيا كل عام جراء فوائد الديون وحسب. وللتذكير فقط، فإن موت أولئك الأطفال لا يرجع إلى جميع الإصلاحات وإنما إلى كلفة فوائد ديون الدول وحسب.

كما أشار التقرير إلى مصرع 11 مليون طفل سنوياً جراء أمراض يمكن التعافي منها، ولا يكلِّف علاجُها سوى بضع سنتات وحسب. لكن رجال الاقتصاد يقولون إن هذا الكلام يتعارض ومنظومة السوق.

ليس من جديد في هذا الكلام. فهو يذكرنا بما قاله الاقتصاديون البريطانيون إبان مجاعة البطاطا الأيرلندية في منتصف القرن التاسع عشر، وذلك حينما أوعزوا بضرورة تصدير أيرلندا للغذاء إلى بريطانيا ـ الأمر الذي حصل فعلاً أثناء فترة المجاعة ـ مع وجوب عدم منحها أي مساعدات غذائية إغاثية لأن من شأن هذا خرق بعض مبادئ الاقتصاد السياسي المقدسة.

لطالما تمتعت هذه السياسات بالصفة الغريبة المتمثلة في تحقيق المنفعة والفائدة لصالح الأثرياء على حساب إيذاء الفقراء بالمقابل.

كيف انتصر النازيون في الحرب

- ضمن كتابه المعنون «الانتكاسة»، وصف كريس سيمبسون ما يعرف بعملية «مشبك الورق» التي تضمنت استقدام أعداد كبيرة من مجرمي الحرب النازيين، علماء الصواريخ، حراس المعسكرات وغيرهم.

نعم، وكان هنالك كذلك عملية تورط فيها الفاتيكان، ووزارة الخارجية الأميركية والاستخبارات البريطانية، حيث استُغِلَّ بعض أسوأ المجرمين النازيين في أوروبا في بادئ الأمر. وعلى سبيل المثال، كان من بينهم كلاوس باربي المعروف باسم «جزار ليون» في فرنسا، والذي استقطبته الاستخبارات الأميركية وأعادت توظيفه.

لاحقاً، وحينما باتت القضية مثار جدل، لم يستوعب المشرفون الأميركيون سبب كل هذه الجلبة حولها. وعلى أي حال، تولينا نحن المهمة وحللنا محل الألمان. كنا بحاجة لرجل يهاجم الجناح اليساري للمقاومة، وها هو لدينا خبير الآن، ويقوم بما قام به لصالح النازيين في الماضي، ومن عسانا نجده أفضل ليقوم بهذا العمل على أحسن وجه لصالحنا يا ترى؟

وحينما عجز الأميركيون عن حماية باربي، عمدوا إلى نقله لما يعرف بـ«خط الجرذان» الذي يديره الفاتيكان، حيث تدبر قساوسة نازيون كروات أمر تهريبه إلى أميركا اللاتينية فواصل مسيرته هناك. ومن هناك، تحول إلى أحد كبار مهربي المخدرات، وتورط بانقلاب عسكري في بوليفيا بدعم من الاتحاد السوفييتي.

لكن باربي لم يكن سوى لاعب صغير، فيما كانت تلك عملية كبيرة تتضمن أدواراً للاعبين نازيين كبار. وقد تدبرنا أمر تهريب وولتر راوف، ذلك النازي الذي ابتكر غرف الغاز، من تشيلي. كما فر نازيون آخرون إلى إسبانيا الفاشية.

شغل الجنرال رينهارت غيهلن منصب مدير الاستخبارات الألمانية العسكرية على الجبهة، وهناك ارتُكبت جرائم الحرب الحقيقية. والآن هنا نحن نتطرق إلى أوشفتز وباقي معسكرات الموت الأخرى. لقد استولت الاستخبارات الأميركية بسرعة على

غيهلن وشبكته من الجواسيس والإرهابيين وأعادوهم إلى أدوارهم الأصلية حيث كانوا.

إذا نظرت إلى أدبيات مكافحة التمرد المعتمدة لدى الجيش الأميركي (وقد رفع حجاب السرية عن الكثير منها)، فإنها تبدأ بتحليل التجربة الألمانية في أوروبا، والتي كتبت بالتعاون مع ضباط نازيين. وقد وصف كل شيء في تلك الأدبيات من وجهة نظر نازية، بما في ذلك نوعية التقنيات الناجحة للسيطرة على المقاومة، وتلك التي لم تنجح. مع بعض التعديلات الطفيفة، تحولت تلك الأفكار إلى أدبيات مكافحة التمرد الأميركية (نوقش هذا الكلام بشيء من السعة في كتاب «أدوات الحكم» لمايكل ميكلينتوك، وهو كتاب جيد جداً وإن لم يسبق لأحد مراجعته من قبل).

تركت الولايات المتحدة جيوشاً أنشأها النازيون في شرق أوروبا، واستمروا في دعمها حتى بداية الخمسينيات على أقل تقدير. وبحلول ذلك الوقت، اخترق الروس الاستخباراتِ الأميركيةَ، وما عادت عمليات الإسقاط الجوي ناجحةً كما في سابق عهدها.

ـ سبق لك وقلت إن تاريخ الحرب العالمية الثانية الحقيقي إذا ما كُتِبَ يوماً فسيكون هذا أول فصوله.

بل سيكون جزءاً من الفصل الأول. ربما كان توظيف مجرمي الحرب النازيين سيئاً بما يكفي، لكن تقليد أنشطتهم أسوأ بكل تأكيد. لذلك، سيصف الفصل الأول بالدرجة الأساس عمليات الولايات المتحدة ـ وبريطانيا نوعاً ما ـ عبر أرجاء العالم التي استهدفت تدمير المقاومة المناهضة للفاشية واستعادة النظم الفاشية للحكم بالدرجة الأساس (وردت تفاصيل عن هذا في الصفحات 11، 15 ـ 18، و33 في كتاب ميكلينتوك).

أما في كوريا (حيث أدرنا العملية بمفردنا)، كانت استعادة النظام التقليدي تعني مصرع نحو 100000 من الناس بحلول نهاية الأربعينيات، وقبل اندلاع الحرب الكورية. أما في اليونان، فكان معناها تدمير طبقة الفلاحين والعمال من أفراد القاعدة المقاومة للنازية واستعادة المتعاونين مع النازية للسلطة.

حينما انتقلت القوات البريطانية والأميركية إلى جنوب إيطاليا في حينها، أعادت تنصيب النظام الفاشي المتمثل في أصحاب الصناعات. لكن المشكلة الكبيرة برزت مع وصول تلك القوات إلى الشمال، تلك المنطقة التي تمكنت المقاومة الإيطالية من تحريرها قبل وصول الأميركيين والبريطانيين. كان المكان في حال عمل ونجاح، وكانت الصناعة تدور. لذلك تعين علينا تفكيك كل هذا واستعادة النظام القديم.

تمثل انتقادنا الأكبر في عمل المقاومة على استبدال المالكين الأصليين بالعمال والمجتمع. وقد وصفت بريطانيا والولايات المتحدة هذا الكلام بـ«الاستبدال التعسفي» للمالكين الشرعيين. كما عملت المقاومة على منح الوظائف لأناس أكثر مما تتطلبه كفاءة الاقتصاد القصوى (وتعني تحقيق الربح الأكثر)، الأمر الذي أطلقنا عليه تسمية «توظيف عمال فائضين».

بعبارة أخرى، حاولت المقاومة نشر الديمقراطية في أوساط العمل والاهتمام بالشعب. بدا الأمر مفهوماً بالنظر إلى حقيقة المجاعة التي تفشت بين الإيطاليين. لكن مشكلة مجاعة الناس كانت مشكلة الناس، أما مشكلتنا فتنحصر في القضاء على العمالة الفائضة والإقصاء التعسفي للمالكين الذين وجدناه هناك.

بعد ذلك، عملنا على تدمير العملية الديمقراطية. بدا واضحاً قرب اليسار من الفوز بالانتخابات، سيما وأنه تمتع بسمعة طيبة تعود إلى تاريخه المقاوم، في مقابل فقدان النظام التقليدي المحافظ مصداقيته. ما كانت الولايات المتحدة لتتقبل هذا الوضع. في أول اجتماعاته عام 1947، قرر مجلس الأمن القومي الأميركي وقف إمدادات الغذاء واعتماد أساليب ضغط أخرى بغية تقويض تلك الانتخابات.

لكن ماذا لو استمر الوضع وفاز الشيوعيون؟ ضمن تقريره الأول، أورد مجلس الأمن القومي الأميركي أنه أعد خطط طوارئ تقوم الولايات المتحدة بموجبها بإعلان حالة طوارئ وطنية، وتضع الأسطول السادس في البحر الأبيض المتوسط بحالة استنفار، مع دعم أنشطة الجماعات المسلحة بغية الإطاحة بالحكومة الإيطالية.

تكرر هذا النمط مراراً وتكراراً. فلو نظرت إلى فرنسا وألمانيا واليابان، ستجد القصة

ذاتها تتكرر في كل مرة. كما أن نيكاراغوا ليست قضية مختلفة، حيث تقوم بخنقهم، تجويعهم، ومن ثم تجري الانتخابات ويتحدث الجميع عن مدى روعة الديمقراطية.

كان غابرييل كولكو الشخصَ الذي فتح هذا الموضوع (كما فتح العديد من المواضيع الأخرى) في كتابه الكلاسيكي «سياسات الحرب» الصادر عام 1968. لكن كل ذلك لقي إهمالاً كبيراً وإن كان الكتابُ عملاً مذهلاً. ما كان هنالك الكثير من الوثائق في حينها، لكن صورته برهنت على دقتها إلى حد كبير.

تشيلي

ـ أحدث موت نيكسون ضجة كبيرة. وفي مرثيته، قال هنري كيسنجر: «إن العالم مكان أفضل، وأكثر أمناً بفضل ريتشارد نيكسون». أنا واثق أنه وضع لاوس، كمبوديا وفييتنام نصب عينيه. لكن دعنا نركز على ذلك المكان الذي لم يرد وسط كل تلك الضجة الإعلامية، ألا وهو تشيلي، ونرى كيف أصبحت «مكاناً أفضل وأكثر أمناً». في بداية شهر أيلول من العام 1970، انتُخِبَ سلفادور إلييندي رئيساً لتشيلي بانتخابات ديمقراطية. كيف كانت سياساته؟

بالدرجة الأساس، كان ديمقراطياً اجتماعياً، وعلى الطراز الأوروبي إلى حد كبير. وكان ينادي بإعادة توزيع بسيطة للثروة بهدف مساعدة الفقراء (كانت تشيلي مجتمعاً غير متكافئ بشدة). كان إلييندي طبيباً، ومن جملة الأشياء التي قام بها تأسيس برنامج للحليب المجاني لصالح نصف مليون طفل يعاني سوء التغذية من أبناء الفقراء. كما دعا إلى تأميم الصناعات الكبرى كما في تعدين النحاس، وروّج لسياسة الاستقلال الدولي، ما يعني أن تشيلي لن ترضخ للولايات المتحدة ببساطة وحسب، وستتخذ مساراً أكثر استقلالاً.

ـ هل كانت الانتخابات التي فاز بها حرة وديمقراطية بحق؟

ليس تماماً، بالنظر إلى بعض المساعي الكبيرة الرامية لعرقلتها، والتي مارستها الولايات المتحدة بالدرجة الأساس. في واقع الحال، ما كانت تلك المرة الأولى التي تمارس فيها الولايات المتحدة شيئاً كهذا. فعلى سبيل المثال، تدخلت حكومتنا على

نحو مكثف لمنع إليندي من الفوز في الانتخابات السابقة عام 1964. وحينما حققت اللجنة الكنسية في الأمر بعد سنوات، اكتشفت إنفاق الولايات المتحدة أموالاً أكثر نسبة إلى عدد السكان بغية ضمان فوز مرشحها المفضل في انتخابات تشيلي العام 1964 مقارنة مع ما أنفقته من جانب كلا المرشحين للرئاسة الأميركية (جونسون وغولدووتر) في الانتخابات الرئاسية الأميركية عام 1964!

اتخذت الولايات المتحدة إجراءاتٍ مماثلةً في العام 1970 بهدف محاولة منع إجراء انتخابات حرة وديمقراطية. كما كان هنالك الكثير من الحملات الدعائية المغرضة عما سيحدث في حال فوز إليندي، وكيف سترسل النسوة أطفالهن ليكونوا عبيداً في روسيا، وأشياء من هذا النوع. كما هددت الولايات المتحدة بتدمير الاقتصاد التشيلي، وهو ما تستطيع فعله، وقامت به بالفعل.

ـ فاز إليندي برغم ذلك. وبعد أيام قليلة من فوزه، استدعى نيكسون مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية ريتشارد هيلمز، كيسنجر وآخرين، بهدف عقد اجتماع حول تشيلي. هل يمكنك تقديم وصف لما حصل؟

كما أورد هيلمز في ملاحظاته، كانت هنالك وجهتا نظر. تتمثل الأولى في «الخط الناعم» الذي قصد به نيكسون «خنق الاقتصاد». أما الثانية، فكانت عبارة عن «الخط العنيف» المرتكز إلى تنفيذ انقلاب عسكري.

تولى سفيرنا في تشيلي، إدوارد كوري، وهو ليبرالي على طراز كندي، مهمة تنفيذ «الخط الناعم». وفيما يلي وصفه الشخصي لكيفية أداء المهمة: «القيام بكل ما بوسعنا وسلطتنا في سبيل ضغط تشيلي والتشيليين ودفعهم نحو أقصى درجات الحرمان والفقر». ذلك هو الخط الناعم.

ـ كانت هنالك حملة تشويه وزعزعة هائلة للاستقرار. تمكنت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (عبر وسائلها) من نشر بضع مقالات وتقارير صحفية في جريدة إل ميركيوريو (وهي واحدة من أبرز الصحف التشيلية) وتسببت في إشعال فتيل اضطرابات وإضرابات عمالية.

لقد بذلوا جهداً حقيقياً في هذا الأمر. حينما وقع الانقلاب العسكري في (أيلول

العام 1973) وأطيح بالحكومة ـ سُجِن الآلاف من الناس، وعُذبوا وقتلوا ـ عادت المساعدات الاقتصادية التي ألغيت لتتدفق من جديد. وكمكافأة على إنجاز المجلس العسكري الذي عكس الديمقراطية التشيلية، قدمت الحكومة الأمريكية دعماً هائلاً للنظام الجديد.

نقل سفيرنا قضية التعذيب إلى كيسنجر الذي رد بقوة وحزم قائلاً شيئاً مثل «لا تقدم لي المواعظ من أي من محاضرات العلوم السياسية. نحن لا نكترث للتعذيب وإنما للأشياء المهمة». ثم شرع كيسنجر بتفسير ماهية الأشياء المهمة.

قال كيسنجر إنه شعر بالقلق إزاء فرص نجاح الديمقراطية الاجتماعية في تشيلي وتحولها إلى عدوى. ولسوف تنتقل هذه العدوى إلى جنوب أوروبا ـ جنوب إيطاليا على سبيل المثال ـ وتقود إلى انتصار ما عرف في حينها بمصطلح «الشيوعية الأوروبية» (ويقصد به تحالف الأحزاب الشيوعية مع الأحزاب الاجتماعية الديمقراطية ضمن جبهة موحدة).

في واقع الحال، أبدى الكرملين معارضة للشيوعية الأوروبية بقدر معارضة كيسنجر، لكن هذا الوضع يعطيك صورة بالغة الوضوح لما تعنيه نظرية أحجار الدومينو. وحتى كيسنجر بجنونه المعروف، ما كان يعتقد بنزول جيوش تشيلي على روما. لم يكن الأمر ليصل إلى هذا النوع من التأثير. لقد كان قلقاً من إمكانية التنمية الاقتصادية الناجحة، حيث يوفر الاقتصاد المنافع لعامة الشعب ـ وليس لتحقيق أرباح للشركات الخاصة وحسب ـ وإحداث تأثير معدٍ. ضمن تلك التصريحات، كشف كيسنجر القصة الأساسية للسياسة الخارجية الأميركية لعقود.

ـ أنت ترى هذا النمط يعيد نفسه في نيكاراغوا بثمانينيات القرن الماضي.

وفي كل مكان. يصح الكلام ذاته عن فييتنام، كوبا، غواتيمالا واليونان. لقد كان ذلك مصدر القلق المستديم المتجسد في «المثال الجيد».

ـ كما سبق لكيسنجر الحديث عن تشيلي من جديد حيث قال: «لست أفهم السبب الذي يحدونا للوقوف إلى جانب بلد ينزلق نحو الشيوعية جراء قلة شعور شعبه بالمسؤولية».

وكما وصفت جريدة الإيكونوميست، يتعين علينا التأكد من حصانة هذه السياسة عن تأثيرات باقي السياسات. وإذا ما كان الناس غير مسؤولين، حينها يتعين استبعادهم عن النظام.

ـ في السنوات الأخيرة، شهد اقتصاد تشيلي نمواً احتفت به الصحافة.

الاقتصاد التشيلي ليس سيئ الأداء عموماً، لكنه يكاد يعتمد كلياً على الصادرات ـ الفاكهة، النحاس ونحوها ـ وبالتالي فهو مكشوف جداً أمام تقلبات الأسواق العالمية.

يوم أمس، نُشِرَ اثنان من التقارير الطريفة جداً في الصحافة. في هذا السياق، نشرت صحيفة نيويورك تايمز أحد هذين التقريرين حيث وصفت سعادة الجميع في تشيلي ورضاهم عن الوضع السياسي في البلاد إلى درجة أن أحداً لا يعير أهمية للانتخابات القادمة.

لكن جريدة فاينانشيال تايمز (وهي واحدة من أكثر جرائد المال والأعمال تأثيراً في العالم، عدا عن بعدها عن الراديكالية) اتخذت مساراً معاكساً تماماً. لقد استشهدت الجريدة باستطلاعات أفادت بأن 75% من الشعب يشعرون بـ«الاستياء» من النظام السياسي (الذي لا يسمح بأي خيارات أخرى).

في واقع الحال، هنالك عدم اكتراث إزاء الانتخابات، الأمر الذي يعكس حالة الانهيار المجتمعي في تشيلي. لطالما كانت تشيلي مجتمعاً نابضاً بالحياة، ديناميكياً وديمقراطياً لسنوات كثيرة وكثيرة، وحتى أوائل سبعينيات القرن الماضي. لاحقاً، ومن خلال عهد الإرهاب الفاشي، جُرِّدت تشيلي من الحياة السياسية. كما أن انهيار العلاقات الاجتماعية بات لافتاً للنظر إلى حد كبير. يعمل الناس وحدهم ويحاولون الاعتماد على أنفسهم وحسب. كما أن العودة إلى الفردانية والسعي من أجل المصلحة الشخصية يمثلان الأساس للعزوف السياسي.

كتب ناثانيال ناش تقرير تشيلي في صحيفة نيويورك تايمز. وقال ضمن تقريره إن العديد من التشيليين يختزنون ذكريات أليمة عن خطب سلفادور إلييندي النارية، تلك الخطب التي قادت إلى الانقلاب حيث لقي الآلاف حتفهم (بمن فيهم إلييندي نفسه). ولاحظ أنهم لا يحتفظون بالذكريات الأليمة عن التعذيب والإرهاب الفاشي، وإنما اقتصرت ذكرياتهم على خطب إلييندي كمرشح شعبي.

ـ هل بوسعك الحديث عن مفهوم الضحايا المستحقين في مقابل غير المستحقين؟

كتب المراسل الصحفي السابق والكاتب في صحيفة نيويورك تايمز ونيوزداي، سيدني سكانبيرغ، مقالاً افتتاحياً في جريدة بوسطن غلوب حمل فيه على عضو مجلس الشيوخ جون كيري من ماستشوستس متهماً إياه بأنه صاحب وجهين لأنه رفض الاعتراف بأن الفيتناميين ما كانوا منفتحين كلياً بشأن أسرى الحرب الأميركيين. وبحسب سكانبيرغ، فإن أحداً لا يرغب بقول الحقيقة حول هذا الموضوع.

يقول سكانبيرغ إن على الحكومة التحلي بالأمانة للاعتراف بأنها غادرت الهند الصينية دون حساب جميع الأميركيين. لكن من المؤكد أنه ما كان ليخطر في باله ضرورة تحلي الحكومة بالأمانة بما يكفي للاعتراف بأنها قتلت بضعة ملايين إنسان ودمرت ثلاث دول وتركتهم في حال خراب كامل لا يزال مستمراً منذ ذلك الحين.

في واقع الحال، يبدو من الغرابة بمكان مجيء هذا الكلام من شخصية معروفة بفحشها المطلق. فالرجل ينظر إليه كما لو أنه ضمير الصحافة العظيم، حيث تجرأ على كشف جرائم أعدائنا الرسميين، ومنهم بول بوت (قائد جيش المتمردين في كمبوديا المعروف باسم جماعة الخمير الحمر). كما تصادف ذلك وكون سكانبيرغ أهم مراسل أميركي في فنوم بينة (عاصمة كمبوديا) عام 1973. وكان هذا الكلام إبان ذروة القصف الأميركي في داخل كمبوديا، حينما لقي مئات الآلاف من الناس (بحسب أفضل التقديرات) مصرعهم وسُحق المجتمع.

لا يعلم أحد الكثير حول حملة القصف وتأثيراتها لأن الناس من أمثال سيدني سكانبيرغ رفضوا تغطيتها. في واقع الحال، ما كان صعباً عليه لو أراد تغطيتها، فلم يتطلب الأمر منه التوغل في الغابات بقدر ما يتطلب عبوره الشارع من مقره في فندقه الفاخر بفنوم بينة، والحديث إلى أي فرد من مئات آلاف اللاجئين الذين نزحوا من الريف إلى المدينة.

لقد اطلعت على كل تقاريره الواردة من هناك واستعرضت جميع التفاصيل مع إدوارد هيرمان في كتابي المعنون «تصنيع الموافقة» (وهو حالياً محرر في مجلة لايز

أوف أور تايمز). سوف تجد في تقاريره بضع جمل متفرقة هنا وهناك حول القصف، لكنك لن تجد مقابلة واحدة مع اللاجئين.

لكن هنالك عملاً أميركياً فظيعاً واحداً أورده سكانبيرغ (لنحو 3 أيام)، وكان «حقول القتل»، ذلك الفيلم السينمائي المبني على أحد تقاريره الصحفية الذي وصف تلك الحقول. فماذا كان محتوى ذلك التقرير يا ترى؟ كان الأمر يخص غارة نفذتها الطائرات الأميركية ضد القرية الخطأ، وكانت قرية تابعة للحكومة. كانت تلك الفظاعة التي غطّاها. لكن ماذا عن قصف القرية الصح بالمقابل يا ترى؟ نحن لا نهتم لذلك وحسب.

وبالمناسبة، لقد كان سجل الولايات المتحدة في موضوع أسرى الحرب فظيعاً، ولا يتوقف الأمر عند فييتنام حيث كانت الأمور وحشية، وإنما تعداه إلى كوريا التي كان الوضع فيها أسوأ. وبعد الحرب العالمية الثانية، عمدنا إلى احتجاز سجناء الحرب إجبارياً كما فعل البريطانيون بالضبط.

أسرى الحرب العالمية الثانية

- يدّعي كتاب صدر في كندا ويحمل اسم «خسائر أخرى» أن السياسة الأميركية الرسمية تمثلت في حرمان الأسرى الألمان من الغذاء أثناء الحرب العالمية الثانية، وأن الكثير منهم لقي حتفه جوعاً.

ذلك كتاب جيمس باكيه. وقد دار جدل كبير حول تفاصيله، ولست واثقاً من الحقائق بهذا الخصوص. من جانب آخر، هنالك أشياء أخرى لا جدل فيها بالمقابل. وقد كتبنا أنا وإد هيرمان حول هذا نهاية سبعينيات القرن الماضي.

عملياً، أدار الأميركيون ما يعرف بـ«معسكرات إعادة التأهيل» لأسرى الحرب الألمان (لاحقاً، تغير الاسم إلى شيء على نمط المسميات التي يحلو للروائي جورج أورويل استخدامها). وكالمعتاد، احتُفِي بتلك المعسكرات كنموذج عظيم يدل على إنسانيتنا، وذلك لأننا نعلّم السجناء الوسائل الديموقراطية (وبعبارة أخرى، أعدنا تلقينهم بغرض تقبل معتقداتنا).

تعرض الأسرى لمعاملة وحشية، تجويع وغيرها. وبما أن تلك المعسكرات خرقت المعاهدات الدولية، توجب الإبقاء عليها سراً. وقد خشينا رداً ألمانياً بمعاملة السجناء الأميركيين على النحو ذاته.

فضلاً عن ذلك، استمرت تلك المخيمات بالعمل بعد الحرب، ولست أتذكر إلى متى استمر ذلك، لكنني أعتقد بإبقاء الأميركيين على أسرى الحرب الألمان حتى منتصف العام 1946. وقد استخدم أولئك الأسرى كقوى عاملة بالسخرة، وتعرضوا للضرب والقتل. كما كان الأمر أسوأ في بريطانيا التي أبقت على أسرى الحرب الألمان حتى منتصف العام 1948. كان ذلك وضعاً غير قانوني مطلقاً.

وفي خاتمة المطاف، تطور رد فعل شعبي إزاء الموضوع في بريطانيا. انطلق رد الفعل ذاك بفعل مساعي بيغي دوف، وكانت امرأة عظيمة توفيت قبل سنوات قليلة. كما أنها برزت كإحدى أهم المناصرين لحملة نزع السلاح النووي وحركة السلام الدولي إبان ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، لكنها دشنت مسيرتها العامة بموقفها الاحتجاجي ضد معاملة أسرى الحرب الألمان.

وبالمناسبة، لم يقتصر الأمر على أسرى الحرب الألمان وحسب؟ ماذا عن الإيطاليين؟ إن ألمانيا بلد كفوء جداً، وأصدر مجلدات كبيرة من الوثائق حول ما حصل مع جنوده الأسرى. لكن إيطاليا بالمقابل تقاعست، ولم يكن هنالك من بحث إيطالي حول جنود هذا البلد الأسرى. نحن لا نعلم شيئاً عنهم، رغم أنهم تعرضوا لمعاملة أسوأ بكل تأكيد.

حينما كنت صبياً، كان هنالك معسكر للأسرى بالقرب من مدرستي الثانوية. وفي ذلك الوقت، أتذكر وجود خلاف بين الطلبة حول الاستهزاء بالأسرى. عجز الطلبة عن مهاجمة الأسرى جسدياً لأن المعسكر معزول خلف القضبان، لكنهم تعمدوا قذفَ الأسرى بالأشياء والسخرية منهم. وكانت منا مجموعة تصورت هذا عملاً مروعاً واعترضت عليه، لكننا كنا أقلية وحسب.

الاستهلاك في مقابل الرفاهية

- برغم أنها لا تضم أكثر من 5 % من سكان العالم، تستهلك الولايات المتحدة ما يعادل 40 % من موارده. ولا يتطلب الأمر ذهنية عبقرية لفك هذا اللغز.

بدايةً، يصح القول بأن الكثير من هذا الإنتاج مستحث على نحو مصطنع، ولا يعبر عن احتياجات ورغبات الناس الحقيقية. ولربما كان الناس ليسعدوا ويكونوا أفضل حالاً من دون كل تلك الأشياء الكثيرة.

لو عمدنا إلى قياس جودة الاقتصاد على وفق الأرباح، عندها سيكون هذا الاستهلاك صحياً وجيداً. أما إذا كان القياس على وفق ما يعنيه للناس، فسيكون غير جيد ولا صحي، لا سيما على المدى البعيد.

يصح القول إن كماً هائلاً من العمل الدعائي للشركات ـ والمقصود هنا نتاج صناعة العلاقات العامة والإعلانات ـ يمثل ببساطة محاولة لخلق الرغبات لدى الناس. ولا شك أن هذا أمر مفهوم منذ وقت طويل، وهو أمر يعود، في الحقيقة، إلى الأيام الأولى للثورة الصناعية.

من جانب آخر، يميل الناس الذين يملكون مالاً أكثر إلى استهلاك أكبر، الأمر الذي يعود لأسباب واضحة. لذا، يميل الاستهلاك نحو السلع الكمالية لصالح الأثرياء أكثر من الضروريات التي يتطلبها الفقراء. يصح هذا الكلام على مستوى الولايات المتحدة كما المستوى العالمي كذلك، فالدول الأغنى هي الأكثر استهلاكاً إلى حد كبير.

المؤسسات التعاونية

ـ أجريت تجربة اجتماعية في موندراغيون بإقليم الباسك في إسبانيا. هل يمكنك وصفها؟

تعد موندراغيون في الأساس تعاونية كبيرة جداً ومملوكة للعمال من مختلف الصناعات، بما فيها بعض الصناعات المتقدمة جداً. كما أنها تعاونية ناجحة إلى حد

كبير. لكن منذ إقحامها في النظام الرأسمالي، ما عادت هذه التعاونية ملتزمة بالتنمية المستدامة أكثر من أي جزء آخر من أجزاء الاقتصاد الرأسمالي.

داخلياً، لا يتحكم العمال بالتعاونية وإنما تخضع لإدارة المديرين. لذلك، يمكن وصف هذه التعاونية بكونها مزيجاً من أشياء توصف بالديمقراطية الصناعية، أي أن الملكية تعود من حيث الأساس إلى العمال، إلى جانب عناصر من الهيمنة والسيطرة الهرمية (على النقيض من إدارة العمال).

لقد ذكرت في وقت سابق أن الشركات أقرب إلى الهياكل الاستبدادية كغيرها من المؤسسات البشرية الأخرى. لكن شيئاً كتعاونية موندراغيون يبدو أقل استبدادية بكثير من هذا الناحية.

الكارثة البيئية القادمة

- اتصال من مستمع إذاعي: ما الذي يحصل مع الاقتصادات النامية في جنوب شرق آسيا والصين وغيرها؟ هل ستكون مثالاً آخر على الاستغلال الرأسمالي، أم يسعني توقع شيء من الاختلاف والتغيير في وعيهم؟

في الوقت الراهن، يبدو الوضع كارثياً. ففي دول مثل تايلاند والصين، تلوح بوضوح كوارث بيئية في الأفق. كما أن هنالك دولاً يتحرك فيها النمو بقوة الاستثمارات الخارجية متعددة الجنسيات التي ترى البيئة مجرد «عامل خارجي» وحسب (ما يعني عدم الاكتراث لها). لذلك، إذا ما دمرت الغابات في تايلاند، سيكون الأمر ملائماً ما دام يحقق لنا أرباحاً قصيرة الأمد.

أما فيما يخص الكوارث في الصين التي لا تبدو بعيدة الأمد، فقد تكون استثنائية في شدتها، الأمر الذي يعود ببساطة إلى ضخامة البلاد الشاسعة. ويصح الكلام ذاته عبر باقي أرجاء جنوب شرق آسيا.

- لكن، ألا تتوقع تغييراً في المواقف حينما تصبح الضغوط البيئية كبيرة إلى الحد الذي يتهدد حياة وبقاء الناس؟

كلا، وما لم يستجب الناس للأمر. وما دامت السلطة متروكة في يد المستثمرين متعددي الجنسيات، سيموت الناس وحسب.

الطاقة النووية

ـ ضمن مؤتمر عقد في واشنطن العاصمة، وقفت امرأة من بين الجمهور وانتقدت موقفك المؤيد للطاقة النووية. هل أنت مؤيد لهذا النوع من الطاقة؟

كلا، ولا أتصور أي أحد يؤيد هذا النوع من الطاقة، بما فيه الشركات، لأنها مكلفة جداً. لكن ما أفضله يتمثل في موقف عقلاني إزاء هذا الموضوع. وأقصد بالعقلانية هنا الإقرار بأن قضية الطاقة النووية ليست قضية أخلاقية وإنما تقنية. يتعين عليك التساؤل عن عواقب وتداعيات الطاقة النووية مقارنة بالبدائل.

هنالك طيف من البدائل الأخرى، كما في الحفاظ على الطاقة، الطاقة الشمسية وغيرها. ولكل من هذه الخيارات محاسنها ومساوئها. لكن، لنتخيل أن لا خيار آخر سوى الهايدروكاربونات والطاقة النووية. فإذا ما قررت الاختيار بين إحداهما، يتعين عليك أن تسأل نفسك من الأكثر خطورة على البيئة، الحياة البشرية، والمجتمع الإنساني. كما أن هذا ليس بالسؤال البسيط وحسب.

على سبيل المثال، لنفترض أن الانشطار النووي خيارٌ مجدٍ وقابلٌ للتطبيق. قد يتبين أنه خيار غير ملوث. لكن هنالك عوامل سلبية أخرى كذلك. تتضمن كل صورة من صور الطاقة النووية جملة من المشكلات الخطيرة المتعلقة بالتخلص من المخلفات المشعة، كما أن هذه الطاقة قادرة على الإسهام في انتشار الأسلحة النووية، عدا عن كون الانشطار النووي يتطلب قدراً هائلاً من تركيز السلطة في يد الدولة كذلك.

من جانب آخر، تدعم صناعة الهايدروكاربونات، وهي صناعة ملوثة للغاية، تركيز السلطة في يد الدولة. إن شركات الطاقة العملاقة تعد بضعاً من أكبر الشركات في العالم، وأن نظام البنتاغون صمم إلى حد كبير في سبيل إدامة قوة تلك الشركات.

بعبارة أخرى، هنالك أسئلة يتعين التفكير بها بعناية فائقة، وهي أسئلة صعبة للغاية.

الأسرة

ـ سبق لك واقترحت أنه لتعزيز الديمقراطية، يتوجب على الناس «البحث عن البُنى السلطوية وتحديها، والقضاء على أي شكل مطلق للسلطة وهرميتها». كيف سينعكس هذا الكلام على بنية الأسرة؟

ضمن أي بنية، بما في ذلك بنية الأسرة، هنالك مستويات متعددة من السلطة. ضمن الأسرة البطرياركية، قد يكون هنالك نظام سلطوي صارم، بوجود والد يضع القواعد مع آخرين ملزمين بتطبيقها، الأمر الذي يستوجب تطبيق عقوبات عنيفة على المخالفين في بعض الحالات.

كما أن هنالك هرمياتٍ أخرى ما بين الأقارب، ما بين الأم والأب، علاقات جندرية، ونحوها. يتعين البحث في كل هذه العلاقات. أحياناً أتصور أنك ستجد زعماً مشروعاً بوجوب وجود السلطة، ما يعني أن تحدياً قد يجابه هذه السلطة، لكن عبء الإثبات يبقى دوماً على عاتق السلطة.

لذلك، وعلى سبيل المثال، تبدو بعض صور التحكم والسيطرة على الأطفال مبررة. من المنطقي والمقبول منع الطفل من وضع يده في فرن حار، أو لنقل منعه من عبور الشارع أثناء الازدحام. يصح وضع قيود وحدود واضحة ومحددة على الأطفال فهم بحاجة إليها ويريدون فهم موقعهم من العالم.

لكن فعل كل هذه الأشياء يتطلب حساسية ووعياً ذاتياً مع إقرار واعتراف بأن أي دور سلطوي يتطلب الرضا، وليس تبريراً ذاتياً.

ـ ومتى يصل الطفل إلى تلك النقطة حيث لا يعود فيها الأهل بحاجة لتوفير السلطة؟

لا أتصور أن هنالك صيغاً محددة لهذا الكلام. في بادئ الأمر، ليس لدينا معرفة علمية قوية ولا فهم بهذه الأشياء. إن مزيجاً من الخبرة والحدس، إلى جانب قدر مؤكد من الدراسة يمكن أن يتمخض عنها جميعها إطار محدود من الفهم (الأمر الذي قد يختلف فيه الناس بكل تأكيد). كما أن هنالك الكثير من الاختلافات الفردية.

لذلك، لا أتصور أن هنالك جواباً بسيطاً على هذا السؤال. إن النضوج يعني تنامي السيادة والسيطرة الذاتية، مع اتساع مدى الخيارات المشروعة إلى جانب القدرة على ممارستها.

ما الذي تستطيع فعله

ـ مداخلة من متصل إذاعي: نزولاً إلى المستوى الفردي والشخصي، تلقيت إخطاراً ضمن فاتورة الخدمات العامة يشير إلى أنهم يطالبون بزيادة في الأسعار. إنني أعمل ولا أملك، في الحقيقة، وقتاً للجلوس وكتابة رسالة اعتراض. يحصل هذا دائماً، وليس

معي وحسب. لا يملك معظم الناس وقتاً كافياً للنشاط السياسي وتحدي الأشياء. لذلك، تمر هذه الزيادات دون أي إشارة من أي أحد لما يجري. لطالما تساءلت عما إذا كانت هنالك قيود على مقدار الربح الذي تحقق الشركة (إني أعلم أن هذا قد لا يكون كلاماً ديمقراطياً على الأرجح).

أتصور أنه كلام ديمقراطي إلى حد بعيد. ليس هنالك من شيء أو مبدأ في الديمقراطية ينص على وجوب تركيز السلطة والثروة إلى هذا الحد حتى تصبح الديمقراطية مجرد واجهة وحسب.

لكن وجهة نظرك الأولى صحيحة تماماً. فلو كنت شخصاً عاملاً، عندها لن يكون لديك شيء من الوقت ـ وحدك ـ كي تهاجم سلطة الشركة. وهذا هو ما تعنيه المنظمة بالضبط، وهو إلى حد بعيد سبب وجود الاتحادات والنقابات، وأن الأحزاب السياسية مبنية على الناس العاملين.

ولو كان هنالك من وجود لحزب كهذا، فإنه كان ليتولى مهمة الحديث نيابة عنك وقول الحقيقة حول ما يجري من زيادة في الأجور. ومن ثم سيعمد أشخاص من عينة أنطوني لويس لاستنكار واستهجان هذا بوصفه أمراً غير ديموقراطي، وبعبارة أخرى، ينتقد عدم تمثيل أصحاب المصالح بدلاً من أصحاب السلطة ومصدرها الحقيقي.

ـ مداخلة من مستمع إذاعي: إنني أخشى من حالة إشباع قد تصل إلى نقطة تشبع باليأس جراء معرفة ثقل الحقيقة التي تنقلها. إنني أحثك بقوة على البدء بتخصيص 10 ـ 15 % من لقاءاتك وكتبك ومقالاتك لأمور ملموسة ومفصلة يمكن للناس فعلها بهدف تغيير العالم. لقد سمعت ـ في مناسبات قليلة ـ شخصاً يسألك عن كيفية الرد، ليأتي جوابك «نظم نفسك، وافعلها».

إنني أحاول أن أبقي ذلك في ذهني والتفكير فيه، لكنني أخشى أن يكون الجواب نفسه دوماً ودون تغيير. هنالك وسيلة واحدة للتعامل مع هذه الأشياء. أن تكون وحدك يعني عجزك عن فعل أي شيء. وكل ما يمكنك القيام به لا يعدو إدانة الوضع وحسب. لكن إذا ما شاركت أفراداً آخرين وانخرطت بوسطهم، يمكنك حينها صنع التغيير. هنالك الملايين من الأشياء الممكنة، والأمر يعتمد على الوجهة التي توجه بها مساعيك وطاقتك.

الكتاب الرابع

الصالح العام

(صدر هذا الكتاب للمرة الأولى عام 1998، بواقع 6 طبعات في الولايات المتحدة، 6 طبعات أجنبية، وبمجموع 63000 نسخة)

الصالح العام

أرسطو الراديكالي الخطير

ـ في بداية شهر كانون الثاني العام 1997، تحدثتَ ضمن مؤتمر عقد في واشنطن العاصمة. كان المؤتمر برعاية مجموعة من المنظمات بما فيها منظمة بروغرسيف كاوكاسيس، وهي مجموعة تضم نحو 50 فرداً من أعضاء مجلس الشيوخ الليبراليين والراديكاليين. ما هو رأيك بالمؤتمر؟

كان مؤتمراً مشجعاً بحسب ما شاهدته. ساد هنالك جو حيوي وجيد مع الكثير من النشاط. كما عم شعور ـ أتفق معه ـ بأن الغالبية الساحقة من الأميركيين تؤيد، بدرجة أو بأخرى، الليبرالية على غرار الصفقة الجديدة. يبدو هذا كلاماً مثيراً للاهتمام بالنظر إلى أن معظم الأميركيين لم يسمعوا من يدافع عن هذا الموقف من قبل.

يفترض أن السوق برهن على سوء مفردة «ليبرالية»، الأمر الذي يُلَقّن الجميع به طوال الوقت. لكن الكثير من الناس ضمن منظمة بروغرسيف كاوكاسيس اتخذوا مواقف علنية لصالح الصفقة الجديدة، كما مع عضو مجلس الشيوخ بول ويلستون (وهو ديمقراطي عن ولاية مينيسوتا)، والنائب جيم مكغوفرن (وهي ديموقراطي من ماستشوستس)، وغيرهم آخرين، وفازوا بالانتخابات. كما توسعت منظمة بروغرسيف كاوكاسيس بعد انتخابات العام 1996 إلى حد كبير.

أما الآن، فلا أتصور أن صفقة الليبرالية الجديدة تمثل نهاية الطريق بأي حال من الأحوال. لكن منجزاتها تمثل ثمرة للكثير من النضال الشعبي وتستحق الدفاع عنها وتوسيعها.

ـ كان عنوان حديثك «الصالح العام».

في واقع الحال، منح لي ذلك العنوان، ولأني شخص طيب ومن النوع المطيع، فقد تحدثت عن الموضوع. بدأت من البداية، وكانت مع السياسة عن أرسطو، تلك التي تعد الأساس لمعظم النظريات السياسية اللاحقة.

على نحو تلقائي، افترض أرسطو وجوب كون الديموقراطية تشاركية بالكامل (مع بعض الاستثناءات البارزة، كما مع النساء والعبيد) مع لزوم أن تهدف للصالح العام. وبغية تحقيق هذه الهدف، يتعين على الديموقراطية ضمان المساواة النسبية، «ملكية معتدلة وكافية»، مع «الازدهار الدائم» للجميع.

بعبارة أخرى، شعر أرسطو بأن الفرق الشاسع بين الفقر المدقع والثراء الفاحش لن يسمح بالحديث بجدية حول الديموقراطية. لذلك، فإن أي ديموقراطية لا بد لها من أن تكون ما يعرف اليوم فعلياً بـ«دولة الرفاه الاجتماعي»، وعلى نحو متطرف يتجاوز أي شيء نتخيله في قرننا الحالي إلى حد بعيد (حينما أشرت إلى هذا الموضوع خلال مؤتمر صحفي في مايوركا، خرجت الصحف الإسبانية في اليوم التالي بعناوين رئيسة تقول: لو أن أرسطو حي بيننا اليوم، لكان قد هوجمَ بوصفه راديكالياً خطيراً. وربما يكون ذلك صحيحاً).

تمتد الفكرة القائلة بعدم إمكانية التماهي بين الثروة الكبيرة والديموقراطية، تمتد من عصر التنوير إلى عصر الليبرالية الكلاسيكية، وعبر توصيفات شخصيات كبرى مثل دي توكوفيل، آدم سميث، جيفرسون وآخرين، لكد كان أمراً مفروغاً منه إلى حدٍ كبيرٍ.

كما أشار أرسطو إلى أن تركز الثروة بيد قلة قليلة ثرية جداً ضمن ديموقراطية مثالية، مع وجود عددٍ كبيرٍ جداً من الفقراء، سيدفع هؤلاء إلى استخدام الحق الديمقراطي

لسلب الملكية من الأثرياء. وقد رأى أرسطو في هذا أمراً غير عادل واقترح حلين اثنين: تقليل الفقر (وهو ما أوصى به)، أو تقليل الديموقراطية.

كما أشار جيمس ماديسون ـ الذي ما كان أحمق ـ إلى المشكلة ذاتها. لكنه، وعلى النقيض من أرسطو، استهدف تقليل الديموقراطية عوضاً عن تقليل الفقر. اعتقد ماديسون أن الهدف الرئيس للحكومة يتمحور على «حماية الأقلية الثرية ضد الأغلبية». وكما يحلو لزميله جون جاي، وصف المشهد بالقول: «لا بد لمن يملك البلاد من حكمها».

كما خشي ماديسون من أن شريحة متنامية من الشعب، تلك الشريحة التي تعاني مظاهر الظلم والتفاوت الاجتماعي، سـ«يتنهدون سراً لتوزيع أكثر عدلاً لنعم الحياة». ولو توفر هؤلاء على القوة الديموقراطية، فسيتحولون إلى خطر قادر على فعل ما يزيد عن مجرد التنهد وحسب. وقد ناقض ماديسون هذا الكلام بمنتهى الصراحة خلال المؤتمر الدستوري، معرباً عن قلقه من إمكانية استخدام الفقراء للسلطة في سبيل إحداث ما نسميه اليوم إصلاح الأراضي.

لذلك، صمم ماديسون نظاماً يضمن عجز الديموقراطية عن العمل، حيث قام بوضع السلطة في يد من أسماهم «المجموعة الأكثر اقتداراً من الرجال»، وهم «أولئك الذين يحوزون ثروة الأمة». كما يتعين تهميش المواطنين الآخرين وتشتيتهم بوسائل مختلفة، وسائل اتخذت صورة متعددة عبر السنين كما في: ضمان الانقسام في التمثيل السياسي، وضع الحواجز والعراقيل في طريق وحدة الطبقة العاملة وتعاونها، استغلال الصراعات والصدوع العرقية والإثنية، وغيرها. (توخياً للإنصاف، كان ماديسون «ما قبل رأسمالي، فيما كانت مجموعته «الأكثر اقتداراً من الرجال»، عبارة عن مجموعة من «رجال الدولة المستنيرين والفلاسفة الخيرين»، وليس المستثمرين ومديري الشركات التنفيذيين الساعين دوماً إلى توسيع وزيادة أرباحهم وثرواتهم بصرف النظر عن تأثير هذا على باقي الناس. وحينما شرع ألكساندر هاملتون وأتباعه بتحويل الولايات المتحدة إلى دولة رأسمالية، شعر ماديسون بالصدمة إلى حد كبير. وبرأيي، كان ماديسون سيوصم بمعاداة الرأسمالية لو كان بيننا اليوم، كما هو الحال مع جيفرسون وآدم سميث).

من غير المحتمل إلى حد بعيد تسامح المجتمع الديموقراطي الحقيقي مع ما يوصف بـ«النتائج الحتمية لنظام السوق». وبوسعك اتخاذ طريق أرسطو لتتأكد من «توفر الجميع على ممتلكات معقولة وكافية»، أو أن تتخذ طريق ماديسون للحد من الديموقراطية الفعالة.

عبر تاريخنا، لطالما كانت السلطة السياسية، وإلى حد كبير، بيد أولئك الذين يملكون البلاد. كما كان هنالك بعض التغييرات المحدودة في هذا السياق، كما في الصفقة الجديدة. لقد كان حرياً بفرانكلين روزفلت الاستجابة لحقيقة أن الشعب لن يتقبل الوضع الراهن. لقد ترك السلطة بيد الأثرياء، لكنه عمد إلى تقييدهم بعقد اجتماعي. ولم يكن ذلك بالأمر الجديد، ولسوف يتكرر من جديد كذلك.

المساواة (التكافؤ)

ـ هل يتعين علينا السعي من أجل تكافؤ الفرص، أم من أجل تكافؤ النتائج على نحو ينتهي فيه الجميع إلى وضع اقتصادي متشابه لحد ما يا ترى؟

يعتقد الكثير من المفكرين، بدءاً بأرسطو، بضرورة اعتبار التكافؤ في النتائج والفرص هدفاً مهماً وأساسياً لأي مجتمع عادل وحر (ولا يقصد أولئك المفكرون بوجوب تطابق النتائج مطلقاً، وإنما بتحقيق تكافؤ نسبي في الظروف على أقل تقدير).

يمثل القبول بالتفاوت الكبير في النتائج والفرص حالة انحراف شديدة عن جوهر التقاليد الليبرالية الإنسانية منذ القدم. في واقع الحال، بنى آدم سميث دفاعه عن الأسواق على فرضية أن الأسواق الحرة في ظروف الحرية المثالية ستقود إلى حالة تكافؤ مثالية في النتائج والفرص، الأمر الذي كان جيداً في رأيه.

ومن بين الشخصيات العظيمة الأخرى في هذا المحفل كان دي توكوفيل الذي أعجب بالتكافؤ الذي ظن أنه رآه في المجتمع الأميركي (بالغ دي توكوفيل بهذا إلى حد كبير، لكن لنترك دقة تصوراته جانباً). لقد أشار بوضوح بالغ إلى أن نشوء «عدم التكافؤ المستمر في الظروف والفرص» سيقود إلى موت الديموقراطية. وبالمناسبة، فضمن بعض أعماله الأخرى التي لا يستشهد بها كثيراً، استنكر دي توكوفيل ما أسماها

«الأرستقراطية الصناعية» التي نمت وكبرت أمام ناظريه في الولايات المتحدة، والتي وصفها بكونها واحدة من «أسوأ الأرستقراطيات الصناعية في التاريخ». وقال إن هذه الأرستقراطية إذا ما نالت السلطة، فسنكون في ورطة كبيرة. كما اعتقد جيفرسون وباقي شخصيات التنوير بهذا الخطر كذلك. ولسوء الحظ، حدث الأمر بما يفوق بعض أسوأ كوابيسهم.

ـ يستخدم رون دانيال، الذي يدير مركز الحقوق الدستورية في نيويورك، استعارة «العدائين الاثنين على ميدان السباق»، حيث يقول: ينطلق الأول من نقطة البداية على الخط، فيما ينطلق الثاني قبل 5 خطوات من خط النهاية بالمقابل.

يمثِّل هذا الوصفُ استعارةً جيدة بحق، لكنني لا أتصور أنها تفي الهدف الرئيس حقه. يصح القول تماماً بعدم وجود شيء يسمى تكافؤ الفرص والظروف في هذا البلد، لكن حتى في حال وجودها، يظل النظام كياناً لا يطاق.

لنفترض أن لديك عدائين اثنين يبدآن الركض في وقت واحد، يرتديان زوج الأحذية ذاته، ونحو ذلك. يصل الأول خط النهاية ويحصل على كل شيء، فيما يصل الثاني بعده ويبقى ليتضور جوعاً حتى الموت.

ـ تمثِّل الإجراءاتُ التصحيحية والتعويضية بعضاً من الوسائل التي تفيد بالتصدي لحالة عدم التكافؤ. ما هو رأيك بهذا الكلام؟

تأخذ بعض المجتمعات هذا الكلام كأمر مفروض منه. على سبيل المثال، أُسِّس في نهاية أربعينيات القرن الماضي، وفي فترة الاستقلال بالهند، نظامٌ يشبه الإجراءاتِ التعويضيةَ أطلق عليه «نظام الحصص»، وذلك ضمن مسعى للتغلب على الفوارق الطبقية والجندرية القديمة والمستحكمة هناك.

سيفرض أيُّ نظامٍ من هذا النوع مصاعبَ على بعض الناس، بغية (وعلى أمل) تنمية وتطوير مجتمع أكثر مساواةً وتكافؤاً في المستقبل. وفيما يخص آلية عمله، ربما يكون التطبيق العملي معقداً، ولا أتصور أن هنالك قواعدَ تطبيقيةً بسيطة لتحقيقه.

لكن الهجومَ ضد نظام الإجراءات التعويضية يمثِّل، إلى حد كبير، محاولةً لتبرير

القمع والأنماط التمييزية التي سادت في الماضي. من جانب آخر، يتعين تصميم الإجراءات التعويضية على نحو لا يعود بالضرر على فقراء الناس الذين يصنفون خارج الفئات المستحقة للدعم بحسب النظام.

يمكن تحقيق ذلك. هنالك تطبيقات فعالة جداً للعمل التعويضي، في الجامعات، الصناعات الإنشائية، قطاعات الخدمات العامة وغيرها. ولو نظرت في التفاصيل، ستجد الكثير من الأشياء التي تستوجب الانتقاد، لكن جوهر البرنامج الأساس مناسب وإنساني على حد سواء.

المكتبات

- لعبت المكتبات دوراً بالغ الأهمية في تطورك الفكري حينما كنت صبياً، أليس كذلك؟

في ذلك الوقت، اعتدت على التردد إلى المكتبة العامة وسط مدينة فيلاديلفيا، والتي كانت ذات منفعة كبيرة واستثنائية بحق. ففي تلك المكتبة، قرأت كل الأدبيات اللاسلطوية غير التقليدية للماركسيين اليساريين الذين أقتبس عنهم دوماً. في تلك الأيام يقرأ الناس ويعتمدون على المكتبات إلى حد كبير. كما كانت الخدمات العامة أكثر غناً بالعودة إلى نهاية ثلاثينيات وبداية أربعينيات القرن الماضي.

أتصور أن وجود تلك المكتبات يمثِّل أحدَ الأسباب من وراء تفاؤل الفقراء وحتى العاطلين عن العمل ممن يقطنون الأحياء الفقيرة في ذلك الزمان. ربما يكون هذا كلاماً عاطفياً وحسب، وربما ينطوي على مقارنة بين تصورات طفل في مقابل تصورات شخص بالغ، لكنني لا زلتُ أعتقد بصحتها.

كانت المكتبات أحد العوامل. كما أنها ما كانت مخصصة للناس المتعلمين وحسب، فالكثير من الناس ارتادوها عموماً، الأمر الذي ما عاد كذلك الآن.

- سأخبرك عن سبب سؤالي بهذا الخصوص. توجهت إلى زيارة المكتبة التي اعتدت ارتيادها في طفولتي عند تقاطع شارع 78 ويورك في نيويورك. في واقع الحال، لم أزرِ المكانَ منذ نحو 30 عاماً، وبات المكان الآن واحداً من أغنى أحياء

البلاد. اكتشفتُ أن المكتبة تضم عدداً محدوداً جداً من الكتب السياسية. وحينما شرح لي أمين المكتبة أن فروع المكتبات تضم العناوين الأكثر مبيعاً، أبلغته بأنني سأكون سعيداً بالتبرع ببعض كتبنا للمكتبة. أعرب الرجل عن اهتمام عادي واقترح ملء استمارة خاصة. وحينما توجهت إلى المكتب للحصول على الاستمارة بهدف ملئها، تفاجأت بوجوب دفع مبلغ 30 سنتاً مقابل الكتاب الذي أتخيل ضرورة اقتنائه من جانب المكتبة!

يبدو هذا الكلام مشابهاً لما تجده في صناعة النشر بوجه عام، بما في ذلك متاجر بيع الكتب. أنا أسافر كثيراً كما تعرف، وكثيراً ما أتوقف في مطار ما لأن الثلوج تتساقط في شيكاغو على سبيل المثال. اعتدت في الماضي على إيجاد شيء أقرأه في متجر الكتب بالمطار، سواء كان عملاً كلاسيكياً أو معاصراً ربما. أما الآن، فقد بات هذا أشبه بالمستحيل (لا يتوقف الأمر عند الولايات المتحدة وحسب، فقد تأخرت في مطار نابولي قبل وقت غير بعيد، وكان متجر الكتب هناك مريعاً).

أتصور أن الأمر يعود إلى ضغوط السوق البحتة. تنشط الكتب الأكثر مبيعاً بسرعة أكبر، فيما تتكلف الكتب التي لا تلاقي رواجاً أموالاً لإبقائها في العرض. كما فاقمت التغييرات في القوانين الضريبية من وطأة المشكلة على نحو زاد من كلفة احتفاظ الناشرين بالمخزونات، الأمر الذي يدفع هؤلاء لبيع الكتب بسعر الكلفة وعدم الاستمرار بطباعتها طويلاً في وقت أقرب من ذي قبل.

أتصور أن الكتب السياسية تضررت بهذا الوضع كثيراً ـ لو تتبعت السلاسل الكبيرة، والتي تهيمن على سوق مبيعات الكتب الآن، فمن المؤكد أنك لن تجد الكثير من الكتب السياسية بينها ـ لكن الأمر ذاته ينطبق على معظم الكتب، ولا أعتقد بصلة الأمر بالرقابة السياسية.

ـ يروّج الجناح اليميني لفكرة استخدام الناس للمكتبة مقابل ثمن.

يمثِّل هذا جزءاً من الفكرة الإجمالية المتعلقة بإعادة هندسة المجتمع على نحو لا يفيد سوى الأثرياء. ولك أن تلاحظ أن هذا الجناح لا يدعو للقضاء على البنتاغون. إنهم ليسوا مجانين بما يكفي للاعتقاد بدفاع الأخير عنه من هجمات سكان كوكب المريخ

أو أي كان، لكنهم يفهمون كلياً أنه وجد لدعم الأثرياء. إذن، لا بأس في البنتاغون، ولكن المشكلة في المكتبات العامة.

كانت منطقة ليكسينغتون، الواقعة في ضواحي بوسطن حيث أسكن، منطقة سكن للطبقة الوسطى العليا، وبلدة للمتعلمين والمهنيين الراغبين والقادرين على الإسهام بالمكتبة. أنا أمنح المال للمكتبة وأستعملها، وأنتفع من حقيقة أنها مفيدة للغاية.

لكنني لا أحب حقيقة أن قوانين تقسيم المناطق وخدمات النقل العام غير المناسبة تضمن عملياً عدم مقدرة أحد على السكن في ليكسينغتون ما عدا الأثرياء. ضمن الأحياء الأكثر فقراً، يتوفر عدد قليل من الناس على ما يكفي من المال للإسهام في المكتبات، أو حتى الوقت لارتيادها، أو حتى المعرفة بما يتوجب البحث عنه حال وجودهم هناك.

دعني أخبرك قصة حزينة. عاشت إحدى بناتي ضمن بلدة قديمة لمصانع النسيج وتشهد تراجعاً مستمراً بالعمل. صحيح أنها ليست منطقة فقيرة وبائسة، لكنها تتلاشى تدريجياً. وصادف توفرُ تلك البلدة على مكتبة عامة جميلة مكتبةً تضم مجموعة أشياء جيدة للأطفال وإن لم تكن مجموعتها العامة بمستوى الروعة المنشود. كما تتميز المكتبة بترتيب جيد، وتصميم مبدع، إلى جانب عمل اثنين من أمناء المكتبة فيها.

توجهت مع أطفال ابنتي إلى المكتبة مساء يوم سبت، ولم يكن هنالك من أحد سوى بعض الأطفال من أبناء عائلات الموظفين المحليين. أين هم الأطفال الذين يتعين وجودهم هنا يا ترى؟ لست أدري، ولربما يشاهدون التلفزيون على الأرجح في ساعتها، لكن الذهاب إلى المكتبة ليس من نوعية النشاطات التي يقومون بها.

كان هذا من صميم النشاطات التي اعتاد أفراد الطبقة العاملة القيام بها قبل 50 أو 60 عاماً مضت. لا شك أن إفراغ عقول الناس من المقدرة أو حتى الرغبة بالوصول إلى الموارد الثقافية يمثل انتصاراً عظيماً للنظام.

الحرية

ـ عملياً، باتت الحرية مرادفاً للرأسمالية ضمن عنوان كتاب ميلتون فريدمان «الحرية والرأسمالية».

إنها حيلة قديمة وحسب. ميلتون فريدمان ذكي بما يكفي ليعرف أن ما من شيء وجد يوماً يشبه الرأسمالية قط، وإذا ما كان هنالك من شيء يشبهها، فلن يدوم الشبه لأكثر من 3 ثوانٍ وحسب، لأن الأعمال والشركات ما كانوا ليسمحوا بهذا على الأغلب. تصر الشركات على حكومات قوية كي تحميها من انضباط السوق، وأن وجودها في حد ذاته يمثل هجوماً ضد الأسواق. إن كل هذا الحديث عن الرأسمالية والحرية لا بد وأن يكون خدعة واعية. وبمجرد انتقالك إلى العالم الحقيقي، سترى أن أحداً لا يمكنه تصديق هذا الهراء.

ـ نقل عن دواين أندرياس، وهو رئيس مجلس إدارة آرتشر دانيالز ميدلاند، وهي شركة معالجة أغذية وتداول سلع كبرى وراعٍ رئيس للإذاعة الوطنية العامة وخدمة البث العام، والتي تصف نفسها بكونها «سوبرماركت العالم»، نقل عنه قوله: «ليس هنالك ولا حبة واحدة من أي شيء في العالم تباع في السوق الحر. ولا حبة! ليس هنالك من مكان يمكنك رؤية السوق الحر فيه سوى خطابات السياسيين».

ربما كان هذا محتوى مذكرة داخلية أو حديثاً خاصاً، فهو ليس من نوعية الأشياء التي تقال على العلن. لكن بوجه عام، يبدو الكلام صحيحاً. وكما ذكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «يعتمد البقاء في الأسواق الزراعية على الوصول النسبي إلى الدعم[1] أكثر منه اعتماداً على المزيات النسبية[2]».

خلص اثنان من خبراء الاقتصاد في هولندا إلى أن كل واحدة من كبريات الشركات متعددة الجنسيات المائة على قائمة مجلة فورتشن انتفعت من السياسية الصناعية لبلدانها الأم، وأن 20 منها ما كانت لتنجو وتستمر لو لم تتولَّ حكوماتُها السيطرةَ عليها أو تمنحها إعاناتٍ كبيرةً حينما مرت بالأزمات.

وردت مقالة على الصفحة الأولى لجريدة بوسطن غلوب تحدثت عن تفوقنا على اليابان في مجال إنتاج أشباه الموصلات. وقالت المقالة إننا نشهد الآن «واحدة من أعظم لحظات انعكاس الأدوار في زمننا الحاضر، حيث تحولت اليابان من منتج

(1) الإعانة الحكومية: المترجم.
(2) مثل الكفاءة والتكلفة الأقل للإنتاج: المترجم.

عملاق إلى منتج متخبط ويعاني المشاكل، وها هي الموجة التي قادتها الحكومة اليابانية للهيمنة على صناعة الرقاقات، على سبيل المثال. فهي قد انعكست وارتدت على أعقابها. لقد ارتفعت حصة الولايات المتحدة من الإنتاج العالمي للرقاقات التي كانت دون إنتاج اليابان عام 1985 لتقفز فوقها عام 1993 وبقيت على هذا المستوى». كما اقتبس المقال من إدوارد لينكولن، وهو المستشار الاقتصادي للسفير الأميركي السابق في اليابان والتر موندال، قوله: «يتمثل درس تسعينيات القرن الماضي في خضوع جميع الأمم للقواعد الاقتصادية ذاتها».

ما الذي حصل فعلاً؟ إبان ثمانينيات القرن الماضي، أجبرت إدارات ريغان ـ بوش الأب اليابان على رفع أسعار الرقاقات مع ضمان حصول المنتجين الأميركيين على حصة في الأسواق اليابانية. كما ضخت الإدارتان الكثير من الأموال في صناعتنا عبر نظام الجيش من خلال اتحاد سيماتيك، وهو اتحاد صناعي حكومي مقصور على الشركات الأميركية. نتيجة لتدخل الدولة الكبير، استعادت الولايات المتحدة بالفعل السيطرة على الجزء الأكثر تقدماً من سوق المعالجات الدقيقة.

في حينها، أعلنت اليابان عن الشروع بتأسيس تكتل صناعي حكومي لأشباه الموصلات في مسعى منها للمنافسة (ستشارك بعض الشركات الأميركية في مشاريع اليابان بالعصر الجديد الذي يطلق عليه بعض خبراء الاقتصاد تسمية «رأسمالية التحالف»). من الواضح أن كلا الإجراءين لا علاقة له بقوانين السوق.

كما يمثل الإنقاذ المالي المكسيكي نموذجاً آخر. كادت شركات الاستثمارات المالية الكبرى في نيويورك أن تتعرض لخسائر مالية جسيمة لو تخلفت المكسيك عن سداد قروضها، أو دفعت قروضها قصيرة الأجل بعملة البيزو منخفضة القيمة، كما كان لها الحق القانوني بذلك. لكن تلك الشركات حصلت على الضمانات العامة الأميركية لتغطية خسائرها كالعادة.

بوسعك جني المال قدر ما تشاء، لكن إذا ما واجهت المتاعب، سيكون على عاتق دافعي الضرائب تصحيح الأشياء. على وفق النظام الرأسمالي، يتعين خلو الاستثمار من المخاطر قدر الإمكان. لكن الشركات لا تريد أسواقاً حرة وإنما تريد السلطة والقوة.

ومن جملة المساحات الأخرى التي تصطدم بها الحرية مع الرأسمالية، نجد ذلك المصطلح المضحك المتمثل بـ«التجارة الحرة». تشير التقديرات إلى أن نحو 40% من التجارة الأميركية داخلية ضمن الشركات نفسها. فلو شحنت شركةُ صناعةِ سياراتٍ أميركيةٍ قطعاً من أنديانا إلى ألينوي، لن تسمى هذه العملية تجارة، بينما يكون شحن نفس القطع من ألينوي إلى شمال المكسيك «تجارة» فعلاً، ويعد إخراجها تصديراً وإدخالها من جديد استيراداً!

لكن الأمر لا يعدو استغلالاً للعمالة الرخيصة، تجنب الضوابط البيئية والتهرب منها إلى جانب ممارسة الألعاب الضريبية حول المكان الذي تدفع فيه ضريبتك. كما يسهم هذا النوع من الممارسات بنسبة مشابهة أو أكبر من التجارة في دول صناعية أخرى. عدا عن ذلك، تلعب التحالفات الاستراتيجية بين الشركات دوراً متنامياً في إدارة الاقتصاد العالمي.

لذلك فإن الحديث عن «تنامي التجارة العالمية» محض نكتة سمجة وحسب. يتمثل النمو الحقيقي في زيادة التفاعلات المعقدة مع الشركات متعددة الجنسيات، والتي تدار مؤسساتها على نحو مركزي يرقى إلى مستوى قيادة الاقتصادات الخاصة الموجهة.

يسود النفاق الأجواء. على سبيل المثال، يطالب المدافعون عن التجارة الحرة بحقوق الملكية الفكرية (كما في حقوق الملكية الفكرية للمنشورات، براءات الاختراع وغيرها) التي تتسم بحماية عالية. في واقع الحال، لا تضر نسخة براءات الاختراع لدى منظمة التجارة العالمية (والتي ما كان للدول الثرية اليوم القبول بها لو أنها لا تزال على طريق كسب مكانتها القوية في العالم)، لا تضر الدول النامية اقتصادياً وحسب، وإنما تقوض الابتكار، وهو ما صممت لأجله بالمقام الأول. إنهم يسمونها «التجارة الحرة»، لكن وظيفتها تتمثل في تركيز السلطة والقوة وحسب.

تريد الشركاتُ الكبيرة متعددة الجنسيات تقليصَ الحرية عبر تقويض الوظيفة الديمقراطية للدول حيث يجري التعامل بها، مع ضمان قوة الحكومة على نحو يمكنها من حماية تلك الشركات ودعمها. وهذا هو بالضبط جوهر ما أسميه أحياناً «نظرية السوق الحقيقية الموجودة على الأرض».

إذا ما نظرت إلى تاريخ التنمية الاقتصادية المعاصرة بمجمله، ستجد أن المدافعين عن «السوق الحر ـ وجميعهم دون استثناء ـ يريدون تطبيق هذه النظرية على الفقراء والطبقة المتوسطة وليس على الأثرياء بالمقابل. تمنح الحكومة الدعم لتكاليف الشركات الكبرى، تحميها من مخاطر السوق وتتركها لتحافظ على مكاسبها وأرباحها.

ـ هل أستطيع التدخين هنا في مكتبك؟ ولو رفضت هذا، فهل يعني رفضك تقييداً لحريتي؟

أنا أقيد حريتك لكني أزيد من حقوقي. لو دخنت في مكتبي، فمعناه أني أزيد في فرص موتي. إن بذل أي جهد لخلق وجود إنساني أكثر لا بد أن يتعارض وحرية شخص ما. إذا ما عَبَر ولد أمامي أثناء وقوفي عند الإشارة الحمراء، سيقيد هذا حريتي لعبوره والوصول إلى عملي أسرع.

تمثل المدارس العامة نموذجاً آخر. يتعين على الناس الذين لا يملكون أطفالاً دفع ضرائب المدارس، الأمر الذي يعود إلى الشعور العام بأن هذا سيعود بالنفع على مجتمعنا لو تعلم الأطفال. وبالتالي، لن يكون مهماً سواء كان لدينا أطفال أم لا.

يستخدم أكثر المدافعين المتشددين عن الاستبداد الخاص (وهم الباحثون عما يقوض الحرية والديموقراطية)، يستخدمون بالعادة مفرداتٍ جميلةً من عينة «الحرية». لكن ما يقصدونه يتمثل في وجوب العيش تحت نير الطغيان والدولة القوية التي تضمن ذلك. ولك أن تلقي نظرة على ما يقترحونه.

على سبيل المثال، تريد مؤسسة هريتيج، وهي مؤسسة معنية بالحديث في القضايا الفلسفية وتقليل دور الدولة، تريد زيادة ميزانية البنتاغون باعتبارها قناة الدعم المالي الحكومي الرئيس الموجه إلى صناعة التكنولوجيا العالية. يمثل هذا الكلام موقفاً يصعب الدفاع عنه. لكن طالما ليس هنالك من حوار ذكي بهذا الخصوص، سيفلت هؤلاء من المسؤولية وحسب.

أما النماذج الأكثر تطرفاً، مثل موراي روثبارد، فهم صادقون على أقل تقدير. إنهم يريدون إلغاء ضرائب الطرق السريعة لأنها تجبرك على الدفع لقاء طرق قد لا تمر

عليها أبداً. وكبديل لهذا الكلام، يقترح هؤلاء بأني وأنت إذا أردنا الذهاب إلى مكان ما، فيتعين علينا بناء طريق وفرض رسوم على الناس لقاء استخدامه. جرب تعميم هذا الكلام. إن مجتمعاً كهذا لا يمكنه الاستمرار، ولسوف يكون مليئاً بالرعب والكراهية لدرجة أن أي إنسان فيه سيفضِّل العيشَ في الجحيم وحسب.

على أي حال، يبدو من السخافة بمكان الحديث عن الحرية في مجتمع تسوده وتهيمن عليه الشركات العملاقة. وما هي نوعية الحرية الموجودة داخل الشركات أصلاً؟ إنها مؤسسات شمولية واستبدادية حيث تتلقى الأوامر من الأعلى وربما توجهها لمن يتواجد أسفل منك. هنالك في الشركات حرية بقدر ما كان تحت حكم ستالين. ومهما يكن من أمر الحقوق العمالية، فإنها مضمونة بالسلطة العامة المحدودة التي لا تزال موجودة.

حينما تحصل المؤسسات الاستبدادية الخاصة على الحقوق الواسعة ذاتها ـ أو أكثر من ذلك ـ كما هو الحال مع البشر، تصبح الحرية أضحوكة وحسب. لذلك، لا يكمن الحل في تقويض الحرية وإنما تقويض مؤسسات الاستبداد الخاصة.

ـ في مدينة بولدر بولاية كولورادو حيث أعيش، أُثير موضوع فرض حظر على التدخين في المطاعم وجرى استفتاء حوله. كانت هنالك حملة ضخمة وكبيرة ممولة جيداً ضده. كما تعرض بعض أعضاء مجلس المدينة للتهديد، ووصفت أعمالهم بـ«الفاشية وشبه النازية». وقد جرى كل ذلك باسم الحرية.

ليس هنالك من جديد في هذا الكلام. في الماضي، كان المبدأ القائم يشير إلى أن شركة فيليب موريس حرة في دفع الأولاد بعمر 12 عاماً للتدخين، وأن الأمهات يملكن الحرية في منع أبنائهن من التدخين بالمقابل. مما لا شك فيه، تتوفر شركة فيليب موريس على موارد أكبر، وبالتالي قدرة إقناع أكبر بالمقارنة مع آلاف الآباء ومئات من مجالس المدن. لكن من المفترض أن هذا الكلام ليس مهماً وحسباً.

حصلت صدفة طريفة قبل فترة من الوقت. في حينها، نشرت صحيفة نيويورك تايمز مقالاً افتتاحياً ممهوراً بقلم أحد الزملاء القدامى في معهد هوفر حول «الاختلافات

الفلسفية العميقة» التي تفصل ما بين الليبراليين والمحافظين. يريد الليبراليون رؤية السياسة الاجتماعية تحت إدارة المستوى الفيدرالي، فيما يفضل المحافظون «نقل السلطات إلى الولايات اعتقاداً منهم بوجوب صياغة السياسات قريباً من الناس».

في اليوم ذاته، نشرت جريدة وول ستريت جورنال مقالاً بعنوان «ما تريده شركة فيديليتي تحصل عليه بالعادة، وهي تريد خفضاً على ضرائبها في ماستشوستس». وقد افتتح المقال بعبارة «حينما تتحدث استثمارات شركة فيديليتي، تنصت ولاية ماستشوستس بالمقابل».. وإلا.

يشرح المقال أن ماستشوستس تنصت لأن فيديليتي تعد واحدة من أكبر الشركات في الولاية وتستطيع بكل سهولة نقل عملياتها عبر الحدود إلى رود آيلاند. وهذا ما هددت فيديليتي بفعله ما لم تمنحها ولاية ماستشوستس «حسماً ضريبياً»، أو لنقل إعانة ودعماً باعتبار أن «الشعب» يدفع ضرائب أكثر ويمكن لضرائبه تعويض الفرق (كما اضطرت نيويورك للقيام بالشيء ذاته مؤخراً بعدما هددت كبريات شركات التمويل بالانتقال إلى نيوجيرسي). في خاتمة المطاف، منحت ماستشوستس فيديليتي «الإعانة» التي تريد.

قبل ذلك ببضعة أشهر، طالبت شركة رايثون للصناعات العسكرية العملاقة بحسم ضريبي وتخفيض بكلفة استئجار المرافق، الأمر الذي قد يعود إلى رغبتها بتعويض قيمة أسهمها التي تضاعفت لـ3 مرات إبان السنوات الـ4 الفائتة، في مقابل ارتفاع أرباحها المدفوعة للمساهمين بنسبة 25% كذلك! وقد أورد التقرير المنشور في الصفحة الاقتصادية ذلك السؤال الخطابي المثير عما إذا «طلبت رايثون استعادة دولارات الضرائب بيد لتعود إلى توزيعها للمساهمين باليد الأخرى!».

من جديد، انحنت ماستشوستس للتهديد بنقل العمليات خارج الولاية. وقد خطط المشرعون لتنفيذ إعفاء ضريبي كبير للشركات في ماستشوستس عموماً، لكنها قيدت هذا الحسم لصالح رايثون ومقاولي «الدفاع الآخرين» وحسب.

إنها قصة قديمة ومعروفة. حتى نهاية القرن التاسع عشر، كانت الشركات مقيدة بتطبيق المهام والأعمال الصريحة التي تحددها مواثيق الدولة. لكن هذا الشرط تلاشى

عملياً حينما عرضت نيوجيرسي التخلي عنه. لذلك، قررت الشركات نقل عملياتها إلى نيوجيرسي بدلاً من نيويورك، الأمر الذي دفع الأخيرة للتنافس على الشيء ذاته والتخلي عن هذا الشرط، وبالتالي «انطلق سباق محموم نحو القاع» إن صح التعبير.

أنتج هذا الوضعُ حالةً من تضخم القوة والسلطة ضمن «استبداديات القطاع الخاص»، وقدمت لهذه الاستبداديات أسلحة جديدة لتقويض الحرية والحقوق الإنسانية، مع إدارة الأسواق على وفق مصالحها وأهوائها. كما ينطبق المنطق ذاته على شركة جنرال موتورز لصناعة السيارات التي قررت الاستثمار في بولندا، أو حينما قررت دايملار بنز تحويل عملياتها من ألمانيا، حيث يتلقى العاملون مرتباتٍ عاليةً، إلى آلاباما حيث الأجور أقل.

وعبر اللعب بورقة آلاباما للتنافس ضد منافسين آخرين، قدمت كارولاينا الشمالية لدايملار بنز إعانات، حماية للأسواق وحماية من المخاطر «ضد الناس» (في واقع الحال، يمكن للشركات الأصغر التصرف على النحو ذاته ما دامت الولايات مجبرة على التنافس في رشوة الأقوى!).

من جانب آخر، تبدو مؤكدة سهولة ممارسة اللعبة ذاتها مع الولايات مقارنة بالدول. إن انتقال شركة مثل فيديليتي إلى رود آيلاند، ورايثون إلى تينيسي، لا يشكل مشكلة كبيرة، الأمر الذي تدركه ماستشوستس جيداً. كما أن نقل العمليات إلى الخارج أكثر صعوبة بكثير.

بالتأكيد، يبدو «المحافظون» أذكياء بما يكفي لفهم أن قرارات الانتقال إلى مستوى الولايات لا يعني انتقال السلطة «إلى الشعب»، وإنما انتقالها إلى أولئك الأقوياء والمتنفذين الذين سيطلبون الإعانة والدعم اللذين سيخرجان من جيب إلى آخر. وهذا هو «المبدأ الفلسفي العميق» الذي تقوم عليه جهود «المحافظين» لنقل السلطة إلى الولايات.

على ما يبدو، لا يزال هنالك بعض الدفاعات على المستوى الفيدرالي، الأمر الذي يفسر تصنيفه كعدو (فيما خلا الأقسام المسؤولة عن ضخ الأموال إلى جيوب الشركات الكبرى كالبنتاغون الذي تتصاعد ميزانيته بالرغم من اعتراض أكثر من 80% من الشعب على هذا الارتفاع).

بحسب استطلاع للرأي قامت به جريدة واشنطن بوست، يفكر عدد هائل من الشعب بأن كل ما تقوم به الحكومة الفيدرالية سيء، وفيما عدا الجيش الذي نحتاجه (بكل تأكيد) لحماية الأمن الأميركي من المخاطر المحيقة به (برغم ذلك، أعرب بعض الناس عن اعتراضهم على زيادة موازنة الجيش، كما هو الحال مع كلينتون وغينغريتش، وآخرين سبقوهما في هذا الاعتراض). لذلك تساءلت الواشنطن بوست قائلة: «ما الذي يفسر هذا يا ترى؟».

هل يعقل أن يكون نصف قرن من الحملات الدعائية المكثفة التي تقودها الشركات في وسائل الإعلام وغيرها، هل يعقل أن تكون حملات تسعى لتوجيه مخاوف الناس، غضبهم وحقدهم ضد الحكومة من جهة، ولإخفاء طبيعة وقوة القطاع الخاص في أعينهم من جهة أخرى؟ عن نفسي، لا أجد ما يبرر اقتراح هذا التفسير كسبب لذلك، ولكن الأمر عبارة عن لغز يتعلق بغرابة أفكار الناس في بعض الأحيان.

لكن ما من شك في وجود تلك الأفكار الغريبة في عقول الناس. فعندما يرغب شخص ما بتفريغ غضبه جراء حقيقة تدهور وانهيار حياته أمام ناظرين، سنجده ـ على الأرجح ـ أكثر ميلاً لتفجير مبنى اتحادي بقنبلة عوضاً عن توجيه القنبلة ذاتها ضد مقر إدارة إحدى الشركات الكبرى.

هنالك الكثير من الأشياء الخاطئة لدى الحكومة بكل تأكيد، لكن هذه الحملة الدعائية تعارض الجانب الصحيح فيها، هذا الجانب المتمثل بكونها حائط الصد الوحيد الذي يحمي الناس من طغيان شركات القطاع الخاص.

ـ بالعودة إلى الوضع في مدينة بولدر، هل هي مثال على ما يمكن تسميته بـ«مناهضة السياسة» يا ترى؟

إنها مثال على مناهضة الديموقراطية. إنها تعني وجوب منع الناس من حقهم بالتجمع معاً واتخاذ القرار الديموقراطي حول الكيفية التي يعيشون.

ـ لقد أشرت كثيراً إلى أنه بينما يحصل المديرون التنفيذيون على كل ما يريدونه مقدماً على طبق من ذهب، فإنهم في الوقت ذاته شديدو الحذر من اليمين المتطرف،

وذلك لأنهم يريدون ضمان حق الإجهاض لبناتهم متى أردن ذلك. لكن أولئك البنات يملكن حق الإجهاض قبل الجدل الذي دار بين رو ضد وايد[1].

في واقع الحال، لا يريد المديرون التنفيذيون القيام بهذا سراً، والتورط في نشاط إجرامي. إنهم يريدون تمتع زوجاتهم وبناتهم بالحريات الطبيعية التي يردنها للعيش في مجتمع متمدن، وليس مجتمعاً يخضع للأفكار الدينية المتطرفة حيث يعيش الناس على معتقدات من عينة نشوء العالم قبل 20 قرناً من الزمان.

كما أن موارد قلق هؤلاء إزاء هذا التوجه اليميني المتطرف تمتد إلى الخوف من الطابع الشعبوي في المجتمع. هنالك الكثير من المعارضة للـ«الضخامة والكِبَر»، والتي لا تقتصر على الحكومة الكبيرة وإنما الشركات الكبيرة كذلك. في واقع الحال، لا يرى الجناح اليميني جدوى من وراء أشياء من عينة تمويل الأبحاث العلمية، وإنما الجدوى وكل الجدوى في تمويل ودعم الشركات، وذلك لأن الأخيرة تخلق التكنولوجيا والمعرفة التي ستستغلها في المستقبل.

وبوجه خاص، لا يحبذ المديرون التنفيذيون فكرة تفكيك المؤسسات متعددة الجنسيات من عينة الأمم المتحدة، أو إلغاء ما يسمى بالمعونات الخارجية. في واقع الحال، إنهم بحاجة لهذه المؤسسات ويرغبون ببقائها. إن الحماسة المتعصبة وضيقة الأفق التي قادت إلى تطبيق سياسات تحرير السوق، إصلاح المسؤوليات المدنية وتقليص الخدمات الاجتماعية، لها بعد آخر كذلك، وهم يخشون هذا البعد بكل تأكيد.

على الجبهة الداخلية

أسطورة الأوقات العصيبة

ـ حينما اتصلت بك ذلك اليوم بمنزلك في ليكسينغتون، كنت جالساً في الظلام جراء انقطاع التيار الكهربائي.

---

(1) وهي القضية التي دارت ما بين أروقة المحكمة العليا في ولاية تكساس والمحكمة الدستورية العليا حول حق الإجهاض عام 1973 وحسمت بتأكيد الدستور الأميركي هذا الحق لجميع النساء من دون قيود حكومية: المترجم.

في الحقيقة، لدي شعور بأننا سنشهد الكثير والكثير من هذه الأشياء. ببساطة شديدة، ليس هنالك استثمار كبير بالبنية التحتية. وهذا يعود إلى التوجه الرامي لتحقيق الأرباح قصيرة الأجل، وأقصد: فلتتخلى عن كل شيء آخر وحسب.

يخشى الكثير من الناس هذا الوضع. في أحد الأيام، جاءنا سباك لغرض إجراء بعض أعمال الصيانة وقال إنه اضطر لشراء مولد كهربائي لنفسه، حيث يتوقع استمرار انقطاعات التيار الكهربائي على نحو منتظم.

كما تمثل الاستعانة بمصادر خارجية إحدى الوسائل التي تعتمدها كبريات الشركات في سبيل توفير الأموال، لكنها تدمر قوة العمل الكامنة. ولا يختلف الأمر في الجامعات حيث يعينون كوادر من صغار التدريسيين بدوام جزئي، والذين عادة ما يرحلون عن العمل بسرعة. أما في مجال الأبحاث، فهنالك الكثير من الضغوط في اتجاه التوظيف التطبيقي قصير الأجل، وليس الدراسات الأساسية والنظرية كما كانت تجري في خمسينيات القرن الماضي حيث وضعت أسس اقتصاد اليوم. في واقع الحال، إن التأثيرات طويلة الأمد لهذه السياسات تبدو بالغة الوضوح.

ـ ما هو رايك بمفهوم الندرة، وأقصد به قلة الوظائف، قلة الأموال وقلة الفرص؟

لك أن تتجول في أي مدينة تريد. هل ترى حاجة لتحسين أي شيء يا ترى؟ هنالك قدر هائل من العمل الذي يتعين القيام به، والكثير من الأيادي العاطلة عن العمل. سيكون الناس سعداء بإنجاز العمل، لكن النظام الاقتصادي كارثي إلى الحد الذي يعجز عن توظيفهم.

من جانب آخر، تعوم البلاد فوق رؤوس الأموال، وتتوفر الشركات على أموال لا تعرف كيف تتصرف بها، فالأموال تتدفق من كل مكان. ليس هنالك من ندرة في الأموال، فهذه ليست أوقات التقشف والحزم. يبدو الأمر مجرد خدعة وحسب.

ـ عام 1996، وقع الرئيس كلينتون شيئاً يسمى قانون المسؤولية الشخصية وفرصة العمل، ذلك القانون الذي ألغى التزام الحكومة الفيدرالية المستمر تجاه الفقراء منذ 61 عاماً. سبق وقلت إن ذلك الالتزام كان محدوداً دوماً، وإنه تراجع بحدة منذ سبعينيات القرن الماضي.

حينما بدأ الهجوم.

ـ لا بد أنك تحب صياغة مفردات هذا القانون.

يقول القانون: «يتعين على الأطفال البالغين لـ7 سنوات تحمل مسؤوليتهم الشخصية». يعطيهم هذا القانون فرصاً حرموا منها بالماضي، كفرصة التضور جوعاً على سبيل المثال! إن هذا القانون ليس سوى هجوم آخر ضد أولئك الناس العُزَّل، وبناءً على حملة دعائية كفؤة جداً تدفع الناس لكره وخشية الفقراء.

لا شك أنه ينم عن ذكاء كبير، فهم لا يريدون منك الانتباه إلى الأغنياء، وأن تحيد ببصرك عما تصفه مجلة فورتشن آند بزنس ويك بمصطلحات من عينة «النمو المبهر»، و«النمو الهائل» للأرباح، وذلك في وقت يضخ فيه نظام البنتاغون الأموال في التكنولوجيا المتقدمة لصالح صناعات القطاع الخاص. والآن تريد منهم النظر إلى صورة امرأة سوداء متخيلة تقود سيارة كاديلاك لاستلام صك الإعانة كي يكون بوسعها الحمل بأطفال أكثر! يتساءل الناس: لماذا يتعين علينا الدفع لهذا الغرض؟

كانت فعالية هذه الحملة، ولا تزال، مذهلة. على الرغم من اعتقاد معظم الناس بمسؤولية الحكومة عن ضمان حد أدنى ومعقول من معايير المعيشة للناس الفقراء، لكنهم يتخذون موقفاً مناهضاً للرعاية الاجتماعية، الأمر الذي يوصف بكونه من جملة مساعي الحكومة لضمان تلك المعايير. لقد كان هذا المنجزَ الدعائي الذي يتعين عليك الإعجاب به.

كما أن هنالك وجهاً آخر لهذا الموضوع لم يحظ بما يكفي من النقاش. إن من جملة أهداف إبعاد الناس عن نظام الرعاية الاجتماعية ما يتمثل بتقليص الأجور عبر خلق زيادة في معروض سوق العمل.

تعمل حكومة نيويورك حالياً على منح إعانات جزئية للعاملين الذين يستبعدون من نظام الرعاية الاجتماعية. ومن جملة التأثيرات التي خلقها هذا الوضع تقليص حجم ما يعرف بـ«العمالة النقابية». ضع الكثير من العمال غير الماهرين في مكان العمل، اجعل ظروف العمل مزرية إلى الحد الذي يضطر الناس للقبول بأي عمل مهما كان، مع منحهم بعض الإعانات العامة لإبقائهم قيد العمل، ولسوف تستطيع خفض الأجور على هذا النحو. إنها وسيلة جيدة وفعالة لخلق المعاناة للجميع ولا شك.

ـ يعمد رالف نادر إلى وصف الجمهوريين والديمقراطيين بـ«تيوديلدوم وتويدلدي»[1].

تاريخياً، لم يكن هنالك اختلاف كبير ما بين حزبي الشركات (الجمهوري والديموقراطي)، فيما تلاشت الاختلافات المتبقية بينهما على مر السنوات.

من وجهة نظري، كان ريتشارد نيكسون آخر الرؤساء الليبراليين. ومنذ نهاية عهده، لم يعد هنالك سوى المحافظين (أو من يصح وصفهم بالمحافظين). كما بات التوجه الليبرالي، الذي كان ضرورة منذ الصفقة الجديدة، غير ضروري مع تطور أسلحة الحرب الطبقية الجديدة بداية سبعينيات القرن الماضي.

خلال السنوات العشرين الماضية، استخدمت هذه الأساليب لخلق ما تصفه صحافة المال والأعمال صراحة بوصف «إخضاع العمال الواضح لسلطة رأس المال». وفي ظل ظروف كهذه، يسعك التخلي عن أي شكليات أو تجميل ليبرالي سطحي وحسب.

قُدِّمَت رفاهية رأس المال بهدف تقويض الديموقراطية. فلو حاول الناس استعادة زمام السيطرة على جانب ما من حياتهم ولا يوجد أي كان ليقف بوجههم، سيكون الرد التاريخي المعتاد عبارة عن «سنقوم نحن الأغنياء بهذا نيابة عنكم». في واقع الحال، حدث مثال تقليدي في مدينة فلينت بمشيغان عام 1910، تلك المدينة التي هيمنت عليها شركة جنرال موتورز لصناعة السيارات.

في حينها، كانت هنالك قوة عمالية اجتماعية منظمة، إلى جانب تطوير خطط لتولي زمام الأمور وتوفير خدمات ديموقراطية عامة أكثر. بعد شيء من التردد، قرر رجال الأعمال الأثرياء الدفع باتجاه الخط التقدمي. قال أولئك الأثرياء: «كل ما تقولونه صحيح، لكننا نستطيع فعله على نحو أفضل لأننا نملك كل المال. هل تريدون حديقة عامة؟ صوتوا لمرشحنا وستحصلون على حديقة عامة».

لقد قوضت مواردُهم البُنى الديموقراطية الشعبية الناشئة وقضت عليها. فاز

(1) وهما شخصيتان خياليتان شهيرتان من عالم أليس في بلاد العجائب، ويتميزان بالتشابه الكبير في الشكل إلى حد يصعب فيه التفريق بينهما، مع كثرة الخصام والاختلاف والتنافس بينهما حول الكثير من الأشياء رغم تطابقهما من حيث الجوهر: المترجم.

مرشحهم وظهرت رفاهية رأس المال بالفعل، وحتى انتفت الحاجة للحديقة العامة وأهملت الفكرة كلياً.

إبان فترة الكساد، كانت هنالك حركة نقابية حية في مدينة فلينت، واتسعت الحقوق الشعبية. لكن هجوم الشركات المضاد انطلق بعيد الحرب العالمية الثانية. وقد استمر هذا الهجوم لبعض الوقت هذه المرة، لكن الأمور أخذت تتحرك بحلول خمسينيات القرن الماضي.

تباطأت الوتيرة في الستينيات حينما كان هنالك الكثير من التحولات ـ على شكل برامج الحرب على الفقر وأشياء خرجت من رحم حركة الحقوق المدنية ـ لكن بحلول السبعينيات، وصلت الأمور ذروتها وتتقدم بسرعة منذ ذلك الحين.

اتصفت الصورة النمطية التي رسمتها الحملة الدعائية للشركات منذ الحرب العالمية الثانية ـ في كل شيء من برامج التلفاز الكوميدية إلى الكتب الدراسية ـ بوصف: إننا نعيش جميعاً في وئام وانسجام، جوي صاحب العضلات، زوجته الوفية، المدير التنفيذي المُجِد، المصرفي الودود، جميعنا ضمن عائلة سعيدة وكبيرة واحدة. ولسوف نعمل جميعنا معاً للدفاع عن أنفسنا ضد الناس الأشرار ـ كما في منظمي العمل النقابي والحكومة الكبيرة ـ الذين يسعون لإفشال وتقويض انسجامنا. لطالما كانت تلك الصورة المعروضة، هي عبارة عن انسجام طبقي ما بين الناس الذين يحملون المطرقة من جهة والآخرين الذين وضعت رؤوسهم لتلقي الضربات فوق السندان من جهة ثانية.

ـ هنالك حملة ترمي إلى تقويض الثقة العامة ببرنامج الرعاية الاجتماعية من خلال القول بأنه سيفلس مع وقت وصول جيل الطفرة السكانية إلى سن التقاعد، وبالتالي لن يكون لهم أي مال في حينها.

بوسعي القول إن معظم الحديث عن الرعاية الاجتماعية محض احتيال إلى حد كبير. لنأخذ الحديث عن خصخصته. يمكن استثمار أموال الرعاية الاجتماعية في سوق السندات والأسهم سواء كان النظام عاماً أو خاصاً. لكن وضع الناس قيد المسؤولية عن أصولنا من شأنه تحطيم التضامن المنبثق عن القيام بالأشياء معاً، ويلغي الإحساس العام بأي مسؤولية للناس عن بعضهم بعضاً.

تقول فلسفة الرعاية الاجتماعية: «فلنضمن حصولنا جميعاً على الحد الأدنى من معايير الحياة». يزرع هذا الكلام فكرة سيئة في رؤوس الناس، فكرة مفادها قدرتنا على العمل جميعاً مع بعضنا بعضاً، مع الاستغراق بالعملية الديموقراطية وصناعة قراراتنا بأنفسنا. لكن من الأفضل خلق عالم يتصرف فيه الناس على نحو فردي في مقابل توسع سيادة الأقوياء.

يتمثل الهدف في وحدة اجتماعية أساسية مكونة منك أنت ومعك جهاز تلفازك. لذلك، إذا ما كان جارك الصبي جائعاً فهذه ليست مشكلتك. وإذا ما استثمر جارك وزوجته مالهما في مشروع سيء وخسر وانتهى الحال بهما ليتضورا جوعاً، فهذه ليست مشكلتك كذلك.

أتصور أن هذا الذي يكمن من وراء الحملة الدعائية ضد الرعاية الاجتماعية. أما القضايا الأخرى، فهي تقنية وليست بذات أهمية على الأرجح. لذلك، يمكن القول إن نظام ضرائب متقدماً بعض الشيء سيبقي منظومة الرعاية الاجتماعية فعالةً ومستمرة إلى أجل غير مسمى.

إذن، نحن ننتقل من فكرة أن إصابة شخص هي إصابة للجميع نحو فكرة أن إصابة شخص تعني إصابته وحده وحسب.

في واقع الحال، هذا هو المثل الأعلى للمجتمع الرأسمالي، فيما خلا الأثرياء، حيث يُسمَح لمجالس الإدارات بالعمل مع بعضها بعضاً، وكذلك المصارف والمستثمرون والشركات حيث يتحالف الجميع معاً مع الولايات القوية. وهذا كلام مقبول ولا يتطلب سوى عدم إشراك الفقراء فيه وحسب.

منح الرعاية للشركات

ـ ضمن مقال افتتاحي نشر في جريدة بوسطن غلوب، قال بيرني ساندرز من ولاية فيرمونت ـ وهو العضو المستقل الوحيد في مجلس الشيوخ ـ معلقاً: «إذا ما كنا مهتمين حقاً بضبط الموازنة على نحو عادل، إذن يتعين علينا تقليص الرعاية المقدمة للشركات». لقد قلت إنك غير مرتاح للغاية إزاء مصطلح «رعاية للشركات». ما هو السبب؟

يعجبني بيرني ساندرز، وكان ذلك مقالاً جيداً بحق، لكنني أتصور أنه بدأ من النقطة الخطأ. ما هو السبب الذي يحدونا لضبط الموازنة على نحو عادل يا ترى؟ هل تعرف أي شركة ـ أو أسرة ـ ليس لديها ديون؟

لا أعتقد بوجوب ضبط الموازنة على نحو عادل من الأساس، فالفكرة بمجملها عبارة عن سلاح آخر ضد البرامج الاجتماعية وتميل لمحاباة الأثرياء المتمثلين هنا بالمؤسسات المالية، وحاملي السندات ونحوهم في الغالب.

بوضع هذا الكلام جانباً، لا أجد سبباً للتردد يمنعني من استخدام مصطلح رعاية الشركات بسبب عدم وجود المصطلح من الأساس أو لكونه لا يمثل مشكلة جدية وكبيرة، وإنما لأن الناس يستخدمون المصطلح بالعادة للإشارة إلى بعض البرامج الحكومية على وجه التحديد ـ كما هي الحال مع الدعم الحكومي لمنتجي وقود الإيثانول على سبيل المثال ـ عوضاً عن الطرق الأساسية والأكثر سعة التي تساعد بها الحكومة قطاع الأعمال والشركات. يمثل هذا خطأ جسيماً.

لو لم يكن لدينا هذا التدخل الحكومي الداعم الواسع، لما كان لدينا اليوم صناعة سيارات، حديد وصلب، أشباه موصلات على الأرجح.

حينما تعرضت شركة لوكهيد ـ وهي الشركة المفضلة لدى نيوت غينغريتش[1] ـ إلى مشكلات مالية كبيرة بداية سبعينيات القرن الماضي، جاء الإنقاذ على شكل قرض بقيمة 250 مليون دولار مدعوم من الحكومة الفيدرالية. ولا يختلف الأمر عما حصل مع شركات أخرى مثل بين سنترال، كريسلر، ومصرف إلينويز كونتينينتال وآخرين.

بعد انتخابات العام 1996 (ولا أفترض بأن التوقيت هنا جاء بمحض الصدفة)، قررت إدارة كليتنون ضخ ما يقدر بـ750 مليون دولار أو أكثر من الأموال العامة بهدف تطوير نوع جديد من الطائرات المقاتلة، وهو نوع لا حاجة به للأغراض العسكرية. لكن العقد لم يمنح إلى منتج الطائرات المقاتلة التقليدي، مكدونل دوغلاس، وإنما إلى لوكهيد مارتن و/ أو بوينغ التي ما أنتجت طائرة مقاتلة منذ 60 عاماً.

(1) وهو العضو الجمهوري ورئيس مجلس النواب الأميركي للفترة 1995 ـ 1999: المترجم.

يعود السبب إلى بيع بوينغ للطائرات التجارية التي تمثل بعض أكبر صادراتنا المدنية (لا بد من الإشارة هنا إلى ضخامة سوقها). في كثير من الأحوال، تكون الطائرات العسكرية مدنية جرى تعديلها لهذا الغرض، مع تبنيها واستفادتها من الكثير من التكنولوجيا والتصاميم الخاصة بالطائرات المدنية.

ـ أعلنت شركتا بوينغ ومكدونل دوغلاس اندماجهما، ذلك الاندماج الذي تلقى دعماً حكومياً بقيمة أكثر من مليار دولار.

أنا واثق من أن خروج مكدونل دوغلاس من المنافسة لأجل الحصول على عقد الطيران يمثل سبباً من بين أسباب أخرى دفعتها لتعرب عن قبول استحواذ بوينغ عليها. ولوصف الأسباب التي حدت بتفضيل بوينغ على مكدونل دوغلاس، قال مساعد وزير الدفاع الأميركي لشؤون الاستحواذ والتكنولوجيا معلقاً: «نحن بحاجة لمد جسور الوصل مع قاعدة البحوث التجارية بغية التأثير في نموها». أما وزير الدفاع وليام بيري، فقد شرح ضرورة «تغلبنا على العوائق السابقة التي حدّت من وصولنا ـ في الوقت المناسب ـ إلى التكنولوجيا التجارية المتنامية بسرعة».

أما مراسل صحيفة نيويورك تايمز، آدم براينت، فقد كتب عن هذا الموضوع يقول: «لقد استبعد البنتاغون مجمعاً صناعياً عسكرياً وأدخل مجمعاً صناعياً آخر». وأضاف كذلك: «إن الأمر يتجاوز مجرد إعادة ترتيب فارغة للتوصيفات، وإنما يعكس مساعي البنتاغون للقيام بعمل أكثر مع الشركات التي تتوفر على قاعدة عملاء أكثر تنوعاً».

كما أشار محلل لشؤون الصناعات الجوية في بنك ميرل لينش إلى «أن هذا المسعى الرامي لتوسيع القاعدة الصناعية بهدف دعم الجيش مستمر منذ سنوات، لكن قرار البنتاغون (حول المقاتلة الهجومية المشتركة الجديدة) يمثل محطة رئيسة من بين المحطات على هذا الطريق».

في واقع الحال، كان هذا المسعى ولا يزال مستمراً منذ سنوات تتجاوز النصف قرن من الزمان، وتعود جذوره عميقاً إلى الدور الحيوي الذي يلعبه الجيش في تطوير العناصر الأساسية لـ«منظومة التصنيع الأميركية» (توحيد المعايير والأجزاء القابلة للتبديل) في القرن التاسع عشر.

بعبارة أخرى، إن الغرض الأساس من الإنتاج والمشتريات العسكريين، إلى جانب البحث والتطوير في المختبرات الحكومية أو الممولة بالأموال العامة (من جانب وزارة الطاقة وباقي الوكالات الأخرى إلى جانب البنتاغون) يتمثل في دعم الشركات الخاصة، فيما يستمر خداع الناس حول تمويل التكنولوجيا العالية بأموالهم العامة.

في واقع الحال، باتت هذه الأمور توصف وتناقش على نحو علني في صفحات الجرائد المتخصصة بمجالات المال والأعمال وعلى صدر صفحاتها الأولى أحياناً. يمثل هذا الكلام واحداً من الأشياء الجيدة حول نهاية الحرب الباردة، إذ ينقشع الضباب لتظهر الحقائق بعض الشيء. يدرك الناس الآن أكثر، ولو إلى حد ما، أن النظام العسكري يمثل احتيالاً على نحو ما وغطاء لضمان استمرار القطاعات المتقدمة من الصناعة على حساب أموال دافعي الضرائب. ويمثل هذا الكلام بعضاً من أسس النظام الاقتصادي بمجمله، لكنه عادة ما يكون خارج الأجندة عند حديث الناس حول رعاية الشركات.

من جانب آخر، أنا لست أقول بوجوب عدم وجود التمويل العام. أتصور أن هذا التمويل يمثل فكرة جيدة جداً لتمويل الأبحاث العلمية والتكنولوجيا للمستقبل. لكن هنالك مشكلتين اثنتين صغيرتين لا بد من الوقوف عندهما. يتعين عدم ضخ الأموال العامة لدعم الاستبداديات الخاصة (عدا عن النظام العسكري)، ويتعين على الناس التدخل في اتخاذ قرار الاستثمار. لا أتصور أن علينا الحياة في مجتمع يقرر فيه الغني والمتنفذ كيفية إنفاق المال العام، ودون أن يعرف أحد شيئاً حتى عن قراراتهم.

من المفارقات أن السياسيين الذين يتحدثون أكثر حول تقليص حجم الحكومة هم أنفسهم أكثر من يتحدث حول توسيع الدعم الحكومي للشركات. لقد عمدت إدارة ريغان إلى ضخ الأموال في الصناعات المتقدمة تكنولوجياً ولعبت الدور الحامي الأكبر لها في تاريخ أميركا ما بعد الحرب. ربما لم يكن ريغان على دراية كاملة بما يجري، لكن الناس المحيطين به ضاعفوا من حجم القيود المفروضة على الواردات. كما تفاخر وزير خزانته جيمس بيكر قائلاً إنهم زادوا من التعرفات الجمركية أكثر من أي إدارة أميركية أخرى منذ الحرب العالمية الثانية.

عادة ما يكون الدعم الحكومي للشركات الصناعية الخاصة كبيراً هنا، لكن هذا النوع من الدعم موجود في كل الدول الصناعية الأخرى. وعلى سبيل المثال، يعتمد الاقتصاد السويدي إلى حد كبير على الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات، لا سيما مصنعي السلاح على وجه الخصوص. وعلى ما يبدو، فإن الصناعة العسكرية السويدية قدمت جزءاً كبيراً من التكنولوجيا التي سمحت لشركة إريكسون بالاستحواذ على قدر كبير من سوق الهواتف المحمولة.

في هذه الأثناء، تقلصت مساحة دولة الرعاية الاجتماعية السويدية. لكن هذه الدولة لا تزال أفضل منا حالاً، لكنها تقلصت في مقابل توسع أرباح وعائدات الشركات متعددة الجنسيات.

من جانبها، ترى الشركات ضرورة في كبح الجوانب الشعبية للحكومة، تلك الجوانب التي تخدم الناس، لكنها ـ في الوقت ذاته ـ تريد دولة قوية للغاية، دولة تعمل من أجلها وبعيدة عن الرقابة العامة.

ـ هل تعتقد أن الرعاية الممنوحة للشركات تمثل قضية جدلية جيدة لدفع الناس نحو الانخراط في العمل السياسي أكثر؟

أنا لست خبيراً تكتيكياً ماهراً، ولربما تكون هذه وسيلة جيدة لدفع الناس إلى التحرك، لكنني أتصور أن الأمر سيكون أفضل لهم لو فكروا ملياً في القضايا وتوصلوا إلى الحقيقة بأنفسهم، ومن ثم سيحثون أنفسهم على التحرك والمضي قدماً في هذا السبيل.

جرائم أجنحة الفنادق الفارهة في مقابل جرائم الشوارع

ـ تركِّز وسائلُ الإعلام الكثيرَ من اهتمامها على الجريمة في الشارع، الأمر الذي يقول مكتبُ التحقيقات الفيدرالي إنه يكلِّف الخزينةَ أكثر من 4 مليارات دولار في العام. وكما تحصي مجلة ملتي ناشيونال مونيتور، فإن جرائم ذوي الياقات البيض، تلك التي يصفها رالف نادر بـ«جرائم أجنحة الفنادق الفارهة»، تكلِّف حدود 200 مليار دولار في العام. لكن هذا الكلام عادة ما لا يلقى آذاناً صاغية وحسب.

على الرغم من ارتفاع معدل الجريمة في الولايات المتحدة مقارنة بالمجتمعات المماثلة، لكن هنالك مجالاً رئيساً واحداً يتجاوز الحدود المعتادة، مجالاً يتمثل في جرائم القتل بالأسلحة النارية. لكن الأمر يعود إلى ثقافة السلاح. لم يتغير معدل الجريمة الإجمالي منذ وقت طويل، وقد انخفض مؤخراً في واقع الحال.

تعد الولايات المتحدة واحدة من بين مجتمعات قليلة ـ ولربما كانت الوحيدة ـ التي ترى الجريمة قضية سياسية، فيما ينظر لها كقضية اجتماعية في جميع أرجاء العالم بالمقابل. كما أن السياسيين لا يتنافسون في كيفية محاربة الجريمة عند اقتراب الانتخابات، وإنما يحاولون إيجاد وسيلة لكيفية التعامل معها، هكذا ببساطة وحسب.

لكن لِماذا تتلقى الجريمة كل هذا الاهتمام يا ترى؟ أتصور أن للأمر علاقة بالسيطرة على المجتمع أكثر منه بالجريمة نفسها. هنالك جهد ملتزم وحازم ومستمر لتحويل الولايات المتحدة إلى ما يشبه مجتمعات العالم الثالث، حيث يملك قلةٌ قليلةٌ من الناس ثرواتٍ هائلةً في مقابل كثرة كبيرة لا تتمتع بالأمن (الأمر الذي يعود لجملة من الأسباب منها أن وظائفهم قد تتحول إلى المكسيك أو أماكن أخرى حيث لا يفكر العاملون بمنافع العمل النقابي ونحوها).

والآن، وبعدما أصبح هؤلاء العمال فائضين، ما الذي ستفعله لهم؟ بداية، عليك ضمان عدم انتباههم لمدى التفاوت والظلم في المجتمع وأنهم لا يحاولون تغييره، وأن أفضل طريقة لتحقيق هذا تتمثل في تشتيتهم مباشرة عبر خشيتهم وكرههم لبعضهم بعضاً. في واقع الحال، تعمد جميع المجتمعات القهرية إلى تطبيق المبدأ ذاته، والذي يصادف تمتعه بفائدتين أخريين: يقلص هذا المجتمع عدد الناس الفائضين (من خلال العنف)، ويوفر أماكن لإيواء المتبقين منهم (في السجون).

لقد بدأت الحرب المخادعة على المخدرات في وقت يعرف فيه جميع الناس أن استخدام كل أنواع المخدرات ـ بما فيها القهوة ـ كان بحال تراجع ضمن مجتمعات البيض المتعلمين، في مقابل ثبات ذلك الاستخدام إلى حد ما في مجتمعات السود. من جانبها، وجدت الشرطة أن من الأسهل لها بمكان تنفيذ أعمال الاعتقال في شوارع أحياء السود الفقيرة عوضاً عن ضواحي البيض. والآن، باتت نسبة كبيرة من

حالات الإدانة والاحتجاز بالسجون المتعلقة بالمخدرات، والتي تستهدف في الغالب الحلقات الأضعف من الشبكات، تشمل من يضبط بترويج المخدرات.

أما الرؤوس الكبيرة، فغالباً ما يهمل أمرها. عادة ما تنشر وزارة التجارة تقاريرَ وأرقاماً دورية حول أنشطة وعمليات الشركات الأميركية في الخارج (وهي تقديرات فقط، وتأتي متأخرة بالعادة ومن دون تفاصيل محددة). أواخر عام 1996، أوردت الوزارة أن نحو ربع الاستثمار الأجنبي في نصف الكرة الشمالي الغربي للفترة ما بين 1993 ـ 1995 (فيما خلا كندا) كان في برمودا.

أما فيما يخص الأرقام المتعلقة بالشركات الأجنبية المملوكة (بأغلبية) للأميركيين (فيما خلا المصارف) فكان ربعها في برمودا، مع 15 % أخرى في بنما، جزر الكاريبي البريطانية وغيرها من ملاذات الضرائب المعروفة. أما معظم المتبقي، فيبدو وكأنه أموال مضاربة قصيرة الأمد لشراء أصول في البرازيل على سبيل المثال.

من الجدير بالذكر أن هذه الاستثمارات لا تستخدم لبناء المصانع في برمودا الآن. ويمكن القول إن التفسير الأكثر براءة لوجودها يتمثل في كونها نوعاً من الاحتيال أو التهرب الضريبي. كما أن هنالك احتمالاً كبيراً بأن تكون هذه رؤوس أموال للمخدرات كذلك. تقول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (وهي منظمة مقرها باريس وتمثل 29 من بعض أكثر الدول ثراءً في العالم)، إن ما يقرب من نصف أموال المخدرات ـ وهو رقم يقدر بـ250 مليار دولار ـ تمر عبر المصارف الأميركية كل عام. لكن على قدر علمي، فإن أحداً لا يهتم بأمر تحري هذا المال القذر.

ومن المعروف منذ سنوات أن الشركات الصناعية الأميركية المنتجة تصدر مواد كيماوية تستخدم في صناعة المخدرات في أميركا اللاتينية، وعلى نحو يمكّن من استخدامها قانونياً بأي شكل. وقد دفع هذا الوضع إلى صدور تعليمات تنفيذية تلزم المصنعين بمراقبة حركة تلك المواد الكيمياوية وبيعها وشرائها، لكنني لم أسمع يوماً بأي ملاحقة قانونية بهذا الصدد.

في واقع الحال، لا يتوقف الأمر عند إهمال جرائم الشركات حينما يتعلق الأمر بقطاع المخدرات وحسب. لنأخذ ما حصل مع مؤسسات الإقراض والادخار على

سبيل المثال. اعتُبر قدرٌ صغير جداً من أنشطتها إجرامياً، فيما تكفلت أموال دافعي الضرائب بالمتبقي. لكن هل يبدو الأمر مفاجئاً يا ترى؟ ولماذا يسمح الأثرياء والمتنفذون بخضوعهم للملاحقة القانونية؟

ـ يقارن راسل موخيبر من موقع «كوربوريت كرايم ريبورتر» بين إحصائيتين، حيث يقتل 24000 أميركي جراء الجريمة كل عام في مقابل موت 56000 من جراء الحوادث والإصابات المرتبطة بالعمل.

يبدو هذا مثالاً آخر على جرائم الشركات. إبان ثمانينيات القرن الماضي، أعلمت إدارة ريغان مجتمع الأعمال والشركات أنها لن تقاضي الأخيرة على خروقاتها ضوابط إدارة السلامة والصحة المهنية. نتيجة لهذا الكلام، ارتفعت وتيرة الحوادث الصناعية على نحو كبير. في هذا السياق، أوردت جريدة بزنس ويك أن الإصابات التي وقعت في أيام العمل تضاعفت خلال الفترة ما بين الأعوام 1983 ـ 1986، الأمر الذي يعود جزئياً إلى رفع إدارة ريغان، ومن ثم إدارة بوش الأب، أيديها عن الوكالة.

كما يصح الكلام ذاته حول قضايا البيئة، كما في التخلص من المخلفات السامة على سبيل المثال. أكيد، أنهم يقتلون الناس، لكن هل يعد هذا القتل جريمة يا ترى؟ حسناً، يتعين أن يكون كذلك.

ـ قمت أنا ومعي هوارد زين بزيارة إلى سجن فيدرالي بدرجة قصوى من الحراسة في فلورنس بولاية كولورادو. تميزت الردهة بسقف عال، أرضيات من البلاط، وكان الزجاج في كل مكان. في الوقت ذاته تقريباً، قرأت عن جامعات مدينة نيويورك مكتظة جداً وأن بعض طلبتها يضطرون للقاء بعضهم بعضاً في المطاعم، قاعات الرياضة وغرف تبديل الملابس. أجد تناقضاً صارخاً بين الاثنين.

يرتبط المثالان بالتأكيد. تعاني السجون والجامعات من الاكتظاظ البشري بسكان لا جدوى من تعليمهم لأن لا شيء لديهم ليفعلوه. ولأننا شعب متحضر ومتمدن، فإننا نزج بهم في السجون عوضاً عن إرسال فرق الموت للقضاء عليهم في الخارج. تمتلئ السجون كثيراً بالمدانين بقضايا على علاقة بالمخدرات، وعادة ما تكون قضايا سخيفة. بالمقابل، لم يسبق لي رؤية أي مصرفيين أو مديرين تنفيذيين من شركات

الصناعات الكيمياوية في السجن. يقترف الناس الذين يسكنون الضواحي كثيراً من الجرائم، لكنهم لا يذهبون إلى السجن بالوتيرة ذاتها التي يذهب بها الفقراء.

كما أن هنالك عاملاً آخر. يمثل بناء السجون الآن جزءاً أساسياً ومهماً من الاقتصاد. ورغم أن هذه السجون لم تدخل على جدول أعمال ونفقات البنتاغون حتى الآن، لكنها تنامت بسرعة كبيرة لفتت الانتباه لمؤسسات تمويل كبيرة من عينة ميرل لينش التي تصدر سندات لتمويل السجون.

تتجه شركات التكنولوجيا العالية، التي تستمد بحثها وتطويرها من البنتاغون، نحو فكرة إدارة السجون عبر الحواسيب الفائقة القدرة، تكنولوجيا المراقبة ونحوها. وفي واقع الحال، لا أتصور أنني سأتفاجأ يوماً لرؤية عدد أقل من الناس في السجون مع أناس أكثر محتجزين كسجناء في منازلهم. ولربما يكون في متناول التكنولوجيا ابتكار أدوات ووسائل للمراقبة والتحكم بالناس أينما كانوا. لذلك، إذا ما تناولت سماعة الهاتف وقمت باتصال لا يعجبهم، ستنطلق الإنذارات أو أنك ستتعرض لصدمة كهربائية.

توفر هذه التطبيقات كلفة الكثير من الأموال المطلوبة لبناء السجون. وصحيح أن هذا الكلام يضر بشركات البناء، لكنه ينفع قطاع شركات التكنولوجيا العالية بالمقابل، تلك الشركات التي تمثل القسم الأكثر تطوراً ونمواً وديناميكية ضمن اقتصادنا.

ـ يبدو الأمر الذي تصفه كسيناريو على طراز روايات جورج أورويل.

فلتصفه كذلك أو أي كان، وأقول إنه مجرد رأسمالية ضمن دولة عادية. إنه تطور طبيعي لنظام يدعم التنمية الصناعية ويسعى لتنظيم الأرباح قصيرة الأجل لصالح قلة من الناس مقابل كلفة كبيرة تدفعها الأغلبية.

ـ لو أنك تنبأت قبل 30 أو 40 عاماً مضت برحلات طيران ومطاعم حيث يمنع التدخين، وأن شركات صناعة التبغ ستعاني هجمات شرسة، فإن أحداً ما كان ليصدقك قط.

إبان فترة الثمانينيات، تراجع استخدام جميع أنواع المواد (المخدرات، التبوغ،

القهوة وغيرها) الأمر الذي برز بوضوح ضمن قطاعات الناس الأكثر تعليما وثراءً. وبما أن شركات صناعة التبوغ تدرك أنها ستفقد مساحتها في أسواقها، عمدت هذه الشركات إلى التوسع بسرعة نحو أسواق أجنبية، أسواق فتحتها بفعل قوة الحكومة الأميركية.

لا يزال بإمكانك إيجاد الكثير من الفقراء وغير المتعلمين من المدخنين. وفي واقع الحال، بات التبغ مخدراً للطبقات الدنيا إلى حد أن بعض مؤرخي القانون يتوقعون حظره يوماً ما. عبر السنوات، وحينما ترتبط مادة ما بـ«الطبقات الاجتماعية الخطرة»، تحظر تلك المادة في الغالب. ولنا أن نذكر بأن حظر الكحول في البلاد كان إلى حد ما بسبب صالونات الطبقة العاملة في مدينة نيويورك وغيرها. أما الأثرياء، فقد استمروا بالشرب قدر ما أرادوا.

بالمناسبة، أنا لست مؤيداً لحظر التدخين بقدر ما أرفض حظر أي مادة ترتبط بالطبقات الأخرى. لكن التدخين عادة قاتلة تطيح بعدد هائل من البشر وتؤذي غيرهم كذلك، لذلك فإن وضعها تحت السيطرة يعد خطوة إلى الأمام.

ـ في شهر آب من العام 1996، كتب غاري ويب مقالة من 3 أجزاء في جريدة سان خوسيه ميركوري نيوز، والتي وسّعها لاحقاً لتصدر على شكل كتاب حمل عنوان «التحالف المظلم». زعم ويب أن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية تحقق أرباحاً من خلال بيع الكوكايين في أحياء السود الفقيرة بلوس أنجلوس، وأنها تتحمل المسؤولية عن انفجار تعاطي ذلك المخدر بين الأوساط الشعبية في ثمانينيات القرن الماضي. لقد لاحظت أنك تبتعد عن هذا النوع من القصص، وعلى الأقل حتى يطلب إليك مناقشتها أثناء جلسات الأسئلة والأجوبة. يبدو أنك لا تكرس الكثير من الجهد لهذا الكلام.

أنا انظر إلى هذه الأمور على نحو مختلف وحسب. يمكن القول إن قصة ويب صحيحة من الأساس، لكن حقيقة تورط وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية في تهريب المخدرات معروفة منذ صدور كتب تتحدث عن هذا الموضوع قبل عشرات السنين من عينة كتاب إل مككوي الذي حمل عنوان «سياسات الهيروبين: تواطؤ وكالة

الاستخبارات المركزية الأميركية في تجارة المخدرات العالمية»، الأمر الذي بدأ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة. ولك أن تتبع القصة ابتداءً بما عرف حينها بـ«الرابط الفرنسي» في مرسيليا (والذي كان من تداعيات محاولات وكالة الاستخبارات المركزية تقويض النقابات والاتحادات عبر إعادة تأسيس المافيات لكسر الإضرابات وعرقلتها)، ووصولاً إلى المثلث الذهبي في لاوس، بورما ومن ثم أفغانستان وغيرها. وقد كشف كل من بوب باري وبراين بارغر الكثير من هذه القصص قبل سنوات طويلة. كانت أدلة الرجلين صحيحة، لكنهما أُسكِتا بسرعة. أما ويب، فقد أسهم في كشف وتتبع بعض التفاصيل التي أوضحت أن دخول الكوكايين إلى الأحياء الفقيرة حصل عبر مسارات معينة.

وحينما تقول وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية إنها لا تعلم شيئاً عن الموضوع، أفترض أنهم محقون بهذا. فلماذا تريد هذه الوكالة معرفة أي شيء حول تفاصيل أمر كهذا يا ترى؟ إن تسرّبَ المخدرات إلى الأحياء الفقيرة ليس بالمؤامرة المخطط لها وحسب، وهو ما سيحصل في سياق الوضع الطبيعي للأحداث أينما كان. كما أنها لن تتسرب إلى المجتمعات المحمية جيداً، والقادرة على الدفاع عن نفسها، بل ستنتشر في تلك التي يعيش أفرادها صراعاً من أجل البقاء، وحيث لا يجد الأطفالُ الرعايةَ الكافية لأن الآباء مضطرون للكفاح بهدف وضع لقمة العيش على طاولة الطعام.

لذلك، من المؤكد وجود رابط بين وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية والمخدرات. لقد انخرطت الولايات المتحدة في حملة إرهاب عالمية عبر أرجاء أميركا الوسطى. وقد كانت تلك الحملة سرية (ما يعني أن الناس في المواقع المهمة ضمن الحكومة ووسائل الإعلام يعرفون بأمرها، لكنها كانت عميقة تحت السطح بالقدر الذي يمكنهم من إنكار حصولها). بغية الحصول على أموال لا يمكن تتبعها وأشرار متوحشين ظاهرين بالصورة، لجأت حكومتنا للتعامل ـ طبيعياً ـ مع مهربي مخدرات مثل نوريغا (ولنتذكر أن الرجل كان صديقنا العظيم حتى بات أكثر استقلالاً من المسموح). لا شيء في كل هذه الكلام مفاجئ ولا سري.

لكن ما أختلف به مع الكثير من الناس الآخرين يكمن في تصوري بعدم استغراق وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية بهذا الدور كوكالة مستقلة، وإنما قامت به حسب تعليمات وتوجيهات البيت الأبيض، حيث نفذتها كجزء من سياسات الدولة وعملياتها التي تريدها الحكومة مع ضمان «قدر معقول من الإنكار» إذا لزم الأمر.

وسائل الإعلام

ـ ضمن كتاب تصنيع الموافقة، ذلك الكتاب الذي ألّفتَه مع إد هيرمان عام 1988، وصفت 5 مرشّحات يتعين مرور الأخبار من خلالها قبل ظهورها بالمظهر النهائي أمامنا. هل يسعك إعادة مراجعة العدد من جديد؟ ربما يحتاج مرشّح «مناهضة الشيوعية» إعادة النظر والتغيير على الأرجح.

مؤقتاً على أقل تقدير. في ذلك الوقت، ظننت أن التفسير ضيق جداً. وعلى نحو أوسع، يمثل هذا المرشّح تلك الفكرة القائلة بوجود أعداء خطرين يتربصون بنا، وحاجتنا للتجمع تحت مظلة حماية السلطة الداخلية.

أنت بحاجة لشيء يثير الهلع لدى الناس، شيء يمنعهم من توجيه انتباههم لما يحصل معهم حقاً. يتعين عليك صناعة الخوف والكراهية، إعادة توجيه ذلك النوع من الغضب ـ أو حتى مجرد الاستياء ـ الذي تثيره الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

بحلول بداية ثمانينيات القرن الماضي، بات واضحاً أن الشيوعية ما عادت تشكل تهديداً صالحاً للاستهلاك البشري كما في السابق. لذلك، وحينما جاءت إدارته للحكم، قرر ريغان التركيز فوراً على «الإرهاب الدولي». ومنذ البداية، استخدمت الإدارة ليبيا ككيس ملاكمة.

ابتداءً من ذلك الوقت، ومع كل محاولة لحشد الدعم لصالح قوات الكونترا أو أي شيء آخر، تعمد الإدارة إلى تدبر مواجهةٍ ما مع ليبيا. كما وصلت الأمور حداً من السخف إلى درجة إحاطة البيت الأبيض بالدبابات بهدف حماية ريغان المسكين من فرق الاغتيالات الليبية، الأمر الذي تحول إلى نكتة دولية.

بحلول نهاية الثمانينيات، تحول مهربو المخدرات من أصل إسباني إلى أعداء، فيما

انضم إليهم مهاجرون، مجرمون سود، أمهات ممن يتلقين رعاية اجتماعية والعديد من المهاجمين من كل مكان.

- في نهاية كتابك «تصنيع الموافقة»، خلصت إلى «أن الغرض المجتمعي للإعلام يتمثل في الدفاع عن الأجندة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية للمجموعات المتميزة التي تهيمن على المجتمع المحلي والدولة». هل ترغب بإضافة أي شيء آخر إلى هذا الكلام؟

إنه وصف بديهي إلى حد أنه يكاد أن يستغني عن الكلمات. ولسوف يكون مذهلاً لو لم يكن هذا الوصف صحيحاً. كما أن الافتراض بوجود سوق حر ـ أو شيء ما يشبهه ـ سيدفعك عملياً لهذا الاستنتاج.

- في مجلة زي، ناقش إد هيرمان استمرار فكرة ليبرالية الإعلام.

إن نقطة إد الأساسية صحيحة تماماً، لكن الأهمية تكمن في رغبات الناس الذين يملكون وسائل السيطرة على الإعلام. لكنني قد أختلف معه قليلاً حول ليبراليتهم. برأيي، ربما تفي وسائل الإعلام الوطنية من عينة الواشنطن بوست والنيويورك تايمز بتعريف مفردة ليبرالي. كما أنهم ينشرون أشياء أتفق وإياها في بعض الأحيان.

على سبيل المثال، ولشدة دهشتي، عادة ما تنشر النيويورك تايمز مقالاً افتتاحياً يدعم توسيع حقوق العمال في إندونيسيا (على عكس الرأي اليميني المؤيد لخنق العمال ما دام ذلك يجلب المزيد من المال). كما أن النيويورك تايمز تضم كتاب أعمدة ـ من عينة بوب هيربرت على سبيل المثال ـ ممن لا أتصور أنك ستجد مثلهم قبل 40 عاماً مضت، وهم عادة ما يكتبون مواد جيدة بحق.

لكن بوجه عام، تتبنى وسائل الإعلام الرئيسة بعض الفرضيات الأساسية، كما في ضرورة إدامة واستمرار حالة رفاه الأثرياء على سبيل المثال. ضمن هذا الإطار، سنجد مساحة ما للاختلاف في الرأي، ومن الممكن جداً أن تتوجه وسائل الإعلام الكبرى نحو الطرف الليبرالي من هذا الطيف. في واقع الحال، وضمن منظومة دعائية مصممة بعناية، فإن هذا هو الموقف الذي يتعين عليهم اتخاذه.

تتمثل الوسيلة الأكثر ذكاءً في إبقاء الناس سلبيين ومطيعين في تقييد وتضييق طيف الآراء المقبولة على نحو صارم، لكن مع السماح بحوار حيوي جداً ضمن هذا الطيف، وحتى تشجيع وجهات نظر نقدية وأكثر معارضة. يمنح وضع كهذا الناسَ الإحساسَ بوجود استمرار التفكير الحر، مع تعزيز الفرضيات الأساسية للنظام من خلال الحدود المفروضة على نطاق النقاش.

لذلك يسمح لك بمناقشة ما إذا كان ينبغي المضي بعملية السلام في الشرق الأوسط فوراً أو تأجيلها، أو ما إذا ضحَّت إسرائيل بأكثر مما ينبغي أو بالمقدار الصحيح. في مقابل هذا، لا يسمح لك بمناقشة حقيقة ـ وهي الحقيقة بكل تأكيد ـ أن هذه العملية (عملية السلام) قضت على جهد دولي استمر لعشرات السنين بهدف دعم المساعي الدبلوماسية للاعتراف بالحقوق الوطنية للطرفين المتنازعين، وأكدت الموقف الأميركي الذي ينكر هذه الحقوق للفلسطينيين.

لنحاول تعريف ما تعنيه ليبرالية وسائل الإعلام. هب أن 80 % من جميع الصحفيين صوتوا للحزب الديمقراطي. هل يعني هذا أنهم ليبراليون بالمعنى الدقيق للكلمة، أم أنهم يقفون إلى جانب اليسار من طيف ضيق للغاية، طيف يميل إلى يمين الوسط؟ (كانت معظم كتاباتي عبارة عن نقد للطرف الليبرالي من الإعلام، ذلك الطرف الذي يضع الحدود القصوى للرأي المقبول).

ولنأخذ الأمر خطوة إلى الأمام. لنفترض أن 80% من الصحفيين راديكاليون متحمسون ممن يفضلون الكتابة في مجلة زي. هل سيعني هذا أن وسائل الإعلام ستكون راديكالية؟ في واقع الحال، لن يتضح هذا إلا إذا تمتعت وسائل الإعلام بحرية التعبير عن الفكر (من خلال مراسليها في هذه الحالة).

لكن هذه الفرضية قيد النقاش، وهي فرضية لا يمكنك إثباتها عن طريق افتراضها مسبقاً. يبدو الدليل التجريبي على خطأ هذه الفرضية هائلاً، وليس هنالك من محاولة جدية للتصدي له. وعوضاً عن ذلك، افترضت أنت أن وسائل الإعلام منفتحة وحسب. من الممكن التمسك بهذا النوع من التفكير لو كانت السلطة مركزيةً والطبقات المتعلمة من الشعب مطيعةً بما فيه الكفاية.

ـ نشرت مطبوعات جامعة إلينوي طبعةً أميركيةً من «إزالة المخاطر عن الديمقراطية» للباحث الأسترالي المعروف أليكس كاري. حمل أحد فصول الكتاب عنواناً تمثل في «دعاية الجذور والجذوع». ما الذي يقصده كاري بهذا الكلام يا ترى؟

تمثل دعاية الجذوع الشيء الذي نعلق عليه أنا وإد هيرمان غالباً. إنها وسائل إعلام النخبة، وهي تستهدف القطاعات المتعلمة من الشعب من الذين يؤثرون في عملية صناعة القرار ويضعون الإطار العام والأجندة كي يتبعها الآخرون. أما دعاية الجذور، فهي تلك الدعاية التي تستهدف القطاعات الجماهيرية السوقية، والتي يراد منها تشتيتهم وإلهاؤهم وإبقاؤهم بعيدين عن التدخل في ميدان شؤوننا العامة حيث لا ينتمون.

ـ هل ترى في الأمر سخرية أن أحد أهم المؤلفات حول المنظومة الدعائية الأميركية مكتوب على يد شخص أسترالي؟

مطلقاً. كان ألكس كاري صديقاً قديماً، وقد أهدينا كتاب «تصنيع الموافقة» له. وقد كان الرجل رائداً في دراسته عن الدعاية المؤسسية التي تعد وسائل الإعلام إحدى أوجهها. وقد قضى أواخر أيامه يعمل على كتاب كبير حول هذا الموضوع، لكن الموت عاجله قبل إنجاز المشروع.

على الرغم من أن دعاية المؤسسات تمثل قوة رئيسة من قوى التاريخ المعاصر، لكنها لم تحظَ بما تستحق من الدراسة بفرض وجوب عدم معرفة الناس بتورط الشركات الكبرى في السيطرة على ذهنية العموم، منذ وقت طويل ولغاية الآن. ينقل كاري عن الصحافة التجارية قولها إن ذهنية العموم تمثل «الخطر الأكبر الذي يتهدد أرباب الصناعة». يفترض بنا تصديق ليبرالية الصحافة، خطورتها، عدوانيتها وخروجها عن السيطرة. وهذا في حد ذاته يعد مثالاً جيداً على دعاية الشركات.

ـ لقي أكثر من 700 شخص مصرعهم جراء موجة الحر التي ضربت شيكاغو صيف العام 1995. وقد كانت غالبية الضحايا من كبار السن في الأحياء الفقيرة ممن لا يستطيعون دفع ثمن تكييف الهواء. كان حرياً بعناوين الصحف أن تقول «السوق يقتل 700 شخص» كما أتخيل.

أنت محق تماماً، فوسائل الإعلام الأمينة كانت لتنقل كيف أن آليات عمل السوق أضافت المزيد من الوفيات إلى الحصيلة. كما يمكن إعادة صياغة كل قصة في الصحيفة على نحو أكثر أمانة ومن وجهة نظر أكثر إنسانية، وبأسلوب لا يعكس مصالح الطبقة القوية والمتنفذة. لكن انتظار حصول ذلك بناء على مبادراتهم الشخصية يشبه انتظار شركة جنرال موتورز تقديم أرباحها للناس المعدمين في الأحياء الفقيرة.

ـ احتفل أنتوني لويس، ذلك الشخص الذي قلت عنه إنه أحد الأصوات الليبرالية المتطرفة المسموح بها في نيويورك تايمز، احتفل بأوراق البنتاغون[1]. في ذكراها الـ25 كمثال عظيم على بطولة الإعلام وشجاعته. وقد كتب في هذا الخصوص قائلاً: «لقد كنا صحافة أكثر هدوءاً قبل العام 1971».

لقد حصل بعض التغيير بالفعل. انفتح المجتمع في حقبة ستينيات القرن الماضي من عدة جوانب، ابتداءً من المواقف الشخصية، مروراً بقواعد الأزياء ووصولاً إلى المعتقدات. لقد أثر هذا في كل شيء بما فيه الشركات الكبرى ووسائل الإعلام المؤسسية التي باتت اليوم أقل انضباطاً من جملة من النواحي مقارنة بالستينيات.

نشر عمود في الوقت ذاته بقلم راندولف راين. خرج راين من حقبة الستينيات وأنتج تقارير ممتازة حول أميركا الوسطى لصالح جريدة بوسطن غلوب في الثمانينيات. كما أثّرت ثقافة الستينيات على محرر بوسطن غلوب الآخر، توم وينشيب الذي عرف عن ابنه رفضه التجنيد. أثرت الأحداث في طريقة تفكيره وطورت الجريدة من جملة من النواحي. لذلك، من المؤكد أن الستينيات تركت أثراً كبيراً. لكن إصدار أوراق البنتاغون عام 1971 ما كان ـ في حقيقته ـ جزءاً منها.

عام 1968، وبعد هجوم التيت (وكان هجوماً ساحقاً نفذته المقاومة الجنوبية المعروفة لدى الأميركيين باسم الفيتكونغ) بدعم قوات فيتنام الشمالية أثناء عيد التيت الفييتنامي، قررت أميركا «الشركة» أن الحرب في ذلك البلد ما عادت شيئاً يستحق العناء. لقد توصلت الأخيرة إلى قناعة أن الحرب حققت الغرض منها، وأن

---

(1) وهي عبارة عن تقرير حكومي سري من 7000 وثيقة سربها موظف مدني في البنتاغون ونشرت في صحف أميركية وكشفت حقائق صادمة عن حرب فييتنام: المترجم.

الاستمرار بات مكلفاً جداً وحسب. لذلك، أبلغوا جونسون بضرورة الدخول في نوع من المفاوضات بهدف بدء سحب القوات الأميركية.

لكن الأمر تطلب عاماً ونصف العام حتى أخذت وسائل الإعلام بالاستجابة للانفتاح الذي أوجدته أميركا «الشركة» للتعبير عن آراء ناقدة ورافضة بشدة للحرب. وكما أتذكر، كانت بوسطن غلوب من أوائل الصحف التي نادت بضرورة الانسحاب الأميركي من فييتنام.

في تلك الفترة، بدأ لويس بالحديث عن الحرب التي بدأت «مع جهود حثيثة لفعل الخير» لكن الأمر كان في عام 1969 (!) حيث بات واضحاً أن الحرب «خطأ كارثي» وأن الولايات المتحدة «عاجزة عن فرض حل إلا بكلفة باهظة جداً عليها» (وبنفس المنطق، تحدثت صحيفة برافدا الروسية عام 1980 أو 1981 على الأرجح قائلة إن الحرب في أفغانستان «بدأت مع مساع حثيثة لفعل الخير، لكن من الواضح أنها باتت خطأ كارثياً مكلفاً جداً لروسيا»). من المؤكد أن فييتنام ما كانت «خطأ كارثياً» وإنما عدواناً إجرامياً. لذلك، وحينما أخذت نيويورك تايمز بالحديث على هذا النحو، أدركنا جميعنا أن شيئاً تغيّر بالفعل.

لم تظهر معظم الأجزاء المهمة من أوراق البنتاغون في صحيفة نيويورك تايمز، ولم تجرِ مناقشتها ضمن الأدبيات السائدة. كما أن الأجزاء التي نشرتها نيويورك تايمز لم تكن تكشف الكثير كذلك. وعلى الرغم من احتوائها على بعض المعلومات الجديدة، لكنها لم تسفر سوى عن تأكيد ما كان متوفراً بالفعل لدى الناس. لذلك، فإن موقف نيويورك تايمز بنشر تلك الوثائق، بعد مضي 3 سنوات من قرار مراكز السلطة الأميركية بوجوب وقف الحرب، لا يبدو موقفاً بطولياً ولا شجاعاً.

ـ بما أن الحكومة تخصص القليل لتمويل الإذاعة والتلفاز العامين، تجد هاتان المؤسستان نفسيهما مضطرتين للالتجاء أكثر فأكثر إلى تمويل الشركات.

لطالما كانت الإذاعة والتلفاز العام مشروعين هامشيين إلى حد بعيد. وكما وصف بوب مكشيزني، كان هنالك صراع في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي حول ما إذا يتعينٰ بقاء الإذاعة ضمن المساحة العامة، أو أن تتحول إلى قوة القطاع الخاص.

وأنت تعرف الجانب الذي انتصر. وحينما جاء عصر التلفاز، ما كان هنالك ذلك النقاش الكبير حول هذه القضية، وانتهى الأخير إلى ملكية الشركات.

لقد جرى ذلك في كلتا الحالتين باسم الديمقراطية! ولا شك أن هذا يوضح لنا مدى غرابة الثقافة الفكرية لدينا، حيث نأخذ وسائل الإعلام من يد الشعب لنضعها في يد استبداديات القطاع الخاص، ونصف الأمر بالديمقراطية.

شيئاً فشيئاً، ترسخ هذا الموقف عبر الزمن. وجاء تشريع قانون الاتصالات للعام 1996 كي يتنازل عن أكبر الأصول العامة في التاريخ، وحتى أن المدفوعات الرمزية ما عادت مطلوبة.

سلط مكشيزني الضوء على نقطة مثيرة ومهمة ما كانت بنظر الاعتبار الاجتماعي والسياسي في السابق، نقطة يمكنك القراءة حولها في صفحات المال والأعمال، لكن ليس على الصفحة الأولى. تمثلت القضية في أن أحداً لم يناقش أمر التنازل عن مواردنا العامة لصالح سلطة الشركات، وإنما انحصر الأمر في مناقشة كيفية التنازل وحسب. لقد كان ذلك انتصاراً دعائياً هائلاً.

يسمح للإذاعة والتلفاز العام بالبقاء على الهامش، الأمر الذي يعود جزئياً إلى للانتقادات التي تتعرض لها وسائل الإعلام التجارية جراء تقاعسها عن أداء واجباتها لصالح العامة كما تحددها القوانين. لذلك، تقول هذه الوسائل: «فلتتولى المحطات العامة الاهتمام بهذا الأمر. دعهم يعرضون مسرحية هاملت». والآن، باتت حتى الوظائف الهامشية تتضيق أكثر.

ولا يعني هذا بالضرورة موت الإذاعة والتلفاز العامين على أي حال. بالعودة إلى العصور الوسطى، وجد الفن كل الدعم الذي يحتاج للبقاء من خلال أنظمة استبدادية خيرة من عينة آل ميديتشي، ولربما يقوم مستبدو اليوم الخيرون بالأمر ذاته. وعلى أي حال، فهم الداعمون المعروفون للأوبرا والسمفونيات.

كما أشار مكشيزني إلى أن معظم الابتكارات التكنولوجية المتعلقة بالبث حصلت ضمن ميادين الإذاعة والتلفاز العامين، وليس الميدان التجاري. لقد كان البث على

تردد إذاعة أف أم عاماً حتى بدأ بتحقيق الأرباح، ومن ثم تحول إلى بث خاص. يمثل الإنترنيت نموذجاً دراماتيكياً اليوم، فقد صُمم، مُول وأُدير ضمن القطاع العام ما لم يحقق المال. لكن بمجرد ظهور بوادر لتحقيق الربحية، سُلم هذا المجال لصالح الشركات الكبرى.

ـ نادراً ما عرض فلمان حائزان على جائزة الأوسكار، وهما الخداع المميت (عن شركة جنرال الكتريك) وفلم خداع بنما، إلى جانب فلم عنك أنت شخصياً حول كتاب «تصنيع الموافقة»، في التلفاز العام.

كانت الأمور أسوأ بالعادة. أمضيت عدة أسابيع في الهند الصينية بداية العام 1970. في ذلك الوقت، كنت معروفاً جداً في أوساط مناطق بوسطن التي تعد موطن الإذاعة الوطنية العامة الرئيسة وشريكة راديو بوسطن العام. مع قدر كبير من التردد والرفض، وافق مدير راديو بوسطن العام، لويس أم ليونس، على مقابلتي ـ وعلى نحو عدائي جداً ـ لبضع دقائق وحسب. ولربما كانت تلك المرة الوحيدة على الأرجح التي استضفت بها على أثير الإذاعة العامة المحلية في حينها.

أنا لست معجباً كبيراً بوسائل إعلام اليوم، لكنني أتصور أنها أفضل حالاً واكثر انفتاحاً عما كانت عليه قبل عشرات السنين. كما أن الناس الذين عاشوا حقبة الستينيات ويعملون في الإعلام الآن أجدهم يكتبون ـ جزئياً على أقل تقدير ـ من منطلقات أكثر إنسانية من ذي قبل.

ـ كيف ستبدو وسائل الإعلام ضمن مجتمع ديمقراطي أصيل يا ترى؟

ستكون تحت السيطرة. وسيكون تصميمها، موادها التي تقدمها وكيفية الوصول إليها، نتيجة لمشاركة الناس، وعلى الأقل إلى الحد الذي يريد الناس المشاركة فيه وأعتقد أنهم سيفعلون ذلك.

كانت بعض وسائل الإعلام في البلاد أكثر ديمقراطية من ذي قبل. ولا تستغرب كثيراً لو عدنا إلى خمسينيات القرن الماضي حينما كان هنالك 800 جريدة عمالية تصل إلى 20 أو 30 مليون إنسان كل أسبوع، حيث كرست تلك الجرائد مساعيها للنضال ضد الصحافة

التجارية التي ما انفكت «تلعن الحركة العمالية في كل وقت وحين»، بحسب كلماتها، وتروج لمحاسن «الشركات الكبرى» بهدف تكريس هذه الأساطير في عقول الناس.

ـ يقول بوب مكشيزني إنه في بداية أربعينيات القرن الماضي، كان هنالك نحو 1000 مراسل يغطون أخبار العمال. أما اليوم، فلم يعد هنالك إلا 7 وحسب.

تحتوي أي جريدة على صفحة أو قسم للأعمال يستجيب لمصالح جزء صغير من الشعب، ذلك الجزء الذي يتصادف على نحو غريب وكونه الجزء المتحكم في الجريدة. لكنني لم أرَ يوماً أيَّ صفحة أو قسم عِمالي في أي جريدة. وحينما ترد أخبار العمال ـ إن وردت في الجرائد أصلاً ـ فتكون في قسم المال والأعمال، وينظر لها من تلك الزاوية. ولا شك أن هذا الوضع يعكس ـ على نحو شفاف جداً ـ حقيقة من يمسك بزمام القوة.

ـ ينتقد الكثير من الناس تحول الأخبار إلى نمط الصحافة الصفراء. يجيب القائمون على التحول قائلين: «نحن نمنح الناس ما يريدون. كما أن أحداً لا يجبر الناس على تشغيل التلفاز ومشاهدة برامجنا». ما هو رأيك بهذا الكلام؟

في بادئ الأمر، أنا أسجل اعتراضي على وصف «هذا ما يريده الناس». لنأخذ مثالاً واحداً وحسب. أتصور أن الناس في نيويورك سيكونون مهتمين بمعرفة أن اتفاقية نافتا ستؤذي «النساء السود وذوي الأصول الإسبانية إلى جانب عمال الإنتاج شبه الماهرين» (يصنف 70% من العمال تحت فئة «العمالة شبه الماهرة»)، الأمر الذي يمكن لأي قارئ حذق لصحيفة نيويورك تايمز الانتباه إليه بعد يوم واحد من مصادقة مجلس الشيوخ على تلك الاتفاقية.

لكن حتى في ذلك الوقت، أخفيت الحقائق ضمن قصة متفائلة تحدثت عن المستفيدين المحتملين من الاتفاقية، متمثلين في «النظام المصرفي في المنطقة، شركات الاتصالات والخدمات، شركات العلاقات العامة والاستشارات الإدارية، شركات المحاماة والتسويق، إلى جانب شركات السندات والأوراق المالية في وول ستريت، شركات الصناعات الكيمياوية كثيفة التمويل وشركات الإعلام الكبرى، ونحوها».

لكن بعيداً عن كل ذلك، يتشكل ما يريده الناس من خلال دوافع اجتماعية، ويعتمد على نوعية التجارب التي يخوضونها والفرص المتاحة في حياتهم. لو غيرنا هذه البنية، ستتغير الأشياء تبعاً لها.

سبق لي زيارة حي فقير تقطنه طبقة عاملة في البرازيل، وحيث يتجمع الناس معاً في أوقات الذروة لمشاهدة أفلام من إنتاج محلي عبر شاشات خارجية كبيرة. إنهم يفضلون تلك الأفلام على المسلسلات والأشياء الأخرى التافهة التي تعرض على شاشات التلفزيون التجاري، لكنهم يفضلون هذا باعتباره الخيار الوحيد المتاح أمامهم.

حينما تستطلع آراء الناس في الولايات المتحدة، يتضح أنهم يفضلون ـ على نحو كبير ـ تلفازاً غير تجاري. لكن هل ترى أي تلفاز غير تجاري يا ترى؟ بالتأكيد لا. عبر قنوات التلفزة الأميركية، تبيع الشركات الجمهور إلى شركات أخرى، ودون ادنى اهتمام بتوفير خيارات أخرى.

ـ ضمن مقالة حملت عنوان «الاختفاء الغريب لأميركا المتمدنة»، وصف الكاتب روبرت بوتنام قنوات التلفزة باعتبارها الجاني في هذا.

وجد بوتنام، وهو عالم اجتماع من هارفارد درس التيارات السائدة في المجتمع، وجد حالة انخفاض بمقدار 50 % في التفاعل الاجتماعي من كل الأنواع منذ ستينيات القرن الماضي، كما في زيارة الجيران، الذهاب إلى اجتماعات الآباء والمعلمين، والانضمام إلى دوري البولينغ. كما ربط بوتنام متابعة الأطفال المكثفة لقنوات التلفاز مع تراجع التفاعل بين الأطفال وذويهم، هذا التفاعل الذي انخفض بنسبة 40% منذ ستينيات القرن الماضي إلى الآن، الأمر الذي يعود جزئياً إلى اضطرار الآباء للعمل 50 ساعة في الأسبوع كي يتمكنوا من تأمين لقمة عيش على طاولة الطعام. كما أن هنالك تراجعاً كبيراً في خدمات رعاية الأطفال وأنظمة الدعم المتاحة، فما الذي يتبقى غير جيل أطفال يدعى «تلفاز» يا ترى؟

لكن من غير المنطقي إلقاء اللوم على شاشات التلفاز، فهي ليست قوة طبيعية في حد ذاتها، وإنما هي محور أساسي من محاور ثقافة التسويق، وصممت لإحداث تأثيرات معينة. في واقع الحال، لم تصمم تلك الشاشات لتمكينك، كما أنك لا تجد

أي رسالة في قنواتها لتدلك على كيفية الانخراط في النقابات والاتحادات وفعل شيء ما بخصوص ظروف حياتك. لكن هذه الشاشات تستمر، مرة تلو الأخرى، في حشو رأسك برسائل مصممة لتدمير عقلك وفصلك عن باقي الناس، الأمر الذي من شأنه إحداث تأثيرات في خاتمة المطاف.

إن ما يحصل مع قنوات التلفاز يمثل جزءاً من شيء أكبر بكثير. لطالما رأت النخب في الديموقراطية تهديداً كبيراً، وشيئاً يتعين الدفاع ضده. ولطالما كان مفهوماً ـ ومنذ وقت طويل ـ أن أفضل دفاع ضد الديموقراطية يتمحور حول تشتيت وإلهاء الناس. ولهذا السبب، رأينا رجال الأعمال من القرن التاسع عشر يتبنون الدين الإنجيلي والأشخاص الذين يتحدثون بالألسنة وغيرها.

ـ يشاهد الأطفال قنوات التلفاز لـ40 ساعة في الأسبوع. إنه شكل من أشكال التهدئة.

بل إنه نوع من برامج التهدئة.

مال أكثر، ناخبون أقل

ـ قال كلينتون إن انتخابات العام 1996 مثلت تبرأةً لـ«المركز الحيوي» الواقع في مكان ما بين «التيار الليبرالي الساخن والتيار المحافظ البارد». ما هي قراءتك لهذه الانتخابات؟

وهل هنالك من خيار آخر غير «المركز الحيوي يا ترى»؟ تصرف كلينتون ومنافسه دول على نحو مختلف قليلاً، ولكل منهما جماهير مختلفة بعض الشيء، لكن كليهما يمثل التيار المركزي المعتدل، ولهما خبرة قديمة واطلاع بالعمل الحكومي، عدا عن تمثيلهما على نحو متبادل لمجتمع المال والأعمال.

أتصور أن الانتخابات كانت تصويتاً ضد المركز الحيوي. يفتقد كلا المرشحين للشعبية، ولم ينتظر الكثير من الناس شيئاً من كليهما. حققت الانتخابات نسبة مشاركة لا تتجاوز 49% ـ وهي نسبة منخفضة كما كان الحال دوماً ـ وأتصور أنها عكست الشعور العام يعجز النظام السياسي.

ـ أتصور أن نسبة المشاركة كانت الأوطأ منذ العام 1924.

لا يمكن البناء على انتخابات العام 1924 باعتبارها أول انتخابات عامة بمشاركة النساء. ببساطة، حققت الانتخابات مشاركة ضعيفة لأن الكثير من النساء أحجمن عن المشاركة باعتبارها المرة الأولى. ولو أخذنا هذا بنظر الاعتبار، ربما شهدت سنة 1996 نسبة المشاركة الأوطأ على الإطلاق.

ـ كلفت حملة العام 1996 الرقم الأعلى حيث بلغت 1.6 مليار دولار التي نعرف بها. يُنفق مال أكثر وأكثر، فيما يصوت عدد أقل وأقل من الناس بالمقابل.

كما أشار معلق في إحدى قنوات التلفاز، لم تكن تلك تجمعات انتخابية وإنما حفلات تتويج إذا صح التعبير. إنها ليست سوى خطوة أخرى ضمن طريق القضاء على ما تبقى من عناصر فعالة ضمن الديمقراطية الرسمية، عدا عن كونها جزءاً من هجوم أصحاب المال والأعمال على الحرية، الأسواق والديموقراطية.

لنقارن هذا الكلام بهاييتي التي تعد البلد الأفقر ضمن نصف الكرة الأرضية الغربي. بدا أمر إنشاء مجتمع مدني نشط ومستقل وفعال هناك، خلال السنوات الأخيرة، ملحوظاً جداً، وشكل الأساسَ لانتصار ديموقراطي كبير (أمكن سحقه بسرعة ووحشية بمساعدة الولايات المتحدة، وعلى نحو يمنع استعادته من جديد). في واقع الحال، لو كانت هنالك طبقة إنتلجنسيا مستقلة في الولايات المتحدة، فإن أفرادها كانوا ليقعوا من كراسيهم على الأرض ضحكاً إزاء حقيقة أننا نتوفر على ما يمكن أن نعِظ به هاييتي عن الديموقراطية. يعاني المجتمع المدني حالة انهيار هنا، ويتعين علينا الذهاب إلى هناك لنتعلم عن الديموقراطية.

ـ كما قارن معلق آخر ما بين الانتخابات والمزادات، حيث تذهب الجائزة إلى أعلى مزايد.

في واقع الحال، لم تكن الأمور مختلفة عن هذا الوصف كثيراً، لكنها أخذت تتفاقم أكثر. من جانب آخر، لو استجاب الشعب أكثر ـ عبر توسعة التنظيم النقابي وتطوير منظمات الجذور ـ فإن تغييراً سيتحقق. سيكون التغيير الأول عبارة عن تأسيس سياسي

يمكن وصفه بـ«حسناً، سنكون مستبدين أكثر إنسانية». وإذا ما تعرضوا لضغوط أكثر، سيكون بوسعنا تحقيق تغيير اجتماعي كبير.

يدرك معظم الناس عدم اكتراث الأحزاب السياسية لأمرهم. كما أن السخط الشعبي هائل، لكنه موجه بمجمله ضد الحكومة. يعود الأمر إلى أن الماكنة الدعائية المملوكة للشركات، التي تهيمن على وسائل الإعلام، تعمد إلى توجيه هذا السخط بهذا الاتجاه. كما أن سخطاً كبيراً قد يوجه ضد الشركات، لكننا لا نعرف شيئاً عن حقيقة هذا الكلام بحكم أن سؤالاً كهذا لا يثار عبر استطلاعات الرأي العام.

ـ ما هو رأيك في إصلاح تمويل الحملات الانتخابية؟

إنه ليس بالأمر السيء، لكنني أشك في إحداثه لأي تأثير. لكن هنالك الكثير من الوسائل للغش. يبدو أمراً أشبه بمحاولة الظهور بمظهر من يسعى لوقف تدفق المخدرات. هنالك الكثير من الوسائل لإدخال المخدرات بحيث لا يمكن إيقافها.

لا تكمن المشكلة الحقيقية في تمويل الحملات الانتخابية، بل في القوة الماحقة التي تتوفر عليها استبداديات المال والأعمال، الأمر الذي لن يغيره إصلاح تمويل الحملات وحسب.

هل أن قوة الشركات لا تقهر؟

ـ دعني أقرأ على مسامعك بعضاً من اقتباساتك. يتمثل الاقتباس الأول فيما نقلته عن روبرت رايش، وزير العمل الأسبق في إدارة كلينتون، حيث قال: «لا يزال الجدل محتدماً إزاء ضرورة وجود النقابات التقليدية لبيئة العمل الجديدة». أما الاقتباس الثاني، فعن وزير تجارة كلينتون الأسبق، الراحل رون براون، والذي قال: «إن النقابات مقبولة أينما كانت موجودة، وغير موجودة، وإن من غير الواضح ما إذا توجب تمثيل هذا النوع من التنظيمات للعاملين من عدمه».

لا أرى شيئاً مفاجئاً بهذا الكلام، لا سيما إذا ما جاء عن إدارة جمهورية معتدلة. فلماذا نترك الطبقة العاملة تتوفر على وسائل تدافع بها عن نفسها ضد شراسة وقوة القطاع الخاص يا ترى؟

ربما تكون هنالك حاجة لشيء آخر ضمن بيئة العمل «عالية التقنية» ـ أو ما يقصد بها هنا «المرونة» ـ التي تمثل وسيلة منمقة للقول إنك عند ذهابك للنوم، فلن تعرف ما إذا كنت ستصحو لتجد وظيفتك باقية للصباح (لكن مع معرفتك المسبقة أن وظيفتك ستكون من دون مزايا). في واقع الحال، تبدو «المرونة» رائعة لتحقيق الأرباح، لكنها تدمر البشر.

كانت هنالك مقولة شهيرة ـ أو أنها تستحق الشهرة على أقل تقدير ـ قالها جنرال برازيلي (بحدود العام 1970 في تصوري). بالحديث عن «المعجزة الاقتصادية» البرازيلية، قال الجنرال: «إن الاقتصاد على خير ما يرام، لكن الشعب ليس كذلك». لا شك أن هذه العبارة تختزل الكثير.

ـ يحيرني شيء بهذا الخصوص. من مصلحة الشركات توفر المستهلكين على ما يكفي من المال لشراء منتجاتها. وقد كان هذا السبب المنطقي من وراء قرار هنري فورد زيادة أجور عماله بمقدار 5 دولارات في اليوم كي يتمكنوا من شراء السيارات التي يبنونها.

إن من مصلحتك تحقيق الربح، لكن هذا ممكن بوسائل مختلفة وكثيرة عوضاً عن بيع مقادير كبيرة من السلع ضمن سوق جماعي مصمم على نحو جزئي من عمالك أنفسهم. ربما يكون من مصلحتك استخدام عمالة مسحوقة ورخيصة جداً لإنتاج بعض السلع لصالح طبقة ثرية نسبياً، وكذلك من خلال تحقيق الأرباح عبر المضاربات المالية في الوقت ذاته.

ـ حينما يُسأل مديرو الشركات متعددة الجنسيات عن السبب من وراء الأجور المتدنية جداً التي يدفعونها للعاملين في العالم الثالث، يجيب هؤلاء: «كان أولئك العاملون عاطلين من قبل، وقد منحناهم العمل وها هم يتعلمون مهنة ونحوها». كيف ترد على هذا الكلام؟

لو كانوا صادقين بهذا الخصوص، فإنهم كانوا ليستخدموا بعض أرباحهم لدعم ظروف عمل أفضل في إندونيسيا. وكم مرة فعلوا ذلك يا ترى؟ إنهم مستقرون ولا يعانون شحة مادية، ولك أن تقرأ تقارير قائمة الشركات الـ500 الأكبر كل عام.

وبالمناسبة، أنا لست أنتقد المديرين التنفيذيين في الشركات على نحو فردي. فلو حاول أحدٌ منهم استخدامَ أموال الشركات لتحسين ظروف العمل في إندونيسيا، سينتهي به الحال واقعاً بالمشاكل في غضون 3 ثوان وحسب. في واقع الحال، لربما يكون هذا الإنفاق غير قانوني على الأرجح.

تتعلق مسؤولية المدير التنفيذي تجاه حملة أسهم شركته بتعظيم أرباحهم، وزيادة حصتهم السوقية ونفوذهم. فلو دفع هذا المدير أجوراً زهيدة لا تكفي إلا لسد الرمق لنساء سيقضين في غضون عامين جراء ظروف العمل المروعة، فهو لا يقوم هنا إلا بوظيفته وحسب. لذلك، يتعين علينا مسائلة الوظيفة عوضاً عن شاغلها.

ـ ألا تعتقد بمقدرة مديري الشركات على التكيف السريع لتقديم تنازلات تسمح للناس بالذهاب إلى دورات المياه لمرتين في اليوم عوضاً عن مرة واحدة؟

بكل تأكيد. كما يصح الكلام ذاته عن الملوك والأمراء حينما يقدمون الكثير من التنازلات متى ما عجزوا عن ضبط رعاياهم، وعلى نحو مشابه لما اعتاد مُلّاك العبيد القيام به.

يمكن القول إن التنازلات الصغيرة مفيدة بالمطلق. ربما يعاني الناس في العالم الثالث أقل، وربما يتصور الناس هنا نجاعة العمل السياسي، الأمر الذي سيلهمهم المضي قدماً والضغط أكثر، وكلاهما أمر جيد. وفي خاتمة المطاف، ستصل الأمور إلى نقطة التساؤل عن سبب طلبنا للتنازلات من جانبهم، ولِمَ هم في السلطة؟ ولِمَ نحتاج إلى وجود ملك بالدرجة الأساس؟

ـ كنت في ترينيداد مؤخراً، هذا البلد الذي يخضع إلى «تعديل هيكلي». أثناء حديثي إلى بعض العمال، سألتهم عن كيفية وصولهم إلى موقع عملهم. قالوا لي إنهم مضطرون لركوب سيارات الأجرة. سألتهم: «ألا توجد أي خدمات نقل عام بالباصات؟». أجابني العمال بأن خط النقل المتجه إلى القسم الفقير من مدينة بور إسبانيا[1] حيث يقطنون أُلغي، وأن عليهم الآن دفع مبالغ معتبرة من أصل ما يكسبون لسائقي الأجرة الخاصة.

---

(1) وهي عاصمة دولة ترينيداد وتسمى أحياناً بور أوف سباين: المترجم.

يحدث هذا في كل مكان. يمثل نقل التكاليف من الأثرياء إلى عاتق الفقراء وسيلة قياسية لتحسين «الكفاءة». صبيحة هذا اليوم، توجهت بالسيارة إلى مقر عملي. بدت الطرق مليئة بالحفر، فيما كانت الازدحامات المرورية خانقةً، لكن من الصعوبة استخدام وسائل النقل العام لأنها تستغرق وقتاً طويلاً جداً وتكلف أكثر من القيادة كذلك.

إن حرمان الناس من البديل سيدفعهم نحو اقتناء السيارات واستهلاك الوقود أكثر. كما أن حفر الشوارع تزيد من إصلاحات السيارات ومشترياتها. عدا عن ذلك، تزيد قيادة السيارات من التلوث، وإن التعامل مع المشكلات الصحية الناشئة عن التلوث يكلف مالاً أكثر.

يزيد كل هذا الإزعاج الذي يعانيه الناس من الناتج القومي الإجمالي (الأمر الذي يمكّن من الاحتفاء باقتصاد عظيم) وهو فعال للغاية من وجهة نظر الشركات التي تملك المكان. ولذلك، لا تحتسب التكاليف التي تُنقل إلى الشعب، كما في أجور سيارات الأجرة التي يضطر لدفعها فقراء العمال في ترينيداد.

- توفرت لوس أنجلوس على شبكة نقل عام شاملة وواسعة النطاق جداً حتى جرى شراؤها وتدميرها.

نعم، ويصح الكلام ذاته هنا أيضاً. في بدايات القرن الماضي، كان بوسعك التجوال والوصول إلى كل مكان في نيو أنغلاند عبر القطارات الكهربائية. لماذا يتعين أن يكون لدينا مجتمع يضطر فيه الجميع لقيادة السيارات، العيش في الضواحي، والذهاب إلى مراكز التسوق الكبيرة يا ترى؟ إبان خمسينيات القرن الماضي، شرعت الحكومة ببرنامج إنشاء خط سريع ضخم أطلق عليه تسمية نظام الدفاع الوطني للطرق السريعة. وكانت الحكومة مضطرة لإقحام مفردة «الدفاع» بغية تبرير المبالغ الضخمة التي أنفقوها فيه، لكنه كان وسيلة للتحول من وسائل النقل العام كما في سكك الحديد نحو نظام يستخدم سيارات وشاحنات (أو طائرات)، وقود وإطارات أكثر.

كان ذلك جزءاً من بعض أكبر مشاريع الهندسة الاجتماعية في التاريخ، وقد ابتدأ بمؤامرة حقيقية. وبكل بساطة، قامت شركات جنرال موتورز، فايرستون للإطارات

وستاندارد أويل أوف كاليفورنيا (شيفرون)، بشراء وتدمير منظومة النقل العام في لوس أنجلوس، وذلك بغية إجبار الناس على استخدام منتجاتهم. تحولت القضية إلى المحاكم التي غرمت الشركات بضعة آلاف من الدولارات، ومن ثم تولت الحكومةُ العمليةَ بأسرها. كما حصل الأمر ذاته في أماكن أخرى حيث انضمت الحكومات المحلية والولايات إلى جانب طيف واسع من قوة الشركات. في واقع الحال، كان لهذا تأثيرات هائلة، وهو ما حصل من دون تدخل قوى السوق بكل تأكيد.

ولا يزال الأمر يحدث كذلك. تتمثل إحدى الخطط المزمع تنفيذها ببوسطن في تفكيك أجزاء من منظومة النقل العام وخصخصتها، وذلك بغية جعلها أكثر« كفاءة» (كما يزعمون) عبر تركها لاستبداديات القطاع الخاص لتديرها. يبدو هدف هذه الاستبداديات واضحاً. فلو كنت رئيس إحدى الشركات التي تدير منظومات النقل، وكانت مسؤوليتك تدور على ضمان تحقيق حَمَلة الأسهم للأرباح، فما الذي ستقوم به؟ ستقطع الخطوط غير المربحة وتتخلص من النقابات، الخ.

ـ هنالك نشاط حثيث ضد المعامل التي تستغل العاملين وتنتفع منها الشركات متعددة الجنسيات مثل غاب، ديزني، نايك، ريبوك، وغيرها. هل تعتقد بوصول هذه الحملات إلى قضايا النظام على نحو منهجي يا ترى؟

أعتقد أنها حملات جيدة جداً. أما التساؤل عن وصولها إلى القضايا على نحو منهجي، فأتصور أنه تساؤل مضلل، ومن نوعية الأسئلة التي قوضت الكثير من السياسات الماركسية التقليدية. تنشأ التساؤلات المنهجية من خلال تعلم الناس أكثر فأكثر عن الكيفية التي يدار بها العالم، الأمر الذي يحصل شيئاً فشيئاً. فلو أدركت أن الناس في هاييتي يتقاضون بضعة سنتات عن ساعة العمل بغية إثراء الأثرياء هنا، سيدفعك هذا ـ لاحقاً وربما في وقت أقرب ـ لإثارة أسئلة حول بنية السلطة بوجه عام.

ـ يبدو النظام الاقتصادي الحالي منتصراً، لكنك قلت إنه يسير إلى حتفه ودماره الذاتي، وإن هذا متأصل في منطق النظام نفسه. هل ما زلت تشعر بذلك حتى الآن؟

لقد قلت شيئاً مختلفاً عن هذا في واقع الحال. يتضمن النظام الحالي بعض العناصر التي تبدو وكأنها تحمل في طياتها أسباب دماره الذاتي. لكن من غير الواضح ما إذا كان

العالم بمجمله سيتحول إلى شيء يشبه العالم الثالث حيث تتركز السلطة على نحو شديد، وتستخدم الموارد لحماية الأثرياء، فيما يجد عامة الناس أنفسهم بين مطرقة التعاسة وسندان البؤس الفعلي.

لا أتصور إمكانية استمرار بقاء عالم كهذا طويلاً، لكنني عاجز عن إثبات هذا التصور. يبدو الأمر أشبه بتجربة لا يعلم أحد نتائجها لأن أحداً لا يفهم هذه الأشياء على وجه الكفاية.

تظهر استطلاعات الراي مقدار استياء الناس من النظام. حينما استطلعت مجلة بزنس ويك مواقفَ الناس إزاء الشركات، بدت النتائجُ صادمةً إلى حد كبير. قال 95% من الناس ـ وهو رقم لا يمكنك رؤيته في أي استطلاع ـ إن من واجب الشركات تقليص أرباحها في سبيل تحسين منافع وأرباح عامليها والمجتمعات التي تعمل فيها. كما أعرب 70% عن تصورهم بحيازة الشركات على سلطة ونفوذ وقوة أكثر مما يجب، فيما أشارت نسبة مشابهة إلى اعتقادها بأن الشركات حققت مكاسبَ أكبر عبر تخفيف القيود والتدابير المماثلة مقارنة بعموم الناس.

كما أظهرت دراسات أخرى أن بحدود 80% من الناس رأوا أن الطبقة العاملة لا تأثير لها في مجريات الأحداث، وأن النظام الاقتصادي غير عادل بطبيعته، وأن الحكومة لا تعمل على نحو صحيح أساساً لأنها تعمل لصالح الأثرياء وحسب.

لكن أسئلة الاستطلاع لا تزال بعيدة وأقل بكثير مما طالب به العمال في ماستشوستس الشرقية (وأماكن أخرى) قبل أكثر من قرن ونصف من الزمان. لم يقل أولئك العمال: «كونوا أكثر رحمة بنا، واعطونا بعض الفتات»، وإنما قالوا: «ليس لكم حق في الحكم، ويتعين علينا امتلاك المعامل فالناس الذين يعملون بالمصانع أحق بامتلاكها».

لا يريد الكثير من الناس اليوم من الشركات سوى أن تكون ألطف. ويعني هذا الكلام رعاية أقل للشركات مع رعاية أكبر لرأس المال. لكن آخرين قد يرغبون برؤية تغييرات راديكالية أشد، ونحن لا نعرف مقدارهم لأن استطلاعات الرأي لا تستبين بخصوص البدائل الراديكالية، وهذه البدائل غير متوفرة للناس كي يفكروا بها.

يعرب الناس عن تشاؤم كبير إزاء المؤسسات. ويأخذ الكثير من ذلك التشاؤم صوراً غير عقلانية ومعادية للمجتمع، مع قدر كبير من الدعاية والتلاعب إلى درجة يمنع الناس معها من رؤية البدائل، لكن جميع هذه المواقف تقود إلى القبول ـ وحتى القبول المتحمس ـ ببدائل قد تكون تحت السطح وحسب.

بوسعك رؤية هذا في أفعالهم، سواء الأفعال الهدامة كما في بيع المخدرات بالشوارع، أو البناءة كما في الإضرابات بكوريا الجنوبية. إن ما يرفضه ولا يتقبله العمال الكوريون مطلقاً يتمثل في فكرة توفر السلطة الخاصة (الشركات) على حق استبدال المضربين بعمال آخرين استبدالاً دائماً. ولا شك أن هؤلاء العمال الكوريين الجنوبيين محقون تماماً لأن النهج يخالف قوانين ومعايير العمل الدولية.

لكن هنالك بلداً واجه إدانة من جانب منظمة العمل الدولية لتطبيق هذه الممارسات، ألا وهو الولايات المتحدة التي اعتادت أخبارنا بشيء عمن يكون متمدناً ممن يكون عكسه.

ـ يشعر الناس بالقلق إزاء سلطة وقوة الشركات ويحثونها على الاستثمار في «الأعمال المسؤولة اجتماعياً». ما هو رأيك بهذا الكلام؟

ليس لدي أي نقد ضد هذه الفكرة، لكن يتعين على الناس أن لا يتوهموا إزائها. إن هذا الكلام يشبه تفضيل دكتاتور رحيم على آخر مجرم. قد تحصل أحياناً على حاكم رحيم، لكنه قادر دوماً على التخلي عن هذه الرحمة متى شاء. وصحيح أنني قد أفضِّل حاكماً مستبداً لا يمارس تعذيب الأطفال، لكن هذا لا ينفي الحاجة للقضاء على الاستبداد.

ـ يدافع ريتشارد غروسمان ووارد مورهاوس وآخرون عن إلغاء ميثاق الشركات (تلك الوثائق التي تنشئ الشركات وتسمح لها بممارسة الأعمال). إنني أتساءل عن مدى واقعية هذا الكلام. يتعين حصول هذا الكلام من خلال الهيئات التشريعية للولايات المتحدة، تلك الهيئات التي تخضع كلياً لسيطرة كبريات الشركات.

بكل تأكيد، وأنا أعتقد أن من واجب الناس مسائلة شرعية «المؤسسات الشركاتية». بصورتها الحالية، تبدو هذه المؤسسات ظاهرة جديدة، حيث اكتسبتْ حقوقها عبر

النظام القضائي بحلول نهاية القرن التاسع عشر، وتوسعت بها كثيراً مع بداية القرن العشرين.

برأيي، تبدو الشركات مؤسساتٍ غيرَ شرعية لسلطة استبدادية، مع جذور فكرية لا تختلف كثيراً عن جذور الفاشية والبلشفية (لقد مر حينٌ من الدهر ما كان هذا النوع من التحليل غير شائع. فعلى سبيل المثال، يرد هذا في أعمال الاقتصاد السياسي لروبرت برادي قبل أكثر من نصف قرن مضى. كما أن له جذوراً عميقة جداً ضمن آراء الحركات العمالية، وأفكار حركات التنوير والليبرالية الكلاسيكية).

كما أشرتم، هنالك آلية قانونية لحل الشركات، حيث يتعين أن يكون لكل منها مواثيق ولاية خاصة بها. لكن يتعين علينا أن لا ننخدع بالأوهام، فهذه تغييرات هائلة جداً. إن مجرد اقتراح إبطال الميثاق ـ كتكتيك ـ ليس له معنى في حد ذاته، فلا يمكن النظر فيه إلا بعد أن تعبّر الهيئات التشريعية عن مصالح الناس عوضاً عن مصالح الشركات والأعمال، الأمر الذي يتطلب تثقيفاً وتنظيماً هائلاً مع بناء وإيجاد مؤسسات بديلة لإدارة الاقتصاد على نحو أكثر ديمقراطية.

لكننا بالتأكيد قادرون ـ ويتعين علينا أن نكون كذلك ـ على الإشارة إلى أن الشركاتِ غيرُ شرعية في جوهرها، وليس من الضرورة وجودها بشكلها الحديث القائم الآن. وكما هو الحال مع المؤسسات القمعية الأخرى ـ من عينة العبودية أو الملكية على سبيل المثال ـ التي تغيرت أو انتهت، يمكن القضاء على سلطة الشركات أو تغييرها. فما هي المحددات؟ ليس هنالك من محددات، فكل شيء يخضع في النهاية لسيطرة الشعب.

حول العالم

هل العولمة حتمية؟

ـ تعاني ألمانيا مستويات بطالة غير مسبوقة منذ العام 1933. عمدت شركات من عينة سيمنز وبوش لتقليص عدد معاملها على الأراضي الألمانية والانتقال إلى دول أخرى. سبق لك وعلقت على عمليات شركة دايملار بنز في آلاباما وبي أم دبليو في كارولاينا الجنوبية.

تتعامل الصناعات الألمانية منذ سنوات، ولا تزال، مع الولايات المتحدة كما لو كانت بلداً من العالم الثالث. تدفع الشركات أجوراً منخفضة، وتقدم منافعَ ضعيفةً، فيما تتنافس الولايات مع بعضها بعضاً لرشوة الشركات الأجنبية وإغرائها بالانتقال. كما تحاول النقابات الألمانية العمل مع نظيراتها الأميركية من أجل إيجاد حل للمشكلة التي تؤذي العاملين من البلدين.

من جانبي، أعتقد أن لانهيار الاتحاد السوفييتي دوراً كبيراً في هذا الكلام. فكما كان متوقعاً، تمثّلَ الهدفُ الأساس في إعادة معظم أوروبا الشرقية إلى ما كانت عليه قبل 5 قرون مضت، أو لنقل إعادتها إلى جذور وأصول العالم الثالث. سينتهي الحال بالأجزاء التي كانت بعضاً من الغرب ـ كما في جمهورية التشيك وبولندا الغربية ـ لتشبه أوروبا الغربية. لكن معظم أوروبا الشرقية غرقت في حفرة فقر العالم الثالث عميقاً، ولسوف يعود هذا الشرق الأوروبي إلى أداء دور خدمي وحسب.

قبل بعض الوقت، نشرت جريدة فاينانشيال تايمز مقالاً تحت عنوان «براعم خضر على أنقاض الشيوعية». تمثلت البراعم الخضر في مقدرة أرباب الصناعة من أوروبا الغربية على الدفع أقل لعمال أوروبا الشرقية مقارنة بما يدفعونه لـ«عمال أوروبا الغربية المدللين» بأسلوب «حياتهم الفاره» (بحسب وصف مقال مشابه ورد في مجلة بزنس ويك التي أشارت إلى الموضوع ذاته).

والآن، بات بوسعهم الحصول على عمال متعلمين جيداً لأن الشيوعية تكفلت في بتحقيق هذا الشيء، فضلاً عن كونهم من ذوي البشرة البيضاء والعيون الزرق وإن لم يقرّ أحدٌ بهذا الكلام علناً. كما يتمتع هؤلاء بصحة جيدة ـ وإن كان أمر استمرارها مشكوكاً فيه جراء تدهور المنظومة الصحية ـ الأمر الذي يدوم للوقت الراهن على أقل تقدير. عدا عن ذلك، فهنالك البنية التحتية المعقولة.

بالعادة، تصر الشركات الغربية على توفر الكثير من الحماية الحكومية، لذلك حينما تعمد شركات من عينة جنرال موتورز أو فولكسفاغن لإقامة معامل في بولندا أو جمهورية التشيك، فإنهم يصرون على حصة سوقية كبيرة، دعم، حماية ونحوها، تماماً كما يريدون عندما ينقلون عملياتهم إلى دول العالم الثالث أو الولايات المتحدة.

ـ كتب جورج سوريس، وهو ممول وملياردير، عدة مقالات عبر فيها عن وجهة نظره بأن انتشار الرأسمالية العالمية الوحشية جاء ليحل محل الشيوعية باعتبارها التهديد الأبرز للمجتمعات الديموقراطية.

ليس بالأمر الجديد. كافحت الطبقة العاملة قبل قرن ونصف ضد صعود نظام يرونه تهديداً عظيماً لحريتهم، حقوقهم وثقافتهم. وقد كانوا محقين بكل تأكيد كما هو الحال مع سوريس قدر تكراره لهذا الرأي.

من جانب آخر، يعرض سوريس للفرضية الشائعة التي تقول بأن نظام الأسواق في حال انتشار مستمر، وهو كلام غير صحيح وحسب. إن ما ينتشر يتمثل في نوع من «التجارية الشركاتية» المدعومة بقوة ـ والمعتمدة بشدة كذلك ـ على الدولة إلى حد كبير. بنى سوريس ثروته عبر المضاربات المالية التي باتت ممكنة حينما سمحت الابتكارات التكنولوجية في مجالات الاتصالات إلى جانب قرار الحكومة نسف نظام بريتون وودز (وهي اتفاقية لتنظيم أسعار العملات وتدفق راس المال)، سمحت كلها بتحويلات سريعة لرأس المال. إن هذه ليست الرأسمالية العالمية.

ـ أثناء جلوسنا هنا، ينعقد المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا. يمثل المنتدى 6 أيام من اللقاءات بين النخب السياسية والشركات، وبوجود شخصيات من عينة بيل غيتس، جون ويلش من شركة جنرال إلكتريك، بنيامين نتانياهو، نيوت غينغريتش وهلم جرا. تحرّك الشركات الموجودة في هذا المنتدى ما يناهز الـ4.5 ترليون دولار من الأعمال سنوياً. هل تعتقد بأهمية هذا الحدث وضرورة إصغائنا له؟

بالتأكيد، يتعين علينا الانتباه له جيداً، لكني ـ وبصراحة ـ لا أتوقع خروجه بأي شيء واضح. وسواء ضم المنتدى نقاشات جادة أم لا، فإن ما يصلنا لا يعدو مجرد خطابات فارغة وحسب.

كما يتعين علينا إيلاء اهتمام خاص باللجنة الثلاثية، لكن حينما تقرأ تقاريرها، ستجد مخرجاتها متوقعة. في واقع الحال، لم يسبق لي رؤية أي شيء مثير صادر عنهم سوى كتابهم الأول، لا لأنه تحدث بأشياء جديدة وإنما لأنهم قالوا فيه كل ما أرادوا قوله بوضوح وصراحة تامين.

من غير المعتاد رؤية هذا الكم من الخوف الهستيري مع الدعوات لإجراءات قمعية لمواجهته بوضوح. وأتصور أن هذا هو السبب من وراء سحب الكتاب من الأسواق بعدما لفت الانتباه إليه. ولا أعتقد أن الكتاب أريد له الانتشار خارج بعض الدوائر المحددة وحسب.

تعكس اللجنة الثلاثية، مجلس العلاقات الخارجية وأشباههما، نوعاً من التوافق ما بين قوة الشركات وسلطة الحكومة والمثقفين الذين لا يخرجون كثيراً عن الخط (إنهم يحاولون زج عناصر أخرى من عينة جون سويني رئيس الاتحاد الأميركي للعمل ومؤتمر المنظمات الصناعية، والذي شارك في منتدى دافوس. إنهم يحبون استقطاب قيادات العمال، كما سبق لهم القيام به في الماضي). هنالك الكثير من الدلائل حول ماهية رؤاهم وأهدافهم، ولِمَ يتبنون هذه الرؤى والأهداف.

ـ إذن، فأنت لا ترى وجوداً لأي مؤامرات شريرة ضمن عمل هذه المنظمات.

لا شك أن اختيار سويسرا لعقد المنتدى سيكون خياراً غبياً جداً للتخطيط لمؤامرة. وعلى أي حال، فأنا لا أنكر وجود بعض المؤامرات أحياناً. عام 1956، خططت كل من بريطانيا، فرنسا وإسرائيل، لغزو مصر سراً. يسعك وصف ذلك بالمؤامرة لو أحببت، لكن الأمر لا يعدو كونه تحالفاً استراتيجياً بين مراكز قوى ضخمة.

ـ تنبأ الأدميرال وليام أوينز (وقد شغل منصب نائب رئيس هيئة الأركان المشتركة) وجوزيف ناي (والذي سبق له العمل كمسؤول دفاع رفيع في إدارة كلينتون ويشغل حالياً منصب عميد كلية كينيدي في جامعة هارفارد)، بتحول القرن الحادي والعشرين إلى «قرن أميركي» لأن الولايات المتحدة تهيمن على وسائل الإعلام العالمية، الإنترنيت والاتصالات.

إنهما يقولان كذلك إن الولايات المتحدة تتوفر على وسائل غير معترف بها لـ«مضاعفة القوة» ضمن أفعالها ودبلوماسيتها الدولية، الأمر الذي يتأتى من الاعتراف العالمي بالديمقراطية والأسواق الحرة الأميركية. وهما يشيران إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكلا الميدانين يجسدان نموذجاً مثالياً حول كيفية خداع وإيهام الجمهور ليسهم في دعم الشركات. يفترض الجمهور المخاطر والتكاليف،

ويقال له إن هذا الدعم يسهم في الدفاع عنه ضد الأعداء الخارجيين. ويفترض بهذا الكلام أن يكون توصيفاً للديمقراطية والأسواق. وعلى ما يبدو، فإن هذا الوهم متأصل إلى درجة أن أحداً لا يعلق عليه.

ـ عبر أفلام وأعمال هوليوود، قنوات التلفاز والبث الفضائي، تتحرك الثقافة الأميركية باتجاه الهيمنة على الثقافة العالمية.

حينما أخذت الهند تنفتح اقتصادياً وأمكن للشركات الأميركية التحرك هناك، كانت الإعلانات التجارية أول الميادين التي سيطروا عليها. على نحو سريع ولافت، تحولت وكالات الإعلانات التجارية الهندية إلى فروع لشركات أجنبية كبرى، شركات يتمركز معظمها في الولايات المتحدة.

لطالما كان الهدف من صناعة العلاقات العامة هو «تنظيم فكر الجمهور بنفس القدر الذي ينظم فيه الجيش أجساد جنوده»، الأمر الذي أخذ ـ في حالة الهند ـ صورة تشكيل منظومة للتوقعات والتفضيلات التي ستقودهم لتفضيل السلع الأجنبية على المنتج المحلي.

ـ كان هنالك بعض المعارضة لهذا الكلام في الهند، وتظاهرات حول وكالة كنتاكي للوجبات السريعة على سبيل المثال.

يصح هذا الكلام في الكثير من المناطق، وحتى في داخل أوروبا. هنالك تحركات باتجاه إيجاد وخلق ثقافة شعبية أوروبية عامة، إعلام عام ونحوه، إلى جانب دفع المجتمع نحو تجانس أكثر وسيطرة أكبر. لكن في الوقت ذاته هنالك توجهاً مخالفاً تماماً نحو «الأقلمة» واستعادة الثقافات واللغات الفردية. يسير هذان التوجهان جنباً إلى جنب، وعبر جميع أرجاء العالم. لقد خلقت الولايات المتحدة ثقافة عالمية، لكنها تسببت كذلك بخلق نقيضها المعارض أيضاً. وبالتالي، يتضح أن هذا السبيل ليس حتمياً أو لا مفر منه أكثر من غيره من السبل الأخرى.

ـ خلال العامين الماضيين، قمت بزيارة أستراليا، الهند وجنوب أميركا. ما الذي تعلمته من خلال تلك الرحلات؟

ليس من الصعب معرفة ما يجري وإن بقيت جالساً في هنا في بوسطن.

ـ لكن ببقائك هنا، أنت لا تتعامل إلا مع الكلمات الواردة على صفحات الجرائد.

أنت محق بالتأكيد، فالألوان تكون أكثر بريقاً حينما تراها على الطبيعة. يختلف الأمر ما بين قراءة الأرقام عن معدلات الفقر في الهند من جهة، ورؤية مدن الصفيح حيث يعيش الفقراء في بومبي بفقر مدقع لا يمكن وصفه من جهة أخرى، وهؤلاء أناس يملكون وظائف في صناعة الملابس الجلدية الفاخرة التي تباع في جادة ماديسون وفي المحلات الفارهة بلندن وباريس.

إنها قصة مشابهة للقصص الأخرى عبر أرجاء العالم. لكن إذا ما مشيت عبر أرجاء وسط مدينة بوسطن، ستشاهد فقراً مروعاً كذلك. لقد شهدتُ بأم عينيَّ في نيويورك أشياء صادمةً لا مثيل لها إلا في العالم الثالث.

ـ هل تقصد المقارنة مع مدن الصفيح في البرازيل؟

يصعب القول بالمقارنة. إن واقع الفقر والمعاناة في هاييتي أو ريو دي جانيرو أو بومبي يفوق كل ما لدينا إلى حد كبير، وإن كنا نسير على الطريق ذاته كذلك (كما تعلم، يعاني الرجال السود في أحياء هارلم الفقيرة من معدل وفيات مشابه تقريباً لما يعانيه نظراؤهم في بنغلادش).

لكن التأثيرات النفسية تبدو حاسمة إلى حد كبير، فمقدار سوء الظروف يعتمد على ما يحيط بها. فلو كنت أكثر فقراً ضمن مجتمعك مقارنة بالآخرين، سيضر هذا بصحتك على نحو يمكن اكتشافه، وحتى بمقاييس عامة من عينة معدل العمر المتوقع.

لذلك سأقول إن هنالك أجزاء من نيويورك أو بوسطن تشبه ما تجده في العالم الثالث. في واقع الحال، قد يجد إنسان من العصر الحجري السعادة من دون حاسوب أو تلفاز، ولا شك أن الناس في مدن الصفيح البرازيلية يعيشون في ظروف أفضل بكثير من ظروف الناس في العصر الحجري، وإن عانوا سوء التغذية وضعف الصحة أكثر بالمقارنة مع الأسلاف في العصر الحجري.

لكن بالعودة إلى النقطة التي أثرتها قبلاً، فإن رؤية الأشياء على الطبيعة تعطي الصورة بريقاً من الحقيقة والأهمية اللتين لا يمكن إيجادهما عبر القراءة، عدا عن

اكتشافك للكثير من الأشياء التي لم يكتب عنها شيء قط، كما في الصراعات الشعبية مع المكابدات والمشكلات في الحياة.

- كيف يسعنا التنظيم ضد العولمة أو القوى والسلطة المتنامية للشركات متعددة الجنسيات؟

يعتمد الأمر على المدى الزمني الذي تفكر فيه. أنت تقرأ على نحو مستمر بأن العولمة حتمية ولا مفر منها. يسخر توماس إل فريدمان في النيويورك تايمز من الناس الذين يعتقدون بوجود وسائل لوقفها.

وبحسب فريدمان، ما عاد الأمر صراع حمائم وصقور، فهنالك نوع من الانفصام ضمن المنظومة الإيديولوجية ما بين «التكامليين» الذين يريدون تسريع العولمة من جهة، و«المعادين لها» الذين يريدون إبطاءها أو تعديلها. فضمن كلا الفريقين، هنالك من يعتقد بضرورة وجود شبكة أمان وأولئك الذين يرون وجوب ترك الناس ليعتمدوا على أنفسهم، الأمر الذي يخلق لنا 4 فئات.

يستخدم فريدمان الـ«زاباتيستا»[1] كمثال على مؤيدي شبكة الأمان من المعارضين للتكاملية، وروز بيرو كمثال على الموقف المعارض للتكاملية وشبكة الأمان على حد سواء، ويرفضهما معاً باعتبارهما من المجانين. ويترك هذا الكلام الموقفين الاثنين الآخرين «العقلانيين»، والمتمثلين في كلينتون باعتباره (تكاملياً مؤيداً لشبكة الأمان)، وغينغريتش (وهو تكاملي مناوئ لشبكة الأمان).

بغية اختبار تحليل فريدمان، فلننظر إلى غينغريتش. كي نعرف إذا ما إذا كان يؤيد توسع الأسواق الحرة وتقويض شبكة الأمان، فلنسأل عما إذا اتخذ موقفاً معارضاً لإدارة ريغان حينما اتخذت بعض أشد السياسات «حمائية» منذ ثلاثينيات القرن الماضي؟ هل اعترض حينما تلقت شركة لوكهيد، التي يعدها مشروعه المدر للأموال المفضل، إعاناتٍ حكوميةً كبيرة لتسهيل اندماجها مع مارتن مارييتا؟ وهل قاوم غينغريتش إغلاق

(1) أو ما يعرف بجيش زاباتيستا للتحرر الوطني، وهو مجموعة سياسية وعسكرية اشتراكية تتحكم بأقاليم كثيرة في ولاية تشياباس أقصى جنوب المكسيك، والتي تخوض حرباً معلنة ضد الدولة المكسيكية منذ العام 1994: المترجم.

الأسواق الأميركية أمام اليابان كي يتمكن مصنعونا المتخصصون بصناعة السيارات، الحديد وأشباه الموصلات، من إعادة بناء أنفسهم؟

كما توضح هذه الأسئلة، لا يبدو غينغريتش تكاملياً. إنه يريد العولمة حينما تكون في صالح الناس الذين يدفعون مقابل تمثيله السياسي، ويعارضها حينما يكون الوضع بالعكس.

وماذا عن شبكات الأمان؟ إذا كان غينغريتش يعارض الاعتماد على الرفاهية، إذن عليه ـ بكل تأكيد ـ اتخاذ موقف رافض لتقديم الإعانات الفيدرالية لناخبيه. لكن الواقع يقول إنه بطل في جلب تلك الإعانات إلى منطقته.

لذلك، يسهل رؤية الصورة ذات الألوان الأسطورية غالباً في توصيف فريدمان. لكن الجزء المثير في القصة يكمن في كيفية إيجاده الوسيلة للإفلات برأيه. كما ينطبق الأمر ذاته على اعتقاده بالعولمة باعتبارها قانوناً طبيعياً.

من جهة، وبمنظورات المقاييس العامة كالتجارة وتدفق الاستثمارات (فيما يخص الاقتصاد)، تعود العولمة تقريباً إلى ما كانت عليه بداية القرن الماضي (وهذا أمر معروف جيداً وأشير له كثيراً ضمن دوائر رئيسة).

كما أن هنالك عوامل جديدة أخرى. يتميز تدفق رأس المال بالسرعة والضخامة الهائلة. ويعود هذا الكلام إلى سببين. بداية، نجد ثورة الاتصالات (وهي هبة تكنولوجية أخرى تطورت بالمال العام لخدمة الشركات الخاصة)، فيما يعود السبب الثاني لقرار إدارة نيكسون بإنهاء العمل بنظام بريتون وودز. لكن لا شيء حتمي في كليهما، لا سيما الأشكال المحددة التي ظهرت بها.

كما يتعين علينا تذكر أن الشركات العملاقة تعتمد إلى حد كبير على دولها، فكل واحدة من الشركات الكبرى على قائمة الشركات الـ100 الأكبر متعددة الجنسيات أفادت من السياسات الصناعية «التدخلية» التي اعتمدتها الدول حيث تمركزت تلك الشركات، وأن 20 منها ما كانت لتستمر لولا عمليات الإنقاذ بالأموال العامة التي انتشلتها.

يحصل نحو ثلثي التعاملات المالية الدولية في أوروبا، أميركا واليابان، أو بينها. وضمن كل هذه الأماكن، تبدو المؤسسات البرلمانية فعالة بدرجة أكثر أو أقل، وليس هنالك من خطر أو تهديد بانقلاب عسكري في أي منها. ويعني هذا الكلام إمكانية السيطرة، التعديل وحتى القضاء على القوى التي يفترض أنها غير قابلة للتحكم، والتي تدفعنا نحو اقتصاد «معولم»، وحتى من دون تدخل مؤسسي كبير.

خرافة ديون العالم الثالث

ـ عبر جميع أرجاء العالم، وفي الولايات المتحدة على وجه الخصوص، يصوت الكثير من العمال ضد مصالحهم الخاصة، بفرض أنهم يصوتون من الأساس.

لست متأكداً من صحة هذا الكلام على وجه الدقة. كما لا يمثل أيٌّ من الأحزاب الرئيسة هنا مصالحَ العمال وإن كان من المفترض وجود مرشحين يمثلونهم في مقابل ثقة العمال الأميركيين بأولئك المرشحين لجهة أمانتهم بفعل ما يريده العمال على وجه التحديد. برغم ذلك، لا يزال هنالك سبب وجيه يمنع التصويت لهم.

حينما يصوت المواطنون الفقراء في أميركا الوسطى لأجل مصالحهم، تأتي النتيجة على شكل إرهاب منظم وموجه من جانب القوة العظمى في نصف الكرة الغربي الشمالي، هذا الإرهاب ينفذ ـ على المستوى المحلي ـ بإشراف من جانب الطبقات العليا للبلاد. إن الكثيرَ من الدول ضعيفةٌ إلى الحد الذي تعجز معه عن إيجاد حلول حقيقية لمشكلاتها الداخلية في وجه القوة الأميركية المقابلة، حتى أنهم عاجزون عن مجرد التحكم بثرواتهم. عملياً، ليس هنالك لدى الأثرياء أي التزام اجتماعي، فهم لا يدفعون ضرائب، ولا يحتفظون بأموالهم داخل البلاد.

ما لم تُحل هذه المشكلات، فقد يختار الفقراء التصويت أحياناً لصالح المستبدين عوضاً عن معاناة عنف الأثرياء (هذا العنف الذي قد يأخذ صورة الإرهاب والتعذيب، أو يأخذ ـ ببساطة ـ شكل إرسال رأس مال البلاد إلى الخارج وحسب).

ـ هل يمثل هروب رؤوس الأموال مشكلة حقيقية بالفعل؟

لا يشكل الأمر مشكلة كبيرة في الولايات المتحدة وإن كانت له القدرة على تقييد

التخطيط الحكومي (كما حصل مع كلينتون عام 1993 على سبيل المثال). لكن لننظر إلى جميع الدول الواقعة إلى الجنوب من نهر ريو غراندي، ولنأخذ البرازيل على سبيل المثال. كما حصل ويحصل في جميع أرجاء العالم الثالث، استدان جنرالات البرازيل، حلفائهم والطبقة الثرية جداً، أموالاً ضخمة وأرسلوا الكثير منها إلى الخارج. كما أن الحاجة لسداد هذه الديون تعد قيداً حقيقياً وكبيراً يمنع البرازيل من فعل أي شيء بهدف معالجة مشكلاتها، عدا عن كونه المحدد أمام الإنفاق الاجتماعي والتنمية العادلة والمستدامة.

لكن إذا ما اقترضت المال وبعثته إلى بنك سويسري ومن ثم تعثرت في سداد دائنيَّ، هل ستكون هذه مشكلتك أم مشكلتي يا ترى؟ في واقع الحال، لم يقترض المواطنون من الأحياء الفقيرة تلك الأموال، ولا قام بذلك العمال الذين لا يملكون شيئاً من الأراضي. برأيي، لا يخص هذا الدَين 90% من شعب البرازيل بقدر ما هي مسؤولية شعب الفضاء الذين يعيشون على القمر.

لا يمثل النقاش حول الدَين جوهر القضية. فلو لم يتصرف أثرياء البرازيل على نحو غير محسوب، ما كانت البلاد لتعاني مشكلة الدَين بالدرجة الأساس. فليدفع الدَينَ من عمدوا إلى استدانته، فهي ليست مشكلة غيرهم وحسب.

سبق لي مناقشة هذه القضايا مع الناس الفقراء عبر جميع أرجاء البرازيل، وأثرتُها ضمن مؤتمر الأساقفة كذلك، وبحضور بعض كبار مراسلي القنوات التلفزيونية ومسؤولين رفيعي المستوى. في واقع الحال، لم ينظر هؤلاء إلى الأمر باستغراب شديد. ففي دوائر المتعلمين هنا، نادراً ما تؤخذ القضايا الأساسية بجدية. وما أن تغادر العالم الأول، ستتفاجأ بشدة حينما تلاحظ قلة انفتاح العقول فيه. نحن نعيش في مجتمع مُلقَّن ومؤدلج إلى حد كبير.

يصح القول بأن كسر قيود العقائد ليس بالأمر الهين على الإطلاق. فحينما تتوفر على ما لدينا من الثروة والقوة، عندها ستجد نفسك أعمى ومتعجرفاً ولا تفكر في أي شيء. في مقابل هذا، وفي العالم الثالث، ستجد عقول الأثرياء والمتنفذين أكثر ميلاً للانفتاح.

ـ لماذا لم يكن الدين الخارجي سبباً في إعاقة التنمية في دول شرق آسيا؟

لم تُحكِم دولُ اليابان، كوريا وتايوان، سيطرتها على العمال والفقراء وحسب، وإنما امتدت السيطرة إلى رأس المال والأثرياء. لقد وجهوا دَينهم لصالح الاستثمار الداخلي، وليس لتصدير رأس المال.

في هذا السياق، لم تسمح اليابان بتصدير رأس المال حتى أعادت بناء اقتصادها، الأمر الذي ينطبق على كوريا الجنوبية التي رفضت الشيء ذاته حتى أُجبرت على إزالة القيود أمام حركة رأس المال وضوابط الاقتراض الخاص، الأمر الذي تحقق تحت وطأة ضغوط أميركية خلال السنوات الأخيرة (ومن المعروف إلى حد كبير أن هذا التحرير القسري لحركة رأس المال كان من بين العوامل القوية التي أدت إلى أزمة السيولة الكورية الجنوبية عام 1997).

تعاني أميركا اللاتينية بعضاً من أسوأ حالات التفاوت في مستوى الدخل في العالم، فيما يبدو التفاوت في أدنى مستوياته بدول شرق آسيا على الأرجح. تتصف الكثير من واردات أميركا اللاتينية بكونها سلعاً فاخرة يقتنيها الأثرياء، فيما ترتبط دول شرق آسيا عموماً باستثمارات الأموال ونقل التكنولوجيا. إن دولاً مثل البرازيل والأرجنتين قد تكون غنية وقوية. لكن ما لم تحكم هذه الدولُ سيطرتها على ثرواتها، ستكون في مواجهة المتاعب باستمرار.

في سياق متصل، من المؤكد أنك لا تستطيع الحديث عن هذه الدول ككل، فهنالك مجموعات مختلفة فيما بينها، وأن بعض هذه المجموعات ترى في هذا الكلام وضعاً ممتازاً، كما هو الحال مع بعض الناس في الهند الذين اعتقدوا في الإمبراطورية البريطانية خيراً. لقد كان أولئك الهنود مرتبطين ببريطانيا، وأثرَوا من خلالها وأحبوها. من الممكن أن تعيش في بعض أفقر الدول مع كونك شخصاً بالغ النفوذ والامتياز طوال الوقت. لنأخذ مصر على سبيل المثال، حيث يمكنك ركوب سيارة ليموزين فارهة من المطار باتجاه فندق من 5 نجوم يطل على النيل، وتذهب إلى المطاعم الفاخرة، وبالكاد تعرف شيئاً عن الناس الفقراء في القاهرة.

ربما يسعك رؤية بعض أولئك الفقراء من خلال نافذة السيارة وأنت تقود في

الطرقات، لكنك عاجز عن ملاحظتهم على وجه الخصوص. ينطبق الأمر كذلك على نيويورك، حيث يسعك إنكار حقيقة وجود بعض المشردين الذين ينامون في الشوارع والأطفال الفقراء المتواجدين على مبعدة بضع أحياء وحسب.

المكسيك، كوبا وغواتيمالا

- يصف وليام غريدر في كتابه الموسوم «عالم واحد، سواء كنا مستعدين أم لا»، الظروف الاقتصادية المروعة في المكسيك. ويقول غريدر إن البلاد في حال غليان سياسي واجتماعي.

هذا كلام صحيح جداً. إبان ثمانينيات القرن الماضي، تراجعت الأجور على نحو شديد (يعتمد الأمر على كيفية قياسك لها، لكنها انخفضت بمقدار النصف عموماً، عدا عن أنها ما كانت مرتفعة قبل حصول ذلك الانخفاض). في هذه الأثناء، ارتفعت المجاعة، وكذلك ارتفع عدد المليارديرات (وهم أصدقاء طبقة الزعماء السياسيين عموماً ممن استحوذوا على المقدرات العامة مقابل عمولة بقيمة بضع سنتات عن كل دولار). بحلول كانون الأول العام 1994، انهارت الأمور في المكسيك التي دخلت واحداً من أسوأ حالات كسادها عبر التاريخ. تراجعت الأجور التي كانت قليلة أساساً.

اتصل بي صحفي من جريدة ميكسيكان ديلي ليطلب مقابلتي بعد ذلك الانهيار الاقتصادي. وقد ذكرني الصحفي ببعض مقابلاتي التي أجريتها في الأشهر الماضية حينما قلت بأن كل الاقتصاد المكسيكي على شفا الانهيار التام.

لم أكن أعرف الكثير عن المكسيك والاقتصاد، لكن الأمر بدا واضحاً كل الوضوح. تدفقت أموال الاستثمارات قصيرة الأجل إلى الداخل، ولم يكن لفقاعة المضاربة أي أساس. تراجع الاقتصاد فعلياً، الأمر الذي أمكن للجميع رؤيته بمن فيهم رجالات الاقتصاد ومؤسسات التمويل الدولية الذين (بحسب بعض المختصين) تعمدوا التزام الهدوء لأنهم أحجموا عن فعل ما يمكنه أن يفجر فقاعة الانهيار.

كانت المكسيك بمثابة الطالب المتفوق الذي فعل كل ما بوسعه على نحو صحيح، حيث اتبعت تعليمات ووصايا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المقدسة بحذافيرها.

وقد وُصِفَ اقتصادها بالمعجزة الاقتصادية هو الآخر، الأمر الذي كان كذلك لصالح الأثرياء على الأرجح. لكن بالنسبة لمعظم المكسيكيين، لم يكن الوضع إلا عبارة عن كارثة مكتملة الأركان.

ـ ماذا سمعت عن جماعة الزاباتيستا؟

انهارت المفاوضات قبل عدة سنوات، لكن استراتيجية الحكومة بدت واضحة حيث تستمر المفاوضات التي لا تفضي إلى أي شيء في النهاية. وحينما تفقد الجماعة المتمردة قدرتها على إثارة الاهتمام الدولي، وحينما يتعب الناس من توقيع العرائض، عندها تتحرك الحكومة بالقوة لسحق الزاباتيستا والقضاء عليهم. وعلى أي حال فهذه تصوراتي وحسب.

أتصور أن السبب الذي يمنع الحكومة من سحق الجماعة الآن لا يعدو توفر الأخيرة على الدعم الشعبي عبر أرجاء المكسيك والعالم (الأمر الذي أمكن لهم تحقيقه بقدر كبير من الابتكار). كما أن مقدرتهم على البقاء كقوة معارضة منذ سنوات تبدو رائعة في حد ذاتها.

لكن مع استمرار الجماعة المتمردة على مواقفها، لا يبدو لي توفرها على أي استراتيجية لتحقيق الانتصار. ولا أقول قولي هذا من باب الانتقاد، ولكنني عاجز عن تصور أي استراتيجية بديلة لديها. وما لم يتحقق دعم دولي حقيقي وكبير، فلا أرى لها فرصة في الحفاظ على موقعها.

ـ ما الذي يحصل مع كوبا؟ احتار الكثير من الناس حينما قام ديفيد روكفلر (وهو حفيد جون دي. روكفلر والرئيس السابق لمجلس إدارة مصرف تشايس مانهاتن) بتنظيم حفلة على شرف فيدل كاسترو في نيويورك شهر تشرين الأول من العام 1995.

لا تشكل كوبا أهمية كبيرة في حد ذاتها للاقتصاد الأميركي. ولو لم تكن كوبا موجودة، فإن أحداً ما كان ليلاحظ وجودها. لكن فكرة نجاح منافسين آخرين بشق طرقهم ضمن هذه الأسواق الأميركية التقليدية لا تلقى إعجاب ديفيد روكفلر وأصدقائه. فلو تمكن الآخرون من كسر طوق الحظر الأميركي، فإن رجال الأعمال هنا سيطالبون بإنهائه بالتأكيد.

حصل الشيء ذاته مع فييتنام كذلك. كانت الشركات الأميركية راضية تماماً عن معاقبة فييتنام لفشلها في الامتثال والاستسلام التام للقوة الأميركية. كانت تلك الشركات الأميركية بصدد الاستمرار بإحكام قبضتها على البلاد إلى الأبد، وهي تتخيل وتخترع الأسباب الاحتيالية لاستمرار ذلك مرة تلو الأخرى. وقد استمر الوضع على هذه الحال حتى منتصف ثمانينيات القرن الماضي حينما شرعت اليابان ودول أخرى في تجاهل الحظر الأميركي والانتقال إلى المنطقة التي تتميز بشعب متعلم وأجور عمل متدنية.

ـ أتصور أنك تابعت أحداث قضية جينيفير هاربري في غواتيمالا.

لقد كتبت مقدمة لكتابها المعنون «جسر للشجاعة». إنها امرأة شجاعة ولا تزال تقاتل. كما أن الأخت ديانا أورتيز كذلك. إن ما قامت به هاتان المرأتان يتطلب شجاعة كبيرة بحق.

ـ هل تُعبّد اتفاقية السلام التي وُقّعت شهر كانون الأول من العام 1996 الطريق أمام إنهاء حمام الدم المستمر منذ 3 عقود في غواتيمالا؟

أنا سعيد بتوقيع هذه الاتفاقية باعتبارها خطوة إلى الأمام. لكنها في الوقت ذاته نتيجة بشعة لواحدة من أشد عمليات الإرهاب الحكومي قباحة في القرن العشرين، هذه العملية التي انطلقت منذ العام 1954 حينما شاركت الولايات المتحدة في الإطاحة بالحكومة الوحيدة المنتخبة ديمقراطياً عبر تاريخ البلاد.

لنأمل بمقدرة هذه المعاهدات على وضع حد نهائي لهذا الرعب الحقيقي. لقد نجح الإرهاب الحكومي في ترويع الناس، وتدمير معارضة حقيقية، ومنح صورة مقبولة لحكومة يمين متطرف ترتبط مع مصالح الشركات والأعمال، وحتى جعلها مرغوبة في عيون الكثير من الناس.

البرازيل، الأرجنتين وتشيلي

ـ ما هي طبيعة صِلاتك مع وسائل الإعلام في البرازيل، الأرجنتين وتشيلي؟

كوّنتُ على الفور علاقاتٍ مع وسائل الإعلام، الأمر الذي يحصل في كل مكان تقريباً فيما خلا الولايات المتحدة.

ـ محطات التلفزة والإذاعة الحكومية؟

والمحطات التجارية كذلك، فوسائل الإعلام هناك أكثر انفتاحاً بكثير.

ـ وماذا عن وسائل الإعلام المستقلة؟

هنالك جريدة يسارية مستقلة تصدر في ساو باولو. تصدر هذه الجريدة باللغة البرتغالية، لذلك ليس لدي سوى معرفة سطحية بمحتواها، لكن المواد المنشورة تبدو مثيرة للاهتمام إلى حد بعيد. تتمتع الجريدة بتصميم جيد جداً وطباعة فاخرة، وبمستوى مهنية هاربر وأتلانتيك. في واقع الحال، ليس لدينا أي شيء مشابه هنا.

كما أن هنالك مساعي شعبية أخرى. قضينا، أنا وزوجتي، ذات مساء في إحدى أكبر ضواحي ريو دي جانيرو، والمعروفة باسم نوفا إيغاوتشو، حيث يعيش بضعة ملايين من الناس ما بين الفقراء والطبقة العاملة إلى جانب العاطلين والفلاحين الذين لا يملكون شيئاً من الأراضي (على النقيض مما هو عليه الحال هنا، يعيش الأثرياء في مراكز معظم المدن الأميركية اللاتينية، فيما يعيش الفقراء في الضواحي). تلقينا تحذيراً لجهة تجنب زيارة نوفا إيغاوتشو باعتبارها منطقة شديدة الخطورة، لكن الناس كانوا هناك في أبلغ درجات اللطف.

توجهنا إلى هناك رفقة أشخاص من منظمة غير ربحية وغير حكومية، وحيث تضمنت المجموعة بعض الفنانين التقدميين، بعض المهنيين والمثقفين من الذين يريدون تقديم بديل يقي الشعب دمار عقول أبنائه جرّاء الإعلانات التجارية.

تمثلت فكرة المجموعة في الذهاب على متن حافلة مع شاشة عملاقة للتجوال ما بين بعض المناطق وعرض بعض الوثائقيات التي تتطرق إلى المشكلات الحقيقية. كما قضت المجموعة وقتاً جيداً مع زعماء المنظمات الشعبية في المجتمع بغية البحث عن وسائل لإيصال صوتها، مع إضفاء شيء من المرح على الأمر. من جانبي، لم أشاهد تلك الأفلام، لكنها بدت متقنة جداً. لكن حينما عرضت تلك الأفلام في الأحياء الفقيرة، اتضح فشلها الذريع بعدما جاء الناس لرؤيتها قبل رحيلهم بعد قليل.

حينما قامت المنظمة غير الحكومية بمراجعة الأمر لفهم ما حصل، اكتشف

القائمون على الأمر شيئاً مثيراً جداً، حيث تبين أن الزعماء في المجتمع تحدثوا بلكنة مختلفة مليئة بالمفردات الثقافية والخطابات الماركسية، وأكثر مما يتحدث الناس الذين يعيشون بينهم. بدا أن العملية التي جعلتهم زعماء قومهم هي ذاتها التي أبعدتهم عن التيار الرئيس للمجتمع.

لذلك، قررت المنظمة غير الحكومية العودة، لكنها قررت هذه المرة تجنب الزعماء في المجتمع وحاولت إشراك الناس فيه ـ من الصبيان بعمر الـ16 ونحوهم ـ من المهتمين بكتابة النصوص والأفلام. لم يكن الأمر سهلاً، لكنه نجح في آخر المطاف.

بحلول وقت زيارتها الذي تصادف بعد عدة سنوات من ذلك الحدث، عمدت المنظمة غير الحكومية إلى جلب الشاحنة مع الشاشة الكبيرة من جديد. شارك الناس ضمن ذلك المجتمع ـ وكانوا شباناً على العموم برغم وجود من هم أكبر سناً معهم ـ بتمثيل وتصوير تلك الأفلام بأنفسهم. لقد تلقى أولئك المشاركون بعض المساعدة التقنية المحدودة من متخصصين حضريين، لكن الدعم توقف عند هذا الحد البسيط وحسب.

كانت هنالك شاشة كبيرة في منتصف الساحة العامة مع بعض الخمّارات حول المكان. تجمع الكثير والكثير من أبناء المجتمع هناك، وكانوا صغاراً وكباراً امتزجوا مع بعضهم بعضاً. كان وقت مشاهدة التلفاز الرئيس، والذي يصادف الساعة التاسعة مساءً. بدا واضحاً استغراق المشاهدين في متابعة ما يجري. كان الحديث بالبرتغالية، الأمر الذي منعني من استيعاب الكثير، لكنني استوعبت ما يكفي لأدرك أنهم تعاملوا مع قضايا بالغة الأهمية، على الرغم من حس الفكاهة وظهور المهرج بين الحين والحين. كما ورد مشهد عن العنصرية (الأمر الذي يفترض عدم وجوده في البرازيل).

يذهب رجل أسود البشرة إلى مكتب طلباً لوظيفة، ومن ثم يذهب شخص آخر أبيض البشرة للطلب ذاته، لكن المعاملة اختلفت بين الاثنين بكل تأكيد. ضحك جميع الحضور وأدلوا بملاحظاتهم. كما ورد مقطع يخص مرض نقص المناعة المكتسبة الإيدز، فضلاً عن شيء بخصوص الديون.

بعد نهاية الفلم مباشرة، بدأت إحدى الممثلات ـ وكانت مؤدية جيدة جداً وبدت

بعمر الـ17 ـ بالتجوال ما بين الجمهور مع حاكية بيدها لتقابل الناس وتستعرض آرائهم حول ما شاهدوه للتو. وقد صُوِّرت ملاحظاتهم وانتقاداتهم على الهواء، الأمر الذي استحضر ردود أفعال أكثر.

كان ذلك نوعاً مثيراً من الإعلام المجتمعي الذي لم يسبق لي رؤية مثيل له من قبل، والذي حقق نجاحاً واضحاً برغم الفشل الأولي الذي وصفته. كما كانت المنطقة فقيرة جداً، لكنها عاشت تجربة لم أقرأ عنها أيَّ شيء في الكتب من قبل.

كما رأينا شيئاً مشابهاً في بوينس آيريس. صحبنا بعض الأصدقاء من الجامعة، أنا وزوجتي، إلى إحدى مدن الصفيح حيث يعملون ناشطين. كان حياً مدقع الفقر ضمن مدينة بالغة الثراء، وحيث انحدر معظم سكانه من شعب الغواراني، وهو شعب أصلي هاجر أبناؤه من البارغواي.

اتصفت المرافق المدرسية في ذلك الحي بالبؤس الشديد، فيما يطرد أي طفل يتسبب بأي نوع من المشكلات مهما كانت صغيرة. لذلك، لا يصل عدد كبير جداً من الأولاد إلى المدرسة الثانوية، الأمر الذي يدفع بعض الأمهات إلى تأسيس ما يدعونه المركز الثقافي، حيث يحاولن تعليم هؤلاء الأطفال علوم الرياضيات، المهارات الأساسية وبعض الأنشطة الفنية، إلى جانب حمايتهم من عصابات المخدرات (من المعتاد جداً في مجتمعات كهذه قيام النساء بمعظم الأنشطة التنظيمية).

تدبرت الأمهات بوسيلة ما أمرَ إيجاد مبنى كونكريتي ـ وإن كان صغيراً ـ لبناء سقف عليه. لكن حجم المبنى لم يتجاوز حجم هذا المكتب (حيث نجلس) وبدا مثيراً للشفقة. كما كانت الموارد شحيحة وبالكاد تكفي إلى درجة أن أصغر قلم رصاص يعد هدية كبيرة. كما أصدرت النساء جريدة كتبها أبناء مدينة الصفيح، بمن فيهم بعض المراهقين، وتضمّن معلوماتٍ كثيرةً ذات صلة بالمجتمع وما يجري فيه وما هي مشكلاته.

باتت بعض النسوة متعلمات، واقترب بعضهن من نيل شهادة جامعية في بعض التخصصات من عينة التمريض. لكنهن قلن جميعاً إنهن لا يغادرن مدن الصفيح مطلقاً، مهما حققن من علامات عالية. كما كانت فرصتهن معدومة تماماً عند محاولة

الحصول على مقابلة عمل بحكم افتقارهن للملابس الملائمة أو عجزهن عن الظهور بالمظهر المطلوب.

تبدو تلك النسوة ناشطاتٍ ملتزماتٍ ويعملن بجد في سبيل إنقاذ الأطفال. كما أنهن يحصلن على بعض الدعم من أناس من خارج الأحياء المسحوقة، كما مع أصدقائنا الجامعيين، إلى جانب مساعدات من الكنيسة (يختلف الأمر من مجتمع إلى آخر، واعتماداً على دور ونشاط القساوسة المحليين).

- في سياق هذا الوصف، أتصور أن أولئك الناس لا يحصلون على أي دعم حكومي؟

تعيش الحكومة الأرجنتينية حالة من الهوس بالليبرالية الجديدة، حيث تطيع وصايا وتعاليمَ المؤسساتِ المالية الدولية كما هو الحال مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (لا تختلف الليبرالية الجديدة في جوهرها عن الصيغة الإمبريالية التقليدية المبنية على حرية الأسواق من أجلك، والكثير من الحماية لأجلي. ولن يتقبل الأثرياء نفسهم هذه السياسات، لكنهم سيكونون سعداء بفرضها على جموع الفقراء).

لذلك، تعمل الأرجنتين على «تقليص حجم الدولة»، تحجيم النفقات العامة، على نحو ما تقوم به حكومتنا، لكن بأسلوب أشد تطرفاً وحِدّةً. ومن المؤكد أن تقليص الدولة يقابله توسع في شيء آخر، شيء لا يمت للسيطرة الشعبية بصلة. إن ما يتوسع لا يعد كونه قوة القطاع الخاص، سواء المحلي أو الأجنبي.

التقيت بحركة لا سلطوية حيوية جداً في بوينيس آيريس، فضلاً عن لقاء جماعات لا سلطوية أخرى في مناطق شمالي شرق البرازيل، تلك المناطق التي لا يعرفها ولم يسمع بها أحد من قبل. أثناء تلك اللقاءات، تجاذبنا أطراف كثير من الأحاديث حول هذه الأمور. لقد أدرك أولئك ضرورة محاولة استخدام الدولة، على الرغم من عدم قناعتهم بشرعيتها الكاملة.

يبدو السبب في غاية الوضوح، فحينما تلغي البنية المؤسسية الوحيدة التي يمكن للناس المشاركة فيها إلى حد ما، فإنك ـ ببساطة ـ ستسلم السلطة إلى استبداديات

القطاع الخاص التي لا تخضع للمسائلة، والتي تتصرف على نحو أسوأ من الاستبداد الحكومي. لذلك يتعين عليك استخدام الدولة مع إدراكك المستمر بأنك تريد إلغائها في نهاية المطاف.

يرفع بعض العمال في الريف البرازيلي شعاراً مثيراً للاهتمام. يقول هؤلاء إن مهمتهم المُلِحَّة تتمثل في «توسيع أرضية القفص». إنهم على دراية وفهم بأنهم محبوسون داخل القفص، لكن مع إدراك الحاجة لحمايته حينما يتعرض للهجوم من جانب مفترسين خارجيين أسوأ، مع توسيع القيود التي تحدد ما يسمح به القفص، وكلاهما ضروريان وأساسيان في سبيل تفكيكه والتحرر منه. ولو أنهم هاجموا القفص مباشرة وهم في وضع هش، عندها سيكونون عرضة للقتل.

يمثل هذا كلاماً يستطيع أيُّ شخصٍ، قادرٍ على استيعاب أي فكرتين متناقضتين في آن واحد، فهمه، غير أن بعض الناس هنا في الولايات المتحدة متصلبون ومؤدلجون إلى درجة عجزهم عن استيعاب هذه النقطة. لكن ما لم يعرب اليسار هنا عن رغبة في تقبل هذا المستوى من التعقيد، فلن نكون قادرين على نفع الناس الذين يعانون ويحتاجون مساعدتنا، أو حتى مساعدة أنفسنا.

في البرازيل والأرجنتين، يسعك مناقشة هذه القضايا حتى مع الناس ضمن أعلى المستويات السياسية، فضلاً عن نخب الصحفيين والمثقفين. قد لا يتفق هؤلاء معك، لكنهم يفهمون مغزى كلامك على أقل تقدير.

ـ *هنالك الآن منظمات تعنى بشؤون الفلاحين الذين لا يملكون شيئاً من الأراضي.*

تعاني البرازيل معضلة زراعية هائلة. تتركز ملكية الأراضي في يد نخبة محدودة إلى حد كبير، وتتوزع على نحو غير متساوٍ بشدة، إلى جانب مساحات شاسعة غير مستغلة من الأراضي التي تستخدم بالعادة وسيلة للتحوط ضد التضخم أو لأغراض استثمارية.

سيطرت حركة «عمال بلا أراضٍ»، وهي حركة كبيرة ومهمة ولها صلات وثيقة بالناس الذين يعيشون في أحياء الفقراء وطردوا من أراضيهم، سيطرت على مساحات كبيرة من الأراضي. أما الجيش البرازيلي، فهو جيش متوحش جداً، وقد زادت وحشيته

منذ انقلاب العام 1964. هنالك الكثير من القتل والعنف، ومن بين الأمثلة الصادمة والمروعة على ذلك مقتل بضع عشرات من الفلاحين الذين سيطروا على بعض الأراضي في الأقاليم الشمالية. حينما كنت في البرازيل، جرت بعض الإجراءات القضائية غير الرسمية بخصوص تلك الجرائم، وذلك لأن النظام القضائي الرسمي أحجم عن القيام بأي شيء إزائها.

ـ هل التقيت بأناس من حزب العمال؟

كان أمراً مثيراً بحق. يعد حزب العمال البرازيلي أكبر أحزاب العمال في العالم. كما يعاني هذا الحزب من مشكلاته كذلك، لكنه منظمة مثيرة للإعجاب وذات طابع راديكالي ديمقراطي اشتراكي، مع الكثير من الدعم الشعبي والقدرات الكامنة. كما يقوم هذا الحزب بالعديد من الأشياء المهمة والمثيرة على حد سواء.

يعد لويس أغناسيو لولا دا سليفا المولود عام 1944، ومؤسس وقائد حزب العمال البرازيلي ورئيس البلاد للفترة 2003 ـ 2010، يعد شخصية مثيرة للإعجاب. ولو كانت الانتخابات البرازيلية نزيهة بدرجة بسيطة على أقل تقدير، فإن الرجل كان ليفوز بها بكل تأكيد (لم يكن الأمر مرتكزاً على سرقة الأصوات وإنما لموقف المصادر الإعلامية التي دعمت الجانب الآخر بدرجة كبيرة بحيث لم تكن هنالك انتخابات جادة).

كما انتظم الكثير من العمال في الاتحادات الريفية التي نادراً ما خضعت للنقاش. هنالك مستوى من التعاون ما بين العمال الذين لا يملكون الأراضي من جهة والجماعات في أحياء الفقراء والمسحوقين. يرتبط الجانبان على نحو ما بحزب العمال البرازيلي، لكن الناس الذين سألتهم عن هذا عجزوا عن تقديم تفسير واضح. يتفق الجميع وتأييد العمال الذين لا يملكون الأراضي لحزب العمال البرازيلي، وتصويتهم له، وإن كان الاثنان منفصلين تنظيمياً.

ـ ما هي انطباعاتك عن تشيلي؟

لم أقضِ هناك وقتاً طويلاً بما يكفي لأكوّن انطباعاً عن هذا البلد، لكن البلد تحت حكم عسكري واضح المعالم إلى حد كبير. نحن نصِفُ البلدَ بالديموقراطي، لكن

العسكر يفرضون قيوداً ضيقة جداً على ما يمكن حصوله. ولك أن ترى الوضع في عيون ومواقف الناس، فهم يدركون أن هنالك حدوداً لما يمكنهم الوصول إليه، وهم يخبرونك هذا في الجلسات الخاصة مع الكثير من الأمثلة الشخصية.

الشرق الأوسط

ـ عام 1980، التقيتم، أنت وإقبال أحمد (وهو باحث وناشط باكستاني، وبروفسور في جامعة هامبشاير)، وإدوارد سعيد (وهو مؤلف ذائع الصيت وناشط فلسطيني، وبروفسور في جامعة كولومبيا)، مع بعض كبار مسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية. وقد قلت إنكم وجدتم هذا الاجتماع ذا دلالة.

ذو دلالة، لكنه لم يكن مفاجئاً. لقد أكد لي ذلك الاجتماع بعض التعليقات الحساسة التي أدليت بها بخصوص منظمة التحرير في بعض الصحف اليسارية قبل عدة سنوات، والتي أثارت عاصفة من الخلافات حولها. تمثّل هدفُ الاجتماع في توعية قيادة المنظمة ـ التي تصادف وجودها في نيويورك ـ بوجهات نظر عدد من الناس الذين كانوا متعاطفين جداً مع الفلسطينيين برغم نقدهم الواضح لمنظمة التحرير.

أبدت قيادة منظمة التحرير عدم اكتراثها. ولا بد لي من القول إن هذه المنظمة تمثل الحركة الوحيدة في العالم الثالث التي لا تكترث لفعل شيء بغية بناء أي حركة تضامن أو أي مساع لكسب التعاطف داخل الولايات المتحدة بغية تحقيق أهدافها.

من المعروف تماماً صعوبة نشر أي شيء ينتقد إسرائيل، عدا عن توزيعه. كان بوسع منظمة التحرير المساعدة عبر شراء الكتب ـ ببساطة ـ وإرسالها إلى المكتبات العامة، لكنها أحجمت تماماً عن فعل أي شيء. في واقع الحال، توفرت المنظمة على تمويل كبير ـ حيث أبرمت الصفقات بين الكويت والمجر، والله يعلم بغيرها من الصفقات ـ لكنها كانت منظمة فاسدة جداً.

إنهم مصرون على تصوير أنفسهم كثوريين ملتهبين، يلوحون بالبنادق، الأمر الذي سيغضب الجميع منهم بكل تأكيد. ولو صوروا أنفسهم كما هم على حقيقتهم ـ كقوميين محافظين يريدون جمع الأموال وانتخاب رؤسائهم المحليين ـ فربما تمكنوا

من حشد وزيادة الدعم في الولايات المتحدة لصالح دولة فلسطينية من نسبة 2 إلى واحد لتكون 20 إلى 1.

أتصور أنهم يعتقدون بأن السياسة لا علاقة لها بما يفكر به أو يقوم به عموم الشعب، وإنما تتعلق بالصفقات التي يستطيعون عقدها خلف الأبواب المغلقة مع الناس النافذين (ومن نافلة القول أني سمعت انتقادات أكثر حدةً لمنظمة التحرير الفلسطينية صدرت عن ناشطين وزعماء في الأراضي المحتلة حينما كنت هناك قبل عدة سنوات).

ـ إذا ما كانت إسرائيل بمثابة شرطي المنطقة المحلي في الشرق الأوسط كما تقول، لماذا، إذن، بذلت الولايات المتحدة جهوداً كبيرة لإبقائها خارج حرب الخليج؟

لأن إسرائيل إذا ما تورطت على نحو مباشر، سيكون مستحيلاً على الولايات المتحدة إخفاء دعمها لكبريات دول الخليج المنتجة للنفط في المنطقة، وهو كل ما يهم واشنطن وحسب. من المؤكد أن تلك الدول ما كانت بحاجة لدعم إسرائيل بهدف خوض حرب ضد دولة من العالم الثالث تكاد تعجز عن حماية نفسها. كما أن الولايات المتحدة أعادت تثبيت وفرض هيمنتها بقوة في المنطقة ما بعد الحرب، وأبلغت الجميع قائلة: «ما نقوله سينفذ» (كما ورد عن جورج بوش الأب).

ـ يبدو إقبال أحمد أكثر تشاؤماً إزاء مستقبل إسرائيل البعيد. وهو يعتقد أن ضعف الدول العربية النسبي سيتغير عاجلاً أم آجلاً.

لا أعتقد بمنطقية الخوض في توقعات عن المستقبل البعيد. ربما يسعك تخيل مستقبل الولايات المتحدة كجزيرة محاصرة بالكاد تستطيع الصمود في وجه القوى المحيطة وتلك الصاعدة في آسيا. لكن كما أرى، تتوفر الولايات المتحدة على قدر من السيطرة والهيمنة على الشرق الأوسط بقدر ما تتمنى أيُّ قوةٍ خارجية امتلاكه.

تمثل إسرائيل ـ معقلنا المتقدم هنا ـ أهم مركز عسكري، تكنولوجي، صناعي ومالي لدينا. كما تتمركز الموارد النفطية الضخمة في المنطقة (والتي ستبقى ضرورية لعدة أجيال قادمة) في يد عائلات دكتاتورية وطغاة مستبدين معتمدين بشدة على الولايات المتحدة ومؤيدين واضحين لمصالحها.

من المحتمل جداً انهيار النظام على المدى البعيد، لكنك تتحدث عن قرنين من الآن حيث لن تعود الولايات المتحدة مهتمة بنفط الشرق الأوسط كما هو الحال مع الوقت الحاضر. أما بالنسبة للاطار الزمني الحاضر، حيث يكون التخطيط السياسي معقولاً وممكناً ـ وهو أمر لا يطول كثيراً ـ فتُدار الأمور على أفضل صورة يمكن لمخططي الولايات المتحدة تخيلها. ولو تبين لاحقاً في ـ غضون وقت طويل نوعاً ما ـ تراجع ضرورة وأهمية دعم إسرائيل لتحقيق الأغراض الأميركية، عندها سينتهي دعمنا للدولة العبرية كذلك.

ـ لقد تبنيت هذا الرأي منذ وقت طويل. ألا ترى أي سبب لتغييره؟

مطلقاً. في واقع الحال، أعتقد بوجود الكثير والكثير من الأدلة التي تدعم هذا الرأي. على سبيل المثال، حينما وقع اختلاف صغير ما بين إسرائيل والولايات المتحدة حول كيفية المضي علناً بإنشاء مستوطنات الاحتلال في الضفة الغربية، لم يتورع الرئيس بوش الأب عن الإدلاء ببعض التعليقات المغلفة والمعادية للسامية أمام الجمهور. عندها، تراجع اللوبي الإسرائيلي وفعلت الولايات المتحدة ما أرادت.

ـ يقول إدوارد سعيد: «تتعمق الأزمة في صفوف الفلسطينيين كل يوم تقريباً. يروَّج للمحادثات الأمنية بين إسرائيل ومنظمة التحرير كما لو أنها اختراق في يوم، ومن ثم تكون انهياراً وطريقاً مسدوداً في اليوم التالي. تأتي المواعيد النهائية المتفق عليها وتذهب، فيما تقترح جداول زمنية أخرى، وكل هذا مع استمرار إسرائيل بتوسيع وبناء المستوطنات السكنية، إلى جانب الإجراءات العقابية التي تمنع الفلسطينيين من مغادرة الأراضي المحتلة والدخول إلى القدس». لقد كتب سعيد هذا الكلام قبل سنوات، لكنه يبدو كما لو أنه أخبار اليوم.

هذا صحيح. تتقلب «عملية السلام» صعوداً ونزولاً لأن المبادئ الأميركية ـ الإسرائيلية التي تحدد ملامحها لم تقدم أي شيء ذي مغزى للفلسطينيين قط. لطالما كانت الأسس البنيوية للسياسة الأميركية والإسرائيلية واضحة منذ وقت طويل. تتمثل هذه المبادئ بالرفض الحرفي، أي أن الاثنين يرفضان حقوق أحد الطرفين المتنافسين في فلسطين السابقة.

يستخدم مصطلح «الرفض» في الولايات المتحدة بمفهوم عرقي، وينطبق على أولئك الذين يرفضون حقوق اليهود حصراً. وإذا ما تمكنا من تبني استخدام غير عنصري لمفهوم الرفض، فلسوف نصف الولايات المتحدة بكونها زعيمة معسكر الرفض.

في شهر كانون الأول من العام 1989، وحينما كانت إدارة بوش ـ بيكر معادية بشدة لإسرائيل على ما يبدو، أطلقت الخارجية الأميركية ما يعرف بخطة بيكر. دعت الخطة إلى حوار مع إسرائيل لا تشارك فيه الولايات المتحدة إلا بوجود فلسطينيين تقبلهم الدولة العبرية. كما تقتصر نقاشات ذلك الحوار على تطبيق خطة شامير ـ بيريز الإسرائيلية الرسمية التي تنص على:

1 ـ لن يكون هنالك أي دولة فلسطينية إضافية (فيما عدا الأردن حسب قصدهم).

2 ـ لا بد لإسرائيل من سيطرة فعالة على أكبر قدر ممكن من الأراضي المحتلة التي تريدها (وبقدر ما يمكن أن يتبين).

3 ـ يمكن إجراء «انتخابات حرة» في الأراضي الفلسطينية تحت إشراف الجيش الإسرائيلي وبمشاركة معظم النخبة المتعلمة المحتجزة في السجون الإسرائيلية.

كانت تلك ملامح السياسة الأميركية الرسمية، وفي ظل إدارة يفترض أنها معادية لإسرائيل (لم يرد هذا الكلام هنا على وجه الدقة قط، لكنني كتبت حوله في حينها). وقد أمكن للولايات المتحدة تحقيق هذه الأهداف أخيراً بعد حرب الخليج، وحينما تراجعت بقية العالم.

ـ لا تزال مساحات كبيرة من الضفة الغربية وغزة محتلة وتحت سيطرة الجيش الإسرائيلي.

تركت اتفاقية أوسلو الثانية الموقعة في أيلول العام 1995 إسرائيل تحكم سيطرتها على نحو 70% من الضفة الغربية، مع سيطرة فعالة على 26% أخرى. كما وضعت الاتفاقية مراكز المدن الحضرية الفلسطينية في يد السلطة الفلسطينية الخاضعة لإسرائيل (كما لو أن شرطة نيويورك غير ملزمة بتسيير الدوريات في أسوأ الأحياء الفقيرة ـ لتقوم السلطات المحلية بذلك عوضاً عنها ـ فيما يأخذ القابضون على السلطة كل ما يريدون).

أتصور أن إسرائيل حصلت على أراضٍ تتجاوز احتياجاتها أو مصالحها المحتملة، وبالتالي بدت مستعدة للتنازل عن بعضها على الأرجح. ولو كانت إسرائيل ذكية بما يكفي، فإنها ستعمل على شيء مشابه لخطة آلون للعام 1968، التي منحتها السيطرة على الموارد، المياه والأراضي القابلة للاستغلال (بحدود 40% من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة ومناطق أخرى)، مع التخلي عن مسؤولية السكان.

منذ ذلك الوقت، كان قطاع غزة ولا يزال، عبئاً أكبر مما ترغب إسرائيل ابتلاعه. كما أتصور أن إسرائيل ستحتفظ بمنطقة «غوش قطيف» الواقعة إلى الجنوب، إلى جانب استمرار سيطرتها على مناطق أخرى تقدر بحدود 30% من مساحة غزة (وكل هذا لأجل بضعة آلاف من المستوطنين اليهود الذين سيستغلون كل هذه الموارد، لا سيما المياه). كما ستبني إسرائيل، على الأرجح، شريطاً من الفنادق السياحية مع الإبقاء على الصادرات الزراعية.

سيكون جنوناً لو أراد الإسرائيليون السيطرة على غزة. إنهم يفضلون تركها للسلطة الفلسطينية، إلى جانب باقي المراكز الحضرية وربما 100 نقطة أو نحوها من النقاط المتناثرة حول الضفة الغربية وغزة، لتبقى متصلة بطرق يصعب عبورها.

كما أن هنالك شبكة خطوط سريعة ضخمة، لكنها مصممة لخدمة المستوطنين الإسرائيليين والزوار. وبوسعك السفر عبر الضفة الغربية على تلك الخطوط السريعة دون أن تشعر بمجرد وجود الفلسطينيين، وقد ترى بعض القرى البعيدة في مكان ما حيث يبيع شخص ما شيئاً على قارعة الطريق.

يبدو الأمر أشبه بأقاليم البانتوستان[1] فيما خلا أن حكومة جنوب إفريقيا ـ بحسب ما أشار نورمان فينكلشتاين ـ قدمت الكثير من الدعم للبانتوستان مقارنة بما قدمته إسرائيل لتلك المناطق الفلسطينية المتناثرة.

ـ ضمن خاتمة الطبعة الأخيرة من كتابكم الموسوم «النظام العالمي القديم والجديد»، قلت إن إسرائيل ستمنح، في خاتمة المطاف، نوعاً من «وضع الدولة» للفلسطينيين.

---

(1) وهي أقاليم فقيرة وقاحلة في جنوب إفريقيا يشكل السود غالبية سكانها، حيث خصصتها حكومة نظام الفصل العنصري لتوطين السود قسراً، مع منعهم من الاجتياز إلى مناطق البيض: المترجم.

ستكون الولايات المتحدة وإسرائيل على مستوى من الغباء الشديد إذا ما لم يسميا ما سيتركانه للحكم الفلسطيني بتسمية «دولة»، كما حصل مع جنوب إفريقيا التي أصرت على تسمية أقاليم البانتوستان بـ«الدول»، رغم أن أياً من الدول الأخرى ـ تقريباً ـ ما كانت لتقوم بهذا. لكن الـ«دولة» الفلسطينية الجديدة ستحصل على اعتراف دولي لأن الولايات المتحدة تضع القواعد.

ـ وماذا عن قضية الخليل والاتفاق المبرم في كانون الثاني العام 1997؟

ترك الاتفاق المستوطنين في مكانهم، وهو بالضبط ما لا ينبغي للجميع توقع غيره من الإسرائيليين. كما أنه ليس هنالك من وسيلة لإسرائيل كي تديم سيطرتها على المناطق ذات الغالبية العربية، وبالتالي يفضلون شرطة فلسطينية ودوريات إسرائيلية ـ فلسطينية مشتركة للقيام بذلك.

ـ وصفت الصحافة الإسرائيلية كلينتون بعبارة «الصهيوني الأخير».

كان هذا قبل سنوات عديدة، وجاء رداً على اتخاذه مواقف متطرفة أشد من مواقف أي شخص آخر ضمن التيار السياسي الإسرائيلي العام.

ـ تلقى نتانياهو تصفيقاً دام لـ5 دقائق حينما أبلغ مجلس الشيوخ بأن القدس ستكون عاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة، الأمر الذي دفعه للتعليق قائلاً: «إذا ما تمكنت من جعل الكنيست الإسرائيلي يصوت هكذا».

منذ العام 1967، كان الرأي العام في الولايات المتحدة ـ بما فيه الرأي العام الليبرالي ـ متماشياً إلى حد كبير مع العناصر الأكثر تطرفاً في إسرائيل. على سبيل المثال، كان الاستيلاء على القدس الشرقية العربية أمراً بشعاً جداً (وهو ما كرست له الكثير من التفاصيل في كتاب النظام العالمي). إن ما يسمى منطقة القدس اليوم يبدو أكبر بكثير مما كان يطلق عليه القدس في الماضي، بل إنها تمثل جزءاً كبيراً من مجمل الضفة الغربية.

من جانبه، استنكر الرأي العام العالمي ضم القدس باعتباره عملاً غير قانوني. وقد أعلنت الولايات المتحدة تأييدها لهذا الموقف، لكنها منحت إسرائيل، في الوقت ذاته، الإذن للقيام بما أرادت.

ـ تمول الأموال القادمة من الولايات المتحدة معظم عمليات الضم والاستيطان الإسرائيلي في القدس العربية الشرقية.

تأتي بعض هذه الأموال من مواطنين أميركيين يدفعونها دون دفع ضرائب (جزئياً على الأقل)، ما يعني أن بقيتنا يدفعون الضرائب عنها. كما يأتي جزء منها عبر الحكومة الأميركية، ما يعني أن دافعي الضرائب الأميركيين يمولونها.

نظرياً، تقلِّص الولاياتُ المتحدة ضماناتِ القروض كي تستثني أي أموال تنفق لصالح الاستيطان في الضفة الغربية، لكن المقدار المقيد أقل بكثير مما ينفق فعلياً. يعلم الإسرائيليون أن هذا الكلام محض نكتة، فهو أمر متداول في الصحافة الإسرائيلية على نحو كبير.

كما يدعم الصندوق القومي اليهودي، إلى جانب عدد آخر مما يسمى منظمات المساعدات الخيرية في الولايات المتحدة، عمليات الاستيطان بوسائل عدة (جزئياً، على نحو غير مباشر، عبر تمويل برامج التنمية في إسرائيل لصالح المواطنين اليهود وحسب، وبالتالي تستطيع الحكومة تحويل تلك الأموال لدعم المستوطنين والبنية التحتية). ومن جديد، يأتي هذا الكلام على حساب دافعي الضرائب (بالنظر إلى أن الإسهامات المقدمة لهذه المؤسسات الخيّرة مستثناة من الضرائب). وبالمجمل، يتحول الأمر إلى مبالغ مالية كبيرة.

ـ ينحدر الكثير من المستوطنين المتطرفين في الضفة الغربية وغزة من الولايات المتحدة. هل تعتقد برعاية المجتمع اليهودي الأميركي لهذا النوع من التطرف يا ترى؟

ينقسم المجتمع اليهودي الأميركي إلى أكثر من فئة، لكن عدداً كبيراً من الإرهابيين والمتطرفين اليمينيين اليهود في إسرائيل ينحدرون من أميركا. لا يحب الإسرائيليون هذا، فهم لا يريدون الإرهابيين ضمن مجتمعهم.

كما وصل الأمر إلى حد تقديم بعض المقترحات ـ وليس جميعها على سبيل الدعابة ـ للسيطرة على الهجرة القادمة من الولايات المتحدة، حتى أن الإسرائيليين المعتدلين اعتادوا القول: «انظروا، إنهم لا يرسلون لنا إلا المجانين الذين لا يعرفون

كيف يعتنون بهم. نحن لا نريد هؤلاء». لكنني لا أتصور تفرد واقتصار هذا على المجتمع اليهودي الأميركي. فلجملة من الأسباب، تميل مجتمعات الشتات عموماً إلى التطرف، التحامل والشوفينية أكثر من مواطني البلد الذي يغتربون فيه. ويصح هذا الكلام على جميع مجتمعات المهاجرين الأميركيين التي يمكنني التفكير بها.

ـ فيما عداك وإدوارد سعيد وحفنة آخرين، يبدو دعم الأميركيين المثقفين للموقف الإسرائيلي ـ الأميركي في الشرق الأوسط موحداً، ما السبب من وراء هذا؟

تغيرت الأشياء على نحو كبير عام 1967. لقد نشأت قصة الحب التي تربط المثقفين الأميركيين مع إسرائيل رغم الانتصار العسكري المدوي الذي حققته الدولة العبرية على العرب. وقد جاء هذا الكلام في وقت غرقت فيه الولايات المتحدة بإخفاقاتها ومساعيها الرامية لتدمير أو إخضاع الهند الصينية. لقد راجت كل أنواع النكات المضحكة حول وجوب إرسالنا لموشي ديان إلى هناك كي يعلمها كيفية القيام بالأمر. كما كان هنالك الكثير من الاضطرابات الداخلية في الولايات المتحدة، الأمر الذي أثار قلق رأي النخبة العام كثيراً، وبما فيه الرأي العام الليبرالي. لقد أظهرت لهم إسرائيل كيف تتعامل مع «الطبقات الدنيا» عبر ركلهم في وجوههم، الأمر الذي أكسبهم الكثير من النقاط ما بين المثقفين الأميركيين.

ـ نُشِر مقال افتتاحي في جريدة نيويورك تايمز، كتبه صحفي إسرائيلي يدعى آري شافيت، والذي تصادف وكونه أحد الجنود السابقين الذين شاركوا في غزو إسرائيل للبنان عام 1978. في محضر نقده للهجوم الإسرائيلي على لبنان في نيسان العام 1996، كتب شافيت يقول: «لقد قتلنا بضع مئات من اللبنانيين معتقدين ـ بيقين كامل أنه مع البيت الأبيض، أعضاء مجلس الشيوخ ومعظم وسائل الإعلام الأميركي في أيدينا ـ بأن حياة الآخرين لا قيمة لها بجوار حياتنا. لقد اطلعتم على النسخة العبرية لهذا المقال. هل قامت صحيفة نيويورك تايمز بأي تغييرات؟

كان هنالك بعض التغييرات المثيرة. على سبيل المثال، لم يورد شافيت عبارة «وسائل الإعلام الأميركية» وإنما حدد «صحيفة نيويورك تايمز». كما أشار الكاتب إلى

بعض المؤسسات الأخرى التي منحتهم الثقة، كما في منظمة إيباك[1]، رابطة مكافحة التشهير، متحف الهولوكوست في واشنطن العاصمة و«ياد فاشيم» (النصب التذكاري للمحرقة في القدس).

لقد استخدم هذا الاستغلال الفاحش للمحرقة بهدف تبرير السيطرة القمعية على الآخرين، وهذا ما تحدث عنه شافيت حينما أشار إلى أنهم يعتقدون بقدرتهم على قتل أي كان لأنهم يعتقدون بأنهم يملكون النيويورك تايمز، ياد فاشيم ومتحف الهولوكوست من ورائهم.

تيمور الشرقية

ـ كُرِّمَ خوسيه راموس ـ هورتا والأسقف كارلوس بيلو من تيمور الشرقية، وكلاهما كافح في ظروف بالغة الصعوبة، كُرِّمَا بجائزة نوبل للسلام عام 1996. هل لديكم أي ملاحظات بهذا الخصوص؟

كان أمراً رائعاً وعظيماً. كان خوسيه راموس ـ هورتا، ولا يزال، صديقاً شخصياً لي منذ 20 عاماً. لم أشاهد خطابه الرسمي حتى الآن، لكنني صادفته في ساو باولو حيث تحدث علناً عن وجوب منح الجائزة إلى زانانا غوسماو، زعيم المقاومة ضد القمع في إندونيسيا، والذي لا يزال قابعاً في السجن هناك منذ العام 1992 (والذي أصبح لاحقاً رئيساً ورئيساً للوزراء في تيمور الشرقية المستقلة).

يتوجب القول بأن الاعتراف بالكفاح أمر مهم جداً، أو إنه سيكون كذلك إذا ما نجحنا في تحويله إلى أي شيء ملموس. ولسوف تعمد وسائل الإعلام إلى قمعه بأقصى سرعة، وربما يصفقون له بتهذيب قبل محاولة نسيانه وطي صفحته. ولو حصل ذلك وتلاشى فعلاً، فلن يكون خطأ أحد غيرنا.

في الوقت الراهن، يخطط كلينتون لوقف إرسال الأسلحة إلى إندونيسيا. ولسوف ينجو من الاضطرار لذلك ما لم يكن هنالك احتجاج شعبي حقيقي. تقدم جائزة نوبل للسلام فرصة ذهبية للمهتمين بمصير بضع مئات من الآلاف من الناس. لكن هذا الأمر لن يحصل من تلقاء نفسه.

---

(1) وهي لجنة الشؤون العامة الأميركية ـ الإسرائيلية: المترجم.

لم تتمكن بعض القضايا من مجرد الوصول إلى الصحافة الأميركية. فعلى سبيل المثال، كانت الموارد النفطية الغنية أحد الأسباب التي دعت الولايات المتحدة وأستراليا لدعم الغزو الإندونيسي لتيمور الشرقية عام 1975. والآن، باتت هذه الموارد نهباً للجشع الموثق بموجب المعاهدة الأسترالية ـ الإندونيسية المشينة، مع تورط الشركات الأميركية بطبيعة الحال. إن هذه واحدة من القضايا التي لا تزال بانتظار النقاش الجدي، فيما خلا بعض النقاشات الهامشية وحسب. لذلك، فإن بوسعنا فعل شيء إزاء هذا الأمر.

ـ هل سبق لك الذهاب إلى مكاتب التحرير الخاصة بصحيفة نيويورك تايمز رفقة شخص من تيمور الشرقية؟

في ذلك الوقت، أحجمت الصحيفة عن مقابلة اللاجئين من تيمور في لشبونة وأستراليا، حيث زعمت ـ كما هو الحال مع جميع وسائل الإعلام الرئيسة الأخرى ـ عدمَ قدرتها على الاتصال بهم. طُلِبَ مني تحمل تكلفة بطاقات الطائرة لبعض لاجئي تيمور الشرقية كي يتوجهوا من لشبونة إلى نيويورك. لكن صحيفة نيويورك تايمز بقيت على إحجامها عن الحديث إليهم.

في مناسبة أخرى، رتبت أمر مقابلة الجريدة مع القس البرتغالي، الأب ليونيتو دو ريغو، الذي عاش في الجبال مع المقاومة التيمورية، وطُرِدَ من هناك أثناء حملة الإبادة الجماعية عام 1978. كان ذلك في وقت قرر فيه كارتر زيادة ضخ الأسلحة إلى إندونيسيا. ولم يكن هنالك من سبب يمنع ذبح الأب ليونيتو سوى كونه برتغالياً وحسب.

كان القس البرتغالي رجلاً مثيراً للإعجاب وشاهداً موثوقاً إلى حد بعيد، وكان زميل دراسة لأسقف بوسطن وشخصاً يصعب تجاهله. لكن برغم ذلك، لم يشأ أيٌّ كان الحديثَ إليه. وفي خاتمة المطاف، أمكن لي دفع النيويورك تايمز لمقابلته.

نتج عن تلك المقابلة التي قامت بها كاثلين تيلتيش مقالة مخزية جداً. لم تشر المقالة إلى أي شيء مما يحصل هنا، وكان هنالك سطر أشارت فيه إلى «أن الأمور ليست على ما يرام في تيمور». كما أعتقد أن سوء ذلك المقال كان سبباً في دفع محرري النيويورك تايمز للشروع بأول افتتاحية جدية حول الموضوع.

في هذه الأثناء، حاولت دفع جريدة بوسطن غلوب لتغطية القضية. اقتصرت منشورات بوسطن غلوب على بيانات وزارة الخارجية وتبريرات الجنرالات الإندونيسيين. وقد عرضت الجريدة عليَّ كتابة مقال افتتاحي، لكنني رفضت قائلاً إنني لا أريد كتابة مقابل افتتاحي. وقلت لهم: «أريد أحد محرريكم كي يبحث في الموضوع».

في خاتمة المطاف، حملتهم على القبول بالنظر في الحقائق، لكنهم أحجموا عن أخذ الأمور بالجدية المطلوبة. فعوضاً عن تكليف مراسل دولي بالموضوع، منحت القصة لمراسل محلي، وكان روبرت ليفي. لحسن الحظ، كان ليفي جيداً جداً.

ساعدنا ليفي ببعض الخيوط، فيما تمكن هو من إمساك الكرة والركض بها. كما عمد شخص من وزارة الخارجية إلى مد يد العون له عبر تسريب نص الحوار الفعلي الذي أجرته نيويورك تايمز مع الأب ليونيتو، والذي كان حواراً قوياً جداً وتناول تفاصيل بالغة الأهمية. اتصفت قصة ليفي بكونها واحدة من أفضل القصص التي كتبت في الصحافة الأميركية عن تيمور الشرقية.

حصل كل هذا عام 1979 وبداية العام 1980. وقبل ذلك، كان الإهمال الكامل نصيب قضية تيمور الشرقية، وأقصد هنا بالكامل تلك الفظائع التي وصلت ذروتها في العام 1978 حينما لم يرد عنها شيء في الإعلام (في واقع الحال، لم يكن الأمر متمحوراً حول جهل الناس بما يجري في تيمور الشرقية. لقد حظيت القضية بتغطية مكثفة في العامين 1974 ـ 1975 إبان حقبة انهيار الإمبراطورية البرتغالية، على الرغم من أن معظم المقالات والتقارير التي تناولت القضية آنذاك كانت تبريرية أو دعائية).

كان المقال الأول الذي أشار إليه دليل القراء عن المنشورات الصحفية حول قضية تيمور الشرقية، كان أحد مقالاتي التي نشرت في كانون الثاني من العام 1979 في مجلة انكوايرر، وهي مجلة يمينية ليبرالية أكتب لها في بعض الأحيان آنذاك. ارتكز المقال إلى شهادة أدليت بها أمام الأمم المتحدة حول التعتيم الذي مورس على القضية من جانب الصحافة الغربية، والأميركية بوجه خاص. كما ناقش آرنولد كوهين قضية تيمور

في مقال سابق حول إندونيسيا، والذي كتبه لصالح جريدة ذي نيشين، وهذا كل شيء فيما يخص الجرائد.

بالمناسبة، تمثل هذه حالةً نجح فيها عددٌ صغير جداً من الناس ـ وكان آرنولد كوهين الأهمَّ بينهم ـ بحماية أرواح عشرات الآلاف من الناس نتيجة إثارة القضية في ميدان الرأي العام. كما سُمِح للصليب الأحمر بالوصول هناك. وعلى الرغم من استمراره، تراجع الإرهاب في تلك المنطقة.

فضلاً عن ذلك، لعب الإنترنيت دوراً كبيراً في تلك القضية. تمثلت شبكة عمل تيمور الشرقية في مجموعة صغيرة ومتناثر حتى تمكن تشارلي سكينر وآخرون من استخدام الإنترنيت بغية الحصول على المعلومات من الناس الذين عجزوا عن الوصول إلى الإنترنيت واستخدامه بالمقابل.

في السياق ذاته، أرسل لي بعضُ الأصدقاء من أستراليا مقالاتٍ صدرت في الصحافة الأسترالية، لكن كم هو عدد الناس الذين تمتعوا بهذا الترف يا ترى؟ أما الآن، فقد بات في مقدور الجميع الحصول على المعلومات بسرعة كبيرة. لقد توسعت الحركة وباتت على قدر من الأهمية والتأثير بحق.

الهند

ـ ألم ينتقد آدم سميث التاجَ البريطاني لمنح شركة الهند الشرقية (والتي أسست عام 1600 على يد الملكة أليزابيث الأولى) حقَّ الاحتكار في الهند؟

نعم، لقد فعل ذلك. لقد كان ناقداً حاداً لما تقوم به بريطانيا هناك، وقال: «إن الظلم الوحشي الذي يمارسه الأوروبيون دمر البنغال» (وهي الجزء الشمالي الشرقي من البلاد). من بين الأمثلة على هذا الموضوع، كانت أنشطة شركة الهند الشرقية البريطانية، والتي أجبرت الفلاحين على تدمير محاصيلهم الغذائية وزراعة الأفيون عوضاً عنها، الذي عمدت الشركة إلى بيعه في الصين.

إبان القرن الثامن عشر، تمتعت الهند بصناعة كبيرة، وذلك قبل سحقها من جانب البريطانيين. بحلول نهاية عشرينيات ذلك القرن، توجه البريطانيون إلى الهند لتعلم

صناعة الحديد. في ذلك الوقت، كانت بومباي تصنع القاطرات على نحو ينافس نظيراتها المصنعة في بريطانيا.

ربما كان ممكناً تطور صناعة الحديد الهندية، لكنها مُنعت من ذلك. اتخذت بريطانيا إجراءات «حمائية» شديدة مكنتها من التطور في مقابل إعادة الهند إلى بلد ريفي بسيط. وعملياً، لم يتحقق أي نمو في الهند إبان الحكم البريطاني.

زرعت الهند قطنها الخاص بها، لكن منتجات معامل النسيج الهندية منعت من ولوج الأسواق البريطانية كي لا تقلل من أسعار نظيرتها هناك. تمثل التبرير في أن الأجور الآسيوية قليلة ورخيصة إلى الحد الذي لا نستطيع منافسته، وبالتالي علينا حماية أسواقنا.

من جانبه، شكك آدم سميث في هذا الكلام، كما أن رسالة دكتوراه كتبت حديثاً في جامعة هارفارد عن التاريخ الاقتصادي أشارت إلى احتمالية صحة شكوك سميث. بحسب ذلك البحث، ربما كانت الأجور الحقيقية في الهند أعلى من نظيرتها البريطانية، وربما حصل العمال الهنود على منافع أفضل وسيطرة أكبر على عملهم.

لحسن الحظ، كانتِ الأمورُ مختلفةً هنا في الولايات المتحدة. إبان فترة إنشاء السكك الحديد في القرن التاسع عشر، أمكن لنا تطوير صناعة حديد لأننا فرضنا قيوداً «حمائية» شديدة بغية قطع الطريق على صناعة الحديد البريطانية التي كانت أفضل وأرخص. كما قمنا بالأمر ذاته لغرض تطوير صناعة النسيج لدينا قبل أكثر من نصف قرن مضى. كما أشار آدم سميث إلى أن التجار والمصنعين البريطانيين استخدموا سلطة وقوة الدولة بغية ضمان مصالحهم وحصولها على «رعاية خاصة»، مهما كان تأثير ذلك قاسياً على الآخرين، الأمر الذي لم يتوقف عند إيذاء الناس في العالم الثالث وحسب، وإنما امتد إلى بريطانيا كذلك. وقد قاد هذا إلى ثراء فاحش لـ«كبار مهندسي السياسة»، الأمر الذي لم يكن كذلك للعمال في المطاحن والبحرية البريطانية الشيطانية بالمقابل.

بدا تحليل سميث بديهياً، لكنه يعد الآن راديكالياً متطرفاً ولا يتوافق مع معايير القيم الأميركية، أو ما شابه. وها هو النمط ذاته يبرز اليوم من جديد حينما تنقل الولاياتُ المتحدة بعضَ صناعاتها إلى السلفادور وإندونيسيا. لذلك، يحقِّق بعضُ الناس ثراءً

كبيراً، في مقابل كثرة لا تحقق شيئاً ـ أو تزداد فقراً ربما ـ مع دور قوتنا العسكرية التي تساهم في بقاء الأمور على هذا النحو.

ـ في كتابه الموسوم «صور المثقف»، كتب إدوارد سعيد يقول: «من بين أخس المناورات الفكرية التي رأيتها الصراخ ضد الإساءات في مجتمع المرء، في مقابل تبريرها بمجتمع آخر». وعلى سبيل المثال، استشهد سعيد بـ«دي توكوفيل» الذي انتقد بعض الأشياء في الولايات المتحدة في مقابل إغفالها عن عمد في مستعمرة الجزائر الفرنسية، وجون ستيوارت ميل الذي عرف بأفكاره العظيمة حول الحريات الديمقراطية ببريطانيا، لكنه أحجم عن تأييدها في الهند.

بعيد كل البعد عن ذلك. وكما هو الحال مع والده الليبرالي الشهير، جيمس ميل، كان جون ستيوارت ميل مسؤولاً في شركة الهند الشرقية. عام 1859، كتب ميل الابن مقالاً صادماً حول ما إذا كان يتعين على بريطانيا التدخل في الشؤون القذرة والقبيحة لأوروبا.

قال الكثير من الناس إن الأمر لا يعنينا، وليتكفل أولئك المتخلفون بشؤونهم وحسب. اعترض ميل قائلاً إن لبريطانيا سجلَ سلوكيات إنساني عظيم، وسيكون من الظلم ـ بكل بساطة ـ لو أعرضت بريطانيا عن التدخل من أجلهم (ولك أن ترى الموقف ذاته في الولايات المتحدة اليوم).

بدا توقيت مقال ميل مثيراً بحق، فقد كتبه بعد وقت قصير من ثورة الهند عام 1857 التي سُحقت بوحشية بالغة. كانت الحقائق معروفة تماماً في بريطانيا، غير أنها لم تؤثر في وجهة نظر ميل حول الصورة الملائكية للقوة البريطانية التي يتعين عليها المساعدة عبر التدخل في شؤون الدول الأخرى.

ـ أنت زرت الهند للمرة الأولى منذ 25 عاماً. ما هي أبرز المحطات في زيارتك تلك؟

ذهبت إلى هناك لـ9 أيام فقط، وقضيتها في 6 مدن، لذلك لم تتكون لدي انطباعات عميقة. إنها بلد مذهل وشديد التنوع. كما تتبد مواردها الكبيرة، البشرية والطبيعية

على نحو مروع. هنالك قدر كبير وغير عادي من الثروة والبذخ الشديد في مقابل فقر مدقع لا يصدق (كما كان الحال تحت الحكم البريطاني). أما أحياء بومباي الفقيرة، فتبدو مروعة للغاية، وربما كانت المناطق الريفية أسوأ حالاً. ولا تزال الهند تعاني آثار الاستعمار البريطاني، لكن الكثير من الأشياء المثيرة تحصل هنالك كذلك.

يمنح الدستور الهندي القرية حق الحكم الذاتي، غير أن هذا الكلام ليس مطبقاً إلا في اثنتين من الولايات وحسب، غرب البنغال وكيرالا (وهي تقع جنوبي غرب الهند). تعاني كلا الولايتين الفقرَ، لكن بسبب الحكومات المحلية الشيوعية (وهو ما لا يزال مستمراً في غرب البنغال حتى كتابة هذه السطور)، فهي مستمرة في برامج اجتماعية مكثفة، فيما ينفر المستثمرون الأجانب والمحليون من وضع أموالهم فيها على ما يبدو. لكن برغم هذا، تتقدم كيرالا على باقي الولايات الهندية في مجالات الصحة، الرفاه الاجتماعي، الأمية وحقوق المرأة. وعلى سبيل المثال، انخفضت معدلات الخصوبة إلى حد كبير، الأمر الذي عادة ما يعكس تقدماً في حقوق المرأة. لقد كنتُ هنالك لوقت قصير، لكنني رأيت الفارق بسهولة واضحة.

أما غرب البنغال، فهي منطقة أكثر تعقيداً بكثير. فعلى سبيل المثال، تبدو كالكوتا خربة بالرغم من أن الأمر لا يختلف كثيراً عن المدن الهندية الأخرى على قدر ما أرى (بناءً على ما قرأت، أتوقع أنها أسوأ مِما تبدو عليه).

يبدو ريف البنغال مثيراً جداً. هنالك تاريخ الكفاح الفلاحي في غرب البنغال، وعاش الناس حقبة من العنف الشديد في سبعينيات القرن الماضي على ما يبدو. حاولت أنديرا غاندي سحق التمرد بشدة بالغة، لكنه استمر برغم ذلك. كما تخلص التمرد من معظم السيطرة التي تمتع بها ملّاك الأرضي، إن لم يكن كلها تقريباً.

زرت بعضاً من غرب البنغال على مبعدة 80 كيلومتر عن كالكوتا تقريباً. نزلت بضيافة الحكومة رفقة صديق هندي، وهو رجل اقتصاد يعمل في مجال التنمية الريفية، ومعنا أحد وزراء الحكومة الذي تصادف وكونه حاملاً لشهادة الدكتوراه بالاقتصاد من معهد ماستشوستس للتكنولوجيا. لم تعرف القرية بأمرِ الزيارة حتى قبل 24 ساعة من وصولنا، لذلك لم يكن هنالك من استعدادات بعينها.

سبق لي رؤية برامج تنمية قروية حول العالم، لكن هذا البرنامج بدا مثيراً للإعجاب. اتسم البرنامج بالتكافؤ والمساواة، وبدا أنه يتمتع بالحكم الذاتي الحقيقي. التقينا مع لجنة القرية ومجموعة من القرويين، وكان بوسعهم الإجابة على كل الأسئلة التي أثرناها، الأمر الذي بدا غير عادي إلى حد كبير.

ضمن برامج أخرى زرتها، لا يستطيع الناس ـ بالعادة ـ إخبارك ما هي الموازنة، وما هو مخطط التنويع الزراعي للعام القادم، ونحو ذلك. أما هنا، فكان الجميع يعرف كل شيء فوراً، وتحدثوا بثقة ومعرفة حقيقية.

بدت تشكيلة اللجنة مثيرة للاهتمام بدورها. كما جرى التغلب على الفوارق الطبقية والقبلية على نحو كبير (والقبلية منها أسوأ بالعادة). شكّلتِ النساءُ نصفَ أعضاء لجنة الحكم، وكانت إحداهن من القبائل. أما الشخص الذي تولى إدارة اللجنة إلى حد ما فقد كان من صغار ملاك الأراضي. كما أن بعض المتحدثين كانوا من العمال الذين لا يملكون شيئاً من الأرض ومُنحَت لهم مساحاتٌ صغيرة.

تمتعت القرية ببرنامج إصلاح أراضٍ موسع مع انخفاض كبير في مستوى الأمية. ذهبنا لزيارة مدرسة القرية حيث شاهدنا مكتبتها التي تضم نحو 30 كتاباً، والتي كانت مبعث فخر كبير لهم. صممت آبار أنبوبية بسيطة (بدعم من الحكومة) يمكن لمجموعة من العائلات تركيبها بسهولة. وتدرب بعض النسوة على نصب وصيانة تلك الآبار، حيث بدا تحملهن للمسؤولية واضحاً. وفي هذا السياق، قامت النسوة بنصب أحد الآبار ومن ثم تفكيكه أمامنا، الأمر الذي كان مبعث فخر كبير لهن. مررنا بمكان تواجدت فيه مجموعة من قناني الحليب الموضوعة في الواجهة، وطلبت التوقف لأرى الموضوع. اتضح أن تلك القناني كانت جزءاً من تعاونية البان، أسستها نساء قلن إنها غير مربحة تماماً، لكنهن أردن خلق عمل خاص بهن لممارسته معاً. كانت كل تلك أشياء مهمة جداً، وغير عادية تماماً.

ـ *على عكس كيرالا، دمر البريطانيون البنغال.*

نعم، هذا صحيح، لكنها كانت متقدمة ثقافياً كذلك. على سبيل المثال، وفي بداية القرن التاسع عشر، أصدرت البنغال كتباً، نسبة إلى عدد السكان، أكثر من أي مكان

آخر في العالم. وفي الوقت ذاته، كانت دكا (عاصمة بنغلادش) متطورة جداً بمستوى يقارن بلندن. يعرف الأدب البنغالي بثرائه الكبير. وبرغم هذا الثراء، كانت المشاركة فيه مقصورة على الطبقة المتعلمة والثرية (رغم ظهور توجه لذوبان هذه الفوارق في القرن التاسع عشر).

في سياق متصل، تمتعت كيرالا بتاريخ مثير جداً. فعلى الرغم من حكمهم للبلاد، ترك البريطانيون هذه المنطقة إلى حد كبير. وعلى ما يبدو، أنشأ الحاكم المحلي برامج شعبية بهدف كسب دعم الناس في المعركة التي شنها ضد ملّاك الأراضي.

من جانبهم، كان البريطانيون مسترخين تماماً إزاء كيرالا إلى حد ترك هذه البرامج تمضي قدماً، فيما تبنتها الحكومة المحلية الشيوعية بعد الاستقلال. والآن، باتت هذه البرامج جزءاً من نمط الحياة في كيرالا، ولا يحاول حزب المؤتمر بالانتخابات تفكيكها عندما يفوز بالانتخابات.

ـ تعد كشمير بعضاً من إرث الاستعمار البريطاني. هل حظيت بأي مناقشات حول هذا الموضوع؟

قال معظم الناس الذين التقيتهم إن الكشميريين الانفصاليين إرهابيون وحسب. كما يدافع بعض أنصار الحريات المدنية الهنود عن القضية بشجاعة، فيما يستمع الناس لهم بإنصات. لكن انطباعي الشخصي (من خلال رحلة لـ6 مدن في 8 أيام) أن هذه القضية شيء لا يريد الكثير الحديث عنه بصراحة ووضوح.

ـ هل تبنت الحكومة الهندية الاقتصاد الليبرالي الحديث؟

هنالك قدر كبير من النقاش في الصحافة وغيرها حول الليبرالية الحديثة والتعديلات البنيوية. كما أن هذا هو الموضوع الذي يريد الجميع الخوض فيه. إنهم يناقشونه كما لو كان شيئاً جديداً، لكنه في واقع الحال ليس سوى ما خضعت له الهند منذ 3 قرون. وحينما يشار إلى هذا الأمر، يميل الناس للإقرار بحكم معرفتهم بتاريخهم. تسهم تلك المعرفة بصناعة المقاومة الشعبية ضد الليبرالية الحديثة، الأمر الذي يفسر رفض الهند القبول ببعض أقصى وأشد صورها. لكن مقدار تغلغل الليبرالية الحديثة في الهند يبقى

سؤالاً مفتوحاً على المجهول. على سبيل المثال، تحاول الحكومة «تحرير» وسائل الإعلام، ما يعني بالدرجة الأساس بيعها إلى شخصيات من عينة روبرت مردوخ. يمتلك الأثرياء معظم وسائل الإعلام في الهند (كما هو الحال في كل مكان)، لكنهم يقاومون مساعي تحويلها إلى فروع تابعة لنصف دزينة من كبريات الشركات العالمية متعددة الجنسيات.

على الرغم من أنها تنتمي للجناح اليميني، فإنها تفضل اعتماد نظام الإدارة الداخلي الخاص بها على الخضوع لسيطرة واستحواذ جهات خارجية. وقد تمكنوا من إدامة صورة من السيادة الثقافية حتى الآن على أقل تقدير. كما أن هنالك قدراً من التنوع في الإعلام الهندي ـ قدراً يفوق التنوع الموجود هنا ـ الأمر الذي يبدو على قدر كبير من الأهمية. في واقع الحال، من الأفضل بكثير أن يكون لديك إعلامك اليميني على أن تكون جزءاً من إعلام مردوخ.

وكما أوردتُ عموماً، لا يصح الكلام ذاته على صناعة الإعلانات الصغيرة في الهند، تلك الصناعة التي استحوذت عليها شركات أميركية (وربما كانت أميركية فقط) ومتعددة الجنسيات. تدفع هذه الشركات باتجاه الترويج للمنتجات الأجنبية بالتأكيد. ولا شك أن هذا يقوض الإنتاج المحلي ويضر بالاقتصاد الهندي، لكن هذا يروق للكثير من الناس المتميزين، فلا بد من وجود من ينتفع من برامج كهذه دوماً.

تمثل حقوق الملكية الفكرية قضية كبيرة كذلك، فقوانين براءات الاختراع العالمية صارمة جداً وربما تدمر صناعة الأدوية في الهند، تلك الصناعة التي تدبرت أمر الإبقاء على منتجاتها رخيصة إلى حد كبير. لذلك، من المحتمل تحول الشركات الهندية إلى فروع للشركات الأجنبية، ما يعني ارتفاع أسعار منتجاتها (في واقع الحال، صوّتَ البرلمانُ الهندي ضد مقترح قواعدِ تنظيم براءات الاختراع، لكن الحكومة تبدو عازمةً على تنفيذه على أي حال).

في السابق، كانت هنالك براءات اختراع للعمليات، وهي صيغة تسمح للناس بإيجاد وسائل أكثر ذكاء لصناعة المنتجات. من جانبها، أدخلت منظمة التجارة العالمية مفهوم براءات اختراع المنتجات، والتي لا تقيد الشركات ببراءات اختراع العمليات وحسب،

وإنما تتعداها إلى المنتجات التي تخرج عن تلك العمليات. تثبِّط براءاتُ اختراع المنتجات الابتكارَ، وهي غير فعالة إلى حد كبير وتقوض الأسواق، لكن كل هذا يبدو غير ذي أهمية قدر تعلق الأمر بقوة نفوذ وسلطة الأثرياء ومساعدة الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات على اختبار سيطرتها على مستقبل الصناعات الدوائية والتكنولوجيا الحيوية. في واقع الحال، لا تتسامح دول مثل الولايات المتحدة، بريطانيا واليابان، مطلقاً في أي شيء قدر موقفها المتشدد في موضوع براءات الاختراع من جهة، أو السيطرة الخارجية على صحافتها، خلال فترة تطورها من جهة ثانية. لكن هذه الدول تمارس الآن نوعاً من «انضباط السوق» على العالم الثالث، كما حصل معها إبان الحقبة الاستعمارية. وهذا من بين الأسباب التي جعلت الهند هنداً وليست ولايات متحدة.

كما يمكننا إيجاد مثال آخر في موضوع تجنيد العلماء. تدفع الشركات الأجنبية للباحثين الهنود مرتبات أكثر بكثير مما اعتادوا عليه، وتؤسس مراكز أبحاث مع منشآت لا يحلم العلماء اليهود بالحصول عليها في أي مكان آخر. نتيجة لذلك، تستطيع الشركات الأجنبية استقطاب نخبة العلماء.

ربما يكون العملاء سعيدين بهذا الكلام، لكن الشركات كذلك بالتأكيد. لكن الأمر ليس كذلك للهند بالضرورة، هذه الدولة التي توفرت على بعض أرقى الأبحاث الزراعية في العالم يوماً.

كما كان بوسع المزارع الهندي الذهاب إلى مكان ما ليقول: «هنالك نوع من الآفات الغريبة في حقولي. هل يسعكم البحث في أمرها؟». أما الآن، فقد انتهى الأمر إلى يد الشركات الأجنبية التي تستهدف تصدير منتجات معينة لأسواق بعينها، إلى جانب التركيز على الصادرات المدعومة التي ستقوض الإنتاج المحلي.

ليس هنالك من شيء جديد في هذا الكلام. إنه جزء من تاريخ طويل من «التجارب» التي نفذها أقوياء العالم. من بين أولى تلك التجارب الكبرى، كانت تلك التي أطلق عليها البريطانيون تسمية التسوية الدائمة للعام 1793، والتي أعادت ترتيب ملكية الأراضي في البنغال.

حينما أعاد البرلمان البريطاني البحث في الموضوع بعد مضي 30 أو 40 عاماً،

اعترف الأخير بأنه كان كارثة على البنغاليين. لكنهم أشاروا كذلك إلى أنه قاد إلى ثراء البريطانيين، وخلق طبقة من ملّاك الأراضي في البنغال، تلك الطبقة التي تدعم مصالح بريطانيا وتستطيع السيطرة على الشعب.

لقد سبق لنا مناقشة مثال حديث عن هذه التجارِب، كما هو الحال مع المكسيك. تبدو تجارِبُ كهذه فاشلةً مع الحيوانات بالعادة، لكنها ناجحة في عيون مصمميها. إنه نمط متسق على نحو غريب. ولسوف أستمع لك باهتمام بالغ لو تمكنت من إيجاد استثناء لهذا الكلام خلال القرنين الماضيين. كما سأكون مهتماً كثيراً بمعرفة ما تقوله وسائل الإعلام الكبرى عن الموضوع، سيما وأني عجزت عن إيجاد أي شيء فيها عنه حتى الآن.

- خلق التحرر من القوى الاستعمارية حالة اندفاع هائل ومفعم بالطاقة بالهند، كما خلق تحدي الحياد أمام الهيمنة الأميركية.

اختفى هذا التحدي من السياسة الهندية إلى حد كبير على أقل تقدير، وإن لم يكنِ الأمرُ كذلك بالنسبة للوعي الشعبي الهندي العام. اتخذت الولايات المتحدة موقفاً مناهضاً قوياً بالضد من استقلال الهند، إلى جانب موقفها من سياسة عدم الانحياز التي انتهجها نهرو بكل تأكيد. استنكر صنّاعُ السياسة الأميركية بقوة أيَّ هندي يحمل نزعة استقلالية. وفي هذا السياق، قال آيزنهاور عن نهرو إنه «مضطرب نفسياً» ويعاني «عقدة الدونية» ويحمل «كرهاً شديداً لهيمنة البيض» (وهو رأي يتصف بالغرابة الشديدة بالنظر إلى الطريقة التي تعاملت بها بريطانيا مع الهند).

عملياً، نقلت الولايات المتحدة الحرب الباردة إلى جنوب آسيا عبر تسليح باكستان التي كانت جزءاً من منظومتنا للسيطرة على الشرق الأوسط. وقد انتهى الأمر بتقاتل الهند والباكستان في عدة حروب فيما بينهما، وبأسلحة أميركية في بعض الأحيان. كما أعرب صناع السياسة الأميركيون عن قلقهم إزاء إندونيسيا كذلك. في عام 1948، وصف جورج كينان، الذي كان أحد كبار مصممي السياسة الأميركية، إندونيسيا بـ«القضية الأكثر أهمية في تلك اللحظة ضمن صراعنا مع الكرملين» (لم يكن الاتحاد السوفييتي هو القضية في حد ذاته بالتأكيد، فذلك كان رمزاً لـ«استقلال العالم الثالث»).

لقد خشي كينان بشدة من إمكانية تحول إندونيسيا الشيوعية إلى «وباء معدٍ» يكتسح الآفاق غرباً عبر جنوب آسيا لا عبر الغزو بكل تأكيد، وإنما عبر الظهور بمظهر النموذج الناجح. ولم يختفِ مصدرُ القلق هذا إلا بعد المذبحة الجماعية التي ارتكبت في إندونيسيا عام 1965، تلك المذبحة التي ابتهجت الحكومة الأميركية، الصحافة وكل المعلقين، بما أسالت من دماء.

كما أعرب هؤلاء عن الخشية ذاتها من الصين، لا من إمكانية غزوها جنوب آسيا، وإنما جراء إمكانية تطورها إلى نموذج تحتذي به الدول الآسيوية الأخرى. بقي صناع السياسة الأميركيون على ترددهم إزاء الهند. وتعين عليهم دعمها كنموذج بديل عن الصين، لكنهم كرهوا فعل ذلك بحكم انتهاج الهند مساراً استقلالياً من جهة، ولأنها أنشأت علاقات مقربة مع الاتحاد السوفييتي من جهة ثانية.

منحت الولايات المتحدة بعضَ الدعم للهند، هذا البلد الذي يفترض كونه البديل الديمقراطي للصين. لكن هذا الدعم جاء على مضض، وما كانت الولايات المتحدة لتسمح بتطوير الهند لمصادر طاقتها الخاصة بها. وعوضاً عن ذلك، تعين على الأخيرة استيراد النفط الذي كان أكثر كلفة بكثير. تتمتع الهند بموارد نفطية كبيرة على ما يبدو، لكنها لا تزال غير مستغلة.

في سياق متصل، نتج عن تردد الولايات المتحدة إزاء الهند بعض الآثار القبيحة. بُعيد استقلالها بداية الخمسينيات، عانت الهند مجاعة كبيرة أدت إلى وفاة الملايين. في هذه الأثناء، أشارت الوثائق الداخلية إلى توفر الولايات المتحدة على فائض غذائي كبير، لكن ترومان رفض إرسال أي مساعدات غذائية لا لشيء إلا لكرهنا نهج الاستقلال الذي أراده نهرو. وحينما وافقنا على إرسال تلك المساعدات، جاءت الموافقة بشروط صارمة (وضع المؤرخ دينيس ميريل كتاباً جيداً عن هذه القضية).

ـ *ما هو انطباعك الإجمالي حيال الهند؟*

في واقع الحال، لا يمكن مناقشة الأسئلة الدائرة في الهند ـ كما في تطبيق سياسات تقييد الواردات أو تبني الليبرالية الحديثة ـ على وجه العموم. إن القروض وقيود الواردات ليست جيدة أو سيئة في حد ذاتها، وتعتمد على ما تستخدم لأجله. ففي دول

مثل اليابان، تايوان وكوريا الجنوبية، حيث استخدمت القروض لإقامة قاعدة صناعية وسوق محليين (كما حصل مع بريطانيا والولايات المتحدة قبل سنوات)، برهنت الفكرة على حسنها وصحتها (للدول المعنية على أقل تقدير)، لكنها ستكون أمراً سيئاً إذا ما استخدمت بهدف حماية نظام غير فعال وزيادة ثراء الأثرياء.

إليكم حكاية شخصية تصور الأشياء على حقيقتها، وإن كانت غير قابلة للقياس بلغة الأرقام. بعد حوار أجريته في مدينة حيدر آباد، أقلّني بعضُ الأصدقاء إلى المطار. وحينما كنا على مبعدة 3 كيلومترات تقريباً، تجمدت حركة السير على الطريق كلياً. بدا كل شبر من الطريق مكتظاً بالدراجات الهوائية، العربات اليدوية، عربات تجرها الثيران، السيارات وغيرها. بدا الناس هادئين نوعاً ما، ولم يكن هنالك من ضجة.

بعد نحو 20 دقيقة، أدركنا أن الوسيلة الوحيدة للوصول إلى المطار تتمثل بالمشي كي نتمكن من الوصول بالموعد المطلوب. تسللنا، أنا وأصدقائي، عبر الحشود المكتظة وسط الزحام المروري.

في خاتمة المطاف، وصلنا إلى طريق سريع ضخم مغلق. كان في الهند الكثير من قوات الشرطة والأمن، لكن عدد تلك القوات بدا كبيراً جداً هناك. تحدث صديقي إليهم ليطلب منهم فسح الطريق لنا كي نمر، الأمر الذي يفترض أنه لم يكن مسموحاً، وتمكنا من الوصول إلى المطار بالفعل (الذي كان شبه عامل جراء انقطاعه عن المدينة).

ما هو السبب الذي أدى لغلق الطريق السريع؟ كانت هنالك علامة تشير إلى VVIP، وتعني شخصية مهمة جداً جداً. وبما أن الشخصية المهمة جداً جداً كانت رئيس الوزراء كما عرف لاحقاً، بدا متوقعاً إغلاق المدينة لوقت غير محدد في المستقبل. كان الموقف سيئاً بما يكفي، لكن الأسوأ تمثل في حقيقة تقبل الناس لما جرى (لنتخيل حصول الأمر ذاته هنا في بوسطن على سبيل المثال). تضرب المواقف الإقطاعية جذورها في أعماق الهند، ولسوف يكون من الصعوبة بمكان اقتلاع هذه الجذور.

هذا ما كان لافتاً بشكل خاص في تلك القرية الواقعة غربي البنغال. لقد شارك العمال الفقراء الذين لا يملكون أراضي، إلى جانب الكثير من النسوة، شاركوا في الحكم وكانوا فعالين. وهذا، بطبيعة الحال، أمر لا يمكن قياس تأثيراته التي تصنع

التغيير بلغة الأرقام، لكنه يبقى مصدراً للتغيير العظيم. هذه هي المقاومة والنشاط الشعبي على حقيقتها، كما هو الحال مع المؤسسات الديمقراطية التي تطورت في هاييتي قبل انتخاب آرستيد (والتي لا تزال هنالك) وما حصل في أميركا الوسطى إبان سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي (أثارت الديمقراطية في هاييتي عداء الولايات المتحدة الفوري واستحضرت انقلاباً عسكرياً إجرامياً مدعوماً ضمناً من جانب الولايات المتحدة، إلى جانب الحرب الإرهابية التي تديرها الولايات المتحدة في أميركا الوسطى. ففي كلا المكانين، سمحت الولايات المتحدة بقيام نماذج ديمقراطية بعد فرض شروط وظروف تمنعها من العمل، وهذا وسط حديث ذاتي متبجح عن مدى نبل قادتنا).

يبدو التغيير المطلوب في الهند هائلاً، كما أن مستوى انعدام الكفاءة لا يصدق. إبان وقت وجودي هناك، خرج مصرف الهند بتقدير يشير إلى أن ثلث اقتصاد البلاد يندرج تحت بند «الاقتصاد الموازي»، ما يعني أن الأثرياء لا يدفعون ضرائبهم. في الوقت ذاته، قال لي رجال اقتصاد هناك إن نسبة «الثلث» لا تصف المقدار الحقيقي وتقلله. لا تعمل البلدان على هذا النحو.

وكما هو الحال مع أي مكان آخر، يتمثل السؤال الحقيقي في «هل يستطيع الهنود التحكم في أثريائهم؟»، فإذا ما تمكنوا من إيجاد وسيلة لفعل ذلك، سيكون هنالك الكثير السياسات التي قد تنجح على الأرض.

المنظمات الدولية

ـ ضمن كتاب النظام العالمي القديم والجديد، قلت إن الأمم المتحدة تحولت عملياً إلى وكالة أميركية.

في غالب الأحوال، تقوم الأمم المتحدة بما تريده الولايات المتحدة، والمقصود هنا الشركات الأميركية. تهدف الكثير من عمليات حفظ السلام إلى إدامة مستوى «استقرار» الشركات المطلوب لضمان ديمومة العمل. إنه عمل قذر ويسعدهم قيام الأمم المتحدة به.

ـ إذا كان الأمر كذلك، كيف تفسر العداء تجاه (أمين عام الأمم المتحدة الأسبق) بطرس غالي؟

في المقام الأول، هنالك عامل العنصرية، على الرغم من أن الخيار التالي المتمثل بكوفي عنان كان إفريقياً كذلك. حينما تحدث جورج بوش الأب عن «بو ـ بو غالي»، لم يرف جفن لأحد جراء ما قال، رغم شكوكي بإمكانية نجاة أي مرشح رئاسي أميركي طويلاً لو تحدث بالطريقة ذاتها عن رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق «إيتزي ـ شمتزي رابين!».

هنالك قدر كبير من المعارضة ضد الأمم المتحدة من جانب أقصى اليمين. ترتبط بعض تلك المعارضة بأوهام تتعلق بطائرات مروحية سود وفقدان السيادة لصالح حكومة عالمية. لكن بعض تلك المعارضة يتعلق بقضية تجنب اللوم، هكذا وحسب.

لنأخذ الفظائع التي ارتكبت في الصومال على سبيل المثال، وحيث تعترف الولايات المتحدة ـ دون جلبة ـ بمصرع الآلاف وربما عشرة آلاف من الصوماليين على يد القوات الأميركية. لو أن شخصاً هدد القوات الأميركية، سيكون هنالك استدعاء للمروحيات المسلحة بالمدافع الرشاشة. ولا يبدو هذا الكلامُ بطولياً، لذلك فإن الكوارث المتحققة ستكون في رقبة الأمم المتحدة.

على النحو ذاته، تهربت الولايات المتحدة من تحمل نصيبها من الأعباء والصعوبات المترتبة عن الصراع في يوغسلافيا السابقة حتى سُوِّيت الأمور بدرجة أو بأخرى، ومن ثم تدخلت وتولت الأمر (عبر فرض نوع من التقسيم الفعال ما بين كرواتيا الكبرى من جهة وصربيا الكبرى من جهة ثانية). على هذا النحو، يمكن للولايات المتحدة توجيه أصابع اللوم عن كل شيء سيء للأمم المتحدة، الأمر الذي يبدو وضعاً مريحاً جداً لواشنطن. من السهولة بمكان تركيز العداء ضد الأمم المتحدة على شخص الأمين العام. دعونا نركله في مؤخرته، ونركل بقية العالم معه في مؤخرته كذلك. ولِمَ يتعين علينا الاهتمام بما تظنه الدول الأخرى عنا على أي حال؟

ـ هل تظن أن التقرير الأممي الحساس، الذي أصدرته الأمم المتحدة حول الضربة الإسرائيلية التي استهدفت مجمع المنظمة الدولية في قانا بلبنان، ربما كان عاملاً في تقويض الدعم لبطرس غالي؟

ربما يكون عاملاً صغيراً، لكن من الذي يهتم لأمر كهذا؟ لقد كان أمراً هامشياً إلى درجة أني أشك بوجود تأثير له بكل صراحة. كما خرجت منظمة العفو الدولية بدراسة تؤيد بقوة تقرير الأمم المتحدة. لكن هذه الدراسة اختفت بسرعة كذلك، ولست واثقاً من ذكرها في أي مكان من عدمه.

يمكن التغاضي عن أمور كهذه بسرعة كبيرة ما دامت غير متوافقة مع المصالح السلطوية والمهنية. في واقع الحال، يبدو كلا التقريرين صادمين بحق، الأمر الذي أكده صحفيون مخضرمون شهدوا الحادثة (لا سيما روبرت فيسك). لكن هذه ليست سوى القصة الخطأ وحسب.

يعود السبب الأساسي للعداء ضد المؤسسات الدولية هنا إلى كونها لا تنفذ دوماً ما تأمرها به الولايات المتحدة، ولنا في محكمة العدل الدولية مثال جيد. لن تقبل الحكومة الأميركية بإدانتها من جانب المحكمة كما حصل عام 1986 جراء «استخدام واشنطن غير القانوني» للقوة ضد نيكاراغوا. كما أمرت المحكمة الولايات المتحدة بالتوقف ودفع تعويضات مجزية، ورأت أن أي دعم مقدم لجماعات الكونترا لا يمكن أن يكون «إنسانياً». لا يتعين علينا تضييع الوقت في الإشارة إلى كيفية تعامل الولايات المتحدة والصحافة والرأي العام المثقف مع هذا الموضوع.

كما تمثل منظمة العمل الدولية نموذجاً آخر. لا يتوقف الأمر عند مساندة هذه المنظمة لحقوق العمال وحسب، وإنما يتعداه إلى إدانة الولايات المتحدة لخرقها معايير العمل الدولية. لذلك، تتعرض المنظمة للتهميش، فيما ترفض الولايات المتحدة دفع مبلغ يقدر بـ100 مليون دولار التي تدين بها لها.

في سياق متصل، لا ترى الولاياتُ المتحدة فائدةً ترجى من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الغذاء والزراعة باعتبارهما معنيين بتنمية الدول بالدرجة الأساس. كما يدعم مؤتمرُ الأممِ المتحدةِ للتجارة والتنمية، إلى حد ما، مصالحَ الدول النامية ولطالما كان صوتاً ناقداً ومعارضاً لبعض سياسات واشنطن، ولذلك هُمِّش ورُوِّض كذلك.

وبمجرد دعوة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة لفتح نظام المعلومات

العالمي، كان مصيرها سوء الحظ، حيث أجبرتها الولايات المتحدة على التخلي عن «طرقها الشريرة» وأعادت رسم وصياغة دورها من جديد.

يمثل الهجوم ضد هذه المنظمات جزءاً من إعادة هيكلة العالم ليتوافق مع مصالح البعض الأكثر قوة وثراءً. هنالك الكثير من المثالب والعيوب التي تؤخذ على الأمم المتحدة، لكنها تظل مؤسسة ديموقراطية إلى حد ما. فلِمَ نتقبّل هذا يا ترى؟

عبرت الولايات المتحدة عن موقفها بدقة من خلال ملاحظة أدلت بها مادلين أولبرايت، وهي ملاحظة لم ترد عبر وسائل الإعلام على حد علمي. حاولت أولبرايت الضغط على مجلس الأمن بغية القبول بقراراتنا العقابية ضد العراق، تلك القرارات التي رفضتها جميع الدول الأخرى إدراكاً منها بأنها ليست سوى جزء من سياسات الولايات المتحدة الداخلية. لذلك قالت لهم أولبرايت إن الولايات المتحدة ستتحرك «على نحو جماعي حينما يكون ذلك بوسعها، وعلى نحو فردي إذا لزم الأمر كذلك». ولا يختلف الأمر مع أي كان لو امتلك السلطة والقوة.

- تدين الولايات المتحدة لمنظمة الأمم المتحدة بنحو مليار دولار، وهو رقم يزيد عن كل الدول الأخرى.

بكل تأكيد، لكن لماذا ننفق المال على أي كان سوى الأثرياء يا ترى؟

- ستَخلُف منظمة التجارة العالمية الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة «الغات». هل ترون الولايات المتحدة سعيدة بما يكفي مع منظمة التجارة العالمية؟

ليس تماماً. لقد تعرضت الولايات المتحدة للانتقاد في أكثر من مناسبة جراء خرقها لمعايير منظمة التجارة العالمية، عدا إدانة مجلس «الغات» لها قبل ذلك. لكن بوجه عام، تفضِّل الولايات المتحدة منظمة التجارة بدرجة أو بأخرى بحكم مزجها الليبرالية مع الحمائية على نحو يتناسب مع متطلبات المؤسسات المالية والشركات متعددة الجنسيات.

وصفت اتفاقية جولة الأورغواي[1] بكونها اتفاقية التجارة الحرة، لكنها في واقع

(1) تعد جولة الأورغواي الجولة الأخيرة التي انبثقت عنها منظمة التجارة العالمية. وجاءت منظمة

الحال عبارة عن اتفاقية لضمان وتثبيت حقوق المستثمرين أكثر من أي شيء آخر. تريد الولايات المتحدة استخدام قوانين منظمة التجارة العالمية في المناطق التي تتوقع الهيمنة عليها، وهي في موقع يسمح لها بإلغاء أي قاعدة لا تروق لها وحسب.

على سبيل المثال، وقبل بعض الوقت، عمدت الولايات المتحدة إلى إجبار المكسيك على تقليص صادراتها من الطماطم. يمثل هذا خرقاً لقواعد اتفاقية نافتا ومنظمة التجارة العالمية وسيتسبب بخسارة المزارعين المكسيكيين قرابة المليار دولار سنوياً. ولا حاجة للقول إن السبب الرسمي من وراء الموقف الأميركي تمثل في أن المنتجين المكسيكيين باعوا الطماطم بسعر لا يستطيع نظراؤهم الأميركيون منافسته.

ولو أن قوانين منظمة التجارة العالية تميل لتأييد طلب الاتحاد الأوروبي إدانة قانون هليمز ـ بورتون (وهو قانون يعزز الحظر الأميركي المفروض على كوبا) باعتباره إجراءً غير قانوني ويتعارض مع التجارة العالمية، فإن الولايات المتحدة ستمضي بإجراءاتها الأحادية. فلو كنت قوياً بما يكفي، ستفعل كل ما تريد وحسب.

ـ *ما هو رأيك بخصوص توسع حلف الناتو؟*

لا أتصور وجود جواب بسيط لهذا السؤال، فالأمر يعتمد على تطور البنية الاقتصادية والسياسية لشرق أوروبا وغرب آسيا. كما ورد عموماً، وحينما انتهت الحرب الباردة، توقعت عودة الإمبراطورية السوفييتية السابقة إلى ما كانت عليه في الماضي. ستندمج المناطق التي سبق لها وكانت جزءاً من الغرب الصناعي ـ ممثلة في جمهورية التشيك، غرب بولندا، هنغاريا ـ بالغرب من جديد، فيما ستعود المناطق الأخرى التي كانت ضمن العالم الثالث قبل الاتحاد السوفييتي إلى سابق عهدها، بما فيها من فقر مدقع، فساد وجريمة وغيرها. لذلك، فإن التوسع الجزئي لمنظومة الناتو نحو الدول الصناعية أو شبه الصناعية مثل جمهورية التشيك، بولندا وهنغاريا، من شأنه المساعدة في ترسيخ وإرساء هذا الواقع.

التجارة العالمية بعد ثماني جولات من المفاوضات بالتحديد، كان آخرها جولة الأورغواي التي ابتدأت عام 1986 وانتهت عام 1994 حيث جرى الاتفاق فيها على إنشاء منظمة التجارة العالمية التي أسست في الأول من كانون الثاني 1995: المترجم.

لكن، سيكون هنالك صراع، فلأوروبا والولايات المتحدة توقعات وأهداف مختلفة في المنطقة، كما أن هنالك الاختلافات داخل أوروبا نفسها. عدا عن ذلك، فإن روسيا ليست قوة هينة، ولا يمكن تجاهلها ولا تحب استبعادها. كما أن هنالك منافسات أكثر تعقيداً، كما هو الحال مع الصراع الدائر حول حقول النفط في آسيا الوسطى حيث لن يكون للمعنيين فيه صوت كبير في هذا المسار.

في حالة الناتو، هنالك عوامل أخرى مثل المصالح الخاصة للصناعة العسكرية التي تبحث عن سوق كبير مع توسع الناتو وتوحيد معايير الأسلحة (وهي في الأساس تنتج بالولايات المتحدة). ولا شك أن هذا الكلام سيترجم إلى دعم ضريبي كبير آخر يذهب لصالح صناعات التكنولوجيا العالية، مع العيوب المعتادة ضمن منظومة سياستنا الصناعية و«اشتراكية الدولة الداعمة للأغنياء».

اليسار الأميركي (ومحاكاته)

هل يحمل مصطلحا اليسار واليمين أيَّ دلالات حقيقية؟

ـ تاريخياً، كان اليسار متردداً نوعاً ما إزاء السلطة السياسية. أما اليمين، فلم يعانِ هذا النوعَ من العوائق والتحفظات، وأراد السلطة السياسية.

لا أحب مصطلحات اليمين واليسار كثيراً. يشتمل ما يوصف باليسار على أشياء مثل «اللينينية» التي أرى فيها أقصى درجات التطرف اليميني من عدة جوانب. كان اللينينيون مهتمين بشدة وبكل تأكيد بأمر السلطة السياسية، وأكثر من الجميع في واقع الحال.

ليس هنالك من ربط بين اللينينية وقيم اليسار، وإنما تتعارض معها جذرياً. وقد اعترف بهذا الكلام في حينه ماركسيون يساريون كبار من عينة أنطون بانيكويك، بول ماتيك وكارل كورش. وحتى أن تروتسكي تنبأ بتحول اللينينية إلى الحكم الدكتاتوري (قبل أن يحسم أمره ويقرر مشاركتها). من جانبها، حذرت روزا لوكسمبورغ من الأشياء ذاتها (على نحو أقل أو أكثر لطفاً، لأنها أحجمت عن الرغبة في إيذاء الحركة). كذلك فعل برتراند راسل، ومعه اللاسلطويون بكل تأكيد.

باتت المفردات السياسية التقليدية من عينة اليسار واليمين شبه مفرغة من المعنى،

ومشوهة وغير ذات دلالة إلى درجة أن من الأفضل التخلص منها. لنأخذ منظمة شهود من أجل السلام، والتي كانت واحدة من المنظمات المهمة منذ ثمانينيات القرن الماضي. يقوم أناس من دولة إمبريالية بالانتقال والسكن في قرى العالم الثالث على أمل أن تحمي وجوههم البيض سكان تلك القرى من إرهاب دولتهم المنظم ضدها. في واقع الحال، لم يحصل شيء كهذا من قبل قط.

فهل نستطيع وصف هذا باليسار أم اليمين؟ من المؤكد أنه يمثل المبادئ التقليدية لليسار، كما هي الحال مع العدالة، الحرية، التضامن والتعاطف. من جانب آخر، يتأتى الكثير من هذا الكلام من خلال المجتمع المسيحي المحافظ. في واقع الحال، لا يسعني تحديد المكان الذي أضع فيه منظمة شهود من أجل السلام ضمن الطيف السياسي. إنهم بشر يتصرفون على سجيتهم الإنسانية وحسب.

يفترض ترك الهجوم الآن على ما يعتبر «صواباً سياسياً». لكن في العديد من الأماكن التي أذهب إليها ـ بما فيها الجامعات المعروفة بتحفظها الشديد حيث نادراً ما يكون هناك أي نشاط سياسي ـ تصدر بعض الأحكام الدقيقة للغاية حول ما يصح اعتبارها أسئلة صغيرة تخص الجندر، العرق، اللون ونحوها. فهل نرى في هذا يميناً أم يساراً يا ترى؟ لست أدري.

يتمثل جزء من عمل الماكنة الدعائية في إفراغ المصطلحات من معانيها. وعلى الأرجح، تبدأ هذه الماكنة من مستوى واعٍ نسبياً لتصل إلى الأعماق لاحقاً. كما يحصل هذا الكلام على نحو مقصود تماماً في بعض الأحيان.

من جملة القضايا المثيرة التي شهدتها السنوات الأخيرة، كان اختفاء مفردة «أرباح». لم يعد هنالك من وجود لمفردة أرباح وإنما وظائف وحسب. لذلك، وحينما عاد كلينتون من إندونيسيا وفي جعبته عقد بقيمة 40 مليار دولار لصالح شركة أكسون، تحدثت وسائل الإعلام عن الوظائف التي سيحظى بها الأميركيون. لكن ماذا عن أرباح أكسون؟ لقد استبعدت المفردة كلياً (من اللافت أن سعر سهم أكسون ارتفع إلى حد كبير، لكن هذا الارتفاع جاء بسبب ابتهاج المستثمرين إزاء الوظائف الجديدة!).

يبدو هذا تجريداً واعياً للمعنى، الأمر الذي يقع فيه حتى اليسار حينما يتحدث

عن تصويت أعضاء مجلس الشيوخ لصالح البنتاغون لأنهم يريدون الوظائف لصالح ولاياتهم ودوائرهم الانتخابية. فهل يكترث رجالات مجلس الشيوخ لأمر الوظائف حقاً، أم أن اهتمامهم منصب على الأرباح والدعم الشعبي الموجه لصالح الشركات يا ترى؟

ضمن تقرير مهم صدر حول أحداث الأسبوع في صحيفة نيويورك، كشف النقاب عن أمر مذهل تمثل في أن «الشعبوية الجديدة التي تمارسها شخصيات من عينة ستيف فوربس وبات بوكانان وأشباههما تختلف عن تلك الشعبوية القديمة كما عرفت في السابق. تعارض الشعبويةُ القديمة الشركاتِ الكبرى وسيطرةَ أصحاب المصالح، فيما تمثِّل الجديدةُ منها دعمَ الشركات الكبرى وأصحابَ المصالح بالمقابل. كما أن ظهور شخصية من عينة ستيف فوربس على المشهد الوطني من دون انفجار الناس بالضحك إنما يدل في حقيقته على مدى قوة الماكنة الدعائية.

نرجسية الفوارق الصغيرة

ـ ضمن كتابه الموسوم «غروب الأحلام المشتركة»، يتحدث تود غيتلين عن استقطاب اليسار جراء سياسات الهوية، الأمر الذي يصفه بمصطلح «نرجسية الفوارق الصغيرة». ويكتب غيتلين قائلاً: «بينما كان اليمين يبني، كان اليسار مشغولاً بزرع الاختلافات عوضاً عن المشتركات».

يميل اليسار فعلاً إلى الوقوع في «العصبوية»، لكنني أتصور أنه يصف ما يحصل في البلاد على نحو العموم، وليس مجرد ما يمكن ـ واقعياً ـ وصفه بـ«اليسار». كان لنشاط الستينيات تأثير متمدن جداً، فقد أظهر المكبوت من تلك الأنواع المختلفة من التمييز والقمع.

برزت قضية إبادة السكان الأصليين ـ تلك القضية التي تعرضت لتجاهل كبير من جانب الدراسات الأكاديمية ـ وأثيرت للنقاش للمرة الأولى. لقد انطلقت القضايا البيئية (التي ترتبط أساساً بحقوق الأجيال القادمة)، احترام الثقافات الأخرى والحركة النسوية، انطلقت بقوة في سبعينيات القرن الماضي عبر أرجاء البلاد برغم أنها كانت موجودة قبل ذلك. كما أن حركة التضامن مع أميركا الوسطى ما كان لها الظهور بهذا

المظهر لولا ما حصل في ستينيات القرن الماضي. أحياناً تأخذ المخاوف من القمع، السلطة والحقوق، بعض الأشكال غير الصحية التي ينتقدها غيتلين، لكنها ليست كذلك بالضرورة، وغالباً كذلك.

ـ بدا لويس فرقان ومسيرة المليون إنسان(1) تجسيداً لسياسات الهوية، سيما وأن المشاركين لم يتميزوا بالعرق وإنما بالجندر كذلك. ما هو رأيك في هذا؟

أتصور أنها ظاهرة أكثر تعقيداً. كما كانت هنالك عناصر من المساعدة الذاتية، إعادة بناء مجتمعات وحيوات قابلة للبقاء، وتحمل المسؤولية عما يفعله المرء. لا شك أن كل هذه أمور جيدة.

ـ لكن برنامج فرقان الاقتصادي عبارة عن رأسمالية ضيقة النطاق.

من جانبي، لم أرَ شيئاً يذكر لجهة البرنامج الاقتصادي، لكن حينما تكون مسحوقاً، ستجد أن حتى الرأسمالية على نطاق ضيق قد تكون خطوة إلى الأمام. من الواضح أنه لا ينبغي أن تكون هذه خاتمة المطاف وإنما خطوة على الطريق. أتصور أن هذا الحراك أكثر تعقيداً مما يفترضه بعض المعلقين. كما أن هنالك فرصاً ليسلك مساراتٍ كثيرةً. أما كيفية ظهوره في النهاية، فهذا أمر يعتمد على الناس.

هنالك سبب من وراء تركيز مؤيديها على ما حصل للسود خلال العشرين عاماً الماضية. عملياً، كانت هنالك حرب مستمرة ضد الأقليات والفقراء. وتضمن هذا الكلام الكثير من التنكيل والتجريح كما في أحاديث ريغان عن الأمهات السوداوات اللواتي يتلقين الإعاناتِ وهن يملكن سيارات الكاديلاك، إلى جانب افتراءات ويلي هورتون. كما أن الحرب «الاحتيالية» على المخدرات، وهي الحرب التي ما كانت لها علاقة بالمخدرات أو الجريمة، تمثل جانباً آخر من هذا الكلام.

يشير مايكل تونري إلى أن أولئك الذين صمموا البرنامج كانوا ـ بلا شك ـ على دراية بأنهم يستهدفون الشبان السود، الأمر الذي تؤدي إليه جميع المؤشرات. كما يشير تونري إلى أن المعرفة المسبقة الواعية تمثل دليلاً على النية لتنفيذ فعل إجرامي حسب ما يقول القانون.

---

(1) وهي مسيرة حصلت في واشنطن عام 1995: المترجم.

أتصور أن تونري محق في هذا الكلام. كانت «الحرب» المزعومة «ضد المخدرات» في جزء كبير منها عبارة عن محاولة لتجريم الرجال السود، إلى جانب تجريم تلك الشرائح الشعبية التي توصف عموماً بكونها «قابلة للاستبدال» ضمن تبعياتنا في أميركا اللاتينية، وذلك لأنهم لا يسهمون في صناعة أرباحنا.

ـ أنت على دراية بتعليقات فرقان عن...

ليس لدي أي شيء لأقوله عن فرقان، فأنا أتحدث عن الظاهرة. ربما يكون الرجل مجرد انتهازي يسعى وراء السلطة، وهو ما يسعى إليه القادة بوجه عام. لكنني لا أعرف شيئاً عما يدور في ذهنه، أفترض إمكانية الحكم على نواياه، فأنا بعيد كل البعد عن هذا.

ـ يستذكر كريستوفر هيتشنس، الذي يكتب لصالح مجلات مثل ذي نيشن وفانيتي فير، أنه حينما سمع الشعار القائل «الشخصي سياسي»، شعر بإحساس عميق بقرب النهاية الوشيكة. بالنسبة له، بدا الشعار حالماً ونرجسياً، كونه يوحي بأن شيئاً لن يطلب منك سوى مقدرتك كي تتحدث عن نفسك وكبحك لجماح هذه النفس. كان الرجل يتحدث عن نمو الحركات المستندة إلى الهوية.

أتفق وهذا الكلام. لقد انفتح علي ذلك بالتأكيد، وقد استغل هذا الكلام على نحو قبيح كذلك، وبأسلوب هزلي ومضحك بالعادة. لكن الأمر لا يتوقف عند هذا وحسب. إنه يعني كذلك حق الناس في تبني وسائلهم الفردية الخاصة بالعيش كما يريدون، ومن دون قمع أو تمييز.

ما بعد الحداثة

ـ نشر آلن سوكال، وهو بروفسور محترم بتخصص الفيزياء من جامعة نيويورك، مقالاً في مجلة سوشيال تكست الأكاديمية المحترمة التي توصف بكونها واحدة من أبرز مجلات الدراسات الثقافية في البلاد. وبغية الإشارة إلى تدهور الصرامة الفكرية ضمن بعض الأوساط الأكاديمية الأميركية، تعمد سوكال حشو مقاله بعدد من الأخطاء. كيف ترون هذا الأمر؟

كان مقالُه مكتوباً بعناية وحذق. وقد اقتبس ـ على نحو دقيق ـ من بعض مجلات

الفيزياء المتقدمة، ووضعها جنباً إلى جنب مع بعض اقتباسات نقاد العلم لحقبة ما بعد الحداثة، بما في ذلك من مجلة سوشيال تكست نفسها، كما لو أن الأولى تدعم الثانية. في واقع الحال، لا يستطيع أيُّ شخصٍ ملمٍ بالموضوع قراءةَ المقال دون الانفجار بالضحك.

تمثل هدف سوكال في برهان جهل نقاد ما بعد الحداثة للعلم، وأن هذا النقد محض خيال ويفتقر إلى أدنى معايير النقد. وبرغم ما يمثله هذا من نقد صحي إلى حد ما، لكن مقال سوكال سيستخدم سلاحاً ضد مواقف وأعمال ذات قيمة حقيقية كذلك.

على الفور، فسرت صحيفتا نيويورك تايمز وول ستريت جورنال المقال بأنه دليل آخر يبرهن وجود نوع من «الصواب السياسي اليساري الفاشي» الذي أخذ يهيمن على الحياة الأكاديمية، في حين أن الواقع يتمثل في وجود هجوم يميني كبير يستهدف الحريات الأكاديمية والاستقلال الفكري.

حسناً، نحن نعيش في هذا العالم اليوم لسوء الحظ. وسيستغل الناس الأقوياء والمؤسسات القوية ما نقوم به لتحقيق أغراضهم، وليس أغراضنا نحن.

- يزعم دعاة ما بعد الحداثة أنهم يمثلون نوعاً من النقد التحريضي. هل استشعرتم وجود شيء كهذا؟

القليل منه وحسب. لا أزعم أنني خبير كبير في أدبيات ما بعد الحداثة، ولا أقرأ عنها كثيراً لأنني أجدها غير مستنيرة في الغالب، وكثيراً ما تشير إلى حقائق بديهية معقدة أو ما هو أسوأ من ذلك. لكن في خضم كل هذا، لا بد من وجود أشياء تستحق القول والفعل، فمن القيّم جداً دراسة الفرضيات الاجتماعية، المؤسسية والثقافية التي يجري في ظلها العلم، لكن أفضل الأعمال من هذا النوع ليست من نتاجات دعاة ما بعد الحداثة (وبقدر ما أستطيع فهمه من أعمالهم على أقل تقدير).

على سبيل المثال، كُتبت أعمال رائعة خلال السنوات الثلاثين أو الأربعين الماضية حول ما كان بطل العلم الأعظم، إسحق نيوتن، يفكر فيه. لقد كانت نظريته عن الجاذبية مصدر قلق له وللجميع كذلك في حينها. وبما أن الجاذبية تعمل عن بعد، اتفق نيوتن

وباقي العلماء الآخرين من أبناء عصره على كونها عبارة عن «قوة غامضة»، وأمضى معظم حياته الباقية في محاولة التوفيق مع هذا الاستنتاج غير المقبول.

ضمن الطبعة الأخيرة من عمله العظيم الموسوم «الأصول الرياضية للفلسفة الطبيعية»، قال نيوتن إن العالم مكون من 3 أشياء تتمثل في: قوة فاعلة، مادة خفية وقوة شبه روحية (وهي القوة التي حددها بالكهرباء لجملة من الأسباب المتنوعة) تعمل كوسيط بينهما. كان نيوتن خبيراً بتاريخ الكنيسة (وكانت الفيزياء جزءاً صغيراً من اهتماماته) وأطر نظريته عن القوة الوسيطة بإطار ما يعرف بـ«الهرطقة الآريوسية» التي قالت إن يسوع شبه إله وليس مقدساً تماماً، وإن وظيفته التوسط بين الرب والإنسان. بعد موت نيوتن، أعطيت أوراقه البحثية للفيزيائيين في جامعة كايمبريدج الذين ذُهلوا بما وجدوه فيها، وقرروا ـ ببساطة ـ إعادتها إلى عائلته التي احتفظت بها ولم تنشرها قط.

بحلول ثلاثينيات القرن الماضي، بدأت العائلة ببيع تلك الأوراق، فيما كان الاقتصادي البريطاني الكبير، جون ماينارد كينز، واحداً من الناس الذين أدركوا القيمة العظيمة لها. بعد الحرب العالمية الثانية، أخذت بعض هذه الأوراق تظهر لدى تجار التحف القديمة، فيما شرع بعض الباحثين بجمعها معاً وإخضاعها لعمل تحليلي مهم. واليوم، بات هذا تحليلاً ثقافياً ـ اجتماعياً جدياً لواحدة من أعظم لحظات العلم التاريخية، وهنالك الكثير من التحليلات من هذا النوع. كما يمكنك متابعة هذه الأشياء حتى يومنا الحاضر. يقوم الناس بالعمل العلمي ضمن إطار فكري معين، وتتأثر أعمالهم بعوامل ثقافية، أنظمة القوة والسلطة، وكل أنواع هذه الأشياء، الأمر الذي لا ينكره أحد.

يزعم دعاة ما بعد الحداثة أنهم يحاربون «التأسيسية»، والمتمثلة في فكرة انفصال العلم عن المجتمع والثقافة، وأن العلم أسس لحقائق راسخة ومطلقة، الأمر الذي لم يؤمن به أحد منذ القرن الثامن عشر.

ـ مما اطلعتُ عليه، لاحظتُ أن أدبياتِ ما بعد الحداثة مشحونةٌ بالكثير من المصطلحات المعقدة والمفردات صعبة القراءة.

أشاركك هذا التصور، فالكثير منها يبدو متخماً بنوع من الوصولية والسعي بدافع المنفعة أكثر منه انخراطاً جوهرياً بالالتزام الفعلي.

ـ لكنهم يزعمون أنهم منخرطون في قضايا المجتمع.

إبان ثلاثينيات القرن الماضي، انخرط مثقفو اليسار في تعليم العمال وإصدار كتب من عينة «الرياضيات للملايين». لقد رأوا في هذا مسؤولية اعتيادية بالحد الأدنى على عاتق أفراد النخب المتميزة كي يساعدوا الآخرين الذين حرموا فرصة التعليم الرسمي ليدخلوا عالم الثقافة الرفيعة. أما في زمننا الحاضر، فإن نظراء مثقفي يسار الثلاثينيات يقولون اليوم للناس: «ليس عليكم معرفة كل شيء. فكلها خزعبلات، لعبة سلطة ومؤامرة ينفذها الرجل الأبيض. انسوا أمر العقلانية والعلم». وبعبارة أخرى، ضعوا هذه الأدوات في أيادي أعدائكم، واتركوهم يحتكرون كل ما يعمل أو يعقل.

يرى الكثير من مثقفي اليسار المحترمين أن هذا توجه تحرري، لكنني أتصور خطأ وجهة نظرهم. ضمن كتاب أصدره، أورد صديقي القديم والعزيز جداً، مارك راسكين، الكثير من المراسلات التي جرت بيني وبينه حول هذه الموضوعات. كما كانت هنالك مراسلات مشابهة عامي 1992 ـ 1993 مع مارك وآخرين من الذين أشاطرهم الأسس وإن كنتُ أختلف معهم بشدة حول هذا الموضوع.

الإقصاء على يد طبقة المتنورين

ـ لطالما أقصيت ـ إذا صح التعبير ـ لا من وسائل الإعلام وحسب، وإنما من دوائر الطبقة المتنورة للجانب الشمالي الغربي من مانهاتن ومنشوراتهم، كما في مجلة نيويورك ريفيو للكتب (والتي عادة ما تختصر إلى نيويورك ريفيو).

لا علاقة لهذا كله بي.

ـ ما الذي حصل على وجه الدقة؟

بدأت نيويورك ريفيو عام 1964. وخلال الفترة ما بين 1967 و1971، ومع تزايد انخراط المثقفين الشباب بالشأن السياسي، باتت المجلة مفتوحة لتحليلات وتعليقات المعارضين من أمثال بيتر دايل سكوت، فرانز سكورمان، بول لاوتر، فلورنس هوي وأنا.

لكن في غضون بضع سنوات، اختفت أسماؤنا جميعاً من صفحات المجلة. أتصور أن المحررين أرادوا البقاء في الصدارة. لقد عرفوا من هو جمهورهم وعجزوا عن تجاهل حقيقة أن المثقفين الشباب الذين يشكلون جزءاً كبيراً من هذا الجمهور أخذوا يتغيرون.

بالنسبة لي، انتهى الأمر شخصياً نهاية كانون الثاني من العام 1973. في ذلك الوقت، أعلن للتو عن «معاهدة السلام» التي أبرمها نيكسون وكيسنجر مع هانوي. وقد أصدرت صحيفة نيويورك تايمز ملحقاً كبيراً تضمن نص المعاهدة إلى جانب مقابلة طويلة مع كيسنجر الذي تفصل في شرح بنود الاتفاقية مقطعاً تلو الآخر. وقال كيسنجر: «لقد انتهت الحرب، وكل شيء على ما يرام».

ساورني الشك بهذا الخصوص. حصل شيء مشابه قبل نحو 3 أشهر حينما أعلن راديو هانوي شهر تشرين الأول من العام 1972 عن اتفاقية سلام أبقتها الولايات المتحدة سراً. كان ذلك الأسبوع الأخير لحملة إعادة انتخاب نيكسون حينما ظهر كيسنجر على شاشات التلفاز ليعلن قائلاً: «إن السلام بين أيدينا». ثم شرع بالحديث عن اتفاقية السلام رافضاً كل الفقرات الواردة فيها، وأوضح بما لا يقبل الشك أن الولايات المتحدة ستستمر بالقصف.

لكن الصحافة لم تقتبس عن كيسنجر إلا قوله «إن السلام بين أيدينا» وحسب. كان ذلك رائعاً، وقد انتهى كل شيء. لقد صوتوا لنيكسون. كما أن ما قاله كيسنجر لم يكن سوى «نحن لن نلقي بالاً لهذا، لأننا لا نريد هذه الاتفاقية، وسوف نستمر بالقصف حتى نحقق شيئاً أفضل».

ثم جاءت موجة قصف عيد الميلاد التي لم تنجح بتحقيق شيء. في ذلك الوقت، خسرت الولايات المتحدة الكثير من طائرات بي ـ 52 وواجهت احتجاجاتٍ كبيرةً عبر أرجاء العالم. لذلك، توقف القصف وقبلت الإدارة بمقترحات تشرين الأول التي رفضتها في بادئ الأمر (لم يكن ذلك ما قالته الصحافة، ولكنه ما حصل بالفعل).

استمرت المهزلة في كانون الثاني. أوضح كيسنجر والبيت الأبيض بما لا يقبل اللبس اعتراضهم على كل المبادئ الأساسية الواردة في نص المعاهدة التي اضطروا

للتوقيع عليها، وذلك كي يتمكنوا من الاستمرار بالحرب، مع محاولة الاستمرار بتحقيق كل ما يمكن تحقيقه من مكاسب.

شعرتُ بغضب شديد. تصادف ذلك وحديثاً أدليتُ به إلى جماعة مؤيدة للسلام في كولومبيا ذلك المساء. اتصلتُ بصديق يدعى روبرت سيلفر الذي عمل محرراً في مجلة نيويورك ريفيو، وسألته عما إذا يسعه مقابلتي على العشاء. قضينا ساعة أو اثنتين نتنقل بين نصوص ملحق نيويورك تايمز الخاص. بدا من السهولة بمكان رؤية ما قصدوه.

قلت لسيلفر: «انظر، أفضِّل الكتابةَ عن هذا. أتصور أنه الشيء الأكثر أهمية الذي سأكون كتبت عنه يوماً لأنني أعرف، بقدر ما تعرف أنت كذلك، أن الصحافة ستكذب كثيراً حول هذا الأمر. سيستمر القتل والدمار، وحينما ينهار كل شيء جراء المبادرات الأميركية، ستوجه أصابع اللوم للفييتناميين» (الأمر الذي حصل بالضبط).

قال سيلفر: «لا تقلق، فلست بحاجة لكتابة مقال. سأحرص على وصول وجهة نظرك». كان من المفروض أن يكون مقالاً تكتبه فرانسيس فيتزجيرالد، لكنه لم يكتب لأنها لم تفهم أو اختلفت ووجهة نظري.

كتبت مقالات عن الموضوع مباشرة، لكنني نشرتها في مجلات رامبارتس وسوشيال بوليسي. وكانت تلك نهاية علاقتي بمجلة نيويورك ريفيو. لقد فهِم بعضُنا بعضاً جيداً.

ـ لماذا لا تنشر في مجلة ذي نايشن إلا نادراً؟

إنه أمر معقد. لا أتذكر أيَّ اتصال بهم حتى نهاية سبعينيات القرن الماضي كما أظن. في تلك المرحلة، كتبت لهم بعض مراجعات الكتب. وكانوا يوجهون لي الدعوة لحضور بعض الندوات أحياناً، لكن مسافة كانت بيننا على الأغلب. كنا نرى العالم بمنظورات مختلفة.

ـ في نهاية ثمانينيات القرن الماضي، أجريت مقابلة مع فيكتور نافسكي (وهو محرر وناشر ومدير تحرير سابق في مجلة ذي نايشن). قال الرجل إنه لم يكن مرتاحاً إزاء آرائك حول الشرق الأوسط.

اتصل بي فيكتور ـ الذي أحبه ـ ذات مرة ليخبرني أن الناس مستمرون بالسؤال عن سبب غياب كتاباتي عن المجلة. أجابهم فيكتور أن السبب يعود إلى العدد الهائل من المقالات التي أرسلها له وطولها الكبير. في واقع الحال، لم يسبق أن بعثت بمقالة إلى مجلة ذي نايشن سوى مرة واحدة، والتي كانت بطول صفحتين وحسب. حدث ذلك بعد قصف بيروت منتصف آب العام 1982. كان هنالك الكثير من الحديث الصاخب حول السلام المقبل وأن كل شيء سيكون رائعاً.

قلت في مقالتي المستندة إلى منشورات الصحافة الإسرائيلية إن هذا محض هراء، وإن الولايات المتحدة وإسرائيل ينويان الاستمرار بالقتال، وسوف تكون هنالك فظائع أخرى حتماً (لم أعلم في وقتها ـ بكل تأكيد ـ عن المذابح المستمرة منذ أسابيع في مخيمات صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين إلا بعد حين، لكن ذلك كان شيئاً متوقعاً بالنسبة لي).

بعثت بالمقال إلى مجلة ذي نايشن ولم أسمع منهم شيئاً قط. كانت تلك المقالة الوحيدة التي بعثتها لهم. في واقع الحال، كان ذلك السبب الذي دفعني لتأليف كتابي «المثلث المحتوم». شعرت بغضب شديد جراء عجزي عن نشر أي شيء حتى في صحافة اليسار عن صبرا وشاتيلا حتى اكتشفت أن من الأفضل لي وضع كتاب حول الموضوع (وقد كتبت معظم ذلك الكتاب في ساعات الليل لأنني لم أجد وقت فراغ آخر).

ـ طلب مني أحدهم أن أسألك حول نقد أعمالك، لذلك فلنتحدث عن مقال كتبه ريتشارد وولين في مجلة ديسنت، وهي مجلة بحثية رصينة. قال وولين إن كتابك «النظام العالمي، القديم والجديد» عبارة عن «مرثية ثقيلة، مليئة بالحقائق والاقتباسات»، وإنك «مهووس إيديولوجياً»، فيما تتطابق وجهات نظرك مع اليمين المتطرف إلى جانب ازدرائك القديم والمستمر لإسرائيل.

إن كان ذلك النقد الأكثر منطقية الذي أمكنك العثور عليه، عندها لن يتبقى أمامنا الكثير للحديث عنه. لم أكن لأرد على ذلك المقال، لكن بعض الأصدقاء ممن تربطهم علاقة بمجلة ديسنت طلبوا مني القيام بذلك، مع تجاهل سيل الإساءات والتركيز

على النقاط القليلة القابلة للتحديد. تمثل اعتراض وولين الرئيس في قولي الدائم بأن الولايات المتحدة دولة «شمولية» و«فاشية». ظهرت المقالات في لندن واليونان بالوقت ذاته حينما حصل إصدار ديسنت هناك. أثارتِ المقالاتُ السؤالَ الذي طالما يوجه إليَّ في الخارج ومفاده: لماذا أستمر بالحديث عن الولايات المتحدة باعتبارها البلد الأكثر حرية في العالم؟ هذا ما يسمعه الناس في البلدان الأخرى. لكن ما يسمعه وولين يتمثل في وصفي للولايات المتحدة بالدولة الشمولية والفاشية.

كما يقول وولين إنني أكثِر الاستعاراتِ من جورج أورويل، وهو يشير إلى اقتباساتي لبعض الجمل التي وردت في مقال غير منشور لأورويل، والذي يفترض أن يكون مقدمة لروايته «مزرعة الحيوان». أشار أورويل إلى أنه في مجتمع حر جداً (وهو يتحدث هنا عن بريطانيا)، هنالك جميع أنواع الوسائل التي تمنع التعبير عن الأفكار غير الشعبية.

من بين العوامل التي تسمح بهذا حقيقة ملكية الأثرياء للصحافة، وهي حقيقة تعني توفرهم على كل الأسباب لمنع التعبير عن بعض الأفكار دون غيرها. كما حدد أورويل التعليم كأحد العوامل المؤثرة في هذا الموضوع. فحينما تذهب إلى جامعات مثل أوكسفورد وكايمبريدج، ستتعلم أن هنالك أشياء يتعين عليك عدم قولها، ولن تكون داخل المنظومة ما لم تتعلم ذلك.

ـ ما هو رأيك بالنقد القائل إن كتابك متخم بالحقائق وزاخر بالاقتباسات؟ وهم يفرضون عليك الضغوط ما لم تستشهد بالحقائق.

لا يتوقف الأمر عندي وحسب، فأي كاتب يساري سيواجه الموقف ذاته. فما لم توثق وتثبت الحواشي لكل ملاحظة وكلمة، فأنت لا تذكر المصادر وإنما تكذب. أما إذا أحجمت عن وضع الحواشي، عندها ستكون متحذلقاً سخيفاً. في واقع الحال، هنالك الكثير من الوسائل ضمن المجتمعات الحرة نسبياً تسمح بتحقيق الأهداف التي وصفها أورويل.

ما الذي تستطيع أنت فعله

إشارات على التقدم (أو لا)

ـ خلال السنوات العشرين أو الثلاثين الماضية، برزت مواقف جديدة بخصوص حقوق المثليين، التدخين، شرب الخمور، الأسلحة، حقوق الحيوان، والنباتية ونحوها. في مقابل هذا، لم يظهر أي تحول قوي في الميادين الأخرى.

بات المجتمع أكثر تمدناً بالمقارنة مع ما كان عليه قبل ثلاثين عاماً، ولا يزال الكثير من الأشياء المجنونة يحصل حتى الآن. لكن بوجه عام، هنالك تحسن ملحوظ في مستوى التسامح والفهم في هذه البلاد، إلى جانب اعتراف أوسع بحقوق الناس الآخرين، التنوع، مع ضرورة الاعتراف بالأفعال القمعية التي شاركت أنت فيها بنفسك.

ليس هنالك من صورة أكثر درامية من هذا الموقف تجاه الخطيئة الأصلية للمجتمع الأميركي، تلك الخطيئة المتمثلة في إبادة السكان الأصليين. استنكر الآباء المؤسسون هذا الفعلَ في بعض الأحيان، هذا الاستنكار الذي جاء بالعادة بعد تورطهم فيه. لكن منذ ستينيات القرن الماضي وحتى الآن، غاب الموضوع عن أي ذكر وطواه النسيان.

أثناء طفولتي، اعتدنا اللعب كرعاة بقر وهنود (وكان يفترض بي أن أكون نوعاً من الشباب الراديكالي). من جانبهم، ما كان أطفالي ليلعبوا لعبةً كهذه بالتأكيد، فيما يستحيل ذلك بالنسبة لأحفادي.

بالنظر إلى التوقيت، أتصور أن الكثير من الهستيريا حول «الصواب السياسي» أثير عام 1992 جراء حقيقة أنه لم يكن ممكناً الاحتفال بذكرى مرور 500 عام على وصول كولومبوس إلى العالم الجديد، كما كان الاحتفال معتاداً قبل 30 عاماً مضت. يمثل هذا الكلام حالةَ فهم واستيعاب أكبر الآن لما حصل فعلاً مقارنةً بما كان عليه الحال قبل 30 عاماً مضت.

ولا أزعم أن الأمور باتت عظيمة الآن، لكنها أفضل بكثير، وضمن كل المناحي على وجه التقريب. في القرن الثامن عشر، كانت معاملة الناس لبعضهم بعضاً مروعةً على نحوٍ لا يصدق. كما قمعت حقوق العمال في الولايات المتحدة قبل قرن من

الزمان. وحتى قبل نصف قرن، كانت الأوضاع سيئة جداً. كان قمع السود في الجنوب فاضحاً، فيما تمتعت النساء بحقوق مقيدة إلى حد بعيد. عدا عن ذلك، عبرت الطبقة العليا عن عداء شديد للسامية كذلك.

كما خلت الهيئة التدريسية في جامعة هارفارد من أي يهود تقريباً إبان التحاقي بها بحلول العام 1950. وحينما بحث والداي عن منزل في الضواحي، أبلغنا بعضُ وكلاء العقارات بأننا «لن نكون سعيدين» بالسكن في بعض المناطق التي رغبنا بها. ولا شك أن معاملة السود كانت أسوأ من ذلك.

كما أن تسعينيات القرن التاسع عشر السعيدة ما كانت سعيدة للعمال في غرب بنسلفانيا. لقد عاش أولئك العمال تحت سطوة استبداد مؤسسي شديد مارسه صانع السلام الكبير أندرو كارنيغي والقوات التي استدعاها من هومستيد (وأماكن أخرى).

من اللافت أن الناس بقوا على صمتهم حتى ثلاثينيات القرن العشرين، أي حتى مرور 40 عاماً على ما حصل، ليعربوا عن رغبة بالتحدث في الأمر. كما أن الناس الذين نشأوا هناك أخبروني أن ذويهم (أو أجدادهم) أعربوا عن خشية من تناول الموضوع والحديث عنه حتى خواتيم أعمارهم.

عام 1919 أو نحوه، وبعد 30 عاماً من حادثه هومستيد، حصل إضراب لعمال الحديد في غرب بنسلفانيا. إبان ذلك الإضراب، جاءت الناشطة النقابية موذر جونز (183 ـ 1930) البالغة 90 عاماً من العمر في حينها، لإلقاء خطاب. وقبل اعتلاء المنصة والحديث، اعتقلت الشرطة جونز وأودعتها السجن. كان ذلك وضعاً قاسياً جداً.

أما في العشرينيات الصاخبة من القرن العشرين، فبدت سيطرة الشركات كما لو أنها مطلقة، فيما أشار العالم بمجال العلوم السياسية، توماس فيرغسون، إلى أن الوسائل التي استخدمت في سبيل تحقيقها كانت بعيدة كل البعد عن أي شيء يشبه الديموقراطية. كانت إشارة فيرغسون إلى استبداد الدولة، تدمير الاتحادات والنقابات إلى جانب السيطرة الإدارية القاسية.

يستعرض مؤرخ الحركة العمالية من جامعة يال، ديفيد مونتغمري، تلك الفترة

باستفاضة، حيث كتب قائلاً إن أميركا المعاصرة «قامت على وقع احتجاجات عمالها الذين كافحوا بشدة ضد أميركا غير الديموقراطية إلى حد بعيد». ولا بد من الإشارة إلى أن تلك العشرينيات ليست بعيدة جداً.

في بداية ستينيات القرن الماضي، كان الجنوب عبارة عن دولة إرهاب، وهو يختلف الآن كلياً. لقد بدأت البوادر الأولى لنوع من الالتزام بتأمين صحي لائق يشمل جميع أبناء الشعب في تلك الفترة. أما الاهتمام الحقيقي بقضايا البيئة، فلم ينطلق حتى عقد السبعينيات.

أما الآن، فنحن نحاول الدفاع عن نظام صحي بالحد الأدنى، فيما لم يكن هناك من نظام صحي بحده الأدنى كي يجري الدفاع عنه قبل ثلاثين عاماً. لا شك أن هذا تقدم فعلي.

لقد تحققت كل هذه التغييرات بفعل الكفاح المخلص والمستمر، هذا الكفاح الذي ربما بدا متخبطاً جداً لوقت طويل. من المؤكد أنك تستطيع دوماً إيجاد وسائل قد تحول المواقف الجيدة إلى تقنيات للاضطهاد، الوصولية الوظيفية أو تمجيد الذات، لكن التغيير الإجمالي يسير ناحية مزيد من الإنسانية.

لسوء الحظ، لم يصل هذا التوجه نحو مراكز السلطة الأساسية. في واقع، قد يلقى هذا التوجه تقبلاً، وحتى دعماً من جانب المؤسسات الكبرى ما دام بعيداً عن جوهر القضية المتمثل في سلطة تلك المؤسسات وهيمنتها على المجتمع، هذه السلطة التي تعاظمت عملياً. وإذا ما بدأت هذه التوجهات بالتأثير في توزيع السلطة، سيكون هنالك بعض الصراعات الكبيرة بالتأكيد.

ـ تمثل ديزني نموذجاً على نوعية التكيف الذي تتحدث عنه. إنها تستغل عمالة العالم الثالث في هاييتي وغيرها، وفي الوقت ذاته تتبنى سياسات داخلية ليبرالية فيما يخص حقوق المثليين والرعاية الصحية.

تتسق ديزني تماماً مع نوعية المؤسسات والشركات الأوليغارشية التي لدينا، حيث تقول إنه يتعين عدم التمييز بين الناس. إنهم متساوون جميعاً، متساوون في افتقارهم

للحق بتقرير مصيرهم، وجميعهم قادرون على أن يكونوا مستهلكين وعمالاً سلبيين، لا مبالين ومطيعين. أما الناس الذين يجلسون في القمة، فهؤلاء يتمتعون بحقوق أكبر بكل تأكيد، لكنها ستكون حقوقاً أكبر على قدم المساواة بصرف النظر عن لون بشرتهم الأبيض أو الأسود، لون عيونهم الأخضر أو البني، توجهاتهم الجنسية سواء كانوا مثليين أو مغايرين، وسواء كانوا رجالاً أم نساءً.

ـ سبق لك أن وصلت متأخراً لمحاضرة ألقيتها في فانكوفر. ما هي الظروف التي واجهتها؟

كان الحدث من تنظيم حركة عمال كولومبيا البريطانية، وكان مزمعاً لي إلقاء المحاضرة بحلول الساعة السابعة مساءً. تعين عليَّ الوصول في الوقت المناسب، لكن خطأً غير متوقع تسبب بتغيير موعد الرحلة الجوية، ولم أصل هناك إلا بحدود العاشرة والنصف أو الحادية عشرة.

لشدة دهشتي، بقي الحضور بالانتظار (بدا أنهم كانوا نحو 800 أو 900)، حيث شاهدوا الوثائقيات وخاضوا النقاشات. أحجمتُ عن إلقاء المحاضرة ـ فقد كان الوقت متأخراً جداً لذلك ـ وشرعنا بالنقاشات فوراً. كان الجو حيوياً وتنقلنا بين المواضيع لعدة ساعات.

ـ قبيل نهاية فترة الأسئلة والأجوبة، سألك أحد الحضور عن قوة النظام وكيفية تغييرها. قلت: «إنه نظام ضعيف جداً، وبرغم ما تبدو عليه من علائم القوة، لكن من السهولة بمكان تغييره». أين تكمن نقاط ضعفه في رأيك؟

إنني أرى نقاط الضعف في كل مستوى من مستويات النظام، وقد ناقشنا هذه النقاط فيما سبق. لكن يمكن إيجازها في:

1 ـ يكره الناس النظام. وكما أوردت عموماً، يعتقد 95% من الأميركيين بوجوب تقليل الشركات لأرباحها لصالح عمال المجتمعات التي تدير عملياتها بها، فيما يرى 70% توفر الشركات على قوة تفوق استحقاقها، مع تصور 70% يرون الشركات متنفذة أكثر من اللازم، إلى جانب 80% يعتقدون بافتقار الشعب لما يكفي من القوة لإبداء الرأي فيما يجري، وأن النظام الاقتصادي غير عادل في بطبيعته، وأن الحكومة عاجزة عن القيام بشيء لأنها تعمل من أجل الأغنياء.

2 ـ نشأت الشركات ـ التي تمثل منظومة القوة والسلطة الكبرى في الغرب ـ عبر ميثاق أصدرته الولايات، وهنالك سبل قانونية لسحب هذه المواثيق ووضعها تحت سيطرة العمال أو المجتمعات. ولا شك أن شيئاً كهذا يتطلب شعباً منظماً ديموقراطياً، الأمر الذي لم يتحقق منذ قرن من الزمان. لكن حقوق الشركات منحت لها عبر المحاكم والمحامين، وليس عبر التشريعات، وأن قوة النظام قابلة للتلاشي بسرعة كبيرة.

من المؤكد أن النظام بمجرد تأسيسه يصبح عصياً على التفكيك جراء التلاعب القانوني. كما يتعين إيجاد بدائل ضمن الاقتصاد القائم، وفي داخل عقول الناس العاملين والمجتمعات. تتعلق الأسئلة التي تثار بجوهر التنظيم الاجتماعي ـ الاقتصادي، وطبيعة عملية صناعة القرار والسيطرة، إلى جانب أساسيات حقوق الإنسان. وكل هذه الأشياء بعيدة كل البعد عن السطحية.

3 ـ بما أن الحكومة تخضع لسيطرة الشعب إلى حد ما ـ نظرياً على أقل تقدير ـ إذن، يمكن تعديلها.

4 ـ يجري ثلثا التعاملات المالية ضمن «الاقتصاد المتعولم» في مناطق تهيمن عليها الولايات المتحدة، اليابان وألمانيا. وكل هذه المناطق ـ من حيث المبدأ على أقل تقدير ـ تخضع لآليات تسمح للشعب بالسيطرة على ما يجري.

ـ يحتاج الشعب إلى منظمات وحركات يلتف حولها.

إذا ما ارتقى وعي الشعب إلى مستوى البدائل البنّاءة، وجنباً إلى جنب مع الشروع بآليات لإدراك هذه البدائل، عندها سيحظى التغيير الإيجابي بالكثير من الدعم. إن التوجهاتِ الحاليةَ، وكثير منها ضار إلى حد ما، لا تبدو جوهريةً حقاً، وليس هنالك ما يضمن استمرارها. ولا يعني هذا ضمانَ حصول التغيير البنّاء بالمقابل، لكنه يؤكِّد وجودَ الفرصة لذلك حتماً.

المقاومة

ـ من يعرف أين ستجلس روزا باركس التالية (وهي إفريقية ـ أميركية قاد رفضُها

الجلوس في خانة السود بالباص إلى انطلاق مقاطعة باص مونتغمري عام 1955) وتشعل نيران الحركة التالية؟

كانت روزا باركس شخصية شجاعة وذات مكانة رفيعة، لكنها لم تأتِ من الفراغ وحسب. لقد سبقتها خلفية تعليمية واسعة، تنظيم وكفاح، واختيرت للقيام بما قامت به. لذلك، فتلك هي الخلفية التي يتعين علينا البحث عنها وتطويرها.

ـ تبدو نسب عضوية النقابات في الولايات المتحدة متدنيةً جداً، لكنها أدنى في فرنسا بالمقابل. لكن الدعم الذي تحظى به الإضرابات العامة الفرنسية ـ تلك الإضرابات التي تشل المدن ومجمل البلاد في بعض الأحيان ـ مرتفعة على نحو استثنائي. أين يكمن الفرق برأيك؟

من بين العوامل المؤثرة في هذا الموضوع، نجد قوة تأثير الماكنة الدعائية العاملة لصالح الشركات في الولايات المتحدة، والتي نجحت إلى حد غير عادي في تفتيت العلاقات ما بين الناس وإحساسهم بدعمهم واحداً تجاه الآخر. هذا هو البلد الذي تطورت فيه صناعة العلاقات العامة، وحيث لا تزال صناعة بالغة التعقيد. كما أنها موطن صناعة الترفيه العالمية التي يعد العمل الدعائي نتاجاً رئيساً من نتاجاتها.

على الرغم من عدم وجود مجتمع رأسمالي صرف (ولن يكون كذلك)، تميل الولايات المتحدة ناحية الرأسمالية، فهي تدار بعقلية الشركة وتنفق أموالاً هائلة على التسويق (الذي يعد صورة منظمة من صور الخداع). تمثِّل الإعلاناتُ قسماً كبيراً من هذا الكلام حيث تُخصَم أقيامُها من الضرائب، لذلك فنحن ندفع جميعنا مقابل امتياز التلاعب بنا والسيطرة علينا.

وبطبيعة الحال، هذا ليس إلا جزءاً من حملة «توجيه الوعي العام». كما أن الحواجز القانونية أمام إجراءات التضامن الطبقي للعمال تمثل وسيلة أخرى من وسائل تفتيت الشعب التي لا يوجد لها مثيل في الديموقراطيات الصناعية الأخرى.

ـ في عام 1996، رشح رالف نادر للانتخابات الرئاسية الأميركية عن حزب الخضر، فيما عقد كل من حزب العمال وحزب التحالف مؤتمراتٍ تأسيسيةً. كما دفع الحزب الجديد بمرشحين وحقق فوزاً في الانتخابات. ما هو رأيك بكل هذه التطورات؟

يمثل السماح بدخول خيارات جديدة للنظام السياسي فكرة جيدة بوجه عام. أتصور أن الطريقة الصحيحة للقيام بهذا قد تكون عبر استراتيجية الحزب الجديد التي تستهدف الفوز في الانتخابات المحلية الممكنة، دعم المرشحين المتحالفين، والأهم من ذلك ربط هذه المساعي الانتخابية بالتنظيم والنشاط المستمرين. كما أن حزباً عملياً يمثل فكرة جيدة جداً.

وبما أنها تتبع الاهتمامات نفسها بالدرجة الأساس، يتعين على هذه الأحزاب العمل مع بعضها بعضاً، فليس من الحكمة تبديد وبعثرة الطاقات والموارد الشحيحة والقليلة جداً. كما أنها خطوة على طريق خلق شيء من عينة (الحزب الديموقراطي الجديد) في كندا أو حزب العمال في البرازيل، وهي منظمات كبيرة ترعى وتدعم الأنشطة الشعبية، جمع الناس معاً وتقديم مظلة يمكن تنفيذ الأنشطة تحتها ـ من بين أشياء أخرى ـ وتشارك في النظام السياسي إذا ما كان ذلك مفيداً.

وقد يتطور هذا إلى شيء آخر، لكنه لن يتغلب على حقيقة أن حزب شركة واحداً، منقسماً إلى جناحين، يدير الأمور. لكننا لن نتمكن من كسر هذه الحلقة حتى نزرع الديموقراطية في قلب بنية مؤسساتنا الأساسية. كما وصفها جون ديوي قبل نحو 70 عاماً مضت، «تمثل السياسة ظل الشركات الكبرى المسلط على المجتمع». ما دام هنالك وجود لقوة خاصة مركزة، غير خاضعة للمسائلة، لن تكون السياسة إلا مجرد ظل وحسب. لكنك قد تنتفع باستخدام هذا الظل قدر ما تستطيع، وتستخدمه لمحاولة تقويض مصدره.

ـ ألم يحذِّر ديوي مما أسماه «مجرد توهين للظل»؟

قال ديوي إن «مجرد توهين الظل لن يغير في جوهره»، وهذا كلام صحيح، لكنه قادر على خلق الأسس لتقويضه. يعود الأمر إلى صورة عمال الريف البرازيليين الذين تحدثت عنهم عموماً، أولئك الذين سعوا من أجل توسيع أرضية القفص، فالمقصود تفكيك هذا القفص في خاتمة المطاف، لكن توسيع أرضيته خطوة على الطريق. إنه يخلق مواقف مختلفة، فهماً مختلفاً، صور مشاركة مختلفة، طرق عيش مختلفة، فضلاً عن أنه يفضي إلى إدراك حدود المؤسسات القائمة. وعادة ما يتعلم الإنسان هذا عبر النضال والكفاح.

إن جميع هذه الأشياء جيدة، وجميعها يخفف وطأة الظل، وهذا صحيح، لكنها لن تتغلب على الواقع في حد ذاتها وإن كانت الأساس في التغلب عليه. ولو أمكنك إعادة البناء، إعادة تكوين وتقوية الثقافة التي ترى في العلاقات الاجتماعية أهمية كبيرة، عندها تكون قد خطوتَ خطوةً كبيرةً نحو تقويض السلطة الخاصة وسلطة الدولة التي تُمارَس على المجتمع.

- ضمن تقرير نشر على صدر مجلة ذي نايشن، وصف دانيل سنغر «المحاولات الواضحة التي نفذتها المؤسسات المالية الدولية والحكومات (الأوروبية) لـ(تبنّي) سياسات ريغان الاقتصادية» و«العلامات اللافتة للمقاومة في أوروبا» ضدها. لقد اندلعت تظاهرات شعبية حاشدة في فرنسا، ألمانيا وإيطاليا، وخرج نحو ربع مليون كندي في تورنتو للاحتجاج على ما جرى، وهو رقم صادم باعتباره يمثل 1 % من سكان كندا.

كانت هنالك ردود أفعال كثيرة في كل مكان.

- تقليدياً، مثلت الجامعات مصدراً رئيساً للمقاومة. لكن دراسة جديدة صدرت عن جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس أشارت إلى أن النشاط الطلابي في أدنى مستوياته، وأن الاهتمام بالشأن الحكومي والسياسي تراجع بشدة. كما خلصت الدراسة إلى أن «المشاركة الأكاديمية للطلبة انخفضت كذلك، فهم يشاهدون التلفاز أكثر». هل يتوافق هذا مع تصوراتك الشخصية يا ترى؟

إن القول بأن هذه المشاركة في أدنى مستوياتها يبدو رأياً قاصراً. فهل هي أدنى مما كانت عليه في خمسينيات القرن الماضي؟ وهل هي أدنى مقارنة بما حصل عام 1961، وذلك حينما أرسل جون أف كينيدي طائرات سلاح الجو لقصف فيتنام الجنوبية ولم تجد شخصاً واحداً ليفكر في هذا؟

حينما أدليت بحوارات عن الحرب منتصف الستينيات، لم يكن بوسعنا جذب أي أحد من الجمهور. أبدى الطلبة في حينها عدم اكتراثهم، فيما خلا الاهتمام بإدانة الخونة الذين ينتقدون سياسات الحكومة. لقد انطلق معظم وأهم صور النشاط الطلابي في نهاية الستينيات، ولم تكن «تقليدية» بأي حال من الأحوال.

ـ وماذا عن الحركة المناهضة للفصل العنصري في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي؟

كانت تلك حركة حقيقية ومهمة، لكن ما حصل في الثمانينيات لم يقتصر على ذلك. بدت حركة التضامن مع أميركا الوسطى أعمق وأكثر رسوخاً في قلب المجتمع. كما شارك فيها الطلبة وإن لم يكونوا في صميمها. وكان يمكنك إيجاد الكثير من هذا التضامن في أماكن مثل كنائس أريزونا وكنساس عوضاً عن جامعات النخبة.

أما فيما يخص تراجع النشاط الطلابي (والقراءة والعمل الأكاديمي)، فالأمر لا يقتصر على الطلاب وإنما المجتمع بأسره. لقد خلصت دراسة روبرت بوتنام، التي ناقشناها عموماً، إلى تراجع بنحو 50% في كل صور التفاعل منذ ستينيات القرن الماضي، بما فيها زيارة الجيران، اجتماعات مجالس أولياء الأمور مع المدارس، والانضمام إلى دوري لعبة البولينغ (هنالك بعض الجدل حول استنتاجاته، لكن شيئاً من هذا القبيل يبدو صحيحاً بحسب الواقع).

ـ وماذا عن حركة عدم الانحياز؟

إبان خمسينيات القرن الماضي، حاول بعض قادة دول العالم الثالث إيجاد حالة من عدم الانحياز، الأمر الذي مكّن من تراجع الاستعمار من جهة والصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي من جهة أخرى. أما الآن، فقد تلاشت الحركة إلى حد كبير، سواء نتيجة للمتغيرات الهائلة في الاقتصاد العالمي من جهة، أو لنهاية الحرب الباردة التي اقترنت باختفاء القوة العظمى المنافسة وتأثير الردع الذي كان لدى السوفييت، الأمر الذي سمح بدرجة من الاستقلال، من جهة أخرى. ما عاد الغرب مضطراً للتظاهر برغبته بمساعدة أي كان.

يمثل انحسار حركة عدم الانحياز مع انحسار الديموقراطية الاجتماعية الغربية وجهين لعملة واحدة. فكلاهما يعكس التطرف في النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي حيث تتركز السلطة أكثر فأكثر بيد مؤسسات استبدادية أساساً وغير قابلة للمسائلة (وإن تصادف هذا وكونها مؤسساتٍ خاصةً، وتعتمد على الدول القوية بشكل حاسم).

ـ هل يعني هذا الكلام نهاية أبدية لحركة عدم الانحياز؟

في وقت قريب لا يتعدى بداية تسعينيات القرن الماضي، وجهت لجنة الجنوب، التي تمثل حكومات دول عدم الانحياز، نقداً مهماً جداً للنموذج المناهض لليبرالية والديموقراطية المفروض على العالم الثالث (تضمنت اللجنة بعض الشخصيات المحافظة جداً، ومنها وزير التنمية الإندونيسي).

وقد أصدرت اللجنة كتاباً دعا لقيام نظام عالمي جديد (وخرجت بمصطلح النظام «العالمي الجديد» قبل استخدامه من جانب جورج بوش الأب) بناءً على الديموقراطية، العدالة، التنمية ونحوها. لم يكن الكتاب مجهولاً بالنظر إلى صدوره عن مطبوعات جامعة أوكسفورد. وقد كتبت عنه، لكنني لم أجد عنه سوى القليل من الإشارات الأخرى وحسب. لاحقاً، نشرت اللجنة كتاباً آخر يتضمن مجموعة من المقالات التي تعلق على الكتاب الأول، ولم أجد له أي ذكر كذلك.

صادف ذلك كون اللجنة تمثل دولاً تضم غالبية شعوب العالم، لكن تلك ما كانت القصة التي أرادت وسائل الإعلام الغربية نشرها. لذلك، فإن «النظام الدولي الجديد» الذي تعلمناه لم يكن سوى نظام بوش الأب، وليس النظام الذي دافعت عنه لجنة الجنوب التي تعكس مصالح وتطلعات معظم شعوب العالم.

ـ بالعودة إلى خمسينيات القرن الماضي، كان هنالك نهرو، عبد الناصر، تيتو، نكروما، سوكارنو وآخرون.

كانوا جميعاً موضع ازدراء الحكومة الأميركية.

ـ لكن فترة من الغليان الفكري مرت على الدول المستقلة حديثاً. تجول في خاطري شخصيات من عينة أميلكار كابرال (1924 ـ 1973، الذي كان زعيم الكفاح من أجل الاستقلال في غينيا غرب إفريقيا، مستعمرة البرتغال السابقة) وفرانز فانون (1925 ـ 1961، وهو كاتب فرنسي ألّف كتاب «معذبو الأرض»، الذي حارب من أجل استقلال الجزائر). لست أرى الكثير من هؤلاء الآن.

لا يزال هنالك الكثير من الغليان الفكري الآن، لكنه يفتقر لذلك الحماس والتفاؤل الذي اصطبغت به تلك الأيام (رغم أنك لا تستطيع وصف فانون بالمتفائل جداً).

ـ كانت الأجواء ثورية حادة في ذلك الوقت.

نعم، كانت الأمور كذلك، لكن منذ ذلك الحين كانت هنالك فترة من الإرهاب الشديد عمت أرجاء معظم دول العالم الثالث، فترة لعبنا فيها دوراً كبيراً، الأمر الذي صدم الكثير من الناس.

يتصف الرهبان اليسوعيون في أميركا الوسطى بشجاعة نادرة (ولأنهم معارضون حقيقيون موجودون ضمن مناطق نفوذنا، يبدو هذا سبباً كافياً كي لا نسمع عنهم إلا القليل هنا، ولا شيء ما لم يكن مصرعهم ربما. وحتى أن كتاباتهم مجهولة ولا يعرف أحد عنها).

في شهر كانون الثاني من العام 1994، وقبيل الانتخابات في السلفادور، عقد الرهبان اليسوعيون مؤتمراً حول «ثقافة الإرهاب». قال الرهبان إن للإرهاب تأثيراً أعمق وأشد من مجرد قتل كثرة من الناس وترويع غيرهم آخرين. وقد أطلقوا على هذا التأثير تسمية «تدجين المطامح»، الأمر الذي يعني أساساً فقدان الناس للأمل. إنهم يعرفون أن محاولة تغيير الأشياء تعني تعرضهم للقتل، لذلك يحجمون عن المحاولة وحسب.

للفاتيكان تأثير ضار جداً على كل هذا. لقد حاول تقويض الاندفاع التقدمي للكنيسة الأميركية اللاتينية، إلى جانب معارضة «ميل الأخيرة التفضيلي للفقراء» مع مساعيها للكلام بـ«صوت من لا صوت لهم» عبر تنصيب أساقفة يمينيين متطرفين (نشرت صحيفة نيويورك تايمز مقالاً عن هذا في اليوم التالي، لكن إشارة صغيرة سقطت منه متمثلة في الدور الأميركي ـ وهو دور حاسم بكل تأكيد ـ حيث لم يذكر).

في السلفادور عام 1995، نصب البابا أسقفاً إسبانياً يمينياً متطرفاً يدعى أوبوس دي، الذي تحدث إلى الناس ببساطة قائلاً: لا تكترثوا للأوضاع الاجتماعية، فإذا ما ابتعدتم عن الخطايا في الدنيا، ستكون الأمور على خير ما يرام في الأخرى. وقد كان هذا بعد اغتيال الأسقف روميرو ومعه العشرات من القساوسة الآخرين، الرهبان، الأخوات وعشرات الآلاف من الناس غيرهم ضمن حرب وحشية أدارتها الولاياتُ المتحدة في ثمانينيات القرن الماضي، حرب أريد لها القضاء على اهتمام الكنيسة بالفقراء. لقد قبل

رئيس الأساقفة منصب عميد في الجيش، الأمر الذي فسره بكون هذه المؤسسة «لم تقترف أي أخطاء» وباتت «مطهرة» الآن.

كما حصلت أمور مشابهة في أماكن أخرى كذلك. ففي إندونيسيا، حضي الحزب الشيوعي بملايين الأتباع، حتى أن خبراء الشأن الإندونيسي المحافظين اضطروا للإقرار بقوة الحزب الشيوعي هناك، تلك القوة المبنية على تمثيله الحقيقي لمصالح ومطامح الفقراء من أبناء الشعب. في عام 1965، تولى الجنرال سوهارتو وأتباعه في الجيش السلطة بثمن دماء مئات الآلاف من الضحايا من الفلاحيين الذين لا يملكون الأراضي (وغيرهم كذلك) وسحقوا الحزب الشيوعي.

استمر الجنرال ورفاقه بتسجيل رقم قياسي عالمي بالإرهاب، التعذيب، الاعتداء، القتل والفساد. لكن إدارة كلينتون وصفت سوهارتو بعبارة «رجلنا المفضَّل». ومن المثير أن نضالاً شعبياً مؤثراً لا يزال مستمراً ضد هذا الدكتاتور[1] في إندونيسيا، لكننا لا نسمع كثيراً عن أشياء كهذه بطبيعة الحال.

- سبق لك الكتابة إلى صديق مشترك قائلاً إن طبقات المثقفين حينما تصطف لأجل الاستعراض، سيكون أمام الناس ثلاث خيارات: أما السير في الركب، أو الهتاف على الجانبين، أو الحديث ضد الاستعراض (ويتوقع دفع ثمن مقابل هذا بطبيعة الحال).

هذا كلام صحيح تماماً. لطالما كانت هذه القصة منذ آلاف السنين. لك أن تعود إلى بعض أقدم النصوص الموثقة كي ترى ما يحصل للناس الذين لا يسيرون في الركب، كما هو الحال مع سقراط، أو لنأخذ المثقفين الذي ورد وصفهم بالإنجيل (الذين أطلقت عليهم تسمية «الأنبياء»).

كان هنالك نوعان من الأنبياء. تمثل النوع الأول بأولئك الذين تملقوا الملوك، فإما أنهم قادوا ركب المتملقين أو صفقوا على جانبيه، وكانوا مقدرين ومحترمين (بعد مضي وقت طويل، تغيرت المسميات ليطلق عليهم وصف «أنبياء مزيفين»،

(1) حتى وقت كتابة السطور الإنكليزية لهذا الكتاب: المترجم.

وإن جاء الوصف بعد وقت طويل). ثم كان هنالك أناس من عينة عاموس الذي تصادف وكونه قد أصر على أنه ما كان نبياً ولا ابن نبي، وإنما مجرد راع فقير وحسب.

لقد قدّم الأنبياء الحقيقيون من عينة عاموس (وهم المثقفون المعارضون بالمصطلحات المعاصرة) دروساً أخلاقية سامية وبليغة من جهة، الأمر الذي أثار كره ورفض أصحاب السلطة، إلى جانب تحليلات جيوسياسية برهنت عن صحتها لاحقاً، والتي كرهها أصحاب السلطة أكثر من جهة ثانية. ومن الطبيعي بمكان أن يتعرض أولئك الأنبياء الحقيقيون للاحتقار، المقت، السجن والنفي إلى الصحاري. كما كره الشعب أولئك الأنبياء الحقيقين كذلك، فالشعب يكره سماع صوت الحقيقة أيضاً. ولا يعود موقف الشعب هذا إلى سوئه، وإنما للأسباب المعتادة المتمثلة في المهلة قصيرة الأمد، التلاعب والاتكاء على السلطة.

الجواب السحري

- كثيراً ما أسمع فرضياتٍ تقول بأن الإنترنيت يمثل الحل العظيم الوحيد لمشكلات المجتمع.

يتعين أخذ الإنترنيت على محمل الجد، كما هو الحال مع التكنولوجيا الأخرى، بما يكتنفه من الفرص الكثيرة والمخاطر الجمة. لا يسعك السؤال عما إذا كانت المطرقة شيئاً جيداً أم سيئاً؟ إن المطرقة شيء جيد في يد شخص يبني بيتاً، لكنها ليست كذلك في يد جلاد يريد التعذيب. ينطبق الكلام ذاته على الإنترنيت. لكن حتى مع استخدامه في الخير، يبدو من الواضح أن هذا لا يحل كل شيء.

- حينما نقوم بشيء ما، هل يتعين علينا الارتكاز إلى فكرة واضحة حول الهدف بعيد الأمد بغية الخروج باستراتيجية؟

نحن نتعلم عبر المحاولة. ولا يمكننا البدء الآن مع فهمنا الحالي ونقول حسناً، فلنصمم مجتمعاً تحررياً. علينا تحقيق فهم عميق وبصيرة كافية تسمح لنا بالتحرك والمضي خطوة بخطوة نحو ذلك الهدف. كما هو الحال مع باقي مناحي الحياة الأخرى،

كلما عملت أكثر، تعلمت أكثر. إنك تتواصل مع أناس آخرين وتخلق تنظيمات، الأمر الذي تنتج عنه مشكلات جديدة، وسائل جديد واستراتيجيات جديدة كذلك.

إذا ما استطاع شخص ما الخروج باستراتيجية شاملة تخدم جميع الأغراض، لا شك أن هذا سيسر الجميع، الأمر الذي لم يتحقق خلال فترة الألفي سنة المنصرمة. ولو وُجِّه السؤال إلى ماركس: ما هي الاستراتيجية المطلوبة للإطاحة بالرأسمالية؟ لضحك الرجل بشدة.

وحتى أن شخصاً يفكر بالأسلوب التكتيكي العميق، مثل لينين، لا يتوفر على استراتيجية كهذه (فيما خلا استراتيجية اتبعني). لقد طور لينين وتروتسكي استراتيجيات لغرض اعتمادها في ظروف معينة وحسب، وذلك بحثاً عن وسيلة للاستيلاء على سلطة الدولة (الأمر الذي أتصور وجوب أن لا يكون هدفنا على أي حال).

كيف يمكن وجود استراتيجية عامة للتغلب على المؤسسات الاستبدادية يا ترى؟ أتصور أن هذا من عينة الأسئلة التي يثيرها أناس لا يريدون الانخراط في قضية كهذه. حينما تنخرط في الأمر، تنشأ الكثير من المشكلات التي تستطيع العمل عليها. لكن هذا لن يتحقق بضغطة زر وحسب، وإنما عبر العمل المركز والمتفاني الذي يبني فهم واستيعاب الناس وعلاقاتهم ببطء، بما في ذلك فهمك وعلاقاتك الخاصة، إلى جانب أنظمة الدعم والمؤسسات البديلة. عندها قد يتحقق شيء بالفعل.

- تنتقد أورفاشي فايد، مؤلفة كتاب «المساواة الافتراضية»، ما تصفه «اليسار المتطهر» الذي ينتظر الرؤية المثالية، تلك الرؤية المتمثلة في الحل الأوحد، إلى جانب انتظار ظهور القائد الكاريزمي.

أتفق وهذا الكلام، فانتظار القائد الكاريزمي أو الحل المثالي والكامل ليس بالنصيحة الجيدة. وإن حدث وتحقق هذا، فستكون النتائج كارثية كما كان دوماً في واقع الحال. أما ما ينشأ عن الفعل والمشاركة الشعبيين فسيكون صحياً. وربما لا يكون كذلك، لكن هنالك احتمالاً وفرصة على أقل تقدير، وليس هنالك من سبيل آخر.

- لطالما أعربت عن قناعة بأن الاستراتيجياتِ والحركاتِ المنبثقةَ من الأعلى إلى الأسفل محكومة بالفشل بطبيعتها.

إن هذه الاستراتيجيات والحركات قابلة للنجاح فيما صممت لأجل فعله تحديداً وبالضبط، والمقصود هنا إدامة واستمرار القيادة والسيطرة والسلطة من أعلى رأس الهرم نحو القاعدة. ولا ينبغي لأحد أن يندهش يوماً لو انتهى الحال بحزب طليعي ليدير دولة استبدادية وشمولية.

- يقترح هوارد زين أننا بحاجة للإقرار بأن التغييرات الاجتماعية الحقيقية تتطلب وقتاً. علينا أن نكون عدائي مسافاتٍ طويلةٍ، لا متسابقي ركضٍ سريعٍ. ما هو رأيك بهذا الكلام؟

إنه محق. لقد كان هذا جلياً في ضمن بعض أقسام الحركات الطلابية التي انطلقت في ستينيات القرن الماضي. لم يكن هنالك من يسار شعبي منظم وراسخ لينضمَّ إليه الطلبةُ، لذلك كان بعض قادتهم شباناً صغار السن في بعض الأحيان. وعادة ما كان أولئك أُناساً جيدين ونبلاء في الغالب، لكن أدراك الكثير منهم - وليس جميعهم - كان قصير النظر إلى حد بعيد. تمثلت الفكرة في أننا سنُضرِب في جامعة كولومبيا، نغلق المباني لعدة أسابيع، ونطلق ثورة بعد ذلك. لكن هذه ليست الوسيلة التي تدار بها الأشياء. يتعين عليك المرور بعملية بناء بطيئة وضمان أن تؤدي الخطوة التالية إلى ترسيخ ما أوجدته أصلاً ضمن إدراكات ومواقف الناس، ومفهومهم عما يريدون تحقيقه والظروف التي يمكن فيها تحقيق ذلك.

من غير المنطقي مطلقاً تعريض نفسك والآخرين للدمار حينما لا تتوفر على قاعدة اجتماعية يمكنك من خلالها حماية المكاسب التي حققتها. وقد ثبت هذا الكلام مراراً وتكراراً من خلال حركات عصابات التمرد ونحوها، حيث لا بد أن ينتهي الأمر بسحقك من جانب الطرف القوي. لقد كان هنالك الكثير من روح حركات العام 1968 كذلك، فقد كانت بمثابة الكارثة للعديد من الناس الذين انخرطوا فيها، وتركت خلفها إرثاً حزيناً.

- هل تلاحظ وجود اختلافات في ردود الأفعال التي تصلك من الجماهير المختلفة يا ترى؟

على مر السنوات، لاحظت وجود اختلافات صادمة بين الاحاديث التي ألقيها على مسامع النخب إلى حدٍ ما، واللقاءات والمناقشات التي أخوضها مع من ينحدرون من الطبقات الأقل امتيازاً وحبوة مادية بالمقابل. قبل بعض الوقت، كنت في بلدة بولاية ماستشوستس لحضور اجتماع عقدته مجموعة ممتازة من المنظمين المحليين ضمن مجتمع حضري، وكانوا أناساً فقراء جداً، فقراء حتى بالمعايير العالمية. وقبل وقت غير بعيد من ذلك الحدث، أمضيت بعض الوقت في ريف البنغال الغربي. ومن ثم توجهت إلى كولومبيا للحديث مع بعض نشطاء حقوق الإنسان الذين يعملون تحت ظروف مروعة.

ضمن أماكن كهذه، لا يتساءل الناس عما يتعين فعله؟ إنهم يقولون هذا ما نفعله. كيف ترى هذا الموقف؟ ربما يريد هؤلاء تحقيق بعض ردود الأفعال أو استدراج مقترحات ما، لكنهم يتعاملون أساساً مع المشكلة. إنهم لا يجلسون بانتظار الحل السحري، هذا الحل الذي لا وجود له قط.

أما حينما أتحدث إلى النخب، فإنني عادة ما أتلقى بعض الأسئلة المتكررة من عينة «ما هو الحل؟». إذا تحدثت بالأشياء البديهة مثل اختر قضية معينة تؤمن بها وابحث عن مجموعة متطوعين تعمل عليها، فلن تكون تلك الإجابة التي يريدونها قط. إنهم يبحثون عن نوع من المفاتيح السحرية التي تحل كل شيء بسرعة، وقوة وفعالية. ليس هنالك حلول كهذه أبداً. وليس هنالك سوى ذلك النوع من الناس الناشطين في بلدات ماستشوستس، في قرى الحكم الذاتي بالهند، ومركز الرهبان اليسوعيين في كولومبيا.

يميل بعض الناس، الذين ينخرطون فعلياً بمواجهة مشكلات الحياة تحت وطأة القمع الشديد والظروف القاسية، أحياناً للاستسلام. وهذا موجود كذلك. لكن الكثيرين يصارعون بقوة وكفاءة ويحققون التغييرات.

يصح هذا الكلام حتى في تاريخنا. والآن نحن نحاول مواجهة مشكلات حقيقية كما في حماية المستوى الضئيل من الرعاية الصحية العامة، نظام الضمان الاجتماعي، الحقوق البيئية وحقوق العمال. لكنك لست مضطراً للعودة بعيداً في الزمن الغابر للوصول إلى ذلك الوقت الذي حاول فيه الناس كسب وتحقيق بعض هذه الحقوق.

يمثل هذا تغييراً كبيراً، لكن من الأفضل الحفاظ على شيء قائم أساساً مقارنة بمحاولة انتزاعه للمرة الأولى.

تمثِّل هذه الحقوقُ نتيجةً للانخراط الشعبي في الكفاح. وإذا ما كان هنالك من سبيل آخر لتحقيق هذا الهدف، فلا بد من أنه بقي سراً دفيناً. لكن جمهور الطبقة النخبة المتميزة والمنتفعة لا يريد سماع هذا. إنهم يريدون جواباً ينجز العمل بسرعة وحسب.

تصنيع المعارضة

- صنع مايكل مور فيلماً وثائقياً أطلق عليه تسمية «أنا وروجر» وأنتج مسلسلاً تلفزيونياً باسم «تي في نايشن». ضمن كتابه الموسوم «قلل حجم هذا!»، يقول مور إن ما يثبِّط عزيمةَ الناسِ عن اليسار يكمن في الملل الذي يتسم به الأخيرُ، نحيبه الكثير وسلبيته البالغة. ما هو رأيك في هذا؟

لا أعتقد أن شخصاً كهوارد زين، على سبيل المثال، ينحب كثيراً ويثبط من عزيمة الناس، لكن هذا لا يمنع من وجود آخرين يقومون بهذا الشيء على الأرجح. ومتى ما كان الأمر صحيحاً، عندها يكون مشكلة يتعين التغلب عليها. لنأخذ مثال مجموعة الإعلام في البرازيل التي ناقشناها فيما سبق، والتي قدمت مشاهد تلفزيونية مملة ثبّطتِ الناسَ وأثارت مللهم جراء المصطلحات المعقدة والكثيرة. لقد عادت هذه المجموعة إلى الجمهور لاحقاً وتركتهم ينتجون المواد بأنفسهم، مع توفير المساعدة التقنية وحسب. نتيجة لذلك، خرجت المجموعة الثانية من البرامج على نحو غير ممل واستقطبت مشاهدات الجمهور.

إن هذا يمثل المنهج الصحيح على وجه الدقة. يتعين على الناس الذين يكتبون عن مسؤولية المثقفين تحمل هذه المسؤولية والذهاب من أجل العمل مع الناس، وتوفير كل ما يستطيعون من المساعدة لهم، والتعلم منهم.

- لقد سبق لك ملاحظة حركات شعبية في أماكن مثل الهند، البرازيل والأرجنتين. هل يسعنا تعلم أي شيء منها؟

تمثل هذه مجتمعات حيوية وديناميكية إلى حد كبير، مع مشكلات كبيرة وأنشطة

كثيرة. لكنني أتصور أنهم واقعون في شرك الأوهام كذلك، أوهام من عينة «لدينا هذا الدين الخارجي الرهيب»، و«لا بد من تقليص حجم الدولة». يتعين عليهم إدراك أنهم لا يئنون تحت وطأة أي دَين، كما يتعين علينا استيعاب أن الشركات الكبرى ليست سوى استبداديات شمولية خاصة.

لا بد لك أولاً من تحرير نفسك فكرياً، ولا يسعك القيام بهذا وحدك، فأنت تحرر نفسك عبر المشاركة مع الآخرين، كما هو الحال حين تتعلم أشياء عن العلوم عبر التفاعل مع الآخرين. تساعد المنظمات الشعبية والمجموعات الشاملة في خلق الأسس لهذا. لكن هل هذا الكلام كافٍ لتحقيق تغييرات جذرية يا ترى؟ يصعب إجابة سؤال كهذا. نحن نتوفر على كل أنواع المزايا التي يفتقرون هم إليها، كما في الثروة الهائلة على سبيل المثال. كما أننا نتمتع بمزية فريدة من نوعها، مزية التفرد من دون وجود قوة عظمى تقف في وجهنا. لكن حينما تعود من العالم الثالث صوب الغرب ـ وإلى الولايات المتحدة على وجه الخصوص ـ ستتفاجأ بضيق الأفق ومحدودية الفهم، والطبيعة المحدودة للنقاش المشروع، وانفصال الناس عن بعضهم بعضاً. إنه لأمرٌ مذهلٌ وصف هذا الاختناق الذي تشعر به، على الرغم من أن فرصتنا هنا أكبر بكثير بالمقارنة.

ـ هل لديك أي أفكار حول الانتقال من التنظير ووعظ المؤمنين المؤيدين إلى مخاطبة أشخاص يتفقون معنا بالفعل؟ يبدو أن هنالك مشكلة كبيرة في هذا المضمار.

بدايةً، وكما ناقشنا الأمر عدة مرات في السابق، تتفق أغلبية كبيرة وهذه الأفكار. لكن السؤال الجوهري يتمحور على كيفية تحويل هذه المواقف العامة إلى فهم حقيقي وأفعال بنّاءة. يتمثل الجواب في التنظيم بهدف القيام بهذا.

حينما ألقي أنا ـ أو أي شخص كان ـ محاضرة، فإن هذا يكون لأن مجموعة ما نظمت الحدث لإلقاء هذه المحاضرة. لا يسعني الظهور هكذا في مدينة كنساس والقول «سوف ألقي محاضرة»، فلن يأتي أحد. لكن إذا ما تكفلت مجموعة ما بتنظيم الحدث، سيأتي الناس من كل مكان وربما يبذلون جهداً في المساعدة من أجل التنظيم، وربما يأتي غيرهم آخرون ليتحقق الحدث بفعالية أكبر. تعود كل هذه الأشياء

إلى الأصل ذاته: إذا كرس الناس أنفسهم للتنظيم والفعل النشط، ستتمكن من الوصول إلى جمهور أوسع وأوسع بكثير.

ـ كما تعلم، أنا أقدم برنامجاً إذاعياً لساعة واحدة كل الأسبوع. يصعب وصول هذا البرنامج إلى الأسماع ضمن المنطقة الممتدة من بوسطن إلى ميامي، لكن الأمر مختلف في الغرب، في مونتانا، كولورادو، نيومكسيكو وأماكن أخرى نحوها، حيث يسهل الوصول إلى هنالك عبر الأثير.

لا تكترث مراكز القوى كثيراً لما يقوله الناس في لاراميه ووايومينغ. تُتخَذ معظمُ القرارات في الساحل الشرقي، الأمر الذي يفسر إبقاء هذا الجزء تحت سيطرة عقائدية صارمة. لكن لا يصح لنا توجيه أصابع اللوم للناس القابضين على السلطة وحسب، فنحن لا نستخدم الفرص والإمكانات التي نتوفر عليها.

لنأخذ كايمبريدج التي نتواجد فيها الآن مثالاً. فكما هو الحال مع المدن الأخرى، توجد هنا محطة تلفاز محلية على الكابل (ينص قانون الاتصالات على توفير الشركات المشغلة للكابلات لمثل هذا الكابل). لقد ذهبتُ إلى هناك، ولستُ من المتمرسين على التكنولوجيا الحديثة، لكنني تمكنت من رؤية أجهزة ومعدات حديثة وجديدة جداً. إنها متوفرة أمام العموم، لكن هل يستخدمها أحد؟

في المرة الوحيدة التي ظهرت في المحطة، كان البرنامج فوضوياً لدرجة أنني كدت أهم بالمغادرة. وما الذي سيحصل لو كان لديك برامج تلفزيونية محلية حيوية وجذابة على الكابل يا ترى؟ يتعين على القنوات التجارية الاستجابة لهذا، فقد تحاول تحجيمها أو استيعابها، لكنها ستضطر للمناورة إذا ما أصبح عدد مشاهدي هذه البرامج كافياً لإحداث التأثير، الأمر الذي حصل مع الإذاعة الوطنية العامة. لا تستطيع هذه القوات التجارية إهمال ما يجري في مجتمعاتها.

إذن، هذه إحدى الموارد التي لا نستخدمها كما يجب. ولا بد من الإشارة إلى أن الناس ضمن الأحياء الفقيرة في ريو دي جانيرو سيكونون سعداء ومبتهجين لو توفر لهم كابل محطة تلفزيونية يستطيعون استخدامه. إننا نملك هذه الكابلات لكن من دون الاستفادة منها بفعالية.

ـ تمثّل أشرطةُ الكاسيت واحدةً من وسائل نشر المعلومات. كما يسهل استنساخ هذه الأشرطة ونشرها في الأرجاء. كما سُمّيت الثورة الإيرانية بثورة الكاسيت الأولى.

هنالك الكثير من الفرص. فبالمقارنة مع الناس في الدول الأخرى، تبدو مواردنا وخياراتنا هائلةً إلى الحد الذي لا يمكننا إلا لوم أنفسنا لعدم الاستفادة منها.

ـ ضمن فيلم إيلاين برير الوثائقي حول تيمور الشرقية، والمعنون «الفردوس القاسي»، قلت: «إن الإعلام ليس بصدد إخبار الناس عن كيفية عمل السلطة. ولسوف يكون من الجنوني توقع ذلك فهم جزء من منظومة السلطة، ولِمَ عليهم فضحها بالمقام الأول يا ترى؟». بالنظر إلى هذا الكلام، هل هنالك أي مغزى لإرسال مقالات افتتاحية للجرائد، أو كتابة الرسائل للمحررين وإجراء الاتصالات الهاتفية معهم يا ترى؟

إنها أشياء مفيدة وجيدة جداً. كما أن نظامنا أكثر مرونة وسيولة من أي استبدادية حقيقية، وحتى أن الاستبدادية الحقيقية ليست بمأمن من الضغوط الشعبية. لذلك يتعين استغلال أي فرصة من هذه الفرص، وبكل الوسائل المتاحة. حينما تبتعد عن وسائل الإعلام العليا، التي تضع أجندات العمل للإعلام، تبرز أمامك الكثير من الفرص. ولا يتعلق الأمر بمجرد كتابة مقالات افتتاحية وإجراء اتصالات هاتفية، وإنما يتمحور الموضوع على الإصرار بكل صور الضغوط الشعبية، وعبر فتح مساحات لاستعراض وجهة نظرك.

هنالك جملة من الأسباب المؤسسية المفهومة التي تجعل الإعلام ملقناً ويصعب اختراقه إلى حد بعيد، لكنه برغم ذلك ليس صلباً كنقش على حجر. في واقع الحال، إن الأسباب ذاتها التي تعطيه صرامته الشديدة تتركه مفعماً بالوسائل التي تمكن من التغلب على هذه الصرامة. لكنك مضطر لفعل شيء ما، وليس مجرد الجلوس بخدر بانتظار مجيء المخلص وحسب. كما أن هنالك نهجاً آخر يتمثل في خلق الإعلام البديل، والذي قد يملك فرصة التأثير قبالة وسائل الإعلام الكبرى. ولطالما حصلت الأمور على هذا النحو.

ـ لكنك لا ترى في نشر المقالات الافتتاحية (في بعض الأحيان) بديلاً عن الإعلام الديمقراطي والمستقل بالفعل.

إنه ليس بديلاً، لكنه خطوة على الطريق، فهذه الأشياء تتفاعل عملياً.

ـ عادة ما يجري تقديمك بصفتك شخصاً يصارح السلطة بالحقيقة، لكنني أتصور أنك تأخذ القضية بصفة الإنسان الصدوق الذي يجعل حياته وأفعاله ـ وليس كلامه ـ شاهداً على قيمه ومعتقداته.

إن هؤلاء الناس الصدوقين، الذين تشير إليهم، أناس صادقون وأمناء للغاية، وبعض من أشجع الناس الذين عرفتهم يوماً. لقد اختبرنا وعشنا الكثير معاً، وذهبنا إلى السجون معاً، ونحن أصدقاء بحق. لكنني ـ كما قلت لهم مراراً وتكراراً ـ لا أحب هذا الشعار. لا تبدو مصارحة السلطة بالحقيقة أمراً مجدياً ولا منطقياً، فليس هنالك من فائدة ترجى من وراء إخبار هنري كيسنجر بالحقيقة التي يعرفها أصلاً. عوضاً عن ذلك، قل الحقيقة للضعفاء أو قلها معهم ـ وهو الأفضل ـ ولسوف يتحركون في سبيل تفكيك السلطة غير الشرعية.

ـ نشرت مجلة كندية تحمل اسم «آوتلوك» مقالاً حول محاضرتك التي ألقيتها في فانكوفر. وقد نقلت المجلة بحسب الاقتباسات عن الحاضرين الذين رحلوا عن القاعة قولهم: حسناً، لقد تركتنا المحاضرة محبطين بكل تأكيد. وكذلك: أنا مستاء الآن أكثر مما كنت قبل مجيئي إلى هنا، وهكذا. هل هنالك من وسيلة لتغيير هذا؟

لقد سمعتُ من عينة هذا الكلام الكثيرَ، وأنا متفهم للأسباب من وراءه. أتصور أنه ليس من شأني إخبار الناس بما يتعين عليهم فعله، فهذا أمر عائد لهم. كما أنني لا أعرف ما يتعين عليَّ فعله كذلك. لذلك، أحاول تقديم وصف للأشياء بأفضل وسيلة أتصورها لما يحصل. وحينما تنظر لهذا الوصف، لن تجده جميلاً جداً، وإذا ما عممته على المستقبل، سيكون الأمر بالغ البشاعة. لكن القضية ـ وسيكون هذا خطأي لو عجزت عن إيضاحه ـ أن هذا الوضع ليس حتمياً، فالمستقبل قابل للتغيير. لكننا عاجزون عن تغيير الأشياء ما لم نبدأ بفهمها على أقل تقدير. كما أننا حققنا الكثير من النجاحات، وهي نجاحات تراكمية وتقودنا نحو قمم جديدة كي نتسلقها. في مقابل هذا، مُنينا بالكثير من الإخفاقات، ولم يقلْ أحدٌ إن الأمر سيكون سهلاً وحسب.

كما عودنا دوماً، يقدم لنا نعوم تشومسكي كتاباً استثنائياً في رؤيته وتقييمه لما يجري حولنا في العالم، والكيفية التي ينظر بها هذا المفكر الكبير للتناقضات الفكرية والسلوكية لأولئك الذين يخططون ويحركون مسارات الأحداث، كيف يخاطبون بعضهم البعض، وكيف يقدمون المصالح والتفوق الأميركيين على كل شيء، وبما أوصلنا للواقع المعاصر الذي نعيشه الآن.

ينتقد تشومسكي عالمنا الأميركي المتشدق بالشعارات المثالية والوسائل الاستعراضية المصممة لإقناع الناس بما يصفونه "الصواب السياسي،" وكيف تترجم المصالح التجارية والمالية للمهيمنين المتفوقين إلى سياسات تعزز الإنفاق العسكري مع تمويل الحروب والصراعات الخارجية على حساب الصحة والتعليم، وكلها من أموال دافعي الضرائب الأميركيين التي لابد من توجيهها لدعم الأثرياء والمتنفذين في خاتمة المطاف. لقد استدعى هذا الوضع ابتكار نموذج سيطرة فريد لإدامة هذه المكتسبات عبر الترويج للحمائية، التدخل، الأسواق الحرة والاجراءات الليبرالية.

كما يقدم تشومسكي معلومات مفصلة من خلال وثائق رفع عنها حجاب السرية، ويسلط الضوء على نحو مثير وفريد على حقائق وثنائيات صاعقة عبر حوارات إذاعية طويلة ومكثفة تكشف خبايا منهجية الهيمنة الأميركية التي انطلقت وترسخت ما بعد الحرب العالمية الثانية، سيّما وأن الولايات المتحدة تملك أكثر من نصف ثروات العالم -رغم أنها لا تشكل إلا أقل من 7% من سكانه- وتسيطر على محيطين، الأمر الذي لم يشهد له التاريخ مثيلاً من تركز الثروة والقوة في يد واحدة كاليد الأميركية الطولى في كل شيء.

وهكذا نفهم كيف يدار العالم...

إخراج وتصميم:

ISBN 978-9-9227492-9-7